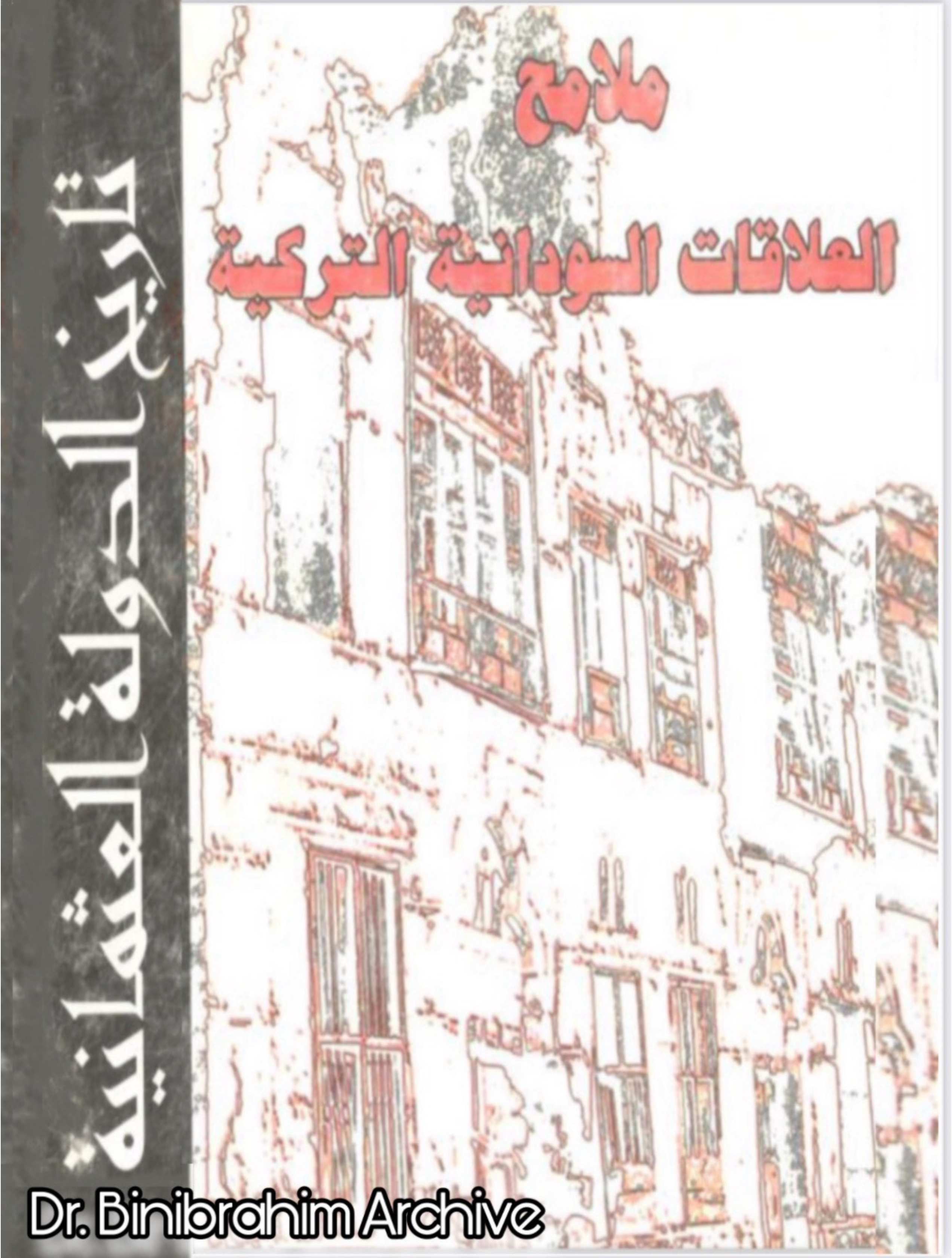
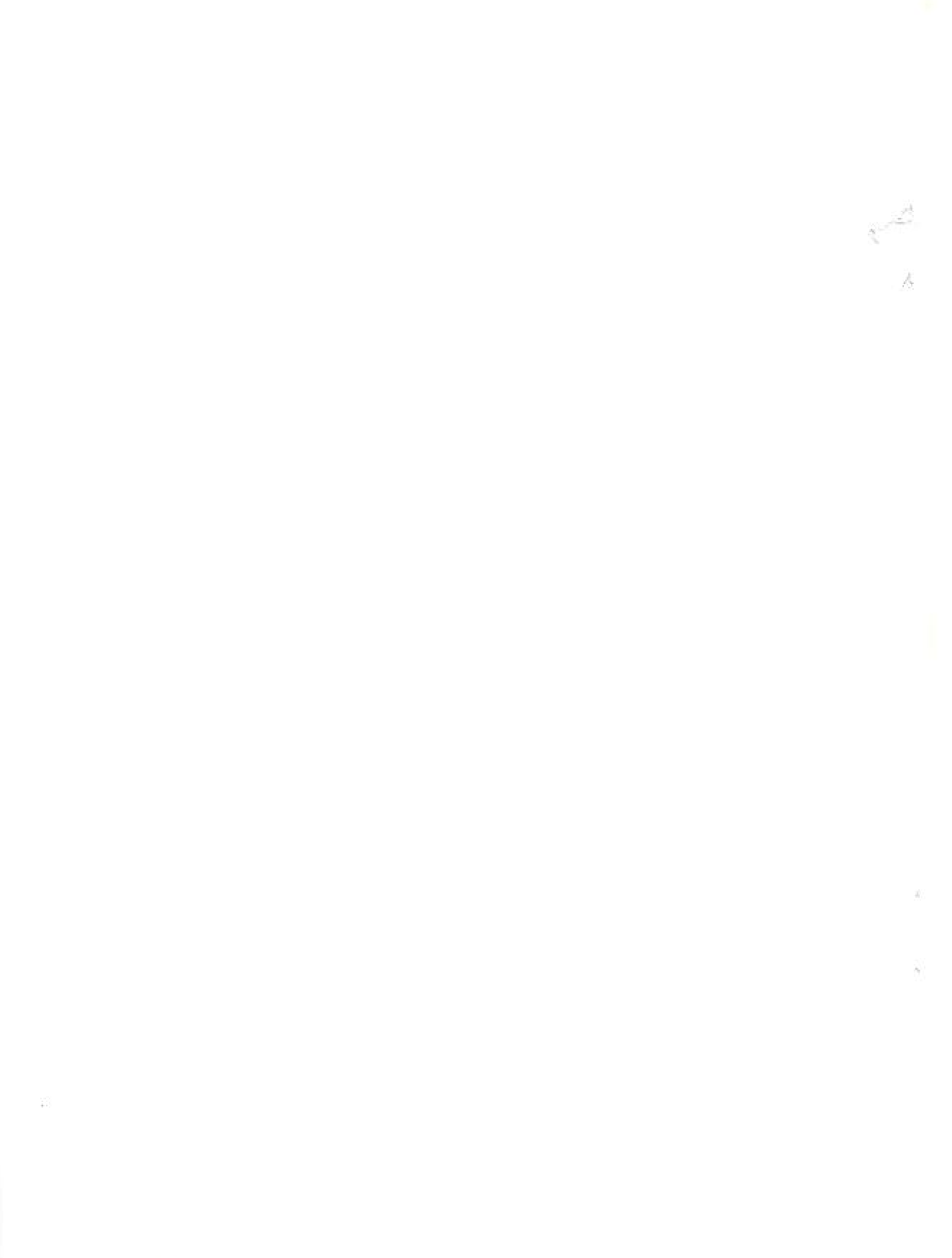

ملامح
العلاقات السودانية التركية
تاريخ الدولة العثمانية



سلسلة الدراسات التركية رقم (١)
معهد الدراسات الافريقية والآسيوية
جامعة الخرطوم

تاريخ الدولة العثمانية
ملامح من العلاقات السودانية التركية

تحرير
يوسف فضل حسن
جامعة الخرطوم

٢٠٠٤م

الناشرون :
دار جامعة الخرطوم للنشر
تلفون : ٧٨١٨٠٦ - ٨٣ فاكس ٧٨٠٥٥٨-٨٣
ص . ب ٣٢١ الخرطوم (السودان)
E-mail:k.u.press@sudanmail.net

صمم الغلاف : محمد الأمين عمر ، اعتماداً على صورة فوتغرافية لدكتور نوفتني
أخذت من قصر الشناوي بمدينة سواكن -أرشيف معهد الدراسات الإفريقية و الآسيوية

953 . 09624 يوسف فضل حسن

ي س . ت

تاريخ الدولة العثمانية : ملامح من العلاقات السودانية التركية/ يوسف فضل حسن
- ط1 - الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، 2004 م

269 ص. : إيض : 24 سم .

رقم الايداع : 2004/842

ردمك : 1-05-50-99942

1. الأمبراطورية العثمانية - تاريخ - مؤتمرات وندوات
2 . تركيا - تاريخ - العصر الحديث - مؤتمرات وندوات
3. السودان - العلاقات - تركيا - مؤتمرات وندوات
4. السودان - العلاقات - تركيا - مؤتمرات وندوات .

أ. العنوان

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم

المحتويات

قائمة مقدمي الأوراق العلمية

البروفسير يوسف فضل حسن (رئيس المؤتمر)	أستاذ التاريخ، رئيس كرسي الدراسات التركية، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
البروفسير محمد إبراهيم أبوسليم	المؤرخ والمدير السابق لدار الوثائق القومية، الخرطوم.
البروفسير عون الشريف قاسم	أستاذ اللغة العربية ووزير الشئون الدينية والأوقاف سابقاً.
البروفسير جاك ثوبي Jacques Thobies	أستاذ الآثار، جامعة كمبردج.
البروفسير تركيا أتاوف Turkkaya Ataöv	أستاذ التاريخ، جامعة انقرا
البروفسير عوض عبدالهادي العطا	قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية.
الدكتور جون الكساندر	جامعة كمبردج
الدكتور علي أوبا Ali Engin Oba	سفير جمهورية تركيا بالخرطوم.
الأستاذة إخلاص مكاوي	خبيرة الوثائق، دار الوثائق القومية، الخرطوم.
الأستاذة إشراقة عباس عبدالله	صحفية، وكالة السودان للأنباء – الخرطوم.

قائمة المعقبين

الدكتور بدر الدين عثمان البيتي	قسم الدراسات الافريقية ،الآسيوية، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
الدكتور قيصر موسى الزين	قسم الدراسات الافريقية، الآسيوية، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
الدكتور فيصل محمد موسى	قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة النيلين- الخرطوم.
الدكتور الفاتح الزين	قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.
الأستاذ الأمين عبدالكريم	قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.

مقدمـــة

يضم هذا الكتاب حصيلة الأوراق التي قدمت، وبعض المناقشات التي دارت حولها، في أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة الخرطوم في الرابع من ديسمبر ١٩٩٩م، بمناسبة العيد المئوي السابع للدولة العثمانية، وذلك بالتعاون بين الجامعة والسفارة التركية بالخرطوم. وقد أقيمت هذه الندوة بمبادرة كريمة من البروفسير الزبير بشير طه مدير الجامعة يومئذ وسعادة الدكتور علي أوبا سفير جمهورية تركيا بالخرطوم فلهما الشكر على رعايتهما لأعمال الندوة التي كللت بالنجاح.

والدولة العثمانية التي امتدت منذ عام ١٢٩٩م لزهاء سبعمائة عام، كانت أطول الإمبراطوريات التركية عمراً، وأكبرها رقعة واتساعاً. فقد تمددت في آفاق ثلاث قارات، في مركز العالم القديم وقلب الحضارات، وبلغت قدراً كبيراً من المنعة والقوة، حتى تبوأت المكانة السامية في مصاف الدول الغربية العظمى، وقد ظلت خلال ستة قرون تدافع عن حمى وشوكة الإسلام خاصة إزاء الغرب المسيحي. وحكمت خلال تاريخها الطويل شعوباً وأعراقاً متباينة، وتعايشت في داخلها ثقافات متعددة، ويشمل تاريخها سجل تعايش الديانات المتعددة ورعايتها لهم. إن التاريخ العثماني الغزير يحمل في أحشائه قصة العلاقات بين مختلف الشعوب التي دخلت في إطار الدولة بما فيها من حروب ومعاهدات ومؤسسات اجتماعية وسياسية وعسكرية. ولا غرو فقد خلّفت هذه الدولة، في البلاد والشعوب التي كانت تحت نفوذها تراثاً وبصمات واضحة لا تخفى على أحد، تتجلى في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبلادنا لم تكن بمنأى عن الأثر العثماني التركي. خاصة وأن الوجود العثماني فيها يمتد إلى أوائل القرن السادس عشر، حيث كان العثمانيون على صلة بالسودان في

سواكن والبحر الأحمر. وامتد وجودهم في ذلك الزمان إلى أرض النوبة حتى الشلال الثالث وتزاوجوا مع النوبة المحليين. كما أن الحكم التركي- المصري (١٨٢١-١٨٨١م) يمثل حلقة مهمة في تاريخ السودان. الأمر الذي يتطلب دراسات مكملة ومستفيضة لتقصي وسبر غور الآثار والوثائق والتغييرات التي خلفها هذا الحكم.

وإن المرء ليشعر بالفخر والفرح الغامر لاكتمال أول خطوة في هذا الطريق. وتتمثل في تأسيس وقيام وحدة الدراسات التركية، بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، بجامعة الخرطوم. وقد تمت هذه الخطوة بمبادرة مقدرة من جامعة الخرطوم، وبتشجيع كريم من سعادة السيد سفير جمهورية تركيا بالخرطوم لإنشاء كرسي الدراسات التركية، وقد باشرت الوحدة رسالتها المنوطة بها فبادرت بإنشاء مكتبة علمية زودتها بأحدث المراجع العلمية لدعم برامجها المتعلقة بالبحث والدراسات المقارنة، وتهدف إلى تبادل الزيارات العلمية بين أساتذة جامعة الخرطوم ورصفائهم في الجامعات التركية. ولعل إقامة هذه الندوة هو أول الفيض، للمضي قُدماً في دراسة العلاقات السودانية التركية وأن المستقبل يبشر بتطور هذه الدراسات في مختلف المجالات وخاصة التاريخ والثقافة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتصوف واللغات. وسرعان ما بدأت هذه الوحدة تؤتي أكلها بدءاً بقيام الندوة العلمية على شرف سبعمائة عام على الدولة التركية، كما بدأ طلاب العلم يتقاطرون على الوحدة ويؤمون شطرها، وحالياً فإن هناك طالبة تجري بحثها لنيل درجة عليا في العلاقات السودانية التركية. ومن المؤمل أن تُسهم هذه الوحدة عبر الأبحاث والدراسات والحلقات الدراسية والمؤتمرات في تعميق العلاقات السودانية التركية وتوطيدها والدفع بها إلى آفاق أرحب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد كُللت أعمال الندوة بالنجاح من حيث المحاور وطبيعة الأوراق والمداولات التي اتسمت بالعمق والشمولية. فقد تناول المحور الأول تاريخ وأصول ونشأة وتطور الدولة العثمانية وتوسعها والدور الإسلامي الذي قامت به طوال ستة قرون. وعالج هذا المحور أيضاً امتداد الدولة العثمانية في البحر الأحمر ونفوذها خاصة في مينائي سواكن ومصوع. كما تناول هذا المحور دور التجربة العثمانية في التاريخ

والعلاقات الفرنسية التركية وتجربة التحديث. وغطى المحور الثاني عبر ثلاثة بحوث أثر تركيا إدارياً وثقافياً على السودان. وسلط المحور الثالث الضوء على العلاقات التركية الإفريقية بالتركيز على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين تركيا والسودان.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نتوجه بجزيل الشكر لنفر كريم من العلماء والأساتذة الأجلاء الذين تكرموا بإعداد الأوراق وإلقائها وللذين تكرموا بالتعقيب وإثراء النقاش، والشكر أجزله للبروفسير الزبير بشير طه وسعادة السفير التركي بالخرطوم على دعمهما المقدر لإنجاح الندوة، والشكر للدكتور حسن عابدين الوكيل الأول لوزارة الخارجية لتكرمه بمخاطبة الجلسة الافتتاحية، والشكر موصول للأساتذة الأجلاء الذين ترأسوا الجلسات، ولأعضاء لجنة التسيير والسكرتارية الفنية على الجهد الذي بذلوه لانجاح أعمال الندوة وإعدادها بصورة علمية للنشر وأخص منهم الدكتور جعفر طه حمزة والأستاذ وداعة محمد الحسن، والأستاذة كلثوم فضل الله. ونحن إذ نقدم أولى إصدارات هذه الوحدة نتمنى أن يستمر هذا الجهد حتى تعم الفائدة لأكبر قدر من القراء. والشكر أجزله للسيد مدير جامعة الخرطوم، البروفسير عبدالملك محمد عبدالرحمن لتفضله بدعم نشر هذا الكتاب.

والله من وراء القصد مرشداً وهادياً.

يوسف فضل حسن

المحرر

الدول التي أسسها شعب تركي. نشأت على تخوم دار الإسلام في آسيا الصغرى، وكانت فكرة الجهاد في سبيل الله غاية وجودها، وعلة بقائها، والغالبة على نشاطها، وقدر لنواتها الأولى أن تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً. على ساحل البحر، وأن تتوسع على حساب بيزنطة في البلقان، وعلى حساب الإمارات التركمانية في الأناضول. وفي عام ١٤٥٣م، تم لها فتح القسطنطينية، الهدف الذي استعصى على جيوش المسلمين منذ عهد معاوية بن ابي سفيان.

وبعد نحو قرن من الزمان بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني، وامتد نفوذها من مشارف فيناً، إلى مضيق باب المندب، ومن بلاد القوقاز، عبر شمال إفريقيا، إلى قرب جبل طارق. ولا غرو أن وصفها جان سوفاجيه، المؤرخ الفرنسي" بأنها ظلت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر دولة من أعظم دول الغرب وأقواها، وكان جيشها النظامي من أحسن الجيوش تدريباً، وكانت مدفعيتها أفضل مدفعية تملكها دولة، وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله. ووصفها برنارد لويس، "المؤرخ البريطاني": بأنها كانت منذ تأسيسها وحتى سقوطها، دولة تكرس قواها في سبيل تقدم الإسلام، وحمايته ضد أي اعتداء خارجي. وقد ظل العثمانيون طوال ستة قرون تقريباً في حروب مستمرة ضد الغرب المسيحي، أولاً: لمحاولة فرض حكم إسلامي على جزء كبير من أوروبا، وهي محاولة رافقها النجاح. وثانياً: لشن حرب دفاعية تأخيرية مديدة، تقف في وجه الهجوم المعاكس الذي قام به الغرب.

الحضور الكريم

نحتفل بالعيد المئوي السابع لقيام الدولة العثمانية لدورها الكبير في تاريخ البشرية، ولمآثرها العظيمة في تاريخ الإسلام والانتصار له. ونحتفل لنتبصر نتائج تجربتها في الإصلاح والتحديث. فقد كانت أولى الدول الإسلامية التي عزت أفول نجمها في ميدان الحرب -وما صاحبه من ضعف عام في مؤسسات الدولة- إلى عدم أخذها بأساليب التقدم التي اختارتها أوروبا. فبدأت بالإصلاحات العسكرية، دون أن تدري أن فتح الباب أمام أحد مظاهر الحضارة الغربية، ستتبعه مظاهر أخرى. تردد العثمانيون حيناً من

الدهر، ولكنهم أخذوا بكل مظاهر التحديث.

وقد امتد تيار ضعيف من حركة التحديث هذه، إلى سودان وادي النيل، عند غزو الوالي العثماني محمد علي باشا له مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وكان ذلك بداية التواصل التركي السوداني. وقد تمثل الأثر التركي في السودان في النظم الإدارية، التي ما زالت بعض سماتها باقية، في المسميات العسكرية، وفي العمارة، خاصة في سواكن وفي بعض القلاع على وادي النيل الأوسط، وفي المآكل والملبس خاصة زي العلماء، وفي ما تسرب من كلمات تركية مثل: عفارم، محولجي، سنجك، أسكلة، دندرمة، كباب، قاش، اوضه. وشهدت فترة الحرب العالمية تحالفاً هاماً بين الدولة العثمانية وعاهل سلطنة الفور علي دينار، لعله السبب الأساسي في انهاء استقلال تلك السلطنة .

وتتعرض أوراق الندوة التسع لرصد وتحليل بعض ما نوهت به. ويمكن تقسيمها -هذه الأوراق- إلى ثلاثة محاور. يتكون أولها، من ثلاث ورقات، "أصل الدولة العثمانية نشأتها وانتشارها". أما الورقة الثانية فتركز على امتداد نفوذها على البحر الأحمر خاصة على مينائي سواكن ومصوع. وتثمن الورقة الثالثة من هذا المحور دور التجربة العثمانية في التاريخ. ويعالج المحور الثاني في ثلاثة بحوث". أثر تركيا إدارياً وثقافياً وآثارياً في السودان ما خلفته من حضور". ويلقي المحور الثالث الضوء على "مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية السودانية"، و"ملامح من العلاقات التركية الإفريقية". ونرجو أن تجدوا في هذه البحوث ما يفيد ويثري النقاش، ويعين على تقوية الصلة بين الشعبين التركي والسوداني.

ولعل ما يبشر بمستقبل زاهر لهذه العلاقات وجود فرص كبيرة للبحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة والتصوف وعلم الاجتماع. ومن دواعي السرور هذه الخطوة الطموحة التي ابتدرتها جامعة الخرطوم بتشجيع ندي من سعادة السيد سفير جمهورية تركيا في الخرطوم بإنشاء كرسي للدراسات التركية. وستعنى هذه الوحدة بتنشيط البحث والدراسات المقارنة، وتبادل الزيارات بين أساتذة جامعة الخرطوم ومثيلاتها من الجامعات التركية، وإنشاء مكتبة علمية لدعم هذه البرامج. ولعل من ثمرة هذا

التخطيط الطموح قيام هذه الندوة التي شرفت بحضوركم الكريم.

السادة العلماء،

السادة الضيوف الكرام

في الختام يسعدني أن أرحب على وجه الخصوص بالأساتذة العلماء الأفاضل الذين قدموا للمشاركة في هذه الندوة؛ البروفسير تركيا اتوف، من جمهورية تركيا، والبروفسير جاك توبي من جمهورية فرنسا، والبروفسير جون الاكساندر من المملكة المتحدة، كما أرحب بزملائي مقدمي البحوث من داخل السودان وأخص منهم سعادة الدكتور علي اوبا والسادة المعقبين ورؤساء الجلسات لإسهاماتهم المقدرة في الإعداد والتحليل والمشاركة في هذه الندوة، والشكر موصول لسعادة السفير الأستاذ الدكتور حسن عابدين الذي ما فتئ يثري أعمال هذا المعهد محاضراً ومساهماً في ندواته وعضواً في لجنة الإعداد لعدد خاص من مجلة السودان في رسائل ومدونات الذي يؤرخ لإنجازات السودان خلال القرن العشرين. والشكر أجزله للبروفسير الزبير بشير طه، لاهتمامه المتصل بموضوع هذه الندوة وتذليل ما اعترى قيامها من صعاب، كما لا يفوتني أن أشيد بالدعم الذي قدمته سفارة جمهورية فرنسا في الخرطوم.

وأخيراً وليس آخراً يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان لزملائي أعضاء لجنة الإعداد لهذه الندوة، لصادق عونهم في التحضير لهذا اللقاء وأخص منهم بالشكر والتقدير بروفسير الطيب زين العابدين رئيس كرسي الدراسات التركية السابق، والسكرتارية وأعضاء لجنة التسيير البروفسير حسن مكي، الدكتور عوض السيد الكرسني وكل من أسهم من الزملاء والعاملين بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، وقاعة الشارقة لحسن الاستقبال ولتهيئة هذا المناخ الجميل ولأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ولكل الجنود المجهولين الذين يعملون في صمت، ولكم مني جميعاً ومن جامعة الخرطوم خالص الشكر وعظيم الامتنان.

وكان أساس مقدرتهم هذه كثرة عددهم، وتفوق فرسانهم في رمي السهام. ولعل تدفق مغول جنكيزخان عبر سهول آسيا الوسطى، ثم انثيال هولاكو ومن بعده تيمور خير مثال على تلك الهجمات الدورية. وقد أدى الدمار المأساوي الذي أحدثته جحافل الغزو المغولي الذي تعرضت له أجزاء كبيرة من الشرق إلى دفع قبائل من الأتراك الرحل إلى الفرار صوب الجنوب والغرب- حيث استقر الأواخر منهم في آسيا الصغرى.(١٠)

منذ عهد الخليفة المعتصم استمر النفوذ التركي سائداً، إلا من نكسات عارضة، حتى ظهور الأتراك السلاجقة في الشرق الأوسط: فصار الجنود الأتراك العنصر الديناميكي النشط في الساحة، حماة للخلافة من الفتن، حاملين راية الإسلام في الثغور، وباسطين لها في "دار الحرب".(١١)

الأتراك السلاجقة

من الراجح أن السلاجقة جزء من قبائل الأوغوز الذين وفدوا من سهول آسيا الوسطى، وأقاموا بصفة مؤقتة في الصحاري الواقعة شرقي بحر قزوين. وكان مقدمهم في القرن العاشر. ومنذ ذلك الوقت بدأ الإسلام في الانتشار في تلك المناطق الحدودية؛ وفي ما وراء النهر. اعتنق الأتراك الإسلام وغلب على تدينهم روح البساطة والتوهج الصادق، وحسن التوجه: إسلام المجاهدين الأوائل. ويروى أن دقاق جد السلاجقة كان تابعاً للخزر وتمكن ابنه سلجوق (٩٦٠-١٠٠٩م)، الذي تزعم الأوغوز المسلمين لمدة طويلة القيام بدور هام في سياسة المنطقة. وتمكن ابناه جغري بك وطغرل بك من بسط نفوذ السلاجقة على أجزاء واسعة من فارس. ففي مارس ١٠٤٠م أسسا الدولة السلجوقية واتخذا نيسابور عاصمة لها ونودي بطغرل بك سلطاناً عليها.(١٢) وقد وجدت الخلافة العباسية في السلاجقة الذين تبعوا مذهب أهل السنة، خير معين ومنقذ من تسلط بني بويه الشيعة. ولما دخل طغرل بك بغداد عام ١٠٥٥م استجابة لاستغاثة الخليفة العباسي القائم بأمر الله (١٠٣١-١٠٧٤م)، وتأكدت حمايته للخلافة، خاطبه الخليفة "بملك المشرق والمغرب"(١٣) ويبدو أن التزام السلاجقة بحماية الخلافة جعلهم أكثر إحساسا

بالمسئولية للدفاع عن الإسلام والذود عن أرضه من هجمات الإمبراطورية البيزنطية التي تحولت جيوشها منذ عام ٩٧٢م من الدفاع إلى الهجوم. فعند عام ٩٦٩م كانت المنطقة الشمالية من سوريا قد وقعت تحت سيطرة الروم الذين واصلوا سياستهم التوسعية حتى عام ١٠٧١م حيث منوا بهزيمة نكراء في ملاذكرد على يد الأتراك السلاجقة.

أدى تمكن الأتراك السلاجقة من أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وفرض وصايتهم على الخلافة العباسية إلى تبدل سياستهم نحو الامبراطورية البيزنطية. ففي منتصف القرن الحادي عشر الميلادي أنزل السلاجقة هزيمة ماحقة بالروم في وادي باسلينر بأرمينيه، واستولوا على منطقة من شرق الأناضول. ولما آل الأمر إلى السلطان الب أرسلان (-١٠٦٣-١٠٧٢م) عزم على جهاد الروم. وفي عام ١٠٧١م اشتبك بالامبراطور رومانوس الرابع (١٠٦٧-١٠٧١م) الذي طمع في استرداد ما انتزعه السلاجقة منه في شرقي الأناضول. وفي ملاذكرد أنزل السلطان الب أرسلان هزيمة ساحقة بالجيش البيزنطي. ومنذ ذلك التاريخ استأنف السلاجقة، تسندهم جماعات المجاهدين (الغزاة)، توسعهم في آسيا الصغرى.[١٤]

أوقعت هذه الهزيمة الرعب في قلوب الأباطرة البيزنطيين الذين استغاثوا بالعالم المسيحي في أوروبا لنجدتهم من الخطر الإسلامي. وقد أدت صيحات الاستغاثة المتكررة إلى قدوم أولى حملات الحروب الصليبية إلى الشرق عام ١٠٩٨م.

الغزاة سلاجقة الروم والبيزنطيون

وفي عهد السلطان ملك شاه (١٠٧٢-١٠٩٢م) اتسعت دولة السلاجقة الأتراك الكبرى فشملت المنطقة الواقعة بين بحر مرمرة وبلاد الصين. ولكن سرعان ما تصدعت إلى خمسة أقسام، يربط بينها رباط واه. ويهمنا من هذه الفروع سلاجقة الروم الذين أسست دولتهم عام ١٠٧٧م. وكانت أطول دول السلاجقة أجلاً، وجاء سقوطها على يد إمارة عثمان عام ١٣٠١م. ولكن إخضاع آسيا الصغرى لم يكن كله من إنجاز جيوش

السلاجقة الأتراك، بل من عمل "غزاة الحدود".

أدت الحروب المستمرة بين المسلمين (منذ قيام الخلافة الراشدة) والإمبراطورية البيزنطية إلى نشأة تنظيمات قتالية خاصة على تخوم الحدود بين القوتين. وكان مقاتلو الجبهتين في حالة استعداد دائم لتفادي هجمات الطرف الآخر وللقيام بحملات مباغتة على الجبهة الأخرى والتغلغل في ديارها. وكانت الغنائم تؤسس الدعامة الأساسية لحياتهم الاقتصادية. ومع أن حياة التخوم القتالية قد اجتذبت أنماطاً من البشر من كل فجّ بعيد، فإن صلاتهم بجيرانهم سكان المدن التجارية ومناطق الظهير لم تخل من توترات سياسية ودينية حادة. وقد غلب على تلك الكيانات الحدودية النزعات الاستقلالية، وكانوا يقاومون أي تدخل إداري من الحكومة كما يمقتون فرض أي ضرائب، بل يطالبون الحكومة ببذل العطاء وتقديم الدعم الحربي. وفي مناطق الحدود وجد الفارون بمعتقداتهم التي لا تتفق مع مذهب الدولة الرسمي، الحماية والملاذ الآمن. ومع دوام حالة الحرب بين مقاتلي الثغور من الطرفين فإن تبادل الأسرى واستقبال الهاربين وغيرهم كان مما يعزز التبادل الثقافي.(١٥)

على الجبهة الشرقية للخلافة، في خراسان وما وراء النهر، ظهرت ثاني أهم جبهة لمقاتلي الثغور في القرن التاسع الميلادي. وفي تلك الجبهة اعتنق السلاجقة، وسائر قبائل الأوغوز الإسلام، على يد المجاهدين من الدعاة المتجولين والمتصوفة الذين وهبوا حياتهم كاملة لداعي الإسلام. وقد اجتذبت هذه الثغور المقاتلين من العناصر التي لم تستطع التكيف مع نمط الحياة الغالب على المجتمع الإسلامي: اجتذبت حركة الغزاة "العاطلين والساخطين الميالين للقتال ممن كانوا يسعون لمقاتلة الزائغين وأعداء الدين".(١٦) ومع أن الغنائم كانت توفر لهم ضروباً من الحياة فإن دافعهم الأول كان روحياً، تحدوهم روح الجهاد في سبيل الله، إعلاءً لكلمته وإقامة لشرعه. وفي ذلك الوقت كان العنصر التركي غالباً على محاربي الثغور مثلما هيمن على الجيوش النظامية للدولة.

من تخوم خراسان وما وراء النهر تدفقت مجموعات من قبائل الأوغوز التي تشبعت

بروح الحدود الجهادية وحركة الغزاة صوب الشمال الغربي والجنوب اتجهت جماعات منها نحو مراكز الخلافة العباسية حيث انخرطوا في جيوشها كما أسلفنا. وكان من هؤلاء السلاجقة الذين غلبوا على الخلافة حتى سادوها، كما سادوا كل المنطقة بإقامة دولة السلاجقة الكبرى، التي أشرنا إليها من قبل. وقد اجتذبت هذه الدولة وهي تقود الحرب ضد الروم جماعات من المحاربين الأتراك المشبعين بروح الجهاد والحماس الديني، الوافدين من ثغور الإسلام الشرقية. وعلى مثل هذه الجماعات اعتمد السلاجقة في ملاذكرد وفي بعض توسعهم في شرقي الأناضول. وتمشياً مع سياسة الاستقرار والبناء التي سار عليها سلاجقة الروم. فقد أقطعوا المحاربين، من مؤيديهم، الأراضي. واتخذوا من الطابع الإسلامي التقليدي الذي ساد الخلافة العباسية نموذجاً لدولتهم. فمن المدن الإسلامية كبغداد ودمشق تدفق الفقهاء والكتاب والإداريون والتجار والصناع والحرفيون إلى قونية، حاضرة سلاجقة الأناضول. حاملين معهم تعاليم الإسلام ونظم الحكم، وخير ما أنتجته الحضارة الإسلامية من علم وفكر وأدب وفن. إلى قونية ومثيلاتها، نقل سلاجقة الأناضول أنماطاً من حياة البلاط العباسي وما يحيط به من مظاهر الأبهة والعظمة الشرقية وغرسوها في المجتمع وكان هذا مما بعُد الشقة بينهم وبين جماعات الغزاة المجاهدين الذين توغلوا في الأناضول في بداية القرن الحادي عشر.(١٧)

من الراجح أن تخوم الأناضول الشرقية قد عرفت الغزاة منذ زمان بعيد. ومن المؤكد أن مطلع القرن الحادي عشر شهد تزايداً في هجمات الغزاة ضد الأراضي البيزنطية. واشتد ساعد الغزاة وزادوا قوة ومَنَعة بعد الهجرة "الأوغوزية" التي قادها السلاجقة، وكان من بين المهاجرين مجموعات من المحاربين الوافدين من الثغور الشرقية، والقبائل التركمانية المستقلة. وكانت هذه المجموعات المقاتلة بعيدة عن سيطرة السلاجقة المباشرة، بل تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، ومن ثمّ كانت تنزع للحاق بالغزاة الذين تعددت غزواتهم وصاروا أكثر جسارة ضد البيزنطيين. فقبل وقت طويل من نشوب معركة ملاذكرد (١٠٧١م) تمكن الغزاة من التوغل إلى وسط الأناضول ونهب مدن مثل

سبسطيه، وقيصريه وايكونيوم (قونية). ويدل نهب هذه المدن، والانتصار المدوي الذي حققه السلاجقة في ملاذكرد على حالة الضعف التي تردت فيها الإمبراطورية البيزنطية. وتدريجياً انهار نظام الدفاع البيزنطي على الحدود الشرقية.(١٨)

مهد استقرار الغزاة المجاهدين على تلك الحدود إلى انتشار أسلوب حياتهم وغلبة ثقافتهم على المجتمع الأصلي، وصار هذا التمازج الثقافي السمة الغالبة على معظم الجزء التركي من آسيا الصغرى. فقد انضمت جماعات من سكان الأناضول، وخاصة من الأرمن منهم، إلى محاربي الحدود. وعليه يمكن القول إن غزو آسيا الصغرى قد تم دون مشاركة السلاجقة، ولكن السلاجقة بما لهم من نفوذ غالب على "الشرق الأوسط"، كما بينًا، تمكنوا بقيادة سليمان بن قتلمش وابنه قلج ارسلان وخلفائهم من بسط نفوذهم على المنطقة الواقعة حول حاضرتهم قونية وصرفوا النظر عن السيطرة على دولة السلاجقة الكبرى. ومنذ ذلك الحين عرفت إمارتهم باسم سلاجقة الروم. وقد أسست على نسق الإمارات الإسلامية في سوريا والجزيرة في هيكلها الإداري وثقافتها ومظاهر الرفاهية الغالبة عليها.

أدى وضع قونية الجديد إلى تغيير سياسة السلاجقة نحو آسيا الصغرى بالسعي إلى فرض سيادتهم عليها، ومن ثمّ منافسة إمارة دانشمند، ذات الجذور الراسخة في "نظام الغزاة". والتي كانت تسعى بزعامة أتراك آسيا الصغرى، نحو نفس الهدف. كان صراع سلاجقة الروم وإمارة الدانشمند نزاعاً بين نسقين مختلفين في ثقافتهما وتوجههما السياسي. وقد اعترضت لهذا الصراع تدخلات متعددة من بيزنطة، ومملكة أرمينية الصغرى، والإمارات المسلمة القائمة على حدود الأناضول الشرقية، ومن أمراء سوريا والجزيرة. وفي نحو عام ١١٨٠م انتهى الصراع لصالح سلاجقة الروم، الذين كانوا قد سددوا ضربة قاضية لبيزنطة في معركة ميريوكفالون عام ١١٧٦م - أكبر نصر بعد معركة ملاذكرد. ومنذ ذلك الحين انتهت المواجهات العسكرية الكبيرة بين الطرفين وساد نوع من التوازن على الحدود. وبهذا النصر المؤزر أنهى السلطان قلج ارسلان الوهم الذي كان يراود الأباطرة البيزنطيين لاسترداد ما فقدوه من ممتلكات قبل قرن من الزمان.(١٩)

وقد ترتب على ذلك أن الحدود بين القوتين صارت بمثابة قطعة طويلة من الأرض غير مأهولة أو مملوكة no-man's land يحميها، على النسق التقليدي، الاكريتاي Akritai من الجهة البيزنطية والغزاة من الجهة الإسلامية، وقد امتدت حتى بحر إيجه. ومع أن "الغزاة" قد اضطروا للتقهقر تحت الضغط البيزنطي، فإن تخومهم ظلت تجتذب مجموعات جديدة من الغزاة والتركمان. وأدى ذلك كله إلى نشأة إمارات صغيرة، وإلى اتساع رقعة ثغور الحدود. وفي عهد السلطان علاء الدين كيقوباد (١٢١٩-١٢٣٦م)، بلغت سلطنة سلاجقة الروم قمة مجدها، كما قوّى السلطان علاء الدين صلاته بالدانشمند وغيرهم من الغزاة، وسعى إلى كبح نشاطهم على الإمبراطورية البيزنطية، وتوجيه نشاطهم نحو ارمينيه الصغرى، وطرابزون، وجورجيا. ولكن تدفق التركمان على أثر ضغط الغزو المغولي غيّر الموقف تغييراً تاماً.(٢٠)

الغزو المغولي ونشأة إمارات الغزاة

تسبب الغزو المغولي الذي تعرض له الشرق كله في إحداث فوضى عارمة أدت إلى تدفق قبائل التركمان وعصابات من الجيوش المنحلة وأتباع الطوائف الدينية من المتصوفة ومشايخ الطرق الصوفية، والمتشددين من العلماء وغيرها صوب سلطنة قونية التي عمد قادتها إلى توجيه العناصر المقاتلة منهم إلى أراضي المرعى على مناطق الحدود. ومما قوى من دور العناصر المناوئة لسلاجقة الروم الثورة الدينية الاجتماعية التي قادها أحد التركمان، ويدعي بابا إسحق، أو بابا رسول، الذي ادعى النبوة وأعلن بزوغ فجر جديد. ووجد تأييداً كبيراً بين التركمان والعناصر المقهورة في مرعش وكهتا وادبامان واماسيا كما هزم السلاجقة في البستان وملاطية. ورغم الشدة التي قمعت بها هذه الثورة، فإنها لقيت تأييداً كبيراً في مناطق الثغور. وقد أفضت آثارها إلى تعميق الخلاف وحرمان السلطنة من دعم جُل العناصر المقاتلة من الأتراك.

وفي عام ١٢٤٣م ولى جيش السلاجقة، المدعوم بقوات بيزنطة ومرتزقة نورمانديين، الأدبار بقيادة سلطانه في معركة كوشداغ من كتيبة مغولية. ومن ثمّ صارت قونية دولة

تابعة للمغول الذين جعلوا من السلاجقة أداة لاستغلال بلاد الأناضول وجبي الضرائب منها باسمهم.

إمارات الغزاة في الأناضول

صحب التصدع الذي أصاب سلاجقة الأناضول في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ظهور إمارات أو بيلكات Beyliks ذات طابع شبه مستقل في التخوم الغربية لآسيا الغربية الصغرى. وكانت هذه الإمارات على الأراضي التي أخضعها الغزاة في جهادهم ضد الامبراطورية البيزنطية فهي تخوم غزاة دون منازع par excellence .

وكانت تخوم الغزاة الغربية، وهي من تخوم المجاهدين الثلاثة التي اشتهرت في بلاد الأناضول في عهد سلاجقة الروم. تقع أولاها في الجنوب مواجهة لقليقيا Cilicia وتتمركز حول علائية، وانطاليا. وكان نشاطها موجهاً نحو مملكتي أرمينيه الصغرى وقبرص. وثانيتها في الشمال على حدود الإمبراطورية البيزنطية، المتاخمة لطرابزون والممتدة على ساحل البحر الأسود وفيها تألفت تخوم الغزاة المسلمين من جزئين: شرقي حول سيميري، وسامسون وبافرا. وغربي حول كاستامنو Kastamonu وسنوب. وثالثتهما، وهي التخوم الغربية ولعلها أكثرها أهمية في هذه المرحلة، وتنتشر من منطقة كاستامنو حتى خليج ماكري في الجنوب.

ويبدو أن المناطق الثلاث كانت تخضع لنوع من الإشراف المركزي من حكومة السلاجقة يمثله حكام عرفوا بأمراء الحدود (بيليكات) Beyliks، ويتوارثون هذه المهمة أباً عن جد. وفي عام ١٢٦١م عهد بهذه المهمة لأحد أحفاد الوزير السلجوقي فخر الدين علي. وكما المحنا من قبل، فإن السلطة في هذه التخوم تستند إلى زعماء الغزاة، وما يخضع لهم من قبائل تركمانية، صارت بمرور الزمن عبارة عن وحدات اجتماعية فضفاضة. وقد نتج ذلك كله من تفكك الروابط القبلية، والاختلاط بالمواطنين في المجتمعات الريفية. وغالباً ما تحمل هذه الإمارات أسماء الغزاة مثل، صاروخانلي،

وعثمانلي، ومن ثمّ صار زعيمها أميراً ومؤسساً لأسرة حاكمة، وكان الذي يربط زعماء التخوم أو "البيلكات" هذه، بممثل الدولة السلجوقية الولاء الشخصي، إذ كان الزعماء يتمتعون بسلطة تامة على أتباعهم.(٢١)

وبحلول مطلع القرن الرابع عشر كانت إمارات الغزاة قد أحكمت قبضتها على تخوم غربي الأناضول، وانطلقت لتكمل ما بدأه المجاهدون الأوائل. ويبدو أن إمارة منتشه Menteshe الواقعة في الركن القصي من جنوب غربي آسيا الصغرى أقدم هذه الإمارات وأهمها في مبدأ الأمر. وكما أوضح بول فتك، فإن هذه الإمارات ذات أصول بحرية. وبالتعاون مع سكان الساحل الوطنيين المعتمدين على النشاط البحري ولجوا مجال القرصنة البحرية. ومما أعانهم على هذا التوجه تسريح الإمبراطور اندرونيكوس الثاني Andronicus II للأسطول البيزنطي لأسباب اقتصادية عام ١٢٨٤م. وبسبب العطالة التي تفشت بينهم اضطر عدد من جنود البحرية البيزنطية للانخراط في صفوف الأعداء -من الغزاة- قراصنة البحر corsairs ومن ثمّ صار النشاط البحري للغزاة -القراصنة- أو مجاهدي البر والبحر مشابهاً لنشاطهم على التخوم الأرمنية .وازدادت إمارة منتشه قوة ومنعة بما تدفق عليها من أتراك حتى تمكنوا من احتلال جزيرة رودس، ولكن سرعان ما تمكن فرسان القديس يوحنا من طردهم عنها في عام ١٣١٠م. وبتوطيد أقدامهم في رودس شلّوا حركة قراصنة منتشه من القيام بأي حملات على الساحل أو على جزر بحر إيجه. ومن ثمّ خسرت زعامتها إمارة ايدين الواقعة إلى الشمال منها، والتي كانت قد احتلت منطقة الظهير المتاخمة لإزمير وعلى السواحل المحيطة بها. وتحت قيادة زعيمهما غازي عمر بيك استجمع "غزاة وقراصنة" منتشه قواهم وهاجموا سواحل اليونان ومقدونيا وتراقيا Thrace وخلال توغلهم ذلك خدموا جنوداً إضافيين بين القوى المحلية المصطرعة وعادوا محملين بالغنائم. وبهذا أحرزت إمارة أيدين قصب السبق على إمارة عثمان في الإغارة على البلقان. وقد دُمج أسطول أيدين بشقيه الرسمي والقرصني في الأسطول العثماني عند إنشائه.

وإلى الشمال من ايدين ازدهرت إمارتا صاروخان وقرهسي في سهل طروادة Trojan

على حافة الدردنيل. وفي الجنوب، حول اضالية. اشتهرت إمارة تكه Tekke وعلى ساحل البحر الأسود نشأت إمارتا سنوب والقرصان غازي شلبي. وفي الداخل وجد عدد من الإمارات مثل جاندار، وحامد وكذلك إمارتا جرمين Germain وكرمان Karaman ذواتا الحجم الكبير. وقد تمركزت الأولى حول تخوم فريقيا Phrygia التركي البيزنطي. ومنذ القرن الثاني عشر تبعت عاصمتهم كوتاهية إلى دولة السلاجقة، التي أسهم أمراء جرمين بدور رائد فيها، إلا أنهم لم يحملوا لقب غازي. وكان ذلك اللقب من نصيب زعماء إمارات الغزاة الواقعة إلى الغرب، والتي كانوا رغم استقلالهم عنها يبدون نحوها شيئاً من الولاء. إلا إمارة عثمان الواقعة إلى الشمال من جرمين فلم تخضع لنفوذهم، بل بادلتهم عداء بعداء عندما سعت جرمين للسيطرة عليها.

أمّا إمارة كرمان فقد قامت في منطقة الطورس بكل فعاليات الغزاة وقد تأثرت بحركة بابا إسحاق .ولكن عند زوال دولة السلاجقة، استولوا على ممتلكاتها، وجعلوا من قونية حاضرة لهم، ومن ثمّ سعوا لفرض السيطرة على إمارات الأناضول الأخرى.[٢٢]

إمارةعثمان

في هذه المنطقة الحدودية الواقعة بين الإمبراطورية البيزنطية ودولة السلاجقة (التي تعرضنا في اقتضاب لنهايتها) ازدهرت بعض إمارات الغزاة ذات المقومات وفرص التوسع المتماثلة في المناطق الساحلية على حساب البيزنطيين أو الجزر التي يسيطر عليها الإيطاليون .

وقد تهيأ لإمارة عثمان، التي نشأت في نحو عام ١٢٩٩م، ولم تكن أقوى تلك الإمارات، فرص توسع غير محدود أمّن لها التفوق على رصيفاتها حتى صارت دولة عالمية .

تورد الروايات التاريخية التي حفظت ذكريات عن الأصل البدوي التركماني لمؤسس إمارة عثمان، إن والده هو أرطغرل Ertoghrul؛ وقيل إن أرطغرل قد تمكن من توطيد نفوذه هو وعشيرته في سوكوت .Sogut وتبين شجرة نسب أرطغرل ووالده سليمان شاه

انتماءهما إلى قبيلة قاي Qayi، أحد فروع قبيلة الأوغوز التركية.[٢٣] وبما أن هذه الروايات لا تخلو من عنصر أسطوري فكان قبولها موضع خلاف بين مؤرخي الدولة العثمانية، مثل م. فؤاد كوبريلي Koprülü وبول فتك. أما المؤرخ الأول فكان رأيه موافقاً لرأي مؤرخي الدولة العثمانية الرسمي من أن عثمان هو زعيم عشيرة صغيرة من قبيلة قاي. ولكنه يرجح أن تلك النواة القبلية قد أسهمت بدور ضئيل في تكوين الدولة العثمانية، التي لم يكن لها خصائص قبلية حتى عند ابتداء أمرها. ويتفق فؤاد كوبريلي في هذا الرأي مع بول فتك.[٢٤] كان فتك، كما يوضح اعتمادنا عليه في الصفحات الماضية، أول من دلل على ارتباط قيام الدولة العثمانية بتنظيم الغزاة، وإن كان قد أنكر أصلهم القبلي، فالفكرة الرئيسية في أطروحة فتك أن العامل الأساسي والمحرك الأول في إرث إمارة عثمان السياسي منذ ظهورهما هو الجهاد ضد جيرانهم النصارى. وإن هذا الكفاح لم تخب جذوته قط وظل ذا أهمية أساسية للدولة العثمانية.[٢٥]

وحقيقة الأمر ليس هناك ما يمنع الجمع بين الانتساب القبلي وتنظيم غزاة الحدود على أقل تقدير في المرحلة الإنشائية لإمارة عثمان، كما أن تفرق العنصر التركماني بين الغزاة وكثرتهم عدداً في الأناضول في تلك المرحلة مما يرجح عامل الانتماء القبلي.

ومهما يكن من أمر فإن عثمان "الأمير "مؤسس الدولة العثمانية كان أحد غزاة الروم Ghaziyan-i Rum، يحيط به غيره من الغزاة أو (alp) باللغة التركية، بالإضافة إلى بعض أتباع جماعة الأخية[٢٦] Akhis التي تأخذ بمبادئ الفتوة والفتيان. وكان حموه الشيخ ادبالي Edebali على صلة وثيقة بجماعة من الصوفية عرفوا باسم عبدلاني الروم Abdalan-i التي تتصل بالطريقة البكتاشية[٢٧] وكان لهذه التنظيمات دور كبير في حركة الغزاة، وكان هؤلاء الغزاة يشكلون العمود الفقري للدولة الناشئة في هدفها ومادتها القتالية. وبيّن المؤرخ التركي عاشق باشا زاده أن قوات الدولة العثمانية كانت تتكون في قرونها الأولى من الغزاة ghaziyan-i Rum ثم الأخية akhiyan-i Rum والعبدلاني Ab-dalan-i Rum والباجياني[٢٨] Bajiyan-i Rum. ولكن ما إن بلغت إمارة عثمان مرحلة

النصر وصارت إمبراطورية حتى أخضع تنظيم الغزاة الذي قام بدور رائد في الفتوحات للسلطة المركزية، وسرحت الطوائف الأخرى تدريجياً. وكان سلاطين الدولة العثمانية مثل أمراء الأناضول الآخرين، يحملون لقب غازي بين ألقابهم. إلاّ أن ثاني أمراء الدولة العثمانية عرف بـ سلطان بن سلطان، سلطان الغزاة، غازي بن الغازي، شجاع الجولة، بهلوان جهان Pehlevan-i Jihan، أورخان بن عثمان.(٢٩)

لما بدأ عثمان وأتباعه من الغزاة بطوائفهم المختلفة الإغارة على البيزنطيين، كانت بعض إمارات الغزاة قد توقفت عن الغزو، ورغم أن توغل عثمان كان بطيئاً فقد تمكن من السيطرة على المنطقة الممتدة من إسكيشهير Eskishehir حتى سهول إزنيق Iznik وبورصه في مطلع القرن الثامن الهجري، فلما أخذ في حصار إزنيك بعث الامبراطور البيزنطي عام ١٣٠١م بجيش قوامه ألفا مقاتل لخلاصها من الخطر العثماني ،ولكن عثمان كمن للجيش وقضى عليه. ومنذ ذلك التاريخ اشتهر عثمان وتتابعت انتصارات إمارته. وفي عام ١٣٢٦م، نقل إليه ابنه أورخان (١٣٢٦-١٣٥٩م) فتح بورصه التي أصبحت عاصمة للإمارة.(٣٠)

وواصل أورخان الجهاد ففتح ازنيق في عام ١٣٣١م وازمير في ١٣٣٧م وفي نفس العام أرسل إلى تراقيا، في بلاد اليونان أولى غاراته. وفي عام ١٣٤٥م ضم إليه إمارة قرهسي ذات الإمكانيات البحرية الواسعة. وبذلك وجد أورخان نفسه قبالة الساحل الأوربي، ومن ثمّ تمكن بواسطة أسطول قرة سي ومجاهديها من تكثيف حملاته على ساحل تراقيا. وكان لزواج أورخان من بنت الإمبراطور جون (السادس) كونتاليوزنوص Conta-cuzenus وتحالفه معه (إبان الحرب الأهلية البيزنطية) دعماً لبرامجه التوسعية. وفي عام ١٣٥٧م استولى الغزاة على قاليبولي Gallipoli إثر حدوث زلزال عنيف واتخذوا منها قاعدة للتوسع العثماني اللامحدود.

وتوج هذا الجهاد على يد مراد الأول (بن أورخان باحتلاله إدرنة Adrainople التي صارت حاضرة للعثمانيين. وأوقعت تلك الانتصارات الفزع في قلوب الأوربيين فخرج

من الهجمة العثمانية، تيمور ليقضي على منافسه. وبعد أن سحق بايزيد في معركة أنقرة عام ١٤٠٢م أعاد تيمور تلك الإمارات إلى سابق عهدها ووضعها تحت حمايته، ولم يمس باقي الممتلكات العثمانية، وغادر الأناضول. ودخلت الدولة العثمانية فترة فوضى وحرب أهلية بين أبناء بايزيد الأربعة، انتهت بتوحيدها عام ١٤١٣م على يد محمد الأول.

ويرى فتك أن الظروف التي أحاطت بهزيمة أنقرة وما تلاها ذات دلالة عظيمة. ففي أثناء المعركة هجرت كتائب محلية الجيش العثماني وانضمت إلى جيش العدو، كما أن إعادة إمارات الغزاة مستقلة إلى حكامها الغزاة، يدلان على أن هيكل الإمبراطورية التي حلم بها بايزيد لم يكتمل بعد، وقد فشل في إدراك أن التوجه الحقيقي الذي يجب أن تسير عليه الدولة العثمانية، هو السير على نهج "الغزاة "والمجاهدين وتقاليد المجتمع الإسلامي الأصيل وليس التنكر لها. ولعل ما يؤخذ على بايزيد الأول وقوعه تحت نفوذ العلماء الذين كثر عددهم في بلاطه وحثهم له على التوسع في دار الإسلام، دون اعتبار للصيغة الإسلامية الغالبة على تلك المناطق.(٢٣)

إعادةبناءالدولة

بدأ محمد الأول، بعد انتصاره على إخوته سياسة توفيقية مع أمراء الأناضول والروملي، مؤثراً السلامة مع الدولة البيزنطية. وغلب على تنفيذه لحركة الغزاة شق من التأني والخطو المتوازن حتى يتجنب خطر تدخل صليبي أو مغولي يفسد عليه بناء دولته. وحقيقة الأمر لم يبدأ العثمانيون سياسة هجومية في آسيا الصغرى وأوروبا إلا في عهد السلطان محمد الثاني.(٢٤)

بعد فترة سلام قصيرة بدأت العمليات العسكرية في أوروبا، وذلك عندما سعت أوروبا بقيادة المجر لاسترداد ما فقدته فاضطر السلطان مراد بن محمد (١٤٢١-١٤٥١م) ليعقد صلحاً ويتنازل عن الصرب وجزء من بلاد الأفلاق عام ١٤٤٤م. ولما نقض الحلفاء العهد في نفس العام، ألحق بهم السلطان هزيمة ساحقة في وارنه، وأخرى في قوصوه -Koso

ملوك البوسنة، والمجر والصرب للتصدي للغزاة العثمانيين الذين تمكنوا منهم وسحقوهم على ضفاف نهر ماريتزا في عام ١٣٧١م. وقد كفلت هذه الانتصارات للعثمانيين السيطرة على الجزء الأكبر من المجر، وجعلت من بلاد الصرب والبيزنطيين دولاً تابعة. وقد هزم الصرب وحلفاؤهم مرة ثانية في سهل قوصوه Kosovo عام ١٣٨٩م وبذلك تأكد بقاء النفوذ العثماني في البلقان .

وقد شهد عهد مراد الثاني انتشاراً وتمكيناً للحكم العثماني في الأناضول: ففي عام ١٣٥٤م سيطر العثمانيون على أنقرة المدينة الاقتصادية والسياسية الهامة في منطقة النفوذ السلجوقي – المغولي السابق. ونجح مراد في تقليص نفوذ إمارة كرمان، إلا أن نهايتها، ونهاية إمارات حامد ومنتشه، وصاروخان، وجرميان كانت على يد ابنه بايزيد يلدريم - الصاعقة (١٣٨٩-١٤٠٢م).(٣١)

بايزيد الأول وتيمور

وابتدر بايزيد الأول حربه في البلقان بإخضاع الأفلاق (ولاشيا)، عام ١٣٩٢م وفرض الجزية على أميرها. وفي عام ١٣٩٣م أكمل احتلال بلغاريا وشيد قلاع نهر الدانوب وحرسها بحاميات عثمانية، وهجّر عدداً من المسلمين إلى البلقان. وأدت سرعة الفتوحات العثمانية إلى تدخل البابا وقيام جيش صليبي بقيادة سقيسموند، ملك المجر ولكنهم منوا بهزيمة منكرة عند نيكوبولس عام ١٣٩٦م. ثم شرع بايزيد الأول في فتح بلاد اليونان. وفي ظروف تحديه للعالم المسيحي قاطبة التمس من "الخليفة العباسي" في القاهرة أن يمنحه لقب سلطان الروم ليضفي شرعية لسيطرته على بلاد الأناضول.(٣٢)

وفي ذلك الوقت كان تيمور، التركي الأصل، قد سيطر على الجزء الأكبر من العالم الإسلامي، وتبنى حق ورثة جنكيزخان في السيطرة على الأناضول، وإخضاع بايزيد نفسه، الذي كان يعده تيمور أحد أمراء التخوم. كما شجعت استجارة أمراء الأناضول

١٤٠٧ في عام ١٤٤٨م. وترك العثمانيون إدارة ممتلكاتهم البلقانية للحكام القدامى الذين تعهدوا بدفع جزية سنوية وتقديم دعم عسكري. أما في الأناضول فبدأت مرحلة ثانية من دمج الإمارات بتأن ودون إراقة دماء عدا كرمان. ولجأ العثمانيون عموماً إلى سياسة حكيمة قوامها منح أبناء أمراء الأناضول وظائف عسكرية رفيعة في أوروبا.

ومن إنجازات مراد الثاني تصديه لقضية إدارة أملاك الدولة في البلقان -والتي تحقق غزوها نتيجة حملات عسكرية خططت لها الدولة. فوضعت أراضي بلغاريا والصرب وغربي البلقان تحت إشراف الحكومة. وكان دور الغزاة في تلك العمليات ضئيلاً. إلا أن غزو شرقي تراقيا والبانيا والبوسنه قد أنجزه الغزاة، الذين مارسوا نشر الإسلام بين مواطنيها. أما الأراضي الواقعة بين مناطق الغزاة فقد حافظ سكانها على مسيحيتهم. ومع أن هذا الوضع كان يدر دخلاً طيباً للدولة إلا أنه حرمها من الاستفادة من النصارى في إدارة مؤسسات الدولة وتجنيدهم في جيوشها، ووجد مراد الثاني الحل من طريق الدوشرمة Devshirme ويعني الجباية الدورية لأطفال النصارى للتدريب لشغل وظائف جنود في جهاز الإنكشارية، Yeni Sheri وفي القصر وفي إدارة الدولة عامة. ويجبر هؤلاء الأولاد على اعتناق الإسلام، ويخضعون لتدريب عسكري صارم ولتعلم اللغة التركية. وعبر مؤسسة الدوشرمة حققت الدولة بعض أهداف حركة الغزاة من نشر الإسلام بين النصارى وانخراطهم في المؤسسة القتالية. وقد تحولت مؤسسة الدوشرمة إلى ركيزة أساسية في الدولة وعبرها جندت الدولة أعظم ساستها وقوادها العسكريين.

محمد الفاتح مؤسس الإمبراطورية

عندما آل الأمر لمحمد الثاني (١٤٥١-١٤٨٠م) بدأ في الاستعداد لوضع حد للإمبراطورية البيزنطية، التي لم يبق منها إلا حاضرتها وبعض الجزر. وفي اجتماعه الذي قرر فيه إخضاع القسطنطينية أعلن محمد الثاني: أن الغزو (في سبيل الله) واجبنا الأساس كما كان هدف آبائنا. إن القسطنطينية تقع وسط أملاكنا، تحمي أعداء دولتنا وتحرضهم ضدنا ليصبح غزو هذه المدينة ضرورة لازمة لتأمين مستقبل الدولة العثمانية

وتحقيق سلامتها[٣٧] وبعد حصار دام خمسة وأربعين يوماً، استعمل فيه العثمانيون الأسلحة النارية، المشتملة على مدفعين عملاقين، سقطت القسطنطينية في يوم ٢٩ مايو ١٤٥٣م. وكان صدى ذلك الحدث عظيماً بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء وقد خلع هذا الفتح المؤزر على السلطان محمد الثاني لقب الفاتح.[٣٨]

ويعتبر محمد الفاتح المؤسس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية، ذات التقاليد الإسلامية القائمة على حركة الغزاة. وتؤكد إنجازات محمد الفاتح وأسلافه السلاطين أنهم غزاة جديرون بلقب الغازي. ولكن محمد الفاتح باستيلائه على القسطنطينية أضفى على نفسه ألقاباً ثلاثة: خان، وغازي، وقيصر؛ وكلها تعكس الإرث العثماني المتمثل في التقاليد التركية، الإسلامية والبيزنطية.

في مبدأ الأمر سعى محمد الفاتح إلى تقوية الحكومة المركزية وجاء مسعاه في أطر أربعة. أولاً: شرع في وضع بلاد البلقان تحت الحكم العثماني المباشر بالقضاء على استقلالها. وحقق ذلك بعد سلسلة من الحملات العسكرية. وأكمل قبضته على الأناضول بغزو طرابزون وما تبقى من أملاك الأسرة الكرمانية. ولذلك وجدت الدولة نفسها مواجهة لدولة المماليك المصرية على حدودها الجنوبية الشرقية.[٣٩]

ثانياً: بما أن العرف التركي يمنع تعيين وريث شرعي محدد يرث العرش، فلكل أبناء السلطان الحق في بلوغ دست السلطة. وقد تنافس أبناء بايزيد الأول الأربعة على العرش من قبل. وتحسباً لما يتبع موت السلطان من نزاع مرير فكان أول ما فعله محمد الثاني عند اعتلائه العرش أن أمر بخنق أخيه الطفل. وقنن ذلك "بقانون نامه" -وهو إجراء غريب عن الفقه الإسلامي- ويستمد شرعيته من أعراف تنظيم الحكم عند الترك. ويذكر القانون أنه من الملائم للسلطان عند اعتلائه العرش أن يقتل إخوته في سبيل مصلحة الدولة وأمنها.[٤٠] ويجعل هذا القانون السلطة كلاً لا يتجزأ ويمنع أي تنازل يقدح في ذلك. ورغم أن نزاعاً قد نشب بين ابني محمد الثاني، وبين أبناء بايزيد الثاني وابني سليمان الأول فإن مبدأ وحدة الدولة لم يضح به مطلقاً.[٤١] ورغم الهزات

التي صاحبت اعتلاء العرش وما صحبها من تنافس بين بعض أبناء السلاطين ومن ثورات الإنكشارية فإن الاستقرار كان السمة الغالبة على الدولة وقد حظيت بعشرة سلاطين ذوي مستوى قيادي رفيع أسهموا جميعاً في تثبيت أركان الدولة وتطويرها، وقبل أن يتبوءوا السلطة، كانوا جميعاً قد نالوا خبرة إدارية بتولي حكم إحدى الولايات.

ثالثاً :تمكن السلطان عبر مؤسسة الإنكشارية، المعاد تنظيمها، من تقوية سيطرته على الولايات، فعند اعتلائه العرش قمع بضراوة جنود الإنكشارية وطرد بعضهم من الخدمة وكون وحدات جديدة. انتقاها من عبيده[٤٢] التابعين للقصر. وكانت وحدات الإنكشارية قد أعيد تشكيلها، لتكون تحت خدمة السلطان المباشرة. وتخضع لأوامره. وعن طريقهم كانت كلمة السلطان غالبة على أي شخص في داخل الدولة أو على تخومها، وفي الولايات كان الإنكشارية يمثلون سلطة السلطان دون سواهم. وكانت فرق الإنكشارية الحديثة في حالة تدريب مستمر وذات مهارة حربية عالية في استعمال البنادق والحراب والأقواس والسهام، وهم نواة الجيش العثماني.

رابعاً: كان نفوذ محمد الفاتح في سيطرته على الدولة أعظم من نفوذ من سبقوه من السلاطين ومع اعتماده على رئيس وزراء (الصدر الأعظم) في تدبير الدولة فقد احتفظ السلطان لنفسه بالكلمة الأخيرة في القضايا المهمة. وبعد فتح القسطنطينية اختار محمد الثاني وزراءه من بين عبيده، وينطبق ذلك على كثير من شاغلي الوظائف العليا.[٤٣] وكان العلماء وهم رجال القضاء والقانون في الدولة يشكلون قطاعاً هاماً في إدارة الدولة، وكان على رأسهم، في عهد محمد الثاني، قاضيا العسكر المختصان بالأناضول والروملي. وحين ظهرت وظيفة المفتي أو شيخ الإسلام أصبح أعلى شأناً منها. وكان العلماء، ومنهم سائر طبقات القضاة والمعلمين ومديري الأوقاف هم محور المؤسسة الدينية. وقد وجد العلماء اهتماماً كبيراً من الدولة العثمانية تمثل في تدريبهم على النسق السني الذي غلب على المدارس وفي فرص الوظائف التي وفرتها لهم[٤٤] ويظهر الالتزام العثماني بالشريعة جلياً في دائرة القضاء وفي محاولة السلاطين إعطاء

الشريعة درجة كبرى من الفعالية. ويمكن القول إنهم سعوا مخلصين في تطبيق الشريعة بجعلها قانون الدولة الفعال على طول البلاد وعرضها فقد كان القاضي العثماني هو محور السلطة في نطاق دائرة نفوذه وتعرف هذه الدائرة بالقضاء[٤٥] Kaza.

كان التزام السلطان محمد الثاني بالشريعة كاملاً. وكانت المراسيم التي يصدرها على شكل قانون نامه تأتي في مرتبة أدنى من الشريعة وغالباً ما تخضع في بعض مراحل تقنينها إلى تدقيق المفتي وأعوانه. فكان "شيخ الإسلام"، ويبدو أن اللقب قد أطلقه أولاً محمد الثاني، على مفتي إستانبول، هو المرجع الأول في المسائل الشرعية، وهو الجهة التي يحق لها تفسير القرآن، بحيث يحرم على أي سلطة أخرى سواء كانت تشريعية أم تنفيذية، أن تنفذ قراراً نافذ المفعول دون موافقته. وذلك بفتوى يؤكد بها أن هذا القرار أو ذاك لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.[٤٦] كانت مراسيم محمد الثاني بمثابة القانون العرفي الذي يستمد شرعيته من تقليد تركي قديم يعطي الحكام ذلك الحق. وبما أن بعض المراسيم لا تتطابق دائماً مع نصوص الشريعة الغراء وأحكامها، كان تبرير إجازتها بأن صدورها لازم لمصلحة الدولة والعباد. وعبر "قوانين نامه" هذه أرسى محمد الفاتح السمات الأساسية – سياسياً واجتماعياً وادارياً– التي سارت عليها الدولة حتى أفول نجمها. وعبر تلك المراسيم أحكم السلطان قبضة الحكومة المركزية وعلى مؤسسات الدولة كافة.[٤٧]

اتخذ محمد الفاتح من القسطنطينية، لتليد مجدها وتوسط موقعها بين أملاكه، حاضرة لبلاده، وأضفى عليها كثيراً من المعالم الإسلامية. فشيد المساجد، واتخذ من كنيسة أياصوفيا مسجداً جامعاً، وبنى المدارس والمكتبات، والتكايا والمؤسسات الخيرية. وتقاطر عليها العلماء والفقهاء من كل صوب وحدب حتى غدت أبرز حواضر العالم الإسلامي وقطب حضارته. واستهل محمد الفاتح فيها نهضة عمرانية وفنية ما زالت رموزها ماثلة للعيان. كما شجع الذميين من النصارى واليهود على الإقامة والإسهام في عمارتها وأفرد لهم أحياء خاصة بهم. وكانت روح التسامح الإسلامي هي الغالبة.

وباختصار فإن العثمانيين قد أسهموا بنمط حضاري جديد. ففوق التمسك بالقيم الإسلامية، والتميز الحضاري والنهضة العمرانية التي ابتدرها السلطان محمد الفاتح ورعاها ابنه سليمان القانوني فقد أسهم الحكم العثماني بإضافات حضارية ممتازة، قوامها تعايش الأعراق المختلفة والأديان المتباينة. وكانت إستانبول مركز هذه الحضارة وقلبها النابض.

عقب موت السلطان محمد الفاتح قاد الإنكشارية ثورة دامية وشبت حرب أهلية خطيرة بين ولديه جم وبايزيد (الثاني)، وعم البلاد عدم رضى عام بسبب السياسات التي اتبعها والده نحوهم. وقد نزع بايزيد إلى التراجع من سياسة والده المتحررة خاصة في مجال الفنون التشكيلية، ووقع تحت تأثير الفقهاء الذين أحضرهم من اماسيا، وكان شديد الالتزام بتعاليم الشريعة. كما سعى لكسب ود جماعات الغزاة، بتوجيه طاقاتهم نحو مقاطعة مولدافيا في البلقان. وقد أكسبته إنتصاراته في تلك الجبهة الاحترام الذي يميزه عن أخيه جم.

التوسع على الجبهة الشرقية وبلاد العرب

وبعد فترة سلام نسبي في آسيا الصغرى والبلقان بدأ الصراع مجدداً في ألبانيا وموريا، وإن كان ذا طابع محلي. ولكن تطورات الأحداث دفعت العثمانيين لنقل حلبة الصراع إلى جيرانهم على الحدود الشرقية والجنوبية أولاً، وضد البرتقال في البحر الأحمر والمحيط الهندي ثانياً.

جاء الخطر الشرقي من إيران التي تحولت إلى المذهب الشيعي تحت الشاه إسماعيل الصفوي خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، وأخذ الصفويون يبثون دعاتهم الشيعة في أواسط تركمان الأناضول، كما احتلوا العراق. والراجح أن الصراع العثماني الصفوي هو المسئول عن تولي سليم الأول السلطة (١٥١٢-١٥٢٠م)، بعد خلع والده، بعون من القوات الإنكشارية وبعد أن أمّن سليم الأول جبهته الأوروبية بعدد من الاتفاقيات، ومثلها مع مماليك مصر حكام الشام في عام ١٥١٢م، خرج الجيش العثماني لملاقاة

الصفوية وحققوا بفضل أسلحتهم النارية نصراً عظيماً، في معركة شالدران الفاصلة في يوم ٢٣ أغسطس ١٥١٤م. وقد أمنت تلك الحرب للعثمانيين سيطرة دائمة على كردستان وديار بكر، وأخرى وقتية على ازربيجان.

ورغم فداحة الخطر الصفوي فإن سليماً رأى أن يؤمن حدوده الجنوبية الواقعة تحت قبضة مماليك مصر. وفي حملة عسكرية واحدة حقق نصراً حاسماً عليهم في مرج دابق في يوم ٢٤ أغسطس ١٥١٦م، ودخل القاهرة في يناير ١٥١٧م. وفي تلك الأثناء وفد ابن شريف مكة، الشريف بركات معلناً تبعيته للسلطان سليم، فأقره السلطان على ما هو عليه، وعهد إليه بإدارة الحرمين الشريفين مكة والمدينة، والحجاز. وبعد زمن وجيز اكملت الدولة العثمانية سيطرتها على اليمن. وعلى اثر انتصاره في مرج دابق، خلع سليم الثاني على نفسه لقب "خادم الحرمين" الذي كان يحمله سلاطين مصر. وقد تحققت له تلك الزعامة بفضل ضمه للشام ومصر والحجاز وعزز ذلك مكانة الدولة العثمانية في زعامة العالم السني(٤٨) في وقت لاحق دخل جل العالم العربي في دائرة النفوذ العثماني، وذلك عندما امتدت يد العثمانيين إلى العراق، وشمال إفريقيا، بمعاونة القراصنة المسلمين مثل خير الدين باربروس، وامتد النفوذ العثماني إلى الجزء الشمالي من بلاد النوبة، كما سيطروا على سواكن ومصوع وزيلع إلى حد ما. وعلى العموم تفاوتت قبضة العثمانيين على أملاكهم من موضع لآخر.

فرضت هذه المكانة السامقة التي حققها العثمانيون مسئوليات جساماً. أولها وأهمها الدفاع عن دار الإسلام، خاصة بعد أن اعتدى البرتغاليون على الموانئ الإسلامية في ساحل افريقيا الشرقية وفي المحيط الهندي، وعندما تعقب الإسبان مسلمي الاندلس بعد سقوط غرناطة.

ويمثل عهد السلطان سليم مرحلة هامة في تاريخ الدولة العثمانية فقد تضاعف حجم الدولة، ولكن كان جل ذلك في ديار المسلمين. ورغم أن التوسع كان في المشرق فإن اتساع الرقعة العثمانية كان موحياً باليأس المميت لأوروبا. كان سليم على بينة من أن زحف

جده محمد الفاتح قد أوقف عند جزيرة رودس، الحارس الصليبي للبحر الأبيض المتوسط وعند بلغراد بوابة أوروبا الوسطى. ولتخطي تلك الموانع شرع في إنشاء أسطول كبير في ترسانة استانبول. ومن ثمّ صارت مواصلة "الغزو "في تخوم الغرب تعتمد على الاستيلاء على قلعتي النصرانية: رودس وبلغراد. مات سليم الأول قبل حدوث مواجهة مع أعدائه، وكان ذلك من نصيب ابنه سليمان (١٥٢٠-١٥٦٦م) الذي كان عليه أن يثبت جودة معدنه، كعادة أسلافه، على جبهة الغزاة.

سليمان القانوني: العصر الذهبي

ومن حسن حظ سليمان أن أوروبا كانت منقسمة إلى معسكرين يقود أولهما شارل الخامس عاهل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرانسيس الأول ملك فرنسا. ولما كانا قد دخلا في حرب دامية في مارس ١٥٢١م، لم يكن في مقدور أوروبا أن تتحد ضد الخطر العثماني. وفي أغسطس من نفس العام احتل سليمان بلغراد، وفي ديسمبر منها غنم رودس. ولم تحرك أوروبا ساكناً، بل أعلنت البندقية ولاءها لسليمان. وفي عام ١٥٢٦م غزت الدولة العثمانية مملكة المجر وحققت عليها نصراً مدوياً في معركة موهاكس، ثم استولت على كل من بودابست. وفي عام ١٥٢٩م زحف سليمان على رأس جيش كبير لحصار فينا، لكنه لم يستطع اقتحامها. ثم حاول ثانية، ،انتهى اللقاء بين سليمان وشارل الخامس بصلح عام ١٥٣٣م، وأخيرا تمكن العثمانيون من هزيمة النمساويين وضموا المجر كلها إلى أملاكهم. ولكن ما حققه سليمان من انتصارات وتوسع على سائر الجبهات زاد من التزامات الدولة الهجومية و الدفاعية. كما شهد عهده انفراجا كبيرا في العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين ودول غرب أوروبا خاصة البندقية، وفرنسا وإنجلترا، وبلغ التواصل مرحلة التعاون العسكري.

وفي سعيه الدءوب لتأمين مضايق البحر الأبيض المتوسط الوسطى، حاول العثمانيون طرد فرسان القديس يوحنا من طرابلس وجزيرة مالطا التي اتخذوها قاعدة لهم بعد طردهم من رودس، فنجحوا في الأولى عام ١٥٥١م وفشلوا في الثانية عام ١٥٦٥م.(٤٩)

ومن جهة أخرى فإن إنهاء معاهدة كاتيو-كامرسيس Cateau-Camresis للصراع الكبير الدائر في غرب أوروبا لصالح أسبانيا قد أزّم من الموقف العثماني. فقد أبان التقهقر العثماني عن مالطا ١٥٦٦م، وعودة السلطان سليمان من آخر حملاته للمجر ١٥٦٥م، أن العثمانيين فقدوا زمام المبادرة الفعالة على الجبهتين الرئيسيتين أوروبا الوسطى، والبحر الأبيض المتوسط. كان العثمانيون على علم بالمخاطر التي تواجههم إذا ما أقدموا على غزو جزيرة قبرص فلما أكمل الأسطول العثماني مهمته في عام ١٥٧١م أسرع إلى بحر الأدرياتيك ليعترض أسطول التحالف الأوروبي الذي تتزعمه البندقية، وأسبانيا والبابا. ولما كان ذلك عند نهاية موسم الغزوات انسحب الأسطول العثماني إلى خليج ليبانتو. وهناك فاجاه الأسطول الصليبي العظيم وألحق به هزيمة نكراء في ٧ أكتوبر ١٥٧١م ولم ينج من الأسطول العثماني البالغ عدده ٢٣٠ سفينة سوى ثمان وثلاثين مركباً.

يمثل التعاون الدقيق للجيش والأسطول العثمانيين في العمليات الكبرى التي توجت بغزو قبرص قمة قوة الجيش العثماني وعظمة براعته، ومن جهة أخرى فإن معركة ليبانتو تقف شاهداً على تطور خطير كانت تخشاه الدولة العثمانية ألا وهو تحالف القوى المسيحية في مسيرة عسكرية ومنذ ذلك الحين صار العثمانيون أكثر حذراً في تعاملهم مع الغرب.(٥٠)

لم يلتفت السلطان سليمان وولده سليم للخطر البرتقالي كثيراً بسبب اشتغالهما بحروب البلقان والجبهة الشرقية. ومنبع ذلك الخطر أن أوروبا استطاعت بقيادة البرتقال تطويق العالم الإسلامي من الجنوب والسيطرة على التجارة الشرقية مصدر رخائه وقوته. ولما تكررت الاعتداءات استنجد الحكام المسلمون بالدولة العثمانية، خاصة بعد محاولة البرتقال احتلال موانئ في البحر الأحمر. واستجاب العثمانيون لتلك النداءات لدرء الخطر البرتقالي. وبلغت جهود العثمانيين عدن وكاليكوت في الهند.(٥١)

باسم الإسلام خرج سليمان في ست عشرة حملة على أوروبا، وقد قضى نحبه وهو يقود حملته الأخيرة على بلاد المجر. وباسم المسئولية التاريخية الملقاة على عاتق

العثمانيين هب لنجدة العرب في شمال إفريقيا، وجعل منها جبهة جديدة، وباسمهم أبحرت السفن الإسلامية لتعقب البرتقاليين في البحر الأحمر وفي المحيط الهندي.

وقد اشتهر سليمان بإصدار مجموعة من القوانين الوضعية (قانون نامه) كقانون المراسم وتنظيم الشرطة، وضبط الأسعار. ولمناصرته القوانين ومراقبة تنفيذها في كل ولايات الدولة عرف عند شعبه بالقانوني. بينما أطلق عليه الأوربيون اسم العظيم أو الفخيم Magnificent كما اشتهر كسائر أسلافه، بالتسامح الديني، والحدب على العلماء، الذين أعلى من شأنهم، فأجرى التعديلات على "كادرهم" الوظيفي، وأعفاهم من الضرائب، وسهل إجراءات الإرث عند موتهم حتى صاروا في عهده يؤلفون نخبة أرستقراطية.(٥٢)

وباختصار يعتبر سليمان القانوني أعظم سلاطين الدولة العثمانية، ففي عهده بلغت الدولة أوج عظمتها قوة وسعة، براً وبحراً حضارة ورفاهية، أدباً وفناً. خاصة فن العمارة الذي خصه السلطان سليمان برعايته. تحقق هذا الإنجاز العظيم بفضل إسهامات شعوب الإمبراطورية مسلمين وذميين. تمثلت الدولة تلك الروافد الحضارية وصاغتها في بوتقتها في ظل الإسلام الذي سعت مخلصة طوال مسيرتها لتقوية شوكته وحمايته فأعلى الإسلام شأنها وزادها رفعة، إلا أن بوادر ضعف بدت تظهر في عهد السلطان سليمان :فقد بدأ ينسحب، على غير عادة أسلافه، من جلسات الديوان الذي تناقش فيه شئون الدولة الكبرى كما وقع تحت تأثير زوجته خُرَّم سلطان التي تآمرت ضد الأمير مصطفى، وهو أكفأ أبناء سليمان، لصالح ابنها سليم الثاني.

خاتـــمة

استندت الدولة العثمانية ذات الجذور التركمانية على فكرة الغزاة المسلمين منذ انطلاقتها الأولى، وهي إمارة صغيرة في الركن الشرقي لآسيا الصغرى، فالغزو في سبيل الله أساس كيانها، وظل الجهاد لإعلاء كلمة الله ديدنها إلى أن ذبلت. وانطلاقاً من وحدة

الهدف هذه وإيمان الغزاة المجاهدين وقوة إصرارهم نجحت إمارة عثمان في أن تحقق مكانة مرموقة على حساب الإمبراطورية البيزنطية. وظلت حركة الغزاة هي النبع الفكري الذي انبثقت منه الحملات العسكرية الكبرى ولعل خير ما يدعم ما ذهبت إليه في هذه الوريقات عن نشأة الدولة العثمانية وتطورها الكلمات الموجزة المعبرة التي كتبها البروفسير برنارد لويس.(٥٢)

"كانت الامبراطورية العثمانية منذ تأسيسها حتى سقوطها دولة تكرس قواها في سبيل تقدم شوكة الإسلام وحمايته ضد اعتداء خارجي. وقد ظلّ العثمانيون طوال ستة قرون تقريباً في حروب مستمرة ضد الغرب المسيحي أولاً لمحاولة فرض حكم إسلامي على جزء كبير من أوروبا، وهي محاولة رافقها النجاح. وثانياً لشن حرب دفاعية تأخيرية مديدة تقف في وجه الهجوم المعاكس الذي قام به الغرب. كانت الإمبراطورية العثمانية وهي تضم بلاد الإسلام المركزية، في نظر الرجل التركي، بمثابة الإسلام ذاته. وقد تمثل العثمانيون الإسلام تمثلاً كاملاً، وذوبوا هويتهم فيه، ربما أكثر من أي شعب مسلم آخر. كان العثمانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شئ، وأن ولاءهم للدين الإسلامي أولاً ثم إلى السلطان ثانياً."

الهوامش

1. C.Bosworth, "Othmanik-Othmanli", *Encyclopedia of Islam*, [EI]. VIII, (1995), p. 190؛ احمد عبدالرحيم مصطفى، "العرب في ظل الرابطة العثمانية" **"في العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، القاهرة، ١٩٩١، ص ١١٥.

٢- المصدر السابق، ص ١١٠.

٣- زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨، ص ٩.

4. J. Sauvaget, *Introduction a L'Histoire de L'Orient musulman*, Paris, 1946, pp. 164-165. هذا النص ترجمة زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية**، ص ١٧٥ هامش ١.

٥- أوغلي، أكمل الدين إحسان "التعارف الأول بين العرب والأتراك"، **العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، إشراف أوغلي، أكمل الدين إحسان، القاهرة، ١٩٩٢، ج ٢٠، ص ١١.

٦- بارتولد، فاسيلي .ف، **من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم من الروسية، الكويت، ١٩٨١، ص ، ٤٧.

٧- زين نور الدين زين، نفس المصدر، ص ١٨.

٨- سعيد عبدالفتاح عاشور، "التعارف بين العرب والترك"، **العلاقات العربية التركية**، ج أول، ص ص ٤٢-٤٤.

٩- القزويني زكريا بن محمد بن محمود... **آثار البلاد وأخبار العباد**، بيروت، ، ١٩٦٠ ص ٢٤٢.

١٠- أحمد عبدالرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، بيروت، ط ث ١٩٨٦، ص ص ١٢-١٢.

١١- أوغلي "التعارف الأول بين العرب والأتراك" **في العلاقات العربية التركية**، ص ص ٢١-٢٢.

١٢- المصدر السابق، ج، ص ص ١٤-٢٤، عاشور، "الدور التركي في الدفاع عن الوطن العربي" في: **العلاقات التركية العربية**، ج الأول ص ص ٦١-٦٤.

١٣- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الارب في فنون الأدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج ٢٦، ص ٢٩٥

١٤- الدور التركي في الدفاع عن الوطن العربي"، **العلاقات العربية التركية ج أول**، ص ص ٦٨-٧٠، أوغلي، "التعارف الأول بين العرب والترك"، نفس المصدر، ج ٢ ص ص ٤٢-٤٣.

15. Paul Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire*, Luzac, London. 1958, pp. 14-18

١٦- أحمد عبدالرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، ص ٢٠.

17. B. Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, O.U.P., London, 1961, p. 12.

18. Wittek, *op.cit*, p. 19.

19. *Ibid*, pp 21-22; Osman Turan, "Anatolia in the period of the Seljuks and the Beyliks" in the *Cambridge History of Islam*, P.M. Holt et al (eds.), Cambridge, 1970, Vol, 1, p. 243.

20. Wittek, *op. cit.*, pp 24-30.

21. Halil Inalcik "The Emergence of the Ottomans", *The Cambridge History of Islam*, I, pp. 263-264.

22. Wittek, *op. cit*, pp. 34-37.

23. J.H. Kramers [E. A. Zachariadu] "Othmanli" *E.I*, Vol. VIII, 1955, pp. 191-192,

وتضيف الروايات التركية أن ارطغرل بك قد دخل في خدمة سلاجقة الأناضول في أربعمائة من رجاله ليكونوا قوة احتياطية. ولقاء هذه الخدمة أقطعه السلطان قطعتين صغيرتين من الأرض في غرب الأناضول :هما سوكوت ودمانيك على حدود مقاطعة بثينيا البيزنطية وانتقلت الزعامة لابنه عثمان الذي ولد عام ١٢٥٨م، أي أمير الحدود وأخذ عثمان يتوسع على حساب البيزنطيين ومنحه السلطان السلجوقي علاء الدين لقب اوج بلي " Uj Begi أوغلي، العرب في ظل الرابطة العثمانية "العلاقات العربية التركية، ج ٢ ص ٦٩ ٧٠.

٢٤- Halil Inalcik, op. cit.. *The Cambridge History of Islam,* I, p. 267. والمصادر الواردة في الهامش رقم ١.

25. Wittek, op. cit., p 2.

٢٦- أخي لقب مميز من زعماء نقابات الشباب المنتشرة في الأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر والذين جعلوا مبادئ نظام "الفتوة "مثلاً أعلى لهم. ويجند الأخية في الأكثر من الحرفيين ويربط بن بطوطة هذه الكلمة بـ أخ العربية، ولكن الراجح انها من آقي Agi التركية والتركية وتعني الرجل الذي يجمع بين الكرم والشهامة;Agi Fr. Taeschner, "Akhi" *E.I.*, p. 321.

27. J. H. Kramers-[E. A. Zachariadou], op.cit; *E. I*², VIII, p. 192.

28. I.M'elikoff, " Ghazi", *E. I*² II, 1965, p. 1045 ذكر في مقال

29. *Ibid*, p. 1045.

30.op. cit, *The Cambridge History of Islam*, I, p. 268.

31. *Ibid*, I, pp. 274-279.

32. *Ibid*, I, pp. 277-279.

33. Wittek, op. cit, pp. 46-48.

34. Kramers [Zachariadou]], op.cit, *E. I*², VIII, pp. 193-194.

35. Wittek, op. cit, 49-50.

36. V.L. Menage, "Devshirme", *E.I*, 1965, pp. 210-211.

37. H. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", *The Cambridge History of Islam*, p. I, 295.

38. *Ibid*, I, 297.

39. *Ibid*, I, pp. 302-303.

٤٠-ونص القانون كما ورد في المجتمع الإسلامي والغرب تأليف هـ.جب، وهـ. بوون، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف القاهرة، ١٩٧١، ج١، ص ٥٤، "على أي واحد من أولادي تؤول إليه

السلطنة أن يقتل إخوته، فهذا يناسب نظام العالم، وأن معظم العلماء يسمحون بذلك، ولذا فعليهم أن يتصرفوا بمقتضاه".

41. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", *The Cambridge History of Islam*, I, 302-3.

٤٢- تنص الشريعة أنه يحل في حالة الحرب استرقاق غير المسلمين من سكان دار الحرب، ويخصص خمس هؤلاء الارقاء لإمام المسلمين، وكان السلاطين العثمانيون يتمتعون بهذا التخصيص. وعادة ما يباع هؤلاء الأرقاء ولكن لما تناقص عدد المتطوعين من الغزاة وأمثالهم، استخدموا الأرقاء جنوداً في جيوشهم وعمالاً في قصورهم. وفي عهد بايزيد الأول ابتدأ نظام الدوشرمة- الجمع الدوري لأولاد المسيحيين وطبق هذا النظام بصورة أشمل في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح. وعن طريق هذا النظام جمعت عناصر جيدة من الأطفال الأقوياء الأذكياء لتكون في خدمة السلطان، كما ألمحنا من قبل، وكان لهذا النظام أثر كبير في تكوين النخبة الإدارية والعسكرية، اذ كان مصدرها الأول.

43. Inalcik, op.cit, *the History of Cambridge*, I, pp. 302-303.

44. Lewis, op. cit, pp. 13-14.

45. Inalcik, op.cit, *the History of Cambridge*, , I, 301-303.

46. Gooch G. P. and Temperly, H; *British Documents on the Origin of the War 1898-1914*, Vol. V, p. 6, نقلاً عن زين نور الدين زين، نفس المرجع، ص ٢٣

٤٧- أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٧.

48. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", *The Cambridge History of Islam*, I, pp. 314-318.

49. Inalcik, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire", *The Cambridge History of Islam*, I, pp. 324-325, 329-336.

50. *Ibid*, pp. 32, 336, 337. 51.

٥١- يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وافريقيا وبلاد العرب، الخرطوم، ١٩٨٩ ج ٢ ص ص ١٨٠-١٨٧.

٥٢- أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ص ص ١٠٠-١٠٢.

٥٣- Lewis, op. cit., p. 12 واستفدت كذلك بتصرف، من ترجمة لها، لزين نور الدين زين، نفس المصدر، ص ٢٨.

تعقيب على ورقة

البروفسير يوسف فضل حسن

الدولة العثمانية: أصلها نشأتها وانتشارها

الفاتح الزين الشيخ ادريس

تعرض التاريخ العثماني بوجه عام للإهمال حتى النصف الأول من القرن العشرين. إذ تأثر الكتّاب الأوروبيون باتجاهات معاصريهم في الدولة العثمانية التي ظلّت، منذ نشأتها ولفترة ستة قرون وحتى الحرب العالمية الأولى، تشكل هاجساً ومشكلة كبرى لأوروبا. فهي في بادئ الأمر كانت تمثل رد الفعل الإسلامي ضد الخطر الصليبي، ثم ما لبث أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبية، وحين اعتراها الضعف أثارت ما عرف في المصطلح الدبلوماسي باسم المسألة الشرقية.

وقد قدمت ورقة البروفسير يوسف فضل حسن سرداً مستفيضاً بصورة علمية تاريخية للدولة العثمانية من حيث أصلها ونشأتها وانتشارها. واستعرضت الورقة بصورة جلية مسار منشأ هذه الدولة منذ عام ١٣٠٠م وحتى ١٥٦٦م، مروراً بالهجرات التركية وانتهاءً بتكوين الدولة الممثلة في إمارة عثمان. كما تطرق البروفسير يوسف فضل حسن إلى أصل الأتراك الذي شابه الغموض غير أنه أخذ بإجماع المؤرخين القدامى والمحدثين في انتساب العثمانيين إلى إحدى قبائل الغز التركمانية التي دفعها التقدم المغولي في أوائل القرن الثالث عشر إلى الهروب غرباً صوب الأناضول. واتفق معه في ذلك وبالأخص إذا علمنا أنه لا توجد مصادر عثمانية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بأصل

العثمانيين، أو تاريخهم خلال القرن الرابع عشر إذ لم تكن للعثمانيين سجلات مكتوبة عن الفترة السابقة على فتح القسطنطينية، علاوة على أن البيزنطيين لا يشيرون إلى ما يستحق الذكر عن أصل الأتراك. كما أنه ليست هناك أي قيمة للمعلومات التي أوردها الكتّاب الأوروبيون الأوائل، إلاّ من حيث اعتبارها انعكاساً لفكرة أوروبا عن العثمانيين. أيضاً فإن التواريخ والروايات العثمانية التقليدية لم تشر إلا بصورة ضعيفة إلى العثمانيين قبل استقرار آل عثمان في الأناضول. كما أنها تتجاهل تاريخ الأتراك قبل اعتناقهم الإسلام. ورغم اختلاف الروايات الخاصة بأصل العثمانيين فإنها تتفق جميعاً في إرجاع أصلهم إلى قبيلة قابي خان وهي فرع من قبائل الغز أو التركمان.

ونلاحظ أيضاً في تناول الورقة لإمارة عثمان، أن انتساب الدولة إلى عثمان مرده إلى أنه أكّد استقلالية الدولة على أثر انهيار دولة سلاجقة الروم. وهكذا نجد أن صفة عثماني كانت هي الصفة المفضلة لدي أبناء الدولة، إذ استحق عثمان أن يكون شعاراً للدولة باعتباره زعيماً لشعب محارب مع ملاحظة أن مصطلح عثماني ليس له مدلول قومي، بل هو يرتبط مباشرة بأسرة حاكمة مثله في ذلك مثل مصطلحات الأمويين والعباسيين. وقد أتيح لعثمان تنظيم هذه القبائل بصورة محكمة هيأت لهذه الدولة مقومات النمو والقوة. واستعرضت الورقة خلفاء عثمان، أورخان وبايزيد الأول وغيرهم حتى السلطان سليمان القانوني. ويمكن القول بأن عثمان مؤسس هذه الدولة هو واضع اللبنات الأساسية لانتقال الأسرة من موضع الإمارة إلى موضع السلطنة بينما يعتبر أورخان المؤسس الحقيقي "الثاني" للدولة العثمانية. ومما أوردته الورقة نستطيع القول إن عثمان أوجد جنساً بينما بنى أورخان دولة، وأن السلطان مراد الأول أرسى قواعد ودعائم هذه الدولة.

وأشارت الورقة إلى الدور الذي قام به تيمور وانهيار الدولة على عهد بايزيد الأول وتناولت المسببات التي دفعت تيمور للحرب والتي كان نتاجها موقعة أنقرة ١٤٠٢م. وفي رأي أن هذه الموقعة ذات أهمية بالنسبة للتاريخ العثماني باعتبارها الهزيمة الوحيدة التي حلت بالعثمانيين خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة. إضافة إلى أنها شهدت

أسر عاهل من آل عثمان، مع ملاحظة أنها من ناحية أخرى لا تعد من المعارك التي غيرت مجرى التاريخ، على اعتبار أن بايزيد تخلى عن سياسة أسلافه القائمة على مبدأ إدماج السكان الجدد داخل الإطار العثماني. كما أن اتجاهات بايزيد التوسعية دفعت تيمور إلى الحرب، بيد أنني أرى أن هذه الموقعة تمثل اتجاهات سلبية للدولة العثمانية، وهي:-

أ- اكتساح تيمور أسيا الصغرى واستيلائه على بعض الأراضي العثمانية.

ب- تأهب الكثيرون على الجانب الأوروبي للخلاص من نير العثمانيين.

تناولت الورقة التوسع العثماني بصورة ممتازة في كافة النواحي، فبالنسبة للتوسع في الشرق نجد أن الدولة العثمانية وقفت في مفترق الطرق، علاوة على الصراع العالمي، والشاهد أن سليم أهتم بحدوده الشرقية التي كانت تواجه احتمالات الغزو بعد تولي الصفويين حكم فارس، وهنا تبرز مسألة الصراع السني الشيعي حيث تصدى العثمانيون للصفويين درءاً للخطر الشيعي وليس فقط بسبب الخطر العسكري الذي تهددهم، كما أن الدعوة الصفوية الشيعية تشكل تحدياً أساسياً للمبادئ السنية، علاوة على وجود دلالات وإشارات على اهتمام سليم بوقف التوسع البرتقالي في المحيط الهندي. وبالنسبة لعهد السلطان سليمان القانوني والذي يمثل ذروة التاريخ العثماني ونسبة للإصلاحات والقوانين التي أصدرها سليمان، فإننا نلاحظ أن مقومات ضعف الدولة قد اتضحت في نفس هذا العهد الذهبي للدولة ممثلة في أسباب داخلية وخارجية.

فمع التدهور الداخلي للأتراك ظهرت روسيا وعدد من القادة الممتازين في المجر وبولندة والنمسا. وفي رأيّ أن طبيعة تكوين الدولة كانت تتطلب تعقلاً سياسياً لضمان الاستمرارية فإن استناد الدولة واعتمادها على السيطرة العسكرية على أجناس وأديان عديدة كان يتطلب عناية خاصة للمحافظة على كفاءة الجيش واستمرارية ولائه للدولة. واختتم بالقول أن نشاط وعبقرية سلسلة من الحكام العظام قد أوصلت الدولة إلى أوج مجدها. ثم تلتهم سلسلة من السلاطين الضعاف الذين قوضوا هيبة الدولة، وتدريجياً فقد الانكشاريون صفاتهم القتالية، ولم يعد بالإمكان الوثوق بهم في ساحات القتال.

دور العثمانيين في أفريقيا
وفي السودان على وجه الخصوص

محمد إبراهيم أبوسليم

توطئة

إن قارئ هذه الدراسة ليس في حاجة إلى التعريف بالدولة العثمانية، والتي هي من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها تاريخ البشرية وتمتد آثارها البعيدة والآنية إلى كل أصقاع العالم الإسلامي، ولكننا على وجه التوطئة لما هو قادم نقول إن اتجاه توسع هذه الدولة كان في أول أمرها في أوروبا. فلما وصل الاتساع هنا حده اتجهت إلى التوسع نحو الشرق. وكانت لهذا التحول أسباب منها مواجهة قوة البرتغال في المحيط الهندي وسيطرتها على تجارة الشرق التي كانت أصلا بيد المسلمين. ومنها مواجهة الدولة الصفوية الشيعية في فارس التي نشطت في التوسع على حساب أهل السنة ووقف توسعها، وكان العثمانيون سنيين متشددين في سنيتهم، ومنها الاستفادة المادية من بلاد عرفت بالثراء كسوريا ومصر والعراق والاستفادة الواسعة من تجارة الهند والعرب في مصر، ومنها ما تضفيه السيطرة على أرض الدولة الإسلامية التاريخية من معان وصبغ دولتهم بصبغة الخلافة الإسلامية وبالذات السيطرة على أرض الحرمين. وعلى أساس الموقع الأخير تمت الصيغة التفاخرية للسلطان العثماني بعبارة سلطان البرين وخاقان البحرين وحامي الحرمين.

وكان التوسع في بلاد المغرب أساسا موجها ضد الخطر الأسباني على هذه البلاد

فضلا عن منافع التوسع المادية والمعنوية.

لقد ضم العثمانيون على عهد السلطان سليم الأول سوريا ومصر والعراق والحرمين وميناني سواكن ومصوع على الساحل الشرقي لإفريقيا، كما تمت سيطرتهم التامة على البحر الأحمر وسدوا باب التزاحم الأوروبي. وعند مجيء القرن الثامن عشر كانت الوحدة السياسية الكبرى قد تمت ويدخل في نطاقها شبه جزيرة الأناضول والشام ومصر والحجاز واليمن وبعض النفوذ في الساحل الشرقي لإفريقيا. وكانت مناطق الضعف في هذه الوحدة تتمثل في ساحل العراق المطل على الخليج الفارسي حيث لم تخضع الكويت والبحرين وعمان للحكم العثماني إلا اسمياً .

وبهذا التوجه أيضا صار شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه من حده الشرقي إلى حده الغربي والجزر المواجهة لتركيا واليونان خاضعاً للسلطان العثماني .

خصائص الحكم التركي

وربما كان مناسباً في هذه المرحلة من الدراسة أن نتعرض لخصائص الحكم التركي في البلاد الخاضعة لهم واتجاه العناصر التركية نحو سكان هذه البلدان، ذلك لأن هذه الخصائص كانت تتحكم في أحوال الإدارات العثمانية، ولأنها من جهة أخرى تساعدنا في تتبع الحوادث والقضايا وتحليلها. إنها بحق عصب دراسة العقلية التركية ومزاجها وما كانت تفرضه على أساليب الحكم ومقاصده من اتجاهات .

ولقد استعنا هنا إلى حد بعيد بما أورده الأستاذ المصري الدكتور محمد أنيس في كتابه **الدولة العثمانية والشرق العربي** .

للدولة عند الأتراك واجبات محددة لا تتعداها، وهي:

- الدفاع ضد الهجوم من الخارج، وهذا ما يستلزم بناء الجيش بوحداته المتنوعة من مشاة وفرسان وأسطول بحري .
- حفظ الأمن الداخلي وهو ما تقوم به الشرطة، وأحيانا الجيش إذا كان الحدث كبيراً.

ويستعجلون العودة لمصالحهم الزراعية، وفي حالات أخرى جرى العمل بالحاميات أي الأوجاقات التي تعمل بالمرتبات وهؤلاء يدربون ويحاربون بشكل ملزم، وهذا ما كان معمولاً به في مصر.

وكان الحكم العثماني يقبل عادة الوضع السائد ولا يميل إلى التعديل طالما أن الوضع يسير بغير كلفة أو إشكال، ولهذا كان الاتجاه السائد هو المحافظة على الحالة السائدة. وكانت كل إيالة أو ولاية تصرف على نفسها وإداراتها وتقدم الخراج سنوياً للخزانة العثمانية .

وكان الحكم قائما أساسا على الحكم الشرعي، ولكن النظام عرف القوانين الوضعية مؤخراً والتي كانت حقيقة تتعلق بالتفصيلات دون المبادئ. ولم يقبل المتشددون في الأقاليم القانون الوضعي واعتبروه منكراً ومخالفاً للشرع. وكان هذا ما احتج عليه مهدي السودان واتباعه. وقد أعطى الحسين زهرا والحسن العبادي في رسالتيهما عناية خاصة لهذه القضية. وقد فرض العثمانيون مذهبهم على كل الولايات وهو المذهب الحنفي. وكان لهم ميل شديد إلى التصوف والتكايا والدراويش، وقد هبط التصوف في عهدهم هبوطا شديداً وتولي قيادته أحياناً أميون .

وكان العثمانيون لا يطمئنون إلى الولاة لخوفهم من التمرد أو الاستقلال بالحكم. والأصل في الوالي أنه يجمع بين يديه السلطة العسكرية والإدارية بصفته نائب السلطان في الولاية، فهو مسئول عن أحوال الولاية وعن تطبيق النظم العثمانية وجمع الضرائب. ولكن للتوجس من موظف بهذه السلطات كان الوالي يحاط بالجواسيس والعيون أو يحد من سلطاته بتجزئتها باستقلال قائد الجيش أو انتزاع الناحية العملية من اختصاصاته. وفي القرن الثامن عشر أصبحت ولاية الوالي لعام واحد فقط على وجه التشدد في التوجس. وفي حالات كان الدفتردار وهو المختص بالشئون المالية يعين من الأستانة ويكون مسؤولاً لدى السلطان ويستقل بعمله كما يعين الكخيا أو الكتخدا وهو وكيل السلطان، وقاضي القضاة وهو حنفي المذهب يعين من الأستانة وهكذا تتجزأ السلطات ولا يبقى للوالي إلا صورة الوظيفة لا حقيقتها. وكانت أهم القوى وأقواها التي تحد من

- تحصيل الأموال الأميرية وصرفها في أوجهها وهذا من ثم يستلزم إنشاء إدارة مالية.
- الفصل في الخصومات، وهذا يستلزم إنشاء نظام قضائي يعاون السلطان في تصريف مهام العدالة المنوطة به .

ولم يكن لدى الأتراك مفهوم قيام الدولة بشئون الصحة والتعليم والخدمات العامة، والحكم العثماني كان حكماً غير مباشر، بمعني أن هذا الحكم لا يأتي إلى البلاد المفتوحة بهيكل إداري مصمم وموظفين من قبل الدولة لتصريف الأعمال وفق هذا الهيكل. وكان مستند الحكم العثماني بالإضافة إلى الوالي والمتصرفين الرئيسيين المعينين من قبل قصبة الحكم العثماني لتصريف الشئون العسكرية والمالية والإدارية والقضائية يتمثل في العناصر التركية المقيمة بالولاية المعنية والعناصر الأخرى المستعدة للتعاون .

وكان الحكم العثماني قليل التأثير في حياة المجتمعات لمحدودية أهداف الحكم ولانعزال الفئات التركية عن المجتمع العريض، ومن ثم احتفظت المجتمعات بثقافاتها المحلية وتقاليدها وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت لديها من قبل .

وكانت المجتمعات الخاضعة للعثمانيين نوعين، نوع جبلي أو صحراوي يصعب الاتصال به أو يكون الاتصال به قليل الفائدة، وهنا لا تتصل الإدارة العثمانية بالجهة المعنية إلا في حدود، ونوع متحضر وهذا تتعامل معه الإدارة التركية بشكل حثيث لما في التعامل من فائدة، وأكبر شاهد على ذلك عدم اهتمام العثمانيين بتغطية الحجاز إداريا واكتفائهم بجدة وبأمور الحج وترك إدارة الولاية للأشراف .

والحكم العثماني حكم عسكري بمعني أن الحكم في الولايات بيد الجيش، والجيش هو أداة الحرب وأداة الحكم معا. وأحيانا كانت الوحدات العسكرية تُعطى الإقطاعيات لزراعتها والاستفادة من ريعها بدلاً من إعطاء المرتبات، وهذا ما كان يسمى زعامة أو تيمار، وهؤلاء كانوا يوزعون الأراضي على اتباعهم نظير الخدمة الزراعية والمجيء عند الحرب. وكان هذا النظام يعود ببعض الفوائد، وأولها أن الدولة لا تعطى مرتبات أثناء السلم، كما كانت به بعض الخسائر لأن المقاتلين لا يتلقون تدريبا ولا يتحمسون للقتال

سلطة الوالي هي الحاميات العسكرية التي كانت تتغول على السلطة الإدارية وتباشر أحيانا المهام مباشرة .

إن هذا النظام المتوازن في حكم الولايات والذي توزع فيه السلطات بين المرافق كان يتوقف نجاحه على مدى قوة إشراف السلطة العليا عليه، ولكن هذا لم يكن متوفراً بشكل ثابت ودائم لأن التجزئة قائمة أساساً على التوجس لا على موازنة السلطات .

والمجتمع في نظر العناصر التركية - وأمامنا المثل الأكبر في مصر- فئتان :الفئة الأولى هي الحكام الأتراك، والفئة الثانية هي الرعية والذين عليهم خدمة الفئة الأولى والنظام العثماني، ولذلك كونت الفئات التركية داخل المجتمعات المحلية فئات أرستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع. إن تدهور سلطة الوالي في مصر قد أدى إلى طغيان سلطة الأوجاقات في النصف الأول من القرن الثامن عشر وسلطة البكوات المماليك في النصف الثاني منه وخصوصاً شيخ البلد وهو حاكم القاهرة الفعلي والذي يصل إلى منصبه ويحافظ عليه اعتماداً على عصبيته وما لديه من قوة عسكرية. ومع ذلك فإنه كان بمقدور الفرد أن يصعد اجتماعياً في ولاية أو أن يصل إلى الوظيفة العالية والنفوذ في العاصمة بالرغم من الجهة التي قدم منها وبالرغم حتى من الدين الذي ينتمي إليه .

إن الأتراك كانوا أقلية بالنسبة لسكان الإمبراطورية، وبالرغم من ذلك جاءوا لحكم الأغلبية على الخط الذي سلكوه. وكان من تعاطفهم على الأقليات الدينية والإحساس بحقوقهم أنهم جعلوا لكل جالية الحكم الذاتي في المسائل الدينية بحيث تطبق كل ملة أعرافها عن طريق رئيس الملة الديني ورجالها الذين يتولون أمور الدين والعبادة الخاصة بهذه الجالية كما يتولون الفصل في المنازعات الشخصية بين أتباعها. وهذا هو نظام الملل الذي اتبعه العثمانيون وورثته عنهم دول إسلامية أخرى وحتى في السودان يترك لأصحاب الديانات غير الإسلامية أن ترتب عباداتها وشئونها الخاصة وفق أعرافها.

العثمانيون في شمال أفريقيا

تمحور التحرك العثماني في شمال أفريقيا الممتد من حدود مصر غربا، حول الصراع البحري في غرب البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحرك الأسباني، وقد بدأ الصراع بعمليات القرصنة في البحر دون إعداد من القيادة العثمانية، ثم لما تقدم الأمر أصبحت البحرية هي الركيزة العثمانية الأساسية لتحركها .

إن الأسطول العثماني لم يعبر إلى المحيط ولم يفرض العثمانيون سلطانهم على سواحل المحيط الأطلسي أو الجبال او الريف او الأطلس لأن هذه المناطق لم تكن في محور الصراع العثماني الأسباني .

وكانت القيادة في هذه المنطقة بيد أسر دينية محلية. وفي بداية القرن السادس عشر صعدت إحدى هذه الأسر إلى الصدارة وأنشأت دولة في جنوب السوس، وكانت هذه الأسر تستند في مكانتها على أنها من سلالة الرسول، محمد صلى الله عليه وسلم، وهم بنو سعد أو السعديون (١٥١٠-١٦٠٣م).

وقد اتسعت دولتهم حتى هيمنت على رقعة واسعة .وكان حكمهم يستند على القوي المحلية ذات الولاء لهم وبالتالي لم يخلقوا إدارة مركزية منظمة، ومع ذلك قاوموا بنجاح الضغط من أسبانيا والبرتقال والعثمانيين، وكان لرأس هذه الدولة جيش خاص من السود الذين استجلبهم من أفريقيا وراء الصحراء، وهؤلاء كانوا يدينون له بالولاء شخصياً، وله جيوش من القبائل الحليفة الذين تربطهم به المصالح القبلية. وفي القرن الخامس عشر وقع تطور مهم ربما ساهم في سقوط هذه الدولة وهو قدوم الأندلسيين الذين طردهم النصارى والذي أعقبه انتعاش اقتصادي يستند على توسع النشاط التجاري.

ثم جاء العلويون، وهم أيضا من السلالة النبوية، وهم يحكمون المغرب إلى هذا اليوم، وقد واجهوا مثل أسلافهم ضغط الأسبان والبرتقال والعثمانيين .

إن الظاهرة المهمة في تكوين المغرب والتي أثرت في مسارها التاريخي هي قوة القبيلة وجلدها إزاء قوة الدولة، وعادة ما كانت تسقط الدول هنا نتيجة لتحالفات قبلية جديدة

تناوئ التحالف القائم، وقوة المدن الكبيرة ذات الاستقلال النسبي عن هيمنة الدولة. مثل مدينة فاس المتميزة بكونها مركزا دينيا وذا تركيبة تاريخية كان أظهر سماتها الجوانب العمرانية: فاس الأصلية وبجوارها فاس التي أنشأها الأندلسيون وفاس التي أنشأها الفرنسيون .

إن النشاط العثماني قد تمركز أولا في الجزائر بالنظر إلى السياسة المناهضة للتوسع الأسباني نحو المغرب، وكان هم السلطان العثماني هو المحافظة على قوة متفوقة هنا، ولذلك كانت قيادة الأسطول العثماني، والذي قام بالدور المزدوج باعتباره حامي الحمى ضد الأسبان وأداة العثمانيين للتوسع، والمركز الأول للإنكشارية في المغرب وربما أكبر قوة في الإمبراطورية. وقد أرسل والٍ من الأستانة لتولي هذه المسئولية ولكن على عادة العثمانيين الذين كانوا يتوجسون من ولاتهم توزعت السلطات بين الوالي وقيادة الأسطول وقيادة الإنكشارية. إن تجزئة السلطات كانت هي الداء الذي ينخر جسد الدولة العثمانية. وكان هذا هو الحال في الجزائر وفي تونس وفي طرابلس. إن القيادة في الجزائر من الناحية النظرية كانت للوالي والذي هو ممثل السلطان والذي أرسل من الأستانة ليقود لعدة سنوات، ولكن عملياً لم يكن الأسطول ولا الإنكشارية تحت سلطته، ولم يكن ولاء الإنكشارية إلا لضمان مرتباته. وقد اختار هؤلاء مندوباً لهم هو الداعي لجمع الضرائب وصرف المرتبات وأصبح في النهاية هو الوالي الفعلي. وقد تم نفس الشيء في تونس وأصبح جمع أموال الميري تحت سيطرة الإنكشارية. وفي طرابلس استولى الإنكشارية على السلطات الفعلية وأصبح قائدهم الداي شريكاً مع الوالي في السلطة، ولكن الإقليم كان فقيراً لم يقدم إلا القليل .

لقد استمرت دولة العلويين في المغرب حتى جاء الاستعمار الأوروبي واستولت فرنسا على المغرب والجزائر وتونس بينما استولت إيطاليا على طرابلس وبرقة. وكانت السلطنة من الضعف بحيث عجزت عن المقاومة، بل لقد اضطرت إلى عقد اتفاق لوزان لتسليم طرابلس وبرقة للإيطاليين .

لقد حافظت الدولة العثمانية على الكيان الإسلامي في المغرب ضد التغول المسيحي

طوال قرون ولم تستسلم للاستعمار الحديث إلا بعد أن وهن عظمها. وقد كان للمغاربة شأن كبير في الدوائر السياسية العثمانية، وكان لبعضهم دور كبير ونفوذ في الأستانة، وكان الكيان المغربي على طول التاريخ الإسلامي متميزاً عن الكيان المشرقي. هنا تركز المذهب المالكي والذي لعب المغاربة دوراً فاعلاً في توطيد أركانه بما أسهم علماؤهم حتى غدت الأدبيات الرئيسية لهذا المذهب من وضع المغاربة. وفي المغرب ظهر متصوفة كبار كان أبرزهم ابن عربي ذا الصيت الواسع في عالم التصوف، وفلاسفة كان أظهرهم ابن خلدون الذي تنبه إلى دور القوى المحركة للمجتمع الإنساني؛ ووضع منهجاً اجتماعياً وفلسفة للتاريخ. ومن المغرب أيضا جاءت الطريقة الشاذلية والطريقة التيجانية، وهنا كان منشأ أحمد بن إدريس ذي النفوذ الواسع في تصوف القرن التاسع عشر.

العثمانيون في مصر

فتح السلطان سليم مصر وأحالها إلى ولاية عثمانية بعد أن كانت دولة مستقلة وامتد نفوذها إقليمياً وبالأخص إلى بلاد الشام التي كانت تابعة لها مباشرة أو واقعة تحت نفوذها، وقد تحالف مع الحكم العثماني بعض المماليك بحكم المنصر وبحكم المنفعة على الأخص؛ وقد صعد بعضهم، لكن قوة الوالي التركي والإنكشارية كانت تحد من صعودهم.

كان الوالي العثماني هو رأس النظام إلا إن سلطاته واقعياً كانت مجزاة على عادة الترك في ولاياتهم، إذ كان الدفتردار معيناً من قبل الأستانة ومستقلاً بإداراته المالية وكذلك الحال بالكخيا المنوطة به الإدارة العامة، وكان قادة الإنكشارية قوة أخرى منافسة.

وعموماً اتسم العهد العثماني في مصر بالجمود السياسي والفكري وهبط التصوف والذي أصبح المحور الثقافي الرئيسي للعهد هبوطاً مريعاً وأصبح الأميون من أمثال علي الخواص قادة التصوف ويتلقى عنهم العلماء الذين فرض عليهم محو ما في رؤوسهم من علم. وحتى الشعراني الذي كان من المفترض أن يرتفع بالثقافة في مصر حسب تحصيله العلمي هبط بفكره وأصبح ممثلاً للهبوط الفكري للعهد، ولم يسلم السيوطي على جلالة قدره من الهبوط الفكري لأنه اعتمد على النقل وحسب، وأشاع أفكاراً لم تكن لها قيمة مثل أقواله في المهدي المنتظر وعلامات الساعة.

الأتراك العثمانيون في السودان قبل الفتح المصري التركي

هناك خبران عن التوسع العثماني المباشر في السودان، وذلك على يد السلطان سليم الأول الذي فتح مصر وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية. أحدهما غير مؤكد، وقد يكون من أوهام الرواة، والثاني خبر مؤكد وترك أثراً عنصرياً ونفسياً في النوبة المصرية وجنوباً في النوبة السودانية .

أما الخبر الأول فهو ما رواه نعوم شقير في تاريخه نقلاً عن الرواة، ومؤداه أن السلطان سليم الأول قدم إلى سواكن ومصوع وامتلكهما ثم دخل الحبشة بقصد الزحف على سنار وخاطب ملكها عمارة دنقس يدعوه إلى الطاعة، وأن هذا رد عليه بقوله: "إني لا أعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي، فإن كان لأجل تأييد دين الإسلام فأنا وأهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول الله، وإن كان بغرض مادي فاعلم أن أكثر أهل مملكتي عرب بادية، وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق ولا شئ عندهم تجمع منه جزية سنوية"، ثم أرسل مع رده أنساب عرب السودان الذي صنفه على ما قيل الإمام السمرقندي. وتقول الرواية إن سليماً سر لمّا وصله الرد وكف عن غزو السودان وأخذ معه تاريخ السمرقندي إلى الأستانة. وقال نعوم إنه على كثرة ما طلب لم يقف على هذا المصنف، بل ولم يقف عليه غيره إلى اليوم، وقد توهم كُتّاب الأنساب في السودان بهذا المصنف وكثير منهم نسب ما صنفه إليه. والظاهر أن كتب أنساب العرب في السودان وضعت في فترة تالية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس مؤكداً أيضاً إن سليماً الأول والذي ضم سواكن ومصوع في ١٥٢٠م إلى إمبراطوريته قد فتح البلدتين بنفسه وأنه غزا الحبشة ورتب على غزو الفونج .

أما الخبر الثاني المؤكد فهو امتداد الأتراك إلى بلاد النوبة، وهو منسوب أيضا إلى السلطان سليم ولكن قد يكون من عمل من جعله على حكم مصر لأن سليماً توفي في ١٥٢٠م .قيل أنه أرسل سرية من العساكر إلى بلاد النوبة في ١٥٣٠م بقيادة حسن قوسي قومنداناً للعساكر وحاكماً على النوبة، وقد استقر طرف من السرية، ولعله الأساسي، في بلدة الدرّ بالنوبة المصرية وطرف آخر بجزيرة صاي جنوب عبري. والبلدتان مشهورتان

في تاريخ المنطقة النوبية. وقد وجدت مدونات تاريخية مهمة في الدرّ مما يعنى أهميتها في العصور الوسطى والحقب التالية، وحتى الهجرة عند قيام السد العالي كانت الدرّ تحتل موقعا مهماً باعتبارها قصبة الكشاف. أما جزيرة صاى فكانت مركزاً مهما في العهد المسيحي وكانت تسمى جزيرة ميخائيل وكانت عاصمة إقليم السكوت حتى مجيء الغزو التركي المصري في ١٨٢١م. وقد اعتبر قوسي حاكماً على النوبة تابعاً لحاكم مصر، وكانت السرية مكونة من عناصر اثنية كثيرة: بوسنيين وشراكسة وبعض الجاليات المتوسطية الشمالية وينسب بعض أحفادهم أنفسهم إلى اليوم إلى الارناؤوط والجنبلاط والمجراب أي القادمون من المجر، والتركمان. وعبارة التركمان اتخذت في اللغة النوبية صيغة تعنى الرجل النبيل. وكان عليه أن يرسل لحاكم مصر جزية سنوية لا نعرف مقدارها. قد ضرب قوسي على كل ساقية ٢٤ مداً نوبياً من الحبوب و ١٣ ثوباً من نسيج النوبة المسمي قو نجي، وهو ثوب الدمور نفسه المعروف في أواسط السودان .

ومع الزمن تزاوج هؤلاء مع النوبيين ونسوا لغتهم التي جاءوا بها واخذوا لغة النوبة وعاداتهم وثقافاتهم ولكنهم اعتبروا أنفسهم فوق النوبيين حتى جعلوا على لسانهم لفظ النوبة سبة. وتروى لظلمهم للعباد صور جد كالحة، ولكنهم على أيّ حال اندمجوا في مجتمع النوبة ومن الصعب الآن أن نفرق بينهم وبين الآخرين اثنياً في النوبة السفلي وحتى أواسط السكوت، وكان كل كاشف يحكم طرفاً من الإقليم مستقلاً بنفسه أو تابعاً لكاشف أكبر منه.

وقد اصطدم الكشاف مع الفونج أسفل الشلال الثالث قرب بلدة حنّك ووقعت مقتلة كبيرة انتصر فيها الغز (الأتراك) وردوا جيش الفونج على أعقابهم، واستمر الكشاف في حكم الإقليم متفردين وإن ظلوا يتبعون لمصر اسمياً.

وامتد أتراك الدرّ جنوباً حتى شمال السكوت، وكان حكم القرى ومصير الناس بأيديهم حتى جاء إسماعيل باشا فدان الغز الشماليون له واستمروا في قيادتهم فيما قاوم كشاف صاى وتعرضوا لمقتلة كبيرة.

لم يقدم أتراك النوبة ثقافة متفوقة على ثقافة النوبة لأنهم كانوا أميين ومن العامة الذين التحقوا بالجندية كما أنهم لم يقدموا نظاماً للحكم متقدماً .

سقطت دولة الفونج بعد أن أعياها صراع القوى ودبت أسباب الموت في جسمها. اختل ميزان القوى لصعود بعض القوى القبلية بقدر أكبر مما كان لها أصلاً وضعف السلطنة عن ردعها، وصعود قوى المدن والتجار والفقرا. وجاء التوسع في عهد السلطان بادي بن نول بمشاكل لم تكن محسوبة، وقد أدى بناؤه لجيش قوى إثر صدامه مع الحبشة وحروب كردفان إلى بناء قوة أكبر من قوة السلطان الذاتية والمؤسسية. وكان بادي هو الثاني بعد أبيه في بيت جديد للملك وصار يبعد أهل المراتب القديمة ويكون رجال بلاطه من خاصته من الأنواب وغيرهم فأغضب بذلك القوى التقليدية والذين يشار إليهم عادة بأهل المراتب. وفي أواخر ملكه ازداد استبداده وقسوته فاجتمع أهل المراتب وابو لكيلك قائد جيش كردفان للتخلص منه وزحف جيش كردفان على سنار، وهكذا تم الانقلاب وهو الأول من نوعه في السودان وعزل السلطان على أسنة الرماح وسمى ابنه ناصر سلطاناً، ولكن مجردا من السلطة، وبالانقلاب انتقلت السلطة للوزير أبي لكيلك ومن بعده إلى أسرته وصعد الهمج، ولم تقبل القوى الأخرى ذلك ورفعت السلاح ضد الوضع . واختلف أبناء الوزير وإخوته على السلطة وغرقوا في حروب طاحنة، فلما جاء الجيش المصري كان السلطان فاقدا السلطة ولا يملك ما يقاوم به. وكان الوزير غارقاً في الحرب ولا يستطيع أن يجمع القوى. وقد سقطت الأقاليم تباعاً لقوة الجيش الغازي ولم يبق إلا أن يسلم السلطان، وقد سلم بالفعل وبغير مقاومة وتم الأمر. وقد دالت الدولة وزالت رسومها ولم يقم من بيت السلطان أو الوزير أو من أهل العصبية من يأمل في العودة إلى ما كان كما فعل أبناء سلاطين الفور إثر سقوط سلطنتهم. ولو كانوا من القوة في شئ لقاموا في المهدية بدور، خصوصاً عندما بحث غردون فيمن يتولى أمر السودان بعد انسحاب مصر .

بدأ العهد التركي المصري عندما غزت جحافل محمد على باشا السودان، ولابد أن أهل السودان اندهشوا لابن الباشا الشاب الذي لا يتكلم العربية ويتصف بالصلف والعنجهية، ولا بد أنهم اندهشوا للغته الفظة التي خاطب بها فرسان الشايقية قال لهم:

"سلموا الخيول لنا وانزلوا عنها لفلاحة الأرض. وإن لم تفعلوا ذلك فسوف أجعلكم تفعلونه". وكان الجيش الذي جاء باسم سلطان الإسلام ليس به مصري، وقد تم الاستيلاء على السودان في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: تم فيها إخضاع المنطقة النيلية التابعة لسلطنة الفونج وإقليم كردفان. وكان الغزاة هنا في عجلة من أمرهم ليلحقوا بمناجم الذهب والمعادن ومواطن الزنوج لاسترقاقهم. وفي **المرحلة الثانية**: اتجه التوسع نحو الشرق فأخضعت بلاد البجه، ومازال التوسع بها ممتداً حتى أخضعت بلاد إريتريا الحالية. إن احتلال بلاد البجه قد أوحى للحكام العثمانيين بضرورة بناء ميناء على البحر الأحمر ليكون منفذاً لتجارة السودان، وفي **المرحلة الثالثة**: اتجه التوسع نحو المناطق الاستوائية التي ارتادها المغامرون من قبل وعاثوا فيها فسادا فأخضعت المنطقة التي تعرف الآن بالإقليم الجنوبي. وفي **المرحلة الرابعة**: اتجه التوسع غربا وضم دارفور. وكان المأمول ضم سلطنة وداي أيضا ولكن لم يتوفر الجو المناسب لتفاقم المشاكل في دارفور وغيرها.

ونتيجة للغزو والتوسع الذي تلاه انتهت مرحلة السلطنات الإسلامية في أرض السودان وبدأت مرحلة جديدة خضعت فيها هذه البلاد الواسعة لحكم أجنبي، لأول مرة، ولإدارة واحدة ولون من الإدارة كان جديداً في غاياته وأساليبه. قسم السودان إلى مديريات، والمديرية إلى أقسام. أصبحت السلطة تتدرج، وفق القوانين والنظم على النمط السائد في مصر، وصارت نظم القضاء والجيش وفق النظام المصري، وهكذا عرف السودان ولأول مرة الانفصام بين جهاز الحكم وبين تراث أهله، إذ بينما كانت الإدارة تجري مجرى ما كان سائداً في مصر كانت حياة السودانيين تجري وفق أعراف البلد وعاداته.

لقد أخذ السودان حده المعروف الآن في هذا العهد وتحدد كيانه، واتسع إنتاجه وازداد ارتباط تجارته بالتجارة العالمية بأكثر مما كان في الفترة الماضية، وأنتج السودان القطن والنيلة بمستوى تجاري، واتسعت تجارة الصمغ والريش والمحاصيل الزراعية المختلفة، وخبر السودان أحوال العالم، وعرف التحديث ينتقل إليه، وعرف البريد المنظم

والتلغراف وأموراً أخرى من المستحدثات، وتوسع في التعليم بما أسس من مدارس وبما قدم من عون للمدارس التقليدية القائمة، وقد ولج أبناء السودان الإدارة الحديثة قضاة وموظفين وضباطاً وجنوداً .

ولكن الإدارة كانت أجنبية مفروضة بقوة السلاح، وقد اعتبرها السودان على هذا الأساس وعرفوها بحكم الترك مؤكدين بذلك بعدها عنهم. لقد فقد السودان ذاتيته وأصبح تابعاً لجهة هي نفسها تابعة لتركيا، فهو مجرد ملحق لولاية عثمانية أي ملحق لملحق. وكانت استمرارية الإدارة ونمط الحكم تحت رحمة الحاكم في مصر والذي اعتبر موظفيه في السودان مجرد آلات له. وواجه السودانيون ضغط الإدارة بما فرض من ضرائب كانت فوق الطاقة، والوجه الذي جمعت به كان قسوة بالغة في التعامل. وكان اتجاه الإدارة هو توجيه المجتمع السوداني لينتج ويتحرك لصالح الدولة الغازية، فامتص السودان واستغلت موارده أسوأ استغلال. ونتيجة لهذا الضغط هجرت السواقي في الشمال وهاجر أبناء الشمال بالآلاف إلى أواسط السودان وكونوا مع مرور الوقت قوة اجتماعية جديدة. وقد ولدت المهدية من رحم هذه القوة مثلما ولدت ثورات كثيرة. وقد استفحل صيد الزنوج وتصديرهم لأن ذلك كان من أهداف المحتل الرئيسية. وأتى المغامرون فتوسعوا في الصيد والتصدير وصارت تجارة الرقيق نوعاً مهماً من التجارة وساهم المهاجرون الشماليون والقبائل المتناحرة في الجنوب والقبائل المجاورة لهم بدورهم المشين. وقد تسبب ذلك في ويلات وخراب مناطق واسعة، وترك آثاراً بالغة السوء ما يزال السودان يعاني منها. وقد أدى ذلك من جانب آخر إلى التدخلات الدولية في شئون السودان. بدأ التدخل بضغط التجار الأوروبيين بمؤازرة من قناصلهم بحجة حرية التجارة، وتحت هذه المظلة اتسعت تجارة النيل الأبيض وصيد الزنوج والتجارة فيهم. ثم تدخلت الدول مباشرة لوقف تجارة الرقيق، ثم تدخلت في أسلوب الإدارة، وهذا ما أتى بالموظفين الأوربيين من أمثال جسي وغردون ولبتون وسلاطين .

وقد بدأت مقاومة السودانيين للحكم التركي. المصري من أول العهد لأنه مهما يقال ومهما يساق من مبررات كان حكماً أجنبياً مفروضاً على البلاد ومبغوضاً. كانت المقاومة

للجيش الغازي ضعيفة لأن الوضع الداخلي كان مفككا، ولكن الإدارة الجديدة واجهت المقاومة إثر مقتل إسماعيل على يد الملك نمر والذي كان رداً على تصرفه الاستفزازي، وقد حرك ذلك ثورة واسعة إلا أنها أخضعت بقسوة وبغير رحمة وترك ذلك أثراً بالغاً في النفوس. وإذا لاحظنا أن هذا الإجراء قد وقع على نفس المنطقة التي عانت من فداحة الضرائب وقسوة الإدارة فيمكننا أن نتصور مدى ما يمكن أن يتولد من المرارة وروح التمرد في نفوس مواطنيها من المقيمين والمهاجرين منها. وقد واجه المهاجرون في مهاجرهم تدخلات الإدارة وتحجيم تطلعاتهم كقوة اجتماعية جديدة وتعرضوا إلى سوء الإدارة ومفاسدها خصوصا وقد كان بعض كبار المسئولين يعمل للكسب الشخصي بالرشوة والنهب والمشاركة في التجارة. وكانت المحصلة من هذا الوضع هي المقاومة، وهكذا نجد سلسلة من حركات التمرد والثورات طوال العهد. وفي النهاية جاءت الثورة المهدية ووضعت حداً للعهد وأقامت عهداً جديداً عاد فيه إلى السودان استقلاله.

غير أن ذلك العهد ترك في المحصلة النهائية أثرين باقيين، أحدهما أن السودان تقدم عمرانياً. وثانيهما هذا الرباط القوي بينه وبين مصر والذي صار بشكل أقوى علاقة للسودان في العالم العربي، وإن كانت القراءة الخاطئة لحقيقته ومداه تثير عجاجاً من وقت لآخر.

تلك خطوط عامة وسريعة عن هذا العهد المهم من تاريخ السودان، وهناك خطوط خاصة أكثر التصاقاً بالمعارضة بشكل عام: أولها ظهور المسيحيين في دست الحكم، بعض هؤلاء كانوا مصريين وبعضهم كانوا أوروبيين، وقد كره السودانيون ذلك وكان أثره في النفوس عميقاً. وثانيها كره السودانيين لبعض عادات الحكام الترك وسلوكهم الاجتماعي، والثالث ما كان يتسرب إلى السودان من الاتجاهات الأوروبية من آراء وسلوكيات، وهذا أمر كان يثير خواطر الرأي العام، وبالخصوص رجال الدين، باعتبار أن ذلك تحلل من الدين والخلق القويم. وقد اعتبر النظام مسئولا عن زرع هذه المفسدة في المجتمع، وهذا ما يتبناه الحسن العبادي في رسالته عندما هاجم فكرة الحرية المستوردة وأثرها على سلوك الناس. والرابع السياسة الدينية، ذلك لأن الخديوية انسياقاً مع

التحديث وما صار يجرى في الإمبراطورية العثمانية أخذت بالقانون الوضعي، وقد أثار ذلك العلماء وقطاعاً كبيراً من الشعب في مصر كما أثار مجتمع السودان والذي كان أكثر تمسكاً بالتقليدية في الدين والسلوك، وكان هذا من نقاط احتجاج المهدي الرئيسية.

ثم إن العثمانيين فرضوا مذهبهم الحنفي ليطبق في المحاكم، وأبطل في مصر الاحتكام إلى المذاهب حسب انتساب الناس إليها، وهذا ما دعا إلى كثرة الفتاوى والتي عدها الأصوليون بدعة منكرة، وترى فيما دوّن من أدبيات مؤاخذة في هذا الجانب، وقد أورد الحسين زهرا وحسن العبادى استنكارهما للفتاوى وذهبا إلى أن المهدي سيزيلها. وأهل السودان في غالبهم كانوا مالكية، والقليل في بربر وسواكن كانوا على المذهب الشافعي، ثم فرض عليهم الحكم بالمذهب الحنفي مع أنه غريب عليهم.

وقد لحق عدد كبير من العلماء بوظائف الدولة، قضاة ومعلمين وموظفين .وهذا ما أنكره العلماء الآخرون باعتبار أن من الخطأ أن يكون العالم أداة للدولة ومؤتمراً بأمرها. وبالطبع فإن هؤلاء كانت تأخذهم الغيرة من الحظوة الاجتماعية التي نالها علماء الدولة بينما هم يعانون من شظف العيش وخمول الذكر. والبعض رأى في هؤلاء مفسدة للحكام وعونا لهم على الاعوجاج، ومثل هذا يرد كثيراً في أدبيات المهدى. ويكفي في ذلك أن تنظر في خطابه إلى علماء مصر وخديويها، وهو من مآخذ زهرا على علماء الخرطوم وعلى الأخص الأمين الضرير.

وكانت الإدارة تقدم العون المادي لمدارس السودان وخلاويه خدمة للدين وتشجيعاً على التعليم، وبالطبع كان بعضها يتلقى وبعضها يحرم، وبعضها يعطى الكثير وبعضها القليل، وكان البعض مكان العناية، وهذا كان مما يثير الخواطر ويشغلها. وفي نفس الوقت كان البعض يرى ذلك إثماً لأنهم يبغون الطهر فيما يتناولون ويرون مال الدولة مغصوباً. ولعلك تذكر أن المهدى رفض طعام أستاذه محمد الخير لأنه كان يتلقى عون الدولة.

وفي مجال الطوائف كانت بعض الطرق قريبة إلى الحكم وتتلقى العون وتستمتع بالعطاء بينما كانت بعض طرق أخرى تتلقى القليل وبعضها يطارد، وكانت الطريقة الختمية تتمتع بالقرب والعون فأثارت الطرق الأخرى، وكان المجاذيب مبعدين. وشيخ

لقد جمع حكم الضرورة هذه العناصر في داخل البيت العثماني فحاربوا في الجزيرة العربية وسوريا والسودان وتعلموا تحت السلاح وعرفوا حكم البلاد. وعندما جاءوا إلى السودان وجدوا أنفسهم في بلاد مختلفة عما ألفوه وبشراً غير البشر الذين تعاملوا معهم، تعاملوا أولاً مع أبناء النيل، وكلما تمددت إداراتهم غرباً وشرقاً وجنوباً واجهوا بيئات جديدة من الناحية الجغرافية والبشرية وتحملوا عبء إدارتها .

ولم يكن محمد علي متمرساً في الإدارة ولكنه تخرج مثل الآخرين من المدرسة العسكرية ثم استفاد مما خلفه سلفه من نظم إدارية .وقد سلك أعوانه نفس السبيل، إذ تحولوا من العسكرية إلى الإدارة وتعلموا في الميدان .

وكانت الوظائف في مصر قبل التواصل مع أوروبا مفتوحة لكل مملوك حتى الوظائف العليا وكانت القاعدة ترقية الضباط بالقربى والأثرة وليس بالكفاءة، ولذلك كثيراً ما كان يصطدم محمد علي وخلفه بقصور من وضعوا فيهم الثقة. وكانت القاعدة في إدارة السودان التسليم بما يأتي من أوامر من القاهرة والاجتهاد بقدر ما يتوفر من جهد. وكانت الاستمرارية الإدارية واستفادة الخلف من السلف شيئاً بعيداً عما ألفه رجال محمد علي وأسرته بل كان كل من يتولى منصباً يبدأ بالتقليل من شأن عمل سلفه واتهامه بصنوف الجرائم. وكان الإداريون يفتقرون إلى خبرة الحياة وسط الناس، ومن جهتهم كان السودانيون يعتبرون الأتراك نوعاً خاصاً من البشر تفصلهم عنه أبعاد من السلوك والمزاج. وعموماً فإن الإدارة المصرية أخذت أهل السودان بشدة مما باعدهم عنها كما إن تكالب الموظفين نحو الثراء بكل وجه وأي سبيل كان يقلل من شأنهم .

وقد خلفت الإدارة المصرية - بالرغم من كل ما يوجه إليها من نقد - تراثاً إدارياً مهماً، منه التشكيلات الإدارية كالمديرية والألقاب الإدارية مثل المدير والحكمدار والمأمور، وأساليب إدارية في ضبط المال وتحرير المحررات وضبطها وإدارة الجيش والمرافق، وقد ثبتت الأنظمة الشرق أوسطية في السودان بفضل هذه الإدارة ودخلت في نطاق التعامل الإداري المباشر، كما أن الأفكار الأوروبية وأساليب الإدارة الحديثة قد دخلت إلى السودان مع هذه الإدارة، ومع أن المهدية جعلت خطها الرئيسي محو الأثر المصري فإنها

السمانية محمد شريف كان يتلقى الدعم وقريباً من السلطة .

وكانت الإدارة تتدخل في أمور الطرق لأسباب أمنية وأحياناً لأمور إدارية وأحياناً للهوى الشخصي كأن يكون المسئول معتقداً في شيخ أوكارهاً له. وأنت ترى أن الختمية تعرضوا بالرغم من قربهم إلى النظام بشكل عام إلى تدابير مشددة على يد الحسين خليفة مدير بربر لأنه كان يكره بعض تصرفاتهم. وكان من بعض أغراض كتاب الإبانة النورانية رفع الشبهة عن الختمية .

لقد درج الناس على وصف هذا العهد بانه العهد التركي المصري، ولكن ينبغي أن نحذر من استعمال لفظي التركي والمصري بأكثر من المعنى المجازي أو الوصف السريع. فالسودان لم يفتح بجنود من أصل مصري، ولم يكن للمصريين نصيب في الوظائف ذات الاعتبار، لا في مصر ولا في السودان. وقد انحصرت حصتهم في حدود الوظائف الدينية التي لا ترغب فيها الفئة الحاكمة والوظائف الكتابية الصغرى ومهن الجنود والأسطوات وما إلى ذلك. وكان الأقباط اكثر حظاً من المسلمين المصريين لأن الوظائف الحسابية كانت من حظهم، وكانوا قد تمرسوا في هذه المهنة وأجادوها، وانما حكم محمد على واسرته مصر والسودان بواسطة مجموعة من الاثنيات المتوسطية عاشت في مصر منذ القرون الوسطى ومع ذلك تتعصب للعرق التركي وتتحدث باللغة التركية وتتأفف من العنصر المصري وتضعه في وضع حقير، وقد وسموهم بعبارة الفلاحين على وجه الاحتقار، وكان من العيب أن يتحدث التركي باللغة العربية .

وقد خرج المؤرخ البريطاني ريتشارد هل بإحصاء مفيد وطريف في نفس الوقت عن توزيع الوظائف بين العناصر التي تتجمع في إطار البيت العثماني. قال إنه من بين ثلاثة وعشرين حاكماً للسودان بين ١٨٢١- ١٨٨٥م كان ثمانية من الشراكسة واثنان من الأكراد، ومثلهم من الإغريق، وألباني واحد وتوبي واحد، وأربعة لم تحدد جنسياتهم وخمسة فقط كانوا أتراكاً بالمعنى العنصري. وفي قصبة الدولة العثمانية ذاتها كان من بين ٢١٤ تولوا وظيفة الصدر الأعظم في تاريخ الإمبراطورية ٧٩ فقط عرفوا بأنهم أتراك بالمعنى العنصري، و١٦ كانوا أتراكاً على وجه الاحتمال .

أيضا استعانت بهذا التراث وبنت عليه خصوصياتها المستمدة من النظم الإسلامية والعرف السوداني، وقد ساعد هذا التراث في وصل المثقف السوداني بالثقافة المصرية في العهد الثاني وعلى ذلك فإن مصر لم تفقد كل شئ في السودان من جراء الثورة المهدية وإنما بقى لها الكثير .

مصوع وسواكن

اعتمدت مصر في التواصل مع السودان على دروب الصحراء الطويلة المرهقة كدرب الأربعين والدرب الذي يسير مع النيل شمالاً إلى إسنا ودرب الصحراء الذي يوصل بين أبي حمد وكرسكو، وقد حاول المصريون تطوير النقل النيلي ولكن الشلالات التي تعترض المجري النيلي في عدة أماكن حَدَّت من فرص النجاح. وكان من الدروب المهمة طريق بربر سواكن، وكان هذا طريق الحجاج الرئيسي فضلاً عن النقل التجاري الذي كان يرجع إلى ما قبل قدوم المصريين، ولكن امتداد الإدارة المصرية إلى كسلا على أيام أحمد باشا أبو ودان، ذلك القائد المقتدر، ولَّد أملاً في تنشيط ميناء سواكن وجعله منفذاً. وقد عبر أحمد عن بداية اهتمام الادارة المصرية بسواكن بطلب فرض الضرائب لصالح إدارة السودان على سكان بر سواكن، وبما أن كل سواحل الشرق خاضعة له فإن السلطات العثمانية والتي كانت تحصل على دخل طيب من مرفق الميناء وتجارة الحجاج ونصيب من تجارة البحر الأحمر وتتمتع استراتيجياً في المنطقة من وضعها في سواكن ومصوع لم تبد استعدادا للنزول عند هذه الرغبة بل بينت أن سواكن وبرها تابعة لسلطان تركيا. ثم جاءت الحرب الوهابية التي قادها محمد على بتكليف من العثمانيين في عامي ١٨٣٨م و ١٨٣٩م فنبهته إلى أهمية سواكن ومصوع في الهيمنة على تجارة البحر الأحمر ووضعهما الإستراتيجي بالنسبة لمجال البحر الأحمر .

وفي مبدأ الأمر كان العثمانيون قد أدركوا أهمية الميناءين واستغلوا الخلاف في الحبشة بين مؤيدي الكنيسة الغربية والكنيسة الشرقية والحرب الأهلية الطويلة واستولوا على ميناءي مصوع وسواكن في ١٥٥٧م ولكنهم اكتفوا بالسيادة على الساحل ولم يتوغلوا إلى الداخل .

وقد ربطوا المدينتين بميناء جدّة الذي كان يشرف واليه على إدارة الحجاز، وكانت المكوس وسائر المنافع كأحواض الملح تدخل خزينة وإلى جدّة، وكانت الحبشة مشغولة بصراعاتها في الهضاب الحبشية ولم تعن بالسواحل على البحر والتي كانت إسلامية الاتجاه. وقد انتقلوا إلى السواحل ودخلوا في صراعاتها ضد المصريين والأوروبيين في مقتبل السنوات .

كانت سواكن ومصوع في مواجهة جدّة جغرافيا، وقد كونت الموانى الثلاثة محوراً مهماً للتجارة والسياسة وكان ميناء زيلع إلى الجنوب في مواجهة مينائي الحديدة ولُحج في اليمن. وكان نصيبها من تجارة البحر الأحمر قليلاً. ولكنها صارت مستقبلاً مركزاً إيطالياً والتي استولت عليها رغم تبعيتها لمصر. وظاهر أن بريطانيا كانت ضالعة هنا وأيدت مسعى إيطاليا للحصول على زيلع. وقد صرح وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم بأن استيلاء إيطاليا على المدينة مجرد تحصيل حاصل لأنها عملياً كانت تسيطر على المدينة ومستقبلاً تعاونت بريطانيا وإيطاليا في المنطقة في اتجاه موجه ضد فرنسا.

كان ميناء مصوع هو الأحسن من حيث المدخل، وقد تميز بذلك على سواكن. وكان منفذ منطقة جالا وسيدان وشمال الحبشة عموماً والتي لم تكن غنية بمستوى منطقة كسلا، وهنا تميزت سواكن عليه وقد احتكر ميناء مصوع التعامل مع الحديدة ولحج وتغذيتهما بمحاصيل السواحل والحبشة، وكان تعامل سواكن يتجه نحو جدّة وكانت تجارة الحجاج هنا أقوى كما أنها كانت تخدم منطقة غنية في الداخل. ومن زاوية السودان فإن تطور ميناء سواكن ومزيد الاتجاه نحوه وفر على تجارة السودان متاعب ومصاعب الطرق الطويلة عبر الصحراء .

تحرك محمد على مدفوعاً بأهمية سواكن ومصوع في إطار سياسته في البحر الأحمر وتعزيز مكانة جدّة فاتصل بتركيا، وبعد مساعٍ كثيرة نقلت تركيا إدارة الميناءين إلى محمد علي مقابل جزية سنوية وبشرط أن يكون التدبير في حياة محمد علي فقط. وجاء إسماعيل باشا بطموحه الإمبراطوري الواسع، وكان الوضع في البحر الأحمر يشغله كثيراً، كما أنه كان يسعى لتوسيع إمبراطوريته في الساحل الشرقي لإفريقيا. وبعد

اتصالات حثيثة ومساعٍ مضنية لإقناع تركيا، وبمؤازرة بريطانيا بحجة مقاومة تجارة الرقيق تمكن إسماعيل من الوصول إلى الميناءين وتحقيق ملكيته لهما.

وقد صارت المدينتان محور التوسع المصري في شرق إفريقيا، كما إن المدير النشط ممتاز باشا بدأ مساعيه لإدخال زراعة القطن في المنطقة وأدخل بذلك محصولاً جديداً رفع من قيمة المنطقة من الجانب الإنتاجي.

الخلاصة

حاولت هذه الورقة إعطاء صورة سريعة لامتداد العثمانيين نحو المغرب العربي ومصر وسواحل البحر الأحمر بشكل مباشر. وبيان تراثهم في هذه المناطق وما خلفوه من أثر من الجانب التاريخي والجانب الحضاري. كذلك حاولت إعطاء صورة للوضع في السودان، وقد أوضحت أن السودان كان استثناء لأن فتحه لم يكن مشروعاً عثمانياً وإنما كان مشروعاً مصرياً وله أسبابه المصرية ودواعيه ونتائجه المصرية أيضا. وكانت الصلة بين السودان والإمبراطورية العثمانية أن فاتح السودان كان تابعاً لهذه الإمبراطورية، وأنه قد استأذن السلطان وحصل على فرمان يسمح له بضم السودان. ولكن السلطان العثماني لم يشترك في الغزو ولا كانت له اجندته الخاصة بالسودان وطوال حكم الخديويين في السودان لم يتدخل العثمانيون في شؤون إدارتهم. وربما كان العنصر التركي البريء من الأجندة المصرية المعدة هو إرسال حسن قوسي بقواته للمرابطة في بلاد النوبة وانصهار احفاد هذه القوة في مجتمع النوبة وما خلفوه من آثر اثني .

وكثير من المؤرخين يذكرون أن المصريين دخلوا السودان تحت الراية العثمانية ويركزون على العلماء الثلاثة الذين رافقوا الحملة وذهبوا إلى ان مهمتهم كانت إقناع أهل السودان بالانضواء تحت الراية العثمانية، وقد سوّق نعوم شقير هذه الفكرة فأصبحت تنقل في كل كتاب يتناول حملة إسماعيل باشا لفتح السودان، ولكن النظر المدقق ينتهي إلى أن مهمة هؤلاء كانت في حدود رجال الحملة وكانت مهمتهم النظر في المنازعات التي تنشأ بين رجال الحملة بصفتهم القضائية وكان هذا معمولاً به في كل الجيوش الإسلامية .وكانت

مهمة هؤلاء العلماء أيضاً إلقاء الدروس على الجنود كل حسب مذهبه وهذا إجراء معمول به في الجيوش الإسلامية أيضاً. ولم يذكر لنا نعوم ولا من اتبعه في زعمه مدوناً يبين وجهة هؤلاء العلماء لأهل السودان ولا الدور الذي قاموا به فعلاً لإقناع الناس بالراية العثمانية والانضواء تحتها، وكما هو ظاهر فإن لغة إسماعيل في حملته كانت سلاحه المتقدم وقهر كل معارض بالفتك .

وهكذا ننتهي إلى أن تمدد مصر جنوباً واحتلالها للسودان كان مشروعاً مصرياً قحاً.(١)

---

(١) لم يتمكن الدكتور أبو سليم لعلة لم تمهله طويلاً من وضع هوامش هذه الورقة.

تعقيب على ورقة

البروفسور محمد إبراهيم أبو سليم

دور العثمانيين في إفريقيا وفي السودان

فيصل محمد موسى

ترك الحكم التركي في إفريقيا بصمات واضحة في تاريخ معظم البلاد التي خضعت له. وكانت ورقة البروفسور أبو سليم ضافية وشاملة، تعرضت إلى معظم الجوانب التي يمكن أن تكون محوراً للنقاش. وسوف أتعرض لبعض النقاط بغية تسليط الضوء عليها بمزيد من التفصيل وهي:-

١- أشارت الورقة إلى فلسفة الحكم والأهداف التي يقوم عليها الحكم التركي، وذلك في فقرة واحدة "وكان الحكم العثماني قائماً على أساس الحكم الشرعي. ولكن النظام عرف القوانين الوضعية مؤخراً والتي كانت تتعلق بالتفصيلات دون المبادئ. ومعروف أن الحكم العثماني في بدايته كان حكماً إسلامياً إذ يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية بواسطة محاكم دينية يشرف عليها شيخ الإسلام، أما الشارع فهو الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ثم بعد ذلك تأتي مبادئ الإجماع والقياس والاجتهاد. كما أن الحكم الإسلامي من حيث التطبيق فإن فيه ظاهرة اللامركزية، لأن الحدود واحدة والعقوبات واحدة. ومما يؤخذ على العثمانيين في هذه النقطة أنهم ورثوا الخلافة العباسية على ضوء مفهوم (الماوردي) للخلافة. ولكنهم أغفلوا باب الاجتهاد واعتمدوا على المذهب الحنفي في تطبيق الأحكام والاجتهاد، ولم يعطوا فرصة للمذاهب

الأخرى ولقد أشار البروفسور أبوسليم إلى كون السودانيين مالكيين ولم يتقبلوا المذهب الحنفي.

٢- وضعوا قوانين خاصة لحكم الرعايا من غير المسلمين والجاليات الأجنبية (أي استثنوها من الحكم الإسلامي).

٣- درج السلاطين بين حين وآخر على إصدار إجراءات سلطانية وفرمانات وقوانين يتفق بعضها مع الشريعة الإسلامية والبعض الآخر لا يتفق معها، خاصة تلك التي تخص الجاليات الأجنبية مثل قانون القسطنطينية المدني الذي أقره السلطان محمد الفاتح وهو يقوم على الإرث الروماني والبيزنطي والإغريقي. والفرمان الذي أصدره السلطان التركي بشأن حكم مصر والسودان والذي جعل الحكم وراثة صلبية في أسرة محمد علي باشا، وألغى مبدأ الشورى في اختيار الحاكم، مما أدى إلى ثورة المواطنين المصريين والسودانيين ضد الحكم التركي ممثلاً في أسرة محمد علي باشا لعدم مراعاتها العدل والمساواة بين الرعية وفق تعاليم الإسلام، وأن الثورات التي قامت ضد هذا العهد كانت ثورات إسلامية.

الجهاد البحري الذي دعمه العثمانيون

يا حبذا لو توسع البروفسور في هذه النقطة، حيث أن المصادر الأوروبية أطلقت كلمة (قرصنة) على عمليات الجهاد البحري الذي ظهر بعد زوال الحكم العربي في أسبانيا، والذي ظهر فيه خير الدين بربروسا كقائد بحري أزعج الاستعمار الصليبي. وقد دعم العثمانيون هذا النوع من الجهاد الذي أفسح لهم المجال لبسط سيطرتهم على معظم شمال إفريقيا.

الجنود الإنكشارية وصلتهم بالدولة

كنت أتوقع أن يكون هناك تفصيل أكثر لهذه النقطة وخاصة من وجهة النظر التركية إذ أن المعروف لدينا أنهم جنود غير نظاميين .ولكن في دولة إسلامية واسعة تمتد إلى أنحاء كثيرة من الوطن العربي والإسلامي هل كان في الإمكان الاعتماد على جنود

نظاميين أم جنود غير نظاميين من غير الأتراك؟ وقد أشارت الورقة إلى أن الحكم العثماني في المغرب العربي كان يعتمد على الجنود الانكشارية في الدفاع عن حضرة الدولة. فهل كان هؤلاء الجنود أتراكاً أم مغاربة؟

الغزو الإيطالي لليبيا وموقف العثمانيين منه

في رأيي أن هذا الموقف لم يكن بسبب ضعف الدولة العثمانية وإنما بسبب الثورات التي قامت في البلقان، وسحب الحاميات لمواجهة تلك الثورات. يرى الليبيون أن العثمانيين خذلوهم في مواجهة الغزو الإيطالي وانسحبوا وتركوهم لقدرهم. وقد قاوم الليبيون الحكم الغازي الإيطالي مقاومة شرسة، وأن هذا الخذلان تجسد في توقيع العثمانيين لمعاهدة (لوزان).

كتاب الأنساب لمحمود السمرقندي

أشار الطاهر بن عبدالله مؤلف كتاب أصول العرب والنسب الموجود بجامعة درم (Durham) إلى كتاب شيخه السمرقندي والذي درس منه علم الأنساب، كما أشار إلى أن فترة كتابته للمخطوط كانت إبان ولاية عمارة دونقس، وكان يشير إلى ذلك بقوله (هذا ما وجدناه) فلذلك لا أتفق مع البروفسور أبوسليم في أن هذا المخطوط للسمرقندي كان شيئاً وهمياً، فقط علينا البحث عنه في مكتبات استانبول.

هل كان نشر الإسلام من ضمن أهداف محمد علي باشا؟

يطرأ هنا سؤال حول هذه النقطة التي وردت في ذكر أسباب غزو محمد علي باشا للسودان. ألم تكن سنّار في ذلك الوقت من أكبر المنارات الإسلامية في السودان وإفريقيا؟ ألم يرحبوا ويغدقوا على العلماء الوافدين من الأزهر الشريف وغيره، إذاً كيف يبرر غزو محمد علي بهدف نشر الإسلام؟ وفي رأيي هذا تبرير لا يسنده الواقع التاريخي.

التدخل الأجنبي في السودان في عهد الحكم التركي

لقد زار السودان في هذه الفترة العديد من الرحالة الأوروبيين والجغرافيين، كما أن جمعيات التبشير المسيحي بدأت عملها الفعلي في غياب الحكم الإسلامي، وأن بعض الحكام الأجانب أمثال غردون وسلاطين ومسداليه ولبتون وبيكر وجيسي تولوا السلطة وحكموا البلاد تحت ستار محاربة تجارة الرقيق. كنت أتوقع أن يكون هناك تفصيل أكثر لدور هؤلاء، لأن ولايتهم كحكام مسيحيين أثار حفيظة أهل السودان فثاروا على الحكم التركي في مظهره المصري والبريطاني.

المهدية ومحو الأثر المصري

في رأيي لم يكن المهدي معادياً لمصر بدليل أن أول رسائله كانت موجهة إلى الشيخ عليش، شيخ الأزهر، وإلى الخديوي، وإلى أهالي مصر. وذلك لإدراكه لأهمية مصر الإسلامية وكان يفرق بين المصري والتركي. وبعد نجاح ثورته كان الكادر الذي ساعده في الحكم من خريجي الأزهر الشريف كالشيخ إبراهيم شريف الدولابي وإسماعيل الكردفاني والقاضي ود حلاب وأخيه. وربما تحتاج هذه النقطة لمزيد من النقاش الموضوعي، خاصة وأنه كان في مصر في تلك الفترة تياران سياسيان (التيار العربي المصري الشعبي الذي يتزعمه محمد شريف باشا، والذي استقال بسبب التدخل البريطاني في السودان، بحجة إبطال المهدية. والتيار الغربي المسيحي القبطي الذي يتكون من الأتراك والرعايا الأوروبيين والأقباط، والذي يتزعمه نوبار باشا ووزير خارجيته بطرس غالي والذي قبل الوزارة التي وافقت على التدخل البريطاني المسلح في السودان لقمع الثورة المهدية).

هناك بعض النقاط التي كان يمكن أن تتضمنها الورقة وهي:

١- الأثر الاجتماعي للأتراك في السودان. حيث أن كثيراً من العائلات التركية التي آثرت البقاء في السودان كان لها دورها الاجتماعي والسياسي في البلاد وارتقى بعضها

إلى كرسي السلطة في السودان، وهذه العائلات المعروفة موجودة في أم درمان والخرطوم وكسلا.

٢- الأثر الحضاري والمعماري الذي خلفه الأتراك في القلاع والحصون التي شيدوها وخاصة في مناطق الثغور مثل ليبيا وتونس والجزائر وهي تعتبر من روائع الأبنية المعمارية، ولا يزال بعضها شامخاً في تلك الأرجاء.

٣- اهتمام الأتراك ببناء المساجد الراقية في معظم البلاد التي حكموها ولا زال بعضها يعتبر من المعالم الحضارية في بعض البلاد.

نشر التعليق بالانجليزية كاملاً في صفحات ٦٧-٦٩.

سواكن ومصوّع في عهد الحكم التركي - المصري

عوض عبد الهادي العطا

منذ زوال الدولة العباسية ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م لم توجد دولة عظيمة تحمي الإسلام وتقويه، حتى قيّض الله للإسلام تأسيس الدولة العثمانية في نحو عام ١٢٩٩م، فجمعت تحت ألويتها أغلب البلاد الإسلامية وأعادت للإسلام مجده وقوته ووحدته.(١)

ويعتبر آرطغرل بن سليمان شاه التركماني، قائد إحدى قبائل الترك النازحين من سهول آسيا الصغرى، واضع اللبنات الأولى لهذه الدولة.(٢) وعند وفاته عام ١٢٨٨م عيّن الترك أكبر أولاده مكانه وهو عثمان الذي تسمّت الدولة بإسمه. وفي السنة المتممة للقرن السابع الهجري ١٢٩٩م انفتح المجال لعثمان. فاستأثر بجميع الأراضي المقطعة له، وأخذ في توسيع دائرة أملاكه وتأمين بلاده. لكن واجهت الدولة العثمانية في مهدها أخطار جسيمة، من بينها وصول البرتغاليين للبحار الشرقية، ودخولهم البحر الأحمر، فانتابتهم أحقاد ضد الإسلام، بل عملوا على الزحف على مكة المكرمة وهدم الكعبة الشريفة، ودخول المدينة المنورة لنبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي مواجهة ذلك أحرزت الدولة العثمانية انتصارات عديدة، وضمت مواقع مختلفة حتى تعرضت لتكتلات صليبية جائرة.(٣)

لقد اعتنق العثمانيون الإسلام منذ وقت مبكر وفي عهد عثمان مؤسس الدولة العثمانية صار عقيدة دينية رسمية لهم.(٤) وفي نهاية القرن الخامس عشر اتجهت أنظار الدولة إلى البحر الأحمر، وخاصة الشواطئ الغربية بغرض تحريرها من قبضة

البرتغاليين وتأكيد سيادة الحكم الإسلامي فيها. وظلت الدولة العثمانية محتفظة بلقب الخلافة الإسلامية بصفة رسمية في معاملاتها المختلفة حتى عهد محمد علي وأبنائه من بعده، فقد ظلت السجلات الرسمية تضبط بلقب الخلافة. فقد أورد أمين سامي في مؤلفه الجامع **تقويم النيل** الذي شمل تاريخ الأسرة الخديوية، بأن سجل حولياته تحت عنوان أحوال الخلافة العامة.(٥) وقد استطاع العثمانيون في النصف الأول من القرن السادس عشر أن يطردوا البرتغاليين من البحر الأحمر، وأن يبسطوا نفوذهم على ساحله الإفريقي من السويس إلى مضيق باب المندب.(٦)

وقد زحف العثمانيون إلى مدينة هرر واستولوا عليها، وهي مدينة تقع في سهل مخصب تطالعه تلال مخضرة تعلوها خمائل البن والقات وسكانها مسلمون على المذهب الشافعي،(٧) ووصفت بأنها كانت مزدهرة ومتطورة وقد لوحظ أن الأطفال يتعلمون القراءة والكتابة، والفتيان يتعلمون الصلاة ومبادئ الشريعة الإسلامية.(٨)

وكان العثمانيون قد وجدوا الفرصة سانحة بقيام الإمام أحمد القران فقام الباشا التركي حاكم زبيد بمساعدته، فأمده بالأسلحة والمدافع كما آزره شريف مكة بجنود من العرب. واستطاع العثمانيون بقيادة سنان باشا أن يلحقوا بالبرتغال هزيمة كبيرة بين سواكن ومصوّع عام ١٥٥٧م، ومن ثم طرد البرتغال نهائياً، وحلت السيادة العثمانية على طول سواحل البحر الأحمر، وتركز نفوذ العثمانيين بين سواكن ومصوّع، ورغم ضعف سيطرتهم على بقية أجزاء الساحل من مصوع إلى باب المندب، فإنهم ظلوا متمسكين بحقوق السيادة على هذا الساحل، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن هذا الساحل يشكل أهمية خاصة بالنسبة للجزيرة العربية، وكان ذلك واضحاً في كثرة الاتصالات التجارية وخاصة بين المدن التي أسسها العرب في هذا الساحل.(٩) أما منطقة سواكن ومصوّع فقد كانت تابعة أصلاً للحاكم التركي العثماني عن ولاية الحبش التي أسسها القائد العثماني أزدمير باشا في نحو عام ١٥٥٠م.(١٠) وقد تدهورت هذه الولاية ثم أضيفت لوالي الحجاز الذي كان يتبع أيضاً للدولة العثمانية

تأسيس الإدارة في سواكن ومصوّع

كان العثمانيون قد أسسوا في سواكن ومصوّع إدارات سياسية خاضعة لهم، تحت إشراف حاكم الحجاز يساعده حاكم تركي في سواكن وآخر في مصوّع، مع وجود أحد زعماء المنطقة في كلا الميناءين للمعاونة في أعمال الحكومة.(١١) وقد وضعت قوات عسكرية في المنطقتين، ومدن الساحل الأخرى، كزيلع والحديدة لتمكين الحاكم التركي من مباشرة سلطته، وبموجب التنظيم الصادر من حاكم الحجاز أصبح الحاكم التركي في سواكن يقيم مع الحامية العسكرية في الجزيرة داخل البحر، وترك لأمير الأرتيقه الإشراف على الإدارة المالية وحفظ الأمن في القيف وضواحي سواكن الأخرى.

أما مدينة سواكن فتقع في نهاية خليج ضيق يبلغ طوله اثنى عشر ميلا وعرضه ميلين، وفي نهاية الخليج عدد من الجزر، أقيمت المدينة على واحدة منها، والمدينة ذات قسمين: الجزيرة داخل البحر، والقيف على اليابس، يفصلهما لسان من البحر عرضه خمسمائة ياردة، كان يقطع بواسطة المراكب، ثم ربط جزئى المدينة بجسر ساعد في الاتصال، أما الميناء فيقع على الجانب الشرقي من المدينة.

وتعتبر مدينة سواكن من أعرق المدن على ساحل البحر الأحمر، وقد ذكرتها المصادرالقديمة، ووصفتها الكتب بأنها جزيرة بينها وبين البر بحر قصير، واهلها طائفة من البجة تسمى الخاسة، وهم مسلمون. كما وصفها القلقشندى بأنها جزيرة على طرف بحر القلزم من جهته الغربية قريبة من البر، يسكنها التجار وأصحابها من العرب المعروفين بالحداربة.(١٢)

وبالمدينة مبانٍ أخذت شكل الطراز الإسلامي العربي، ويشاهد مثلها في موانئ البحر الأحمر الأخرى كجدة ومصوع وفي بعض المدن مثل دمشق والقاهرة وبغداد والمدينة المنورة، فقد بنيت من طابق وطابقين له مظهر أنيق به خارجات على شكل مشربيات من الأخشاب والألواح ذات زخرفة فنية مقتبسة من المعمار الإسلامي.

ومن مباني سواكن، قصر الشناوى الذي بناه عام ١٢٩٨ هـ ،١٨٨١م بالقيف عند نهاية

الدينية.[١٥] وقد لاحظت مثل هذا النظام في هذه الفترة في المدينة المنورة، فقد كانت وظائف المسجد النبوي والمساجد الأخرى كمسجد الغمامة وغيره تورث لأبناء الأسر التي تقوم بالعمل في هذه المساجد، سواء كانت إمامة المسجد أو وظائف المؤذنين أو غيرهم.[١٦] وفي مصوع وجدت مساجدها العناية المشابهة لتلك الخاصة بمساجد سواكن.

ولم تهمل الإدارة العناية بالكنائس القائمة وترميمها إذ أمرت بترميم الكنيسة المقامة في بوغوص. ودفعت التكاليف اللازمة.[١٧] لذلك وعندما لاحظت كثرة الأحباش والنصارى في سواكن أسست لهم كنيسة لأداء شعائرهم الدينية وربطهم روحياً واجتماعياً.

وفي المدينة وكالة كبيرة لاستقبال النزلاء وقيصرية قسمت إلى مجموعة دكاكين صغيرة يتجمع فيها تجار سواكن والتجار الوافدون من الحجاز ومصر والهند، وخصصت لعرض البضائع الاجنبية التي لا تتوفر صناعتها في سواكن كالأقمشة وأنواع العطارة .

وتقوم بأطراف المدينة قلعة تعرف بقلعة سواكن بها مقر لإقامة جنودها يسع لعشرين شخصاً.[١٨]

أما تخطيط المدينة فلم يقم على أساس علمي، إذ لم يكن بالقيف طرق واضحة ولا حارات أو ميادين، أما الجزيرة فبها حارات وطرق قائمة من غير تنظيم لعدم اعتدال تخطيط المباني وبروز بعضها أحياناً حتى إن أغلب المباني تنتهي بمضيق يصعب منه المرور أو الخروج.

وسكان سواكن عام ١٨٤١م كانوا خليطاً من المصريين والهنود والشوام وبعض التكارير الذين تخلّفوا أثناء ذهابهم إلى الحج أو عودتهم منه. بالإضافة إلى سكان المدينة من الوطنيين من البجة والعرب الذين قدّرهم بوركهاردت عند زيارته للمدينة بثمانية آلاف نسمة.[١٩]

واعتبرت هذه المدينة في خلال الحكم التركي العثماني مركزاً إدارياً وتجارياً هاماً

الجسر من ثلاثة أدوار به ثلاثمائة وخمس وستون غرفة، وبنظام هندسي جميل وبه ساحة فسيحة للبيع والمزاد مثل البورصة، ويسمى هذا القصر وكالة الشناوي بك أو بورصة سواكن، ومساحتها نحو مائة متر مربع، وتعرض بها البضائع المحلية والأجنبية . وتوجد بسواكن وكالة أخرى لخزن البضائع تخص الشيخ عبد الله باحيدر، وهي أصغر من وكالة الشناوي وتوجد مخازن أخرى للأهالي.(١٣)

وتكثر بالمدينة مساكن بدائية تعرف بالتُّكُلات، (جمع تُكُل) وتعتبر سواكن نموذجاً للمدن الصغيرة التي تأسست في العهد العثماني، ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر على سواحل البحر الأحمر .

ولكن رغم ذلك لم يهتم العثمانيون بسواكن وأحوالها التجارية أو العمرانية بل جعلوها هي ومصوَّع وزيلع قواعد حربية يجب أن تبقى تحت يد الدولة العثمانية العلية، وأن يخفق فوقها العلم العثماني، وبقيت كذلك حتى نشبت الحرب بين تركيا واليمن، فأصبحت هذه الموانى استراحات للجيوش الذاهبة للقتال والجنود الجرحى القادمين من الميدان.(١٤)

ومن المباني العامة بسواكن أربعة مساجد أحدها يسمى المجيدي نسبة إلى السلطان عبد المجيد، وهناك مسجد الشافعي، ومسجد أسسه محمد بك الشناوي، عيَّنت الإدارة إماماً لملازمته، وخصصت له اعانة شهرية قدرها مائة قرش. وقد عملت الإدارة على ترميم هذه المساجد والعناية بها سواء في سواكن أو مصوَّع أو غيرهما وعيَّنت أئمتها ومنحتهم رواتب شهرية، فقد دفعت راتباً شهرياً لمن يخدمون مسجد الشافعي بمصوع ورصدت الميزانيات للمساجد لتطمئن على أدائها مهمتها، وذلك لعدم وجود أوقاف خاصة بها.

وكانت الإدارة تختار لهذه المساجد الأئمة الذين لازموها وخدموها فترات طويلة. وهناك عائلات ورثت وظائف المساجد، فمسجد الشافعي في سواكن كانت تخدمه عائلة معينة من قبيلة الحسناب، الذين اشتهروا بالاهتمام بالعلوم الشرعية والأصول

أشرف على قطاعات كبيرة من ساحل البحر الأحمر ومناطق شرق السودان. ووصفت بأنها مدينة تجارية لمجاورتها للحبشة وارتريا والحجاز واليمن ومصر، وداخل السودان، فكانت كافة البضائع تجتمع فيها للتصدير بالسفن إلى خارج السودان كمصر والحجاز واليمن والهند.

وخلاصة ذلك ان مدينة سواكن كانت ذات أهمية قصوى للحكم العثماني وهي كذلك خلال الحكم التركي- المصري، فليس غريباً أن يظل محمد علي باشا ومن بعده الخديوي إسماعيل باشا يطالبان بضمّها للإدارة المصرية.[٢٠]

أما مدينة مصوّع فقد عيّن حاكم جده قائمقاماً عليها، يدير شئونها ويشرف على الأجزاء التابعة لها، وقد امتد نفوذها حتى باب المندب في المنطقة التي يسكنها الدناكل، ولضمان ولاء أولئك السكان أقام في مناطقهم نقاطاً عسكرية ولكنها فيما يبدو كانت رمزية، ولم تكن ذات أهمية، حتى لاحظ (برتوا) باشا محافظ مصوع من قبل السلطان العثماني كثرة مرور بعض الأوروبيين على الساحل واتصالهم بالسكان، وخوفا من محاولة تضليلهم السكان أو شراء أي جزء من مناطقهم زيدت أعداد العساكر في كل نقطة، ورفع العلم العثماني عليها للدلالة على سيادة الدولة العثمانية.

وقد نصح الخديوي بالاهتمام بالحالة الصحية لأنها كانت في غاية السوء، فقد كانت منتشرة بها عدة أمراض وكان في الأسواق والطرقات عدد كبير من المرضى والمصابين مهملين دون أي عناية، ولذلك أمر بتعيين طبيب وصيدلي لكل من مصوع وسواكن، وكذلك تعيين اثنين من الصيادلة، واحد لكل من المدينتين[٢١] واهتمت المحافظة بإجراء مسح طبي على مصوع عندما أشيع تفشي وباء الكوليرا[٢٢] وقد لاحظ محافظها الجديد من قبل الخديوي اسماعيل أن في أزقتها وأسواقها ينتشر بعض المصابين بمرض الجدري. فاهتم المحافظ بهذا الأمر، وأمر بتخصيص طبيب لمعالجة هؤلاء المرضي وتجهيز الأدوية على نفقة الخديوي إسماعيل، واستئجار مكان للمعالجة وجمع المرضي فيه لإقامتهم ومعالجتهم.

وقد شيدت الحكومة التركية خلال فترة حكمها بعض المنشآت مثل محالج القطن في سواكن ومصوّع والتي أدت إلى تشغيل أعداد من المواطنين وتغيير نمط حياتهم المعيشية والاجتماعية، وإكسابهم مهارات وخبرات جديدة، ومن ذلك الطواحين والمخابز التي أوجدتها، والخدمات التي ظلت تقدمها في توصيل التلغراف وتحسين الطرق وحفظ الأمن، كما استفادت الحكومة من بعض الصناعيين المهرة الذين استجلبتهم من مصر مثل النجارين ذوي الخبرة لصناعة السواقي والطواحين،(٢٣) وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات الذين كثروا في هذا العهد، كما وجد آخرون فرص العمل في المباني والمنشآت الجديدة كالمستشفيات وثكنات الجيش وبعض المدارس ودواوين الحكومة ومنازل الموظفين والضباط وقد جاراهم بعض التجار، فتحسن العمران باستخدام الطوب الأحمر والحجر في المباني، كما عملت المحافظة على تنظيم الشوارع.(٢٤)

والملاحظ أن مدينة سواكن كانت أحسن حالاً من مصوع بدليل أن محافظ مصوّع طالب بإجراء الإصلاحات في المدينة، وأخطر الخديوي محافظ مصوّع أن يقوم بإجراءات مختلفة منها توفير الماء العذب الذي هو العنصر الأساسي في حياة الإنسان، وطالبهم بالعناية بالبلدة كلما اتسعت تجارتها، وكثرت فيها المباني، وأنشأ داراً جميلة للمحافظة وأخرى للجمرك، وبني على شاطئ البحر بجوار الجمرك رصيفاً لشحن السفن وتفريغها، وأنشئت فيها أيضاً مدرسة ومستشفي.(٢٥) واهتم بتنظيم البريد لمصر عن طريق سواكن، وترتيب خط بحري من مصوع لسواكن ومن سواكن لجدة ثم للسويس وتخصيص بواخر لذلك الغرض.(٢٦)

والواقع أنه لم يكن للعثمانيين قبل انضمام سواكن ومصوّع لمصر أي أثر حضاري باستثناء سواكن ومصوّع مع نفوذ ضئيل على سواحل البحر الأحمر، وكانوا فقط متمسكين بحقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي، المتمثل في رفع العلم العثماني كمظهر لهذه السيادة، وجاء هذا الاهتمام بالبحر الأحمر باعتباره شرياناً مهماً للتجارة العالمية في ذلك الوقت ولجعله بحيرة عثمانية.

إجراءات ضم سواكن ومصوّع لمصر

في هذه الأثناء أخذ محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر يهتم ببذل جهوده لضم سواكن ومصوّع إلى سيطرته فانتهز فرصة قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية، حيث تعرض نفوذ السلطان العثماني في الحجاز للضياع، ومن ثم كلّف السلطان العثماني محمد علي باشا بإخماد تلك الحركة. فاستطاع أن يقوم بتلك المهمة بنجاح. ولذلك كافأه السلطان العثماني بمنح ابنه ابراهيم باشا الذي قاد جيش محمد علي في الجزيرة العربية ولاية جدة وتوابعها في يوليو ١٨٢٠م، وكانت تضم إقليمي سواكن والحبشة وما يتبعهما من مناطق على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي، فاصبح ابراهيم باشا يلقب من ذلك الحين بمتصرف جدة والحبش. وكان الصراع بين الدول الأوروبية قد وضح في ذلك الوقت وخاصة بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا على تلك المناطق. ولذلك أرسل محمد علي في عام ١٨٢٦م حملة استطاعت احتلال جزيرة مصوّع كخطوة عملية في نشر نفوذ مصر تحت السيادة العثمانية على هذه المناطق بما فيها الحبشة. ولكن اضطر محمد علي تحت ضغط الدول الأوروبية إلى إخلاء مصوّع، وظلت تابعة لوالي جدة حيث مارس فيها سلطات الجمارك والقضاء إلى أن عادت لمحمد علي باشا ١٨٤٦م.

وعموما فإن مهمة وَالي مصر على سواكن ومصوّع كانت تنفيذية فقط، فليس من حقه وضع أسس الحكم والتخطيط للمسائل الإدارية، واستمر في اداء بعض الخدمات الادارية في سواكن ومصوّع وهي خدمات لم يمانع الباب العالي ولا والي جدة في استمرارها.

ولكن محمد علي بدأ في اتخاذ إجراءات إيجابية لضم سواكن ومصوّع لإدارته، فكتب للباب العالي ملتمساً إضافة الميناءين إلى ادارة الحكم التركي - المصري في السودان، منها انه يتوقع وصول كميات وافرة من الماشية من السودان وخاصة منطقة التاكة، بالإضافة إلى أن النفوذ العثماني بدأ يتعرض لكثير من التعدي والهجوم من الأحباش وخاصة مناطق حرقيقو وسمهر، كما أخذ النفوذ الأوروبي يطل بصورة واضحة مما أزعج الباب االعالي وجعله يفكر في تلبية رغبة محمد علي حتى لا يتعذر عليه الاحتفاظ بهذه المناطق.[٣٧]

ومن ثمّ وافق السلطان العثماني بإحالة إدارتي سواكن ومصوع إلى محمد علي باشا في ١٩ رمضان ١٢٦٢ هـ /ديسمبر ١٨٤٦م، واشترط عليه أن تكون الإدارة تحت السيادة العثمانية، وأن يدفع سنوياً ضعف المقدار الذي كان يحصل عليه والي جدة من المينائين وأن تستمر هذه الاحالة لفترة حياة محمد علي فقط. وقد أثار هذا الاجراء غضب بريطانيا واحتجاجها لدى الباب العالي واعتبرت موافقته على ذلك إعتداء على الحبشة وهي بلد مستقل، ولبريطانيا ارتباطات صداقة وعلاقات تجارية معها.(٢٨)

ونتيجة لسحب مصر قواتها من جزيرة العرب بسبب حروب الشام عام ١٨٤٠م، أتاح ذلك الفرصة للباب العالي على استعادة نفوذه المباشر على الأقاليم المطلة على سواحل البحر الأحمر والتي كانت تحتلها قوات تابعة لمصر. وذلك عقب وفاة محمد علي مباشرة عام ١٨٤٩م.(٢٩) ومن ثم عادت التبعية الإدارية لسواكن ومصوّع إلى والي جدة. ولكن والي جدة ضعف على تحمل تبعات السيطرة على هذه الأراضي الشاسعة .

دور الخديوي إسماعيل في ضم سواكن ومصوّع

اهتم الخديوي إسماعيل بضم سواكن ومصوّع لإدارته، وقام باتصالات مكثفة لإقناع الباب العالي بالموافقة علي ذلك، فاتصل بجهات عديدة منها القبوكتخدا محمد كامل بك وناظر المابين الهايوني ووالي الحجاز والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) مبرراً ذلك بحجج كثيرة منها:

١-أن القبائل التابعة لمديرية التاكة كثيراً ما تفر لسواكن ومصوع هرباً من الضريبة، وبالعكس بالنسبة للمجموعات التابعة لسواكن ومصوع.

٢- تدخل فرنسا في المنطقة مستترة تحت حماية المبشرين المسيحيين.

٣-ومن الأسباب المهمة أيضاً، أن من ضمن غاياته الحد من الإتجار في الرقيق، وذلك لأن أغلب التجار الأجانب يعملون في ممارسة تجارة الرق، ويشيعون بين الناس أن الذين يمارسون هذه التجارة حقيقة هم العثمانيين مما يوقع العداوة والبغضاء في

نفوس المواطنين ضد العثمانيين عموماً.[30]

٤- كذلك فإن إلحاق هذين الثغرين بإدارة مصر سيؤدي إلى ضم مناطق جديدة للسلطان العثماني، وخاصة المناطق الداخلية، والتي تقع بين مديرية التاكة وحدود الحبشة وسواكن ومصوَّع، ويدخل فيها إقليم بوغوص، وأراضي إرتريا وإقليم سمهر.

٥- بذل إسماعيل باشا من الاغراءات والوعود والحوافز المالية ما يجعل الباب العالي يوافق على إحالة الثغرين إلى مصر حيث مرت بعدة إجراءات لأن موافقة مجلس الوكلاء (الوزراء) لم تكن سهلة، وعلى رأسهم وزير المالية لاعتقاده بأن الدخل الجمركي العائد لخزينة الحجاز سيتأثر بهذه الإحالة.

٦- كذلك اعترض والي الحجاز – وكان رأيه هاماً – لأن المسألة كانت متوقفة علي رده الذي قد يترتب على ما يصيب جمرك جدة من ركود شديد، ويلحق الضرر بالخزينة العثمانية.[31]

ومن ثمّ وبناءً على هذه المبررات وافق الباب العالي على إحالة الثغرين إلى الخديوي إسماعيل لمدة ثلاث سنوات فقط، وبرر ذلك بأسباب منها احتمال زيادة دخل الميناءين خلال أو بعد هذه المدة، وفي هذه الحالة ينبغي إجراء تسوية حسب ما تقتضيه الظروف.

ويفهم من هذا أنه قد تتجدد مدة الإحالة مرة أخرى لأن طلب الاحالة لم يبرر بزيادة دخل مالية مصر وإنما لظروف الأمن.

كذلك ما أشار إليه والي جدة مما يصيب جمركها من ركود وتدهور.[32] ولذلك ينبغي أن يذهب من يقع عليهم الاختيار لإدارة الميناءين إلى جدة أولاً قبل ذهابهم إلى مقر العمل في سواكن ومصوَّع ليحصلوا على التوجيهات اللازمة. ويفهم من ذلك أن الشخص المسئول القائمقام أو المحافظ هو الذي يقابل والي جدة قبل تولي مسئولياته حتى لو كان يعمل في السودان، وفي هذا دليل على عدم الاعتراف الكامل من والي الحجاز لشرعية الإحالة.

كلمة رئيس المؤتمر

سعادة السيد وكيل وزارة الخارجية :الدكتور حسن عابدين

سعادة السيد سفير جمهورية تركيا: الدكتور علي أوبا

سعادة السيد مدير جامعة الخرطوم: البروفسير الزبير بشير طه

السادة السفراء

السادة أعضاء الندوة

السادة الضيوف

زملائي أعضاء هيئة التدريس

بناتي الطالبات وأبنائي الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أولاً أن أرحب بكم في معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، بمناسبة الاحتفال بمرور سبعة قرون على قيام الدولة العثمانية، التي وضع لبنتها الأولى، أمير الغزاة عثمان بن أرطغرل عام ١٢٩٩م، في الركن الشمالي الغربي من الأناضول، والتي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية البيزنطية، المنافس الأول للخلافة الإسلامية في عصورها المختلفة.

تقام هذه الندوة بمبادرة كريمة من البروفسير الزبير بشير طه، مدير جامعة الخرطوم، والدكتور علي أوبا سفير جمهورية تركيا بالخرطوم. فلهما الشكر على رعاية هذه الندوة وعلى دعمهما المقدر.

عرفت الدولة العثمانية بأنها أطول الدول الإسلامية عمراً، وأوسعها ملكاً، وأعظم

الدولة العثمانية، أصلها، نشأتها وانتشارها

يوسف فضل حسن

تمهيد

اتسمت الدولة العثمانية بأنها أوسع الدول الإسلامية أرضاً، وأطولها عمراً، وأعظم الدول التي أسستها الشعوب الناطقة باللغة التركية. نشأت على تخوم دار الإسلام، في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الأناضول -آسيا الصغرى- في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، عند سقوط سلطنة سلاجقة الروم (١٠٧٧-١٣٠١م) على يد المغول. وكانت بلاد الأناضول مسرحاً لتسرب الأتراك المسلمين قبل وعند ميلاد سلطنة سلاجقة الروم، والتي قدر لها أن تسهم بدور نشط في نشر الإسلام والتمكين للأتراك في المنطقة. وعلى أنقاض تلك السلطنة قامت إمارات تركمانية متنافسة، وكانت فكرة الجهاد في سبيل الله هي سبب وجودها وعلة بقائها والغالبة على نشاطها. وكانت إمارة عثمان، التي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً على ساحل البحر، إحداها. فقدر لها أن تتوسع على حساب الإمارات التركمانية في الأناضول وعلى حساب الإمبراطورية البيزنطية في أوروبا عبر الدردنيل وبحر مرمرة، وأن تحتل موقعاً مهماً في البلقان. وكان ذلك بداية لتوسعها المطّرد الذي شمل فتح القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام ١٤٥٣م على يد السلطان محمد (الثاني) الفاتح، فتحاً مبيناً. فقد كانت القسطنطينية الهدف الذي استعصى على جيوش المسلمين منذ عهد معاوية بن أبي سفيان.(١)

نقل السلطان محمد الفاتح عاصمته من ادرنة إلى القسطنطينية التي تتوسط أملاكه الممتدة عبر آسيا وأوروبا ومنذ ذلك التاريخ عرفت باسم استانبول أو الآستانة.(٢) وغدت

أستانبول مركز الإشعاع الإسلامي الأول على سائر ديار المسلمين وقطب رحاها. وسار العثمانيون (منذ أخذهم بزمام الريادة) على نهج سلاجقة الروم الذين غلبت عليهم روح الجهاد متمثلة في الدفاع عن دار الإسلام والتصدي للحملات الصليبية، والتوغل في دار الحرب، وحماية مذهب أهل السنة الذي يدين به غالبية المسلمين.

وقد هيأ لهم موقعهم الجديد في البلقان أن ينطلقوا في سلسلة من الفتوحات حتى بلغوا ذروة مجدهم السياسي وقوتهم العسكرية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م). امتد نفوذ الدولة العثمانية من أسوار فينا إلى مضيق باب المندب، ومن بلاد القوقاز حتى شمال إفريقيا وإلى مشارف المحيط الأطلسي.[٣] ولا غرو أن وصفها جان سوفاجه، المؤرخ الفرنسي: "بأنها ظلّت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر دولة من أعظم دول الغرب وأقواها... وكان جيشها النظامي من أحسن الجيوش تدريباً. وكانت مدفعيتها أفضل مدفعية تملكها أية دولة. وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله".[٤]

كيف تسنى لإمارة عثمان أن تحرز هذه المكانة السامقة بين الدول الإسلامية والأوروبية؟ هذا ما سنسعى لتوضيحه في هذه الصفحات.

الأصول التركية

يرجع مؤسسو إمارة عثمان بنسبهم إلى أصول تركية، والمتواتر أنهم من قبيلة الأوغوز (الغُز في المصادر العربية). والأتراك هم شعب الأورال - ألتاي، وموطنهم الأصلي بين بحر الخزر ومغولستان (الحالية). عرفوا بالهون عند قيام دولتهم في القرن الرابع قبل الميلاد، ومن أشهر دولهم دولة الخزر التي ازدهرت بين ٤٦٨-٩٦٥م. وقد أطلق اسم "تورك" على الأتراك أو التركمان أي البدو عند ظهور دولة الكوكتورك في القرن السادس الميلادي. وكان للغة العربية دور كبير في انتشار هذا الاسم. ويتكون الأتراك من عدة مجموعات قبلية مثل الأوغوز، الخزر، البلغار، الهون والقبجاق.[٥]

وكان للأتراك وجود في جيش الدولة الساسانية والإمبراطورية البيزنطية. وقد عرفهم العرب منذ عهد باكر، تواصلاً سلمياً وصداماً عسكرياً. فقد حدث أول صدام بين العرب والترك عندما بعث الخليفة عمر بن الخطاب سراقة بن عمرو إلى فتح الأبواب (دربند) واذربيجان الشمالية. وفي عام ٧٢٧م خرج مروان بن محمد، والي الجزيرة واذربيجان حينذاك، على الخزر. ورغم المواجهات العسكرية، فإن الاتصال بين العرب والأتراك أدى إلى انتشار الإسلام بينهم في خراسان وما وراء النهر Transoxiana خلال الفترة الممتدة بين عام ٨٢٠ وعام ١٠٠٠م.(٦) فلما نشبت الثورة العباسية ضد الأمويين كان لأتراك خراسان دور فيها مثل دور الفرس وإن قل عنه. ومنذ عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (٧٥٤-٧٧٥م) أخذ الوجود التركي ينمو في الجيش وكان ذلك بداية لوجودهم المؤسسي في الدولة.

وزاد عددهم في جيش الخلافة العباسية عندما استكثر الخليفة المعتصم (٨٣٢-٨٤٢)، من شرائهم. وقد أفضى هذا التطور إلى إنشاء مدينة سامرا. حدث هذا في الوقت الذي تقلص فيه دور العرب القتالي في جيوش الدولة: "وكانت زايلتهم عصبيتهم وأفسدتهم حياة المدن المترفة وضعف ريحهم"(٧) كما خشي المعتصم النفوذ الفارسي الذي تنامى في عهد أخيه المأمون.(٨)

وقد عرف الترك بقدراتهم القتالية الرفيعة، كما وسموا بالقوة والشجاعة. ووصف القزويني الترك في القرن السابع للهجرة: "بكثرة العدد وزيادة الشجاعة والجلادة... وصورة السباع. وليس عيشهم إلا شن الإغارة."(٩) ولعل في ما جاء في آخر جملة القزويني ما يفسر طبيعة البيئة القاحلة التي أنجبتهم. فالمغول والأتراك نتاج بيئة السهول والبراري الفقيرة ذات الطقس الجاف القاسي. وقد اعتمد سكانها على التجوال والهجرات الموسمية سعياً وراء الكلأ. وقد تسببت حالة الفقر المدقع التي يعيشونها في إحداث روح تعدٍ مستمر على الزرّاع وسكان الحضر، فكانوا يغيرون على البلدان المجاورة بصفة دورية تحت قيادات متحدة، فيحتلون الديار ويخضعون الممالك.

ولكن الخديوي إسماعيل استأنف هذا القرار، طالباً إعادة النظر في المدة الممنوحة بدعوى أن إنشاء السكك الحديدية المقترحة قد تأخذ وقتاً طويلاً، وأنّ النظام السائد لن يتأثر بهذه الإحالة. فقد كانت فكرة إنشاء خط حديدي يمتد من الخرطوم إلى سواكن ومصوع قد خامرت إسماعيل باشا وسعى لتنفيذها.

وقد أصدر الباب العالي فرماناً أوضح فيه أحقية الخديوي إسماعيل في اختيار الإداريين مباشرة دون إصدار مرسوم بذلك من والي الحجاز، كما كان يحدث في عهد محمد علي، لأن كلا الطرفين من مؤسسات الدولة العثمانية. وبذلك حصل الخديوي إسماعيل على صلاحيات أوسع في الإشراف الإداري على المنطقة دون وسيط .

وقد وافق الخديوي إسماعيل باشا على دفع ما قرر عليه من مخصصات إلى خزانة الحجاز، على أن يتم ذلك على ثلاثة أقساط متساوية كل عام، وأن تعد الحسابات في سواكن ومصوّع من صورتين للإيرادات والمصروفات، تحفظ واحدة بسواكن أو مصوّع وترسل الأخرى إلى جدة لاعتماد عملية التسليم والتسلّم .

كذلك وجّه الخديوي إسماعيل باشا الحاكم الجديد في مصوّع بأن يعمل على تجميل الميناء وتسهيل عمليات التجارة وتوطيد الأمن، وهو حديث كان يكرره المسؤلون كثيراً خوفاً من المشاكل التي قد تطرأ على الحدود، وخاصة بين الإدارة المصرية والحبشة. وجاء في القرار الصادر بهذا الغرض "أن توحيد إدارة ميناني سواكن ومصوّع من ملحقات إيالة الحجاز بمديرية التاكة يوجب استكمال أسباب العمران فيها ويحقق الوسائل الكفيلة بحفظ الأمن والاستقرار".(٢٢) وكان الخديوي إسماعيل بعد صدور موافقة الباب العالى قد أرسل جعفر مظهر باشا للقيام باستلام سواكن ومصوّع وتحويلها للإدارة المصرية، وأعد له الكتبة والقواسين والدفاتر وصرف له راتب ستة أشهر مقدماً لأنه سيبقى في الحجاز بعض الوقت لإجراء اتصالات مع والي الحجاز في شأن إجراء استلام المينائين، كما يقوم بجولة في مناطق سواكن ومصوّع لتنفيذ مهامه.

وقد عُدل هذا الفرمان فيما بعد وجعل أمر إحالة المينائين سواكن ومصوّع ليس

قاصراً على والٍ بالذات ثم أصبح من حق ولاية مصر بصفة عامة.[٢٤]

ولكن جعفر مظهر باشا واجه عدة مشاكل عند وصوله لسواكن وعلى رأسها ثورة الجهادية في كسلا ١٨٦٥م، وقطع الطريق بين سواكن وكسلا، وتعطيل التجارة، وتوقف المعاملات بين المناطق الواقعة بين التاكة والبحر الأحمر، فأصابه القلق من جراء هذا الموقف الخطير، رغم ما بلغه من هدوء نسبي في الأحوال. كذلك واجه ضعف الإداريين واضطراب الأمن في هذه الجهات، فلم يجد للإداريين هيبة الحاكم، ولا إدارة ذات سلطة نافذة، ولا يوجد بريد ولا سعاة. فالخطاب من كسلا إلى سواكن قد يصل في مدة شهر وقد يضيع في الطريق.

والواقع أنّ هذه الظروف تعكس الضعف العام الذي واجه الحكم التركي – المصري في تلك الجهات، مما جعل جعفر مظهر يشغل نفسه بمسائل إدارية قبل المسائل العسكرية، ورغم ذلك فقد تمكن من إخماد ثورة الجهادية في التاكة، وساهم في تنظيم الإدارة في سواكن ومصوّع. ولكنه عُين حكمداراً على السودان خلفاً لجعفر صادق الذي نقل إلى مصر. وجاء من بعده أحمد ممتاز باشا الذي عُين في البداية محافظاً على سواكن ومصوّع.

وبدأ عهد ممتاز باشا بمواجهة ضائقة اقتصادية في الأحوال المعيشية لعدم هطول الأمطار بصورة كافية في ذلك الموسم، ولكن الخديوي إسماعيل وجه وزير ماليته بإرسال خمسة آلاف أردب من الغلال إلى سواكن لمواجهة الضائقة. واهتم الخديوي إسماعيل بالأمن فقسم الألاي العاشر في التاكة إلى ثلاث فرق، واحدة بالتاكة وواحدة بسواكن والثالثة بمصوع، خوفاً من تدخل الدول الأوروبية. أو الباب العالي بحجة ضعف الأمن، وفكر في إقامة فاصل عضوي وبشرى بين حدود السودان والحبشة للحد من مشاكل الحدود والتصدي بين القبائل، وقد أفادت السياسة التي سلكها الخديوي إسماعيل في تهدئة الخارجين والحد من تعدي الأحباش بعض الوقت.[٢٥]

منطقة سواكن

تمتد حدود إدارة سواكن من منطقة أبي فشنشن في الشمال إلى مرسى عقيق في الجنوب، وهما من مراسي البحر الأحمر الصغيرة. وقد تكوّن الجهاز الإداري في سواكن المحافظة ومأمورياتها من ديوان إداري مكتمل التكوين، من جنود وكتبة ومحاسبين ومعاونين وصيارفة، وهناك المأموريات التي تكونت كل واحدة منها من مأمور ومجموعة من العساكر والمستخدمين، بالتعاون مع نظار ومشايخ القبائل.

أما مدينة سواكن فهي كما ذكرنا تتكون من القيف والجزيرة. وبالجزيرة يقع ديوان المحافظة والجمرك ومرسى للسفن وللمدينة مجلس مهمته النظر في القضايا التي تحال إليه من المحافظة، وأقيمت لتستوعب كمية أكبر من البضائع وتسهيل حركة الشحن والتفريغ.

واهتمت الإدارة بعمران المدينة ومراجعة تخطيطها وتعبيد شوارعها بما يساعد على تسهيل المرور للميناء، وداخل المدينة، وكذلك وسّعت حديقة حظيرة الجمرك وأنشئت المخازن لحفظ البضائع.[٣٨]

وقد أعطت الإدارة المدينة اهتماماً خاصاً باعتبارها واجهة البلاد التي تطل على العالم، ولذلك حاولت أن يكون مظهرها جميلاً فقامت بتحسين المباني وتوسيع الشوارع الرئيسية وترميم المباني وحفر المجاري وإقامة السدود. ومما ساعد على تجميل المدينة المنشآت الحديثة كالمدرسة والمستشفي والمساجد والكنيسة التي أنشئت تقديراً لعقيدة المسيحيين من أحباش وأقباط. كذلك اهتمت الإدارة بتحسين مياه الشرب وتوفيرها. وقد شرع المحافظ في توفير المياه من خور التمانيب وهو أحد الخيران الكبيرة المجاورة لسواكن وشق ترعة طولها ٦٠ كيلو متراً توصل إلى الخزان، وترجع أهمية هذا المشروع إلى أنه يوفر مياه الشرب العذبة ويروى أراضي زراعية واسعة على طول امتداد الترعة،[٣٩] وهو إجراء نال بمقتضاه أحمد ممتاز باشا ترقية خاصة.

الوضع الإداري لسواكن ومصوّع

ظلت منطقة الساحل والتي شملت في الأساس سواكن ومصوّع تتبع لوالي جدة، ثم خضعت إدارياً لمحمد علي، فأصبح يعين عليها قائمقاماً لكل منهما. وعندما آلت إلى الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٥م عين على كل منطقة موظفاً كبيراً أطلق عليه لقب محافظ، وظل اللقب قائماً لمن يتولى إدارة إحدى المنطقتين، سواء أكانت إدارة قائمةً بذاتها أو ذات تبعية لإدارة أخرى، وكانت كل منطقة تشرف عليها أقسام تتبعها إدارياً تعرف باسم (المأموريات). فمحافظة سواكن كانت تتبعها مأموريات توكر وسنكات وعقيق ورواية، وقد عين على كل منها مأموراً يخضع لمحافظة سواكن، وهناك أقسام إدارية صغيرة تابعة لسواكن ومناطق ومجموعات أخرى مثل ملاحة درج (مكان لاستخراج الملح) وقبيلة الرشايدة.

أما محافظة مصوّع فقد كانت تتبعها أقسام من بني عامر والحباب وإقليم سمهر والدناكل، وإدارات أخرى تظهر وتختفي حسب التعديلات والإجراءات الإدارية التي تجدد من حين لآخر ويدير هذه الأقاليم مأمير يساعدهم عدد من الموظفين في الأعمال المختلفة بالتعاون مع ناظر القبيلة والمشايخ.[٣٦] وعندما أجري تعديل في إدارة السودان. طبق نظام اللامركزية حتى لاتصبح الإدارة في يد رجل واحد، واستمر ذلك في عام ١٢٦١هـ /١٨٤٥م كانت التاكة وملحقاتها وثغرا سواكن ومصوّع واحدة منها.[٣٧]

وفي عهد الخديوي إسماعيل قُسِّم السودان إلى ثلاثة أقسام إدارية، اعتبرت التاكة وسواكن ومصوع والأراضي الواسعة التابعة لها أحد الأقسام الثلاثة، وعين عليها أحمد ممتاز باشا، وأصبح المحافظ يقدم حساباته لديوان المالية في مصر رأساً.

ورغم أن منطقة شرق السودان ظلت إدارة واحدة يشرف عليها مدير التاكة، فإن تيسير عملية التنظيم تطلبت أن يكون في كل منطقة مسئول يتولى إدارتها.

منطقة مصوّع

أما مصوع فهي مدينة طويلة تمتد من الشرق إلى الغرب، وتقع في جون من البحر، محمية بطابية رباعية الشكل ومحاطة بسور تم بناؤه عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ويتكون هيكلها الإداري من المحافظ والمعاونين والكتاب، ولكن مستوى الأداء في هذه المحافظة عند بداية التنظيم كان أقل من مثيلاتها الأخرى. وسببه قلة الخبرة والمؤهلات الإدارية، وقد تمثّل هذا في عدم دقة الدفاتر وتسجيل المكاتبات الصادرة والواردة والشطب الكثير الذي لازم المكاتبات. وتكونت قوات المحافظة وملحقاتها من جنود أربع طابيات، واحدة معسكرة بطابية رأس مضر وبوابة العشرات وعساكرها من السودانيين، والثانية بطابية طوالود، والثالثة بطابية أم كلوه وأفرادها من العساكر المصرية. وقد وضع على ميناء مصوع تحصينات قوية قائمة على قسمين، قسم داخل مصوّع وهو عبارة عن الطابية التي أقيمت برأس مضر إلا أنها معدة خصيصاً لمواجهة السفن الحربية، والقسم الثاني خارج مصوع، وهو مقسم إلى قسمين، قسم عبارة عن التحصينات المقامة غرب ميناء مصوّع بجزيرتي جرار وطوالود والثاني عبارة عن قلعتي أم كلوه وحرقيقوا. ويوجد غرب الجزيرة بوابة كبيرة معروفة ببوابة العشرات مبنية على شكل حائط به مزاغل للمدافع وكرانك للبيادة لحماية الجسر الذي يربط بين مصوّع وجزيرة طوالود وسميت كذلك (بالعشرات) لأنه كان على كل من يعبرها دفع عشرة فضة كرسوم مرور. وقد تكونت جزيرة طوالود من قصر ومنزلين وبعض المباني المعروفة بالتوكلات لسكن العساكر. وشمالها تقع جزيرة جرار التي تتصل باليابس في بعض الأحيان بواسطة برزخ، ولمزيد من التفاصيل فإن بها مسجدين من العهد العثماني، وعدداً من الزوايا وبيوتاً مبنية على طراز شبيه بما في سواكن، من طابقين وثلاثة طوابق، وحاراتها ضيقة وخالية من التنظيم. وبها سوق كبير يحتوى على كثير من البضائع المحلية والمستوردة وتزدحم المدينة بالقهاوي والخمارات.

ولمحافظة مصوّع ثلاث ضواح هامة هي ضاحية حطملوا وتقع في اتجاه سنهيت مقام بها خمس من الآبار، وساقية قديمة، وطابية لحمايتها من غارات الأحباش. وضاحية أم

كلوه بها كنيسة للبروتستانت وقسيسها من السويد ومنزل لبعض الفرنسيين وطابية عالية من التراب كساتر. وتوصل المياه بواسطة برابخ من الفخار إلى مستودع كبير مبني لتجميع المياه العذبة بجزيرة طوالود. والضاحية الثالثة هي قرية (حرقيقوا) وتقع في الساحل غرب جزيرة مصوَّع وبها قلعة مقفولة ترجع إلى عهد السلطان سليم الأول يحميها سور به أربعة أبراج لحماية الطريق المؤدي إلى بعزره وزولا وبالقرية مسجد شيَّده العثمانيون. ومساكن ضواحي مصوَّع عموما من المباني المعروفة التوكلات مبنية بالطين اللبن إلاّ القليل منها مبني بالحجر.

وإيراد مصوَّع يأتي من الأموال المربوطة على القبائل التي كانت تابعة للمحافظة والجمارك المقررة في ميناء مصوَّع والالتزامات المالية لعوائد المدينة المختلفة.[40] وأوكل إلى محافظة مصوَّع الإشراف على بعض النقاط العسكرية في الحدود بين السودان والحبشة مثل سنهيت، زولا، أم حلحل، أم كلوه، حرقيقوا وأرافلة، وربطت المناطق المختلفة كالميناء والنقاط العسكرية بخط تلغرافي.

وقد قسمت محافظة مصوَّع من ناحية إدارية إلى عدة أقسام هي سمهر والحباب الذي كان يديره مأمور يساعده شيخ الحباب.[41]

وهناك أقسام تكليس ودنكل والقنب (بني عامر) ومأموريات كوفيت والماريا السود ودهلك والعايلة. وحينما صارت منطقة الساحل محافظة واحدة عرفت بمحافظة البحر الأحمر، كان البدو في محافظة مصوع مقسومين إدارياً إلى نظارتين، نظارة دنكل ونظارة سمهر – كان يشرف على قسم سمهر (فرع النواب) المعروفون في مصوَّع وقد توارثوا الحكم منذ أن كانوا تابعين لوالي جدة، ورغم أن الخديوي إسماعيل لم يكن راضياً عنهم فإنه استعان بهم، لأن ظروف الحكم كانت تتطلب الاستعانة بالحكام المحليين ورجال القبائل.[42]

وتزايدت أهمية مصوَّع لموقعها الإستراتيجي والاقتصادي فزادت العناية بها وتقوية حمايتها من كل اعتداء حبشي أو أوروبي، واهتمت الإدارة بتوفير المياه من ساقية (أم

كلوه) والاهتمام بها وعمرانها بما يتناسب ومكانتها العالمية.[٤٣]

ويتضح من هذا التكوين الإداري في مصوَّع أن الإدارة التركية كانت ترمي للسيطرة على أكبر نطاق على الساحل، وفي الداخل على الحدود بين السودان والحبشة، وربط هذه المناطق بغيرها بخطوط التلغراف لسرعة الاتصال ولمقاومة تجارة الرقيق وتهريبه عبر البحر الأحمر. وشددت الإدارة على موظفيها في المناطق المختلفة، وأغلبهم من المجموعة المعروفة بالنواب لمراقبه مهربي هذه التجارة.[٤٤]

ونتيجة للتعديلات الإدارية المختلفة صارت مصوع عاصمة لهذا الامتداد الإداري، وعادت سواكن محافظة تابعة لمصوَّع، لها وكيل تحت إدارة محافظة السواحل المسؤل من الإشراف العام، ولكن ظلت لسواكن ومصوَّع وضعيتهما المميزة.

القضاء في كل من سواكن ومصوَّع

ظل النظام القضائي في عهد الحكم التركي- المصري جزءاً من النظام الإداري. وارتكز أساساً على الشريعة الإسلامية، فقد أجرى السلطان سليمان القانوني نظماً داخلية عرف بسببها باسم القانوني، إذ ادخل بعض التغييرات في نظام العلماء والمدرسين وجعل آكبر الوظائف العلمية وظيفة المفتي.[٤٥] كذلك فإن الإسلام كان راسخاً في سواحل البحر الأحمر الغربية، وقد شيَّد السلطان سليمان القانوني مسجداً في رواية عام ١٥٥٣، وكذلك انتشر الإسلام في عهد السلطان سليم الأول. فقد اتجه العثمانيون إلى حماية البحر الأحمر من خطر البرتغاليين، وعملوا على طردهم آخر الأمر، وقد اشتهر في هذه المنطقة رجال من علمائها والّفوا الكتب الدينية والعلمية. ومنهم الحافظ جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ١٣٦٠م وقد تفقه وبرع في طلب العلم والحديث واعتني به، وخرَّج وألَّف كتاب **نصب الراية لأحاديث الهداية** (٤ مجلدات) من أجود كتب التخريج وأنفعها لدارسي هذا العلم.[٤٦]

وفي السودان نظم القضاء في العهد التركي بحيث صار يرأسه مسؤول عنه عرف

(بقاضي عموم السودان) مقره في الخرطوم، وتشكلت محاكم في مراكز المديريات والمدن الهامة والأقسام والخطوط، حيث وضع في كل قسم أو خط قاضٍ أو مفتٍ وأحياناً قاضي لفرع القبيلة أو القبيلة.(٤٧) وانحصرت مهمة القضاء في النظر في كل ما ينشأ من خصومات بين السكان وقضايا القتل والسرقة والديون والأحوال الشخصية والوصايا والهبات ونقل الملكية وغير ذلك.(٤٨)

وتشير اللوائح والقوانين والتعليمات الصادرة للمجالس القضائية في سواكن ومصوع إلى أنها حرة في حد ذاتها، وتوقع أحكامها حسب القوانين، ولايجوز أن تقتدي في ذلك بأوامر أو توجيهات الإدارة لأنها ليس لها سلطة عليها. ولكن يبرز تدخل الإداريين بصورة واضحة في اختصاصات القضاء حيث أن أعضاء الجهاز الإداري هم أيضاً أعضاء في المجالس القضائية، بل إن المحافظ كان يرأس هذه المجالس.(٤٩)

كذلك أنشئت مجالس في سواكن ومصوّع، وكانت عضويتها من أعيان وعمد وتجار المنطقة: يختار المحافظ رئيس المجلس، ويتم اختيار الأعضاء عن طريق اجتماع يحضره محافظ المنطقة ورئيس مجلسها المعين ولكل مجلس جهازه الإداري من الكتبة.(٥٠) وساعدت طريقة الاختيار والانتخاب إلى مشاركة بعض الشخصيات المعروفة وعلماء الدين في تولي مناصب القضاء والإفتاء، ففي سواكن ممن تولوا القضاء الشيخ عبدالقادر حسن، وعين الشيخ أوهاج سوقاي في سنكات والشيخ أبو فاطمة الأرتيقي في توكر والشيخ سليمان بن علي في عقيق وجزيرة بهدور،(٥١) إلى جانب شخصيات اجتماعية في سواكن ومصوّع وقد منحتهم الإدارة مرتبات شهرية وأعفتهم من العوائد والضرائب.

وقد نظمت المجالس المحلية بحيث يكون بعضها مكملاً لبعض، فمجلس سواكن ومجلس مصوّع يكون كل منهما مجلس استئناف للآخر بمعنى أن تستأنف كل قضية في المجلس غير الذي نظرت فيه. أما القضايا التي تتعلق بالأجانب الأوروبيين وغيرهم فقد كانت تحال إلى قناصلهم أو الدول التي ترعى مصالحهم، هذا فيما يتعلق بالقضايا

المدنية، أما القضايا الجنائية فإنها تنظر برئاسة المحافظ أو وكيله.(٥٢) أما القضايا التي تحدث بين العساكر وخاصة قضايا الدم فإنها تنظر أمام محاكم عسكرية. ولظروف تأخير القضايا حددت ضوابط لإنهاء القضايا وعدم التعرض لأصحاب القضايا بسوء المعاملة والزجر والمراوغة وضرورة سرعة البت في القضايا وخاصة للمواطنين القادمين من الأرياف وأن تعطى الفرصة كاملة لأصحاب القضايا بالدفاع وتقديم الشهود مع مراعاة الفصل طبقاً للقانون الهمايوني.(٥٣)

وعموماً فإن القضاء قد تعرض لفساد الإداريين ونزعاتهم الشخصية ومصالحهم الخاصة فتأخرت قضايا المواطنين، وأحسوا بكثير من الضرر والغبن، وعاني المعتقلون ببقائهم مدداً طويلة دون محاكمة، ففقد المواطنون الثقة في الحكم ونزاهة قضاته وكثرة جنح الاختلاسات والرشاوى بل أصبحت سمة بارزة صدرت حولها كثير من التوجيهات والقرارات، ووضعت المواد الرادعة لمن يرتكبها، فأثر ذلك في هيبة القضاء وأضعف مكانته.(٥٤)

الجيش في سواكن ومصوّع

كان في سواكن أربعة بلوكات من البيادة يقودها ضابط برتبة معاون، ومجموعة من الطوبجية وهي موزعة بين مأموريات المحافظة لضبط الأمن الداخلي وخدمة (القرقولات) وحراسة مهمات الحكومة. وقد خصصت فرق للقيام بخدمة الصحة في المستشفيات والكورنتينات وحراسة المنفيين من مصر إلى السودان ومرتكبي الجرائم الجنائية والمسجونين بالمحافظة.

أما في مصوّع فقد كان هناك عدد من الجنود مقسمين على عدة وحدات ولكن نتيجة لتوحيد القيادة بين التاكة وسواكن ومصوع انخفض عدد الجنود. وكانت الفرق العسكرية تقوم بأعمال أخرى غير الأمن والحراسة والدفاع عن البلاد وأمن الحدود، ومن تلك، الأعمال الزراعية، فقد أرسلت ستة بلوكات إلى توكر غرضها فقط خدمة الزراعة، كذلك

العمل في نقل الأخشاب وترحيل الطوب والحفر وكسر الأحجار وتعبيد الطرق. ولكن ديوان الجهادية احتج على تشغيل العساكر في أعمال ليس من صميم الخدمة العسكرية وسماها (الخدمة السفلية).

وقد اهتمت الحكومة بالجيش وإمداده بأنواع السلاح المختلفة كما عملت على حث قادة الفرق العسكرية بالاهتمام بتدريب العساكر على فنون العسكرية ومقومات الجندية،(٥٥) وضرورة ترغيب الجنود في الاستمرار في الخدمة العسكرية وتفادي هروبهم وعصياتهم، وكانت لكل فرقة عسكرية، في مركز او نقطة أو في الحدود، قيادة خاصة بها تشرف عليها، كما كانت المسئولية العامة لكل الفرق العسكرية من مهام المدير أو الحكمدار أو المحافظ المسئول في شرق السودان وسواحل البحر الأحمر، وإشرافه على كل المنطقة، التاكة وسواكن ومصوع وأحيانا امتدت فشملت رقعة واسعة حيث امتدت إدارة السودان حتى باب المندب.(٥٦)

العملة المتداولة

تعددت أنواع وأشكال ومصادر العملة التي كانت متداولة في شرق السودان وساحل البحر الأحمر، فقد عرف الدولار المعروف (مارياتريزا) النمساوي الذي كان متداولاً وله قيمته في تجارة شرق السودان، وفي التبادل التجاري مع الحبشة.(٥٧) ولمداولة هذا النقد كان لابد من وجود القراليجة وهي ملكة الأفرنج ومقصود بها الطغراء، ورسوم الصك الأخرى والنقط التي في جوانب الريال، وكان يستفاد من الذهب والفضة المستخرجة من السودان في صك النقود، وقد حددت فئات العملة الأخرى المتداولة .ومن العملة المتداولة الريال أبو طيرة، يساوي (٢٠) قرشاً والريال البتوا يساوى (١٩ر١٠) (تسعة عشر قرشاً وعشرة مليمات) والريال أبو مدفع (٢٨ ، ٢٠) يساوي عشرين قرشاً وثمانية وعشرين مليماً مصرياً والريال المجيدي (١٦،٣٥) يساوي ستة عشر قرشاً وخمسة وثلاثون مليماً. والملاحظ أن وحدة تقويم الريال تتم على أساس قيمة الريال المصري.

كذلك حددت قيمة الجنيه بما تساوى قيمته من الذهب على أن يكون الجنيه المصري محور التقدير والتعامل، واعتبرت قيمته مائة قرش والجنيه الإنجليزي يساوي عشرون قرشاً (٩٧ قرشاً و ٢٠ مليماً) مصرياً وقد ضربت أنواع هذه النقود من الذهب والفضة والبرونز.

وكان يقوم بالتحرى عن العملة والتدقيق فيها اختصاصيون يعرف الفرد منهم جونسنجى فإن وجدت من العملة الصاغ الخالية من الغش تسلم لصاحبها، أو يتم ضبطه فوراً إن ظهر بها أي نوع من الغش. وكانت تراعى مواصفات خاصة لتمييز العملة الصحيحة من المغشوشة، من تلك الاعتبارات أن يكون اللون أصفر وفاتحاً جداً مائلاً قليلاً إلى البياض، وأن يكون صوت العملة أصم في الغالب، وتكون صكتها غير بارزة بروزا كلياً وغير منتظمة خصوصاً الطغراء، وتحمل تاريخاً محدداً حسب صدور المنشور الخاص بذلك من قلم حركة النقود.(٥٨)

المالية في سواكن ومصوع والنشاط الاقتصادي

كان للتاكة ومصوع وسواكن إدارتها المالية الخاصة بها، ويوجد منسق مهمته التنسيق بين أموال هذه الجهات، فقد يحدث أن تصرف تعيينات لجنود من سواكن في التاكة، وفي هذه الحالة ترسل إشعارات الخصم إلى التاكة لتوريد المبلغ إلى سواكن بموجب مستندات أو راجعة.(٥٩) ومن ضمن الإيرادات دخل العوائد، وهي الضرائب المفروضة على أعمال وأقلام معينة، من ذلك ضريبة ذبيح المواشي والدمغة على الأقمشة المنسوجة في السودان والجلود والدلالة على ما يباع في سوق سواكن أو مصوّع، وعوائد النوبة وهي الضريبة التي تؤخذ على البضائع الواردة لسوق سواكن من الداخل، وعوائد أخرى تؤخذ من جناين الميرى والسمسرة وجسر المرور.

وطريقة تحصيل العوائد تتم بنظام الالتزام، وقد اتبع هذا النظام بصفة ثابتة في المدن والموانئ الهامة، فقد كان من حق أي تاجر أن يتقدم بعطائه للحصول على التزام

عوائد منطقة ما.

ولكن أخذ هذه الضرائب بعد تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع أدى إلى تذمر التجار واستيائهم لأن الضرائب كانت تؤخذ على البضائع مرتين في البحر وفي البر في منطقة سواكن نفسها، وأنها كانت باهظة مما أدى إلى هذا التذمر والضجر، فاضمحلت التجارة وقل الدخل بينما الغرض الذي وضع عليه الأساس الاقتصادي هو تشجيع التجارة وترغيب التجار في العمل مما يساعد على التطور والعمران.(٦٠)

كذلك تكونت مالية مصوّع من عدة مصادر كالجمارك والمعاملات التجارية والعوائد المفروضة داخل المدينة. وأغلب الصرف كان يتم على الموظفين وبعض الإصلاحات، فقد بلغت مرتبات مستخدمي محافظة مصوّع وتوابعها في الشهر عام ١٢٨٨هـ /١٨٧١م مبلغا قدره ٧١٥٨٠قرشاً، عبارة عن مرتبات المحافظ ووكيله وأمين الجمرك وكتبة الجمارك والشّوَن والملاحات والصحة العمومية والمحاكم والأقسام وعمال المساجد والمحاسبين والصيارفة والجنود، كما منح سر تجار البندر راتباً شهرياً.(٦١) ومن الدخول المهمة للميزانية في سواكن ومصوّع نظام الجمارك، فقد كان لتنظيم الجمارك الدقيق والاهتمام بإداراتها أثر كبير في تزايد الدخل الذي أصبح دعماً كبيراً للميزانية، والمساهمة في حل كثير من المشاكل المالية سواء فيما يتعلق بالمنشآت أو المرتبات أو تغطية العجز الذي يحدث في مناطق مختلفة من البلاد.

وبالرغم من جعل إدارة الميناءين، أحياناً، تحت إدارة واحدة، فإن النظام المالي ظل فيها قائماً على اللامركزية فلمصوّع حساباتها ولسواكن حساباتها، لذلك عندما حاول مُتسينجر باشا محافظ مصوّع طلب أموال اضافية تكمل مشروع إمداد مصوّع بمياه الشرب لأن ميزانيتها لا تغطي ذلك، ذكره الخديوي بضرورة اعتماد كل منطقة على نفسها.(٦٢)

وقد اتسمت الإدارة التركية في سواكن ومصوّع بالنشاط الزراعي، واعتبر مشروع ممتاز باشا للمياه في سواكن مشروعاً رائداً حينذاك. كذلك اعتبرت الحكومة نفسها

المالك للأراضي، ولكنها اعترفت بملكية جانب من الأرض لبعض المواطنين الذين يحملون مستندات وحججاً شرعية، تثبت ذلك، ولا يحق لأي شخص أن يضع يده على الأراضي الميرية، في حين عمدت الحكومة إلى تأجير أراضيها للمقتدرين لاستثمارها في الزراعة لمدد محددة وذلك لتعمير الأرض وإصلاحها وكان إيجار الأرض يتم عن طريق المزاد – أي تعلن الحكومة عن قطعة الأرض وتحدد موعداً لتسجيل أسماء الراغبين في المزاد، ثم تعلن الأسماء التي يحق لها دخول المزاد.

وقد اهتمت الحكومة بزراعة القطن والقمح، وأجرت في ذلك تجارب عديدة فنجحت زراعته في بعض الأراضي. ورغم وجود عوائق مثل الحرارة الشديدة وآفة الأرضه في دلتا توكر وبعض الأراضي الأخرى، إلا أن التجربة ظلت مستمرة، وخاصة زراعة القطن وقد شجعها في ذلك زيادة أسعاره[٦٣] فاهتم ممتاز باشا بزراعته حتى ارتبط باسمه، واعتنى بالأرض وتوفير مياه الشرب والري في سواكن ومصوع، وخاصة منطقة سواكن للتخلص من مياه الآبار المالحة، والعناية بالصحة العامة وتوفير زراعة الخضروات الغنية (بالفيتامينات)، وتقليل هجرة سكان سواكن في فترة الصيف إلى جبال سنكات وأركويت، لأن تلك الهجرات تقلل من فعالية أعمال الصناعة وتعطل حركة التجارة فتضر بالمصالح الاقتصادية.[٦٤]

وقد لاحظ ممتاز باشا الفوائد التي عادت للسكان من زراعة القطن، فقد بلغ سعر القنطار عند حصاده في عقيق ثلاثة ريالات، واعتبر ذلك السعر مجزياً لأنهم أرسلوه إلى مصر من غير حلج، وأخذت عليه عمولات في كل من سواكن ومصر. ومن ثم لجأت الإدارة إلى تركيب عدد من المحالج في سواكن وتوكر من النوع الذي يدار بالثيران. ولكن استخدام الثيران لم يكن دائماً مفيداً. فقامت الإدارة بتركيب محلج يدار بطاقة هيدرولوجية.[٦٥]

أما محافظة مصوع فقد بلغت فيها الأراضي الصالحة للزراعة نسبة كبيرة، ورغم ذلك فإنه في عهد منسجر لم يكن المزروع يكفي لقوت سكانها فيضطرون لاستجلاب

الذرة من منطقة التاكة، فضلا عن أن تجار الحيشة يمارسون تجارة القطن، ويشترون القنطار الواحد بما يصل إلى خمسة عشر ريالاً، علاوة على أن السفن تحمل القطن إلى الجهات المصدِّر لها كالهند وأوروبا فيباع هناك بأسعار أكثر، ولذلك فإن زراعته هنا أيضا تكون مصدر كسب لكثير من السكان.(٦٦) كذلك اقترح تربية الحيوانات، وتحسين نسلها، فضلا عن إدخال تجارة الصوف ضمن الصادرات. ورغم هذه الجهود فإن استفادة الدولة كانت أكبر مما يناله المواطن العادي فإن ما يلحقه من ذلك كان ضئيلاً جداً، فعندما بلغ قنطار القطن ثمانية وعشرين ريالاً لم ينل المزارع إلا ثلاثة ريالات فقط.

ومن الأعمال المشهورة في سواكن ومصوع تجارة الملح. فقد اعتبرته الدولة أحد مصادر الثروة الرئيسية، ولهذا أنشئت له إدارة خاصة للإشراف على استغلاله. وكان الملح ينقل بالقوافل إلى داخل البلاد، كما كان ينقل بالبواخر والسنابيك في البحر الأحمر إلى أسواقه في خارج البلاد، وفي البلاد العربية وغيرها.

وكان استغلال الملح واستخراجه يتم عن طريق المزاد. ومن أشهر الملاحات في المنطقة ملاحات رواية ودرح. وكان نقل هذه السلعة بين سواكن ومصوَّع وغيرهما يتم عن طريق الجمال. وهي وسيلة كانت تستخدم أيضا في نقل البضائع الأخرى سواء الواردة إلى ميناء سواكن ومنها إلى جهات السودان الأخرى أو التي تنقل من الداخل إلى سواكن.

ومن المشروعات الهامة التي قامت الحكومة بدراستها ووضع الترتيبات لإنشائها مسألة مد خطوط السكك الحديدية وربط سواكن بالتاكة ومصوع. وكانت الحكومة ترى أنه بقيام السكة الحديد يمكن استصلاح أراضٍ زراعية واسعة، وزيادة الكمية المنقولة من القطن والغلال، وإنعاش حركة التجارة مما يساعد على تغطية إنشاء السكة الحديدية.

ولكن هذه المشروعات لم تنفذ للصعوبات المالية التي واجهتها. ولاعتراض بعض المسئولين على ذلك، على أساس أنه يمر عبر صحراء قفر خالية من السكان والعمران، والأرض أغلبها رملية أو صلبة لا تصلح للزراعة وأمطارها قليلة مع ندرة في المياه العذبة، فالمياه مالحة لا تصلح للوابورات أو الركاب.(٦٧) واهتمت الحكومة في سواكن بمسألة

البريد والبرق، فقد ساعد توصيل الخطوط التلغرافية في سرعة وصول الأخبار وسلامة وصول البريد المالية والخطابات، وقد ساعد وجود المحطات في الطريق ووجود متعهدين لسلامتها وأمنها وحماية وصول البريد حتى إذا كان يحمله رجال عاديون ليسوا من الجهادية.(٦٨)

من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في سواكن ومصوع

لقد تميزت منطقة شرق السودان وسواحل البحر الأحمر، بوجود كثير من الأجانب، من الأتراك والأوروبيين والشوام والهنود، وقد نال هؤلاء الأجانب امتيازات وكسبوا احترام المسئولين فاستجابوا لطلباتهم وتأمينهم على أرواحهم وأعراضهم وعهودهم، كما تحققت لهم مكاسب عديدة في الحصول على الوظائف وفي التجارة والضيافة.(٦٩) كذلك ظهرت في التاكة والقلابات طائفة التكرور الوافدين من المنطقة، الواقعة غرب دارفور من بلاد السودان(٧٠) قادها طريق الحج إلى هذه المنطقة، فقد كان دافعها الأساسي إلى هذه المنطقة دافعاً دينياً بغرض أداء فريضة الحج، ولابد أن يكون قد تخلف بعضهم في سواكن.

وقد اهتمت الحكومة بالمناسبات الدينية والاحتفالات القومية وأعياد المواطنين، فهي تعلنهم بمواعيد الأعياد كعيد الفطر وعيد الأضحى وبداية شهر رمضان المعظم، وكان قاضي البندر والمفتي وبعض المسئولين يقومون بتحري رؤية الأهلة في هذه المناسبات، وعند ثبوت الرؤية يعلنون الجهات المختلفة عن طريق البريد السريع أو التلغراف. وكان قرار المفتي يعمل به دون تحريف وخاصة بداية صوم رمضان، ويدعم رأي المفتي بقرار يصدر من مجلس البلدة يضم القاضي والمفتي وبعض العلماء والأعيان .ففي سواكن كانت تطلق المدافع عند ثبوت الرؤية وإعلانها إيذانا بذلك، وتعمل الإدارة دائماً في توحيد مواعيد هذه المناسبات، ومواعيد الاحتفالات والمهرجانات.(٧١)

وكان لإكمال شبكة التلغراف بين سواكن ومصوع أثر كبير في توحيد مواعيد هذه

المناسبات. وتطلب الإدارة في إعلانها بيوم العيد من المحافظين والمأمير وكافة المسئولين الإداريين والفرق العسكرية تنظيم هذه المناسبات بالاحتفالات ونشر الأعلام وتزيين الطوابي والقلاع، وقيام العساكر باستعراضات عسكرية مع مراعاة أداء الشعائر كصلاة العيد.(٧٢)

وقد شملت الاحتفالات الرسمية بجانب الأعياد يوم المعراج ٢٧ رجب والذي يعتبر من أعظم المناسبات التي تعد لها الاحتفالات في سواكن إذ يجتمع السكان في المساجد. ويلبسون أفخر ثيابهم ويزورون بعضهم في هذا اليوم، وهناك الاحتفال بالمولد النبوى الشريف. أما يوم عاشوراء فهو من الأعياد التي لا تقام لها شعائر.

ومن أمثلة المهرجانات التي تقام بمناسبة الأعياد. الألعاب الجماعية حسب رغباتهم وقدراتهم. ومن أشهر تلك الاستعراضات ما كان يقام في مدينة سواكن خلال أيام الأعياد، وكانت تشرف على هذه الأعياد والمهرجانات لجنة عليا يرأسها المحافظ أو من يمثله، ويختار أعضاؤها من قادة الفرق العسكرية وبعض كبار الموظفين ويقومون بالتحضير، والإعداد ووضع البرامج، وتحديد المكان، والمواعيد، وتنظيم الألعاب، واختيار المشتركين في المهرجانات، ووضع اللوائح والشروط التي تنظم المسابقات، وتحديد الحوافز والمكافآت التي تمنح للفائزين.

وعندما استقرت أحوال المواطنين وتحسنت، ظهرت طبقة من الأغنياء من بين الأجانب الوافدين أو المواطنين الذين استفادوا من النظام الاقتصادي والمالي للحكومة التركية. وكان أغلبهم من التجار الذين حصلوا على امتيازات اجتماعية واقتصادية.

وقد اهتمت الإدارة التركية - المصرية بالتعليم على وجه خاص، فعندما أنشأت مدارس بالسودان، راعت الاهتمام بهذه المنطقة الشرقية فأنشأت لها مدرسة خاصة بها في كسلا بحيث استوعبت هذه المدرسة مائة تلميذ من المناطق المختلفة.(٧٣)

كانت نظرة الحكم التركي - المصري تقوم على أن يكون التعليم مقصوراً على أبناء الضباط والموظفين الأتراك وبعض كبار الزعماء والمشايخ، لكنها بدأت تعطى مجالاً لأبناء

الطريقة المجذوبية التي أسسها شيخها محمد المجذوب بن الشيخ قمر الدين، وقد أسس هذا الشيخ مسجداً في سواكن عرف بالزاوية، والتي أخذت تؤدي رسالتها في مجالات التدريس والتصوف وتسليك الطريقة المجذوبية وبمجهوداتها تحول كثير من سكان سواكن إلى أهل علم ومعرفة دينية.(٧٧)

وكان السيد محمد عثمان الكبير مؤسس الطريقة الختمية في السودان قد حضر موفداً من قبل أستاذه للحبشة وأقاليم البحر الأحمر وصعيد مصر والسودان.(٧٨)

وعند حضورهم إلى شرق السودان اتبع في نشر تعاليم الإسلام إسلوباً لنشر طريقته. وقد ساعد وجود الأسر الدينية على تعميق مفاهيم الدين الإسلامي بين سكان المنطقة التي تشمل أرتريا الحالية وخاصة بني عامر والحباب. ظل الحباب على النصرانية لمدة قرن تقريباً قبل دخول طريقة الختمية إلى منطقتهم، ولكن ضعف أثر الكنيسة في أرتريا وظهور دعاة كشيخ الطريقة الختمية ومرور التجار المسلمين بين هذه القبائل، وتقهقر نفوذ الحبشة أمام زحف الإدارة التركية – المصرية ساعد على انتشار الإسلام دون معارضة، واعتناق الحباب للدين الإسلامي واعتقادهم في طريقة الختمية، قوى نفوذ الطائفة بينهم وساعد على انتشارها(٧٩) وقد انتشرت الطريقة الختمية في كسلا وامتد نفوذها إلى سواكن لأن جعفر مظهر كتب تقريراً للإدارة المصرية استقى معلوماته من اشخاص مقيمين في سواكن لاحظوا أثر المجذوبية والصراع بين الطائفتين المجذوبية والختمية.(٨٠)

وعموماً فإن دور الطرق الصوفية كان بارزاً في حياة السكان الاجتماعية والدينية واصبح لكل طائفة أسلوبها ومنهج طريقتها فظهروا في المجتمع وطبعوا حياتهم به فكان مميزا لكل طائفة، وأصبح لمدائحهم وأورادهم واحتفالاتهم مظهراً اجتماعياً خاصاً، وكان لزعمائها أثرٌ في إزالة كثير من المنازعات والمشاكل التي تطرأ بين القبائل في سواكن وسنكات وتوكر.(٨١) كل ذلك يدل على أن المجتمع انتابته ظواهر اجتماعية وثقافية جديدة في هذه المجالات وغيرها، مما لا يمكن حصره في هذا الحيز، وهي نماذج لها دلالتها في الحياة المتطورة.

المواطنين، ووضعت لهذا النموذج من التعليم مناهج جيدة وخاصة في علوم الدين ودروس اللغة العربية وتدريس مواد النحو والصرف وخط الثلث والرقعة، وكانت هذه المدارس على مستوى التعليم السائد في مصر.[٧٤] وتدرس اللغة التركية. وقد وافقت الإدارة على انتداب فقيه ملم بعلوم الدين ويحفظ القرآن الكريم إلى مصوَّع ليقوم بتعليم أبناء المواطنين والمستخدمين هناك وذلك بناء على التماس مقدم منهم في هذا الصدد.

وبمرور الوقت اتسعت قاعدة التعليم في شرق السودان، وأسست مدرستان لتربية وتعليم الأطفال في كل من سواكن ومصوَّع، ولكل مدرسة من المدرستين في سواكن ومصوع معلم براتب شهري قدره أربعمائة قرش، وتم اختيار التلاميذ وعددهم خمسون تلميذاً لكل مدرسة.

وقد اهتم مُنسنجر باشا محافظ مصوَّع بأمر المدرسة وأعد لها رسماً هندسياً، وهو عبارة عن مجمع لإقامة مدرسة ذات مساحة واسعة يقام في وسطها المسجد.

كذلك اهتمت الإدارة التركية – المصرية، بالصحة العامة، فأنشأت المستشفيات وعيّنت الأطباء والصيادلة، وأقامت إدارات صحية في كلٍ من المدينتين لمزيد من الرعاية والرقابة، على أن يقوم المجلس بتحصيل رسوم صحية على الخدمات الطبية (الكورنتينات).[٧٥] وقد بذلت الإدارة جهوداً في مجال الصحة العامة، لرعاية صحة المواطنين والعساكر والموظفين والكشف على المومسات وإعدام الخمور، والعناية بالنظافة العامة، وعزل المصابين بأمراض معدية، وعندما أحس العساكر في سواكن بداء (الاسكربوط) بسبب نقص الفيتامينات لقلة الخضر والفواكه، شرعت الإدارة في مشروع مياه التمانيب للزراعة ومياه الشرب العذبة، واتخذت إجراءات لتوفير المقويات وبعض الفواكه.[٧٦] وكانت الوابورات القادمة لسواكن ومصوَّع تخضع لإجراءات صحية، فقد كان ركابها وبضائعها يبقون في الحجر الصحي (الكورنتينات) مدة محددة، يجري فيها تطعيمهم، ما عدا الوابورات القادمة من السويس مباشرة إلى سواكن أو مصوَّع.

وكان للفرق الصوفية أثرها في ازدهار الحياة الثقافية والاجتماعية، فقد وجدت

الهوامش:

١- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. تحقيق إحسان حقي، ص ١١٤، بيروت. دار النفائس، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٢- نفس المصدر، ص ١١٥ .

٣- عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج ١، ص ٦ ، مكتبة الأنجلو القاهرة، ١٩٨٠م .

٤- نفس المصدر، ص ٩ .

٥- أمين سامي باشا، راجع **تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا**، المجلد الثاني من الجزء الثالث.

٦- السيد محمد رجب حراز، **التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي إرتريا والصومال**، ص ٦١، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠.

٧- محمد صبري، **مصر في إفريقيا الشرقية، هرروزيلع وبربره**، ص ، ٦١، مطبعة مصر .

٨- نفس المصدر، ص ٦٨ .

٩- عوض عبد الهادي، "الإسلام في سواحل البحر الأحمر الغربية". **مجلة دراسات إفريقية**، العدد الثالث، رجب ١٤٠٧هـ أبريل ١٩٨٧م، ص ٥٠ .

10. Hill, R, *Egypt in the Sudan*, 1820-1881, p. 74, Oxford, 1959.

١١- محمد فؤاد شكري، **مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة**، ص ٢٣، القاهرة، ١٩٤٦م.

١٢- محمد صالح ضرار، **تاريخ السودان، البحر الأحمر إقليم البجة**، ص ١٠٩، بيروت، ١٩٦٥م.

١٣- نفس المصدر، ص ١٢٣.

١٤- محمد صالح ضرار، **تاريخ سواكن والبحر الأحمر**، ص ٥٥، دار الفكر بدمشق، ١٩٨١م.

١٥- محمد صالح ضرار، **سواكن** ج ٣-٤، ص ٤٩ .

١٦- أغلب مصادر تاريخ المدينة ذكرت ذلك منها، السخاوي في **التحفة اللطيفة** والبتنوني في **الرحلة الحجازية** وغيرهم.

١٧- عبد العزيز أمين عبد المجيد، **التربية في السودان**، ج ٣، ص ١٤٦ .

١٨- سجلات محافظة سواحل البحر الأحمر، صادر، (القلعة)، ص ١٠/٤٥/٢١/٤، رقم ٣، ١٦ شوال ١٢٩٧، (٢١سبتمبر ١٨٨٥)، تقرير رقم ٢ عن بندر سواكن.

19. Burckhardt. J. L. *Travels in Nubia*, London, 1819, pp 432 - 447.

٢٠- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة، سواكن، ومصوع (١٨٤٠-١٨٨٥) ص ٤٠ رسالة دكتوراة مخطوطة ١٩٧٨م .

٢١- شوقي عطا الجمل، **الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر**، ص ٥١ .

٢٢- نفس المصدر، ص ٥٧ .

٢٣- سجلات مصوع صادر (القلعة)، ص١/١، رقم ٣٢، (١ فبراير ١٨٧٨)، ص ٢١ إلى بكباشي أورطة مصوع.

٢٤- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة، ومصوع، ص ٢٩٢ .

٢٥- شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص ٨٨.

٢٦- نفس المصدر، ص ٨٤.

٢٧- عوض عبد الهادي، معالم الحكم التركي- المصري في إقليم التاكة وسواكن ومصوع، ص. ٤٦.

٢٨- محمد صبري، **الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر**، ص١٦٢ .

29- Hill, *op. cit*, p. 84 .

٣٠- محافظ التعليم (القلعة)، رقم ٩٦، ٧ ذي القعدة ١٢٨١ ٢ أبريل ١٨٦٥، من أفندينا إلى معتمده في الأستانة.

٣١- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي في إقليم التاكة سواكن ومصوع، ص. ٥٣ .

٣٢- نفس المصدر .

٣٣- شوقي عطا الجمل، المصدر السابق، ص ٤٢، ترجمة لنص الفرمان الصادر بإعادة ولايتي سواكن ومصوع للإدارة المصرية في ذي الحجة ١٢٨١ (مايو ١٨٦٥).

٣٤- شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص ٤٣ .

٣٥- محافظ أبحاث السودان (القلعة)، رقم ١٠، ٢٣ شوال ١٢٨٣، (٢٨ فبراير ١٨٦٧م) إرادة صادرة إلى حكمدار السودان.

٣٦- عوض عبدالهادي، معالم تاريخ الحكم التركي-المصري في التاكة سواكن ومصوع، ص ١٤٦ .

٣٧- أمين سامي باشا، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٥٢٧ .

٣٨- سجلات محافظة سواحل البحر الأحمر، صادر (القلعة)، ص ٤ك/١٠/٤٥/ رقم ٣رمضان ١٢٩٧/ ٢٣ أغسطس ١٨٧٩، تقرير رقم (١) عن سواكن.

٣٩- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي - المصري في إقليم التاكة وسواكن ومصوع، ص ١٥.

٤٠- نفس المصدر، ص ١٥٤.

٤١- ظهورات، وتعني التعيين المؤقت في الخدمة أو نظام اليومية أو المشاهرة .

٤٢- محافظة سواحل البحر الأحمر وزنجبار (القلعة) محفظة ١١، ٤ محرم ١٢٨٨/ ٢٧ مارس ١٨٧١، تقرير من أحمد ممتاز باشا .

٤٣- محافظ أبحاث السودان (القلعة) ١٢٥٤ (رقم ٢ ص ٤٣، غاية محرم ١٢٩٤) ١٤فبراير ١٨٧٧م من محافظ مصوع إلى المعية السنية .

٤٤- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي - المصري في إقليم التاكة وسواكن ومصوع، ص ١٥٧.

٤٥- محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، تحقيق إحسان حقي، ص ٢٥١ .

٤٦- انظر مقدمة **نصب الراية لأحاديث الهداية**، نشر المكتبة الإسلامية، دار إحياء التراث العربي، ص ٥ ط ٢، ١٢٩٣ (١٩٧٣).

٤٧- سجلات سواكن صادر (القلعة) ص ١٧/٥/٤، رقم ١٢٥٣، ٣ ربيع آخر ١٢٨٥، ٢٤ يوليو ١٨٦٨، "خطاب إلى قاضي بندر سواكن".

٤٨- حسين سيد أحمد المفتي، **تطور نظام القضاء في السودان**، ط ١، ص ٧١، الطبعة الأولى ١٩٥٩.

٤٩- محافظ سواكن وارد (القلعة)، ١٨٧٧، تعليمات وقتية للإجراء بموجبها في مجلس سواكن ومصوع حسب الجاري بمجالس الوجه البحري في هيئة المجالس الابتدائية .

50. Bear, G, *Studies In the Social History of Modern Egypt,* Chicago 1969, pp.113-114.

٥١- محمد صالح ضرار، **سواكن** ج ٢-٤، المصدر السابق، ص ١١

٥٢- محافظ سواكن القلعة ١٨٨٦، فبراير ١٨٨٦، من رئيس مجلس النظار نوبار باشا.

٥٣- القانون الهمايوني: وهو عبارة عن منشور سلطاني صدر في عام ١٨٥٦ ويعرف بالخط الهمايوني.

وفيه وعود بتجديد الحريات عقب انهاء حرب القرم، وتأكيد بأن الدولة العثمانية ماضية في المحافظة على رعايا الدول المسيحية وتأمينهم ضد العدوان عليهم ومساواتهم بالرعايا المسلمين راجع عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركى - المصري في التاكة، سواكن ومصوع، ص ١٧٩).

٥٤- عوض عبد الهادى، نفس المصدر، ص ١٨٦.

٥٥- محافظ سواكن وارد (القلعة) ١٨٨١، ٦ رجب ١٢٩٨، ٦ مارس ١٨٨١) من وكيل محافظ سواكن إلى ناظر الجهادية.

٥٦- محافظ سواكن (القلعة) ١٨٨٤، ١٤ ربيع أول ١٣٠١ (١٢ يناير ١٨٨٤، من حكمدار العموم إلى قومندانية عساكر إرسالية سواكن.

57. Holt, P.M. *The Modern History of the Sudan*, London, 1967 p. 134.

٥٨- عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركى - المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ١٩٥-١٩٧.

٥٩- الراجعه، هي مستند مالى في باطنه أسماء موظفين أو عمال أو جنود أو متعهدين أو غيرهم تقاضوا أموالا من الخزينة أو حصلوا على مواد وتعيينات من شؤن الميرى مقابل عمل أدوه، كل واضع ختمه أو توقيعه أمام اسمه. وهناك راجعة إضافة وهي مستند كإذن صرف لجهة معينة في حالة عدم معرفة الأسماء وتشمل المبلغ المراد صرفه والجهة المستفيدة وبند الصرف والإدارة التي تتحمله انظر عوض عبد الهادى، المصدر السابق، ص ٢١٣ هامش.

٦٠- عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركى - المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ٢١.

٦١- سجلات مصوع صادر (القلعة) ص ٤/١/١٩، رقم ١ ص ٦٠١٠ رجب ١٢٨٨، (٢١ سبتمبر ١٨٧١) إلى ديوان الداخلية.

٦٢- محافظ أبحاث السودان، القلعة ١٢٨٨ (٢) رقم ٤٥ ص ٧٥، ٥ ذى الحجة ١٢٨٨، (١٥ فبراير ١٨٧٢) من المعية السنية إلى المالية.

٦٣- عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركى - المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ٢٣٠.

٦٤- نفسه، ص ٢٣١.

٦٥- محافظ أبحاث السودان (القلعة)، رقم ٥٠ ص ٨٢، ١٦ صفر ١٢٩١، (٤ أبريل ١٨٧٤) من مديرية شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر.

٦٦ عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ٢٢.

٦٧- نفس المصدر، ص ٢٦٩.

٦٨- نفس المصدر، ص ٢٧٥.

٦٩- محمد الأمين سعيد، عصري عباس وسعيد في السودان، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم ١٩٧٦، ص ٣٣٧.

٧٠- محمد النور بن ضيف الله، **كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، تحقيق يوسف فضل حسن، الطبعة الرابعة، مطبعة جامعة الخرطوم، ص ٨١.

٧١- سجلات سواكن صادر (القلعة) ص ٧٠/٥/٤، رقم ١١٣ ص ١٤٧، ٢٠ شوال ١٥٩٤ (٢٨ أكتوبر١٨٧٧) لوكيل محافظة مصر.

٧٢- عوض عبد الهادي . معالم تاريخ الحكم التركي-المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ٢٨٥.

٧٣- أحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ التعليم في مصر**، ج٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

٧٤- نفس المصدر، ص ٢٩٠.

٧٥- محافظ سواكن، القلعة ١٨٨١، ٢٢ رجب ١١٢٨، ٢٣ فبراير ١٨٨١، من وكيل محافظة سواكن.

٧٦- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي-المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص.

٧٧- نفس المصدر، ص ٣١٥.

٧٨- محمد إبراهيم أبو سليم، "مخطوط في تاريخ مؤسس الختمية" **مجلة الدراسات السودانية**، العدد الأول، المجلد الأول شعبة أبحاث السودان .

٧٩- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي - المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص ٣١

٨٠- محافظ أبحاث السودان، القلعة ١٢٨٢، وثيقة ٢٩، ١٧ جمادي أول ١٢٨٢، ٨ أكتوبر ١٨٦٥، للأعتاب الكريمة من جعفر مظهر.

٨١- محافظ سواحل البحر الأحمر، القلعة ١٨٨١، من مشايخ غربان إلى محافظ سواحل البحر الأحمر.

تعقيب على ورقة

البروفسير عوض عبد الهادي العطا

سواكن ومصوع في عهد الحكم التركي-المصري

الأمين عبد الكريم أحمد

تعرض مقدم هذه الورقة بشكل خاص للإنجازات الداخلية التي تمت في الموقعين المذكورين إبان الفترة المذكورة في نطاق محدود، ولم يتعداه بالتطرق لنتائج وآثار الوجود التركي-المصري فيهما على الأحداث التاريخية التي اتسمت بها المناطق الواقعة إلى الداخل منها. سأعقب فيما يلي عن مصوع، على وجه الخصوص، وأثر الوجود التركي-المصري فيها في الوضع الداخلي في اثيوبيا، وهي جوانب كان لها قدر من الأهمية يجعل ذكرها مستحسناً. أورد منها الآتي:-

أهمية مصوع باعتبارها الميناء الرئيسي لأثيوبيا، مقارنة بموانئ عقب، تاجورة، زيلع وبربرة، والمعبر لمعظم صادراتها ووارداتها. فوصول القوافل التجارية إليها قادمة من مناطق الهضاب الأثيوبية بعد توقف موسم هطول الأمطار(يونيو-اكتوبر) وفي صحبتها الحجيج من مسلمي ومسيحيي أثيوبيا كان مناسبة هامة لتضاعف أعداد سكانها بما يقارب الثلاثة أضعاف أحياناً، وبالتالي لازدياد النشاط التجاري في مصوع بشكل كبير.

كان طريق القوافل الرئيسي من وإلى مصوع يمر عبر مدن عدوة في إقليم تقري، وقندار في بقمدر، حيث يتفرع منه طريق يؤدي إلى المتمة/القلابات على الحدود الأثيوبية السودانية، ثم يواصل مسيرته عبر باسو في قوجام واساندابو في قودر، وينتهي في ساكا في وسط ممالك الأورومو الخمس المسلمة الواقعة في أقصى الجنوب الغربي لأثيوبيا.

ونسبة للارتباط الوثيق منذ القدم بين النشاط التجاري وانتشار الدعوة الإسلامية وانفراد مسلمي اثيوبيا (الجبرتة) بالسيطرة على التجارة فقد كان لهذا الاتصال عبر ميناء مصوع الفضل الأكبر في نشر الإسلام وتعاليمه وبسط الطرق الصوفية في المدن والقرى التجارية الواقعة على طول ذلك الطريق وفي ما جاورها من مناطق.

وقد ازداد انتشار الإسلام في إثيوبيا خلال فترة "عصر الفوضى أو عصر الأمراء". وهي الفترة الممتدة من ١٧٦٩م إلى ١٨٥٤م، والتي عرفت في التاريخ الأثيوبي بـ "زمانا مسافنت " Zamana Mesafent ". وهي فترة اتسمت باضمحلال سلطة الأباطرة إلى درجة أنهم أصبحوا مجرد دمى يولون العرش ويخلعون بمشيئة الأوصياء عليهم من حكام الأقاليم. وفي نفس الوقت ازداد نفوذ حكام الأقاليم الذين استقلوا عن سلطة الأباطرة بالسيطرة على موارد أقاليمهم وسخروها لتمكين مكانتهم السياسية والعسكرية وفي الاقتتال فيما بينهم في حروب عديدة مدمرة بهدف السعي لتولي منصب الوصي على الأباطرة.

وقد نجح زعماء قبائل اليجو Yejju الأوروبية المسلمة القاطنة في إقليم بقمدر في تولي منصب الوصي على الأباطرة المقيمين في العاصمة قندار والاحتفاظ به منذ أواخر السبعينيات من القرن الثامن عشر؛ وبالتالي أحكموا قبضتهم على مقاليد السلطات السياسية والعسكرية الفعلية في البلاد. وعلى الرغم من أن زعماء اليجو كانوا قد تنصروا، ظاهرياً على الأقل، وتزاوجوا مع نبلاء الأمهرة ومع أفراد من الأسرة المالكة وتطبعوا بطباع الأمهرة في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم وبهيمنتهم فإن رعاياهم وحلفاؤهم من قبيلة الولو Wollo الأوروبية المسلمة ظلوا على إسلامهم. هذا الوضع ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في اتساع رقعة انتشار الإسلام في أثيوبيا.

استخدام الخديوي إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م) لميناء مصوع كمركز متقدم تحركت منه حملات عسكرية توسعية خلال أعوام ١٨٧٥- ١٨٧٦م.

ابتداءً من منتصف سبتمبر ١٨٧٥م تحركت خمس حملات عسكرية من مصوع:-

أ - حملة بقيادة مكيلوب (Mckillop) باشا اتجهت صوب الموانئ الصومالية المطلة على

المحيط الهندي، ولكنها اضطرت أن تعود أدراجها بسبب الاحتجاج البريطاني دفاعاً عن نفوذ سلطان زنزبار على تلك المنطقة.

ب- حملة بقيادة محمد رؤوف باشا نجحت في إحكام السيطرة على موانئ بربرة، بلهار وزيلع، ثم اتجهت من زيلع إلى إمارة هرر المسلمة واحتلتها دون مقاومة تذكر في ١١ أكتوبر ١٨٧٥م. وكان ذلك بداية لوجود تركي-مصري في هرر استمر لعشر سنوات.

ج- في نفس الوقت تقريباً تحرك من مصوع ويرنر منزنقر (Werner Munzinger)على رأس قوة صغيرة لتأمين ميناء تاجورة ثم التوغل عبر بلاد العفر الدناكيل (إلى شوا). تعرضت الحملة إلى كمين أعده لها العفر في منطقة أوسة Aussa، وقتل معظم أفرادها بما فيهم منزُنقر نفسه. بينما انسحب الباقون إلى تاجورة.

د- الحملة الرابعة والمكونة من نحو ألفي مقاتل كانت بقيادة الكولونيل الدنماركي أهرندروب (Ahrendrup) بك، بدأت مسيرتها من مصوع في اليوم الثاني من أكتوبر ١٨٧٥م متجهة نحو عدوة. تصدى لها الإمبراطور يوهانس بجيشه في موقع قُندت (Gundet) في الصباح الباكر من يوم ١٦نوفمبر. وبعد معركة وجيزة استمرت لساعات قلائل أوقع الإمبراطور بها هزيمة نكراء؛ وكبدها نحو ٥٫٨٠٠ قتيل كما غنم نحو ألفي بندقية حديثة وبعض مدافع الميدان.

هـ - الحملة الخامسة والأخيرة، وعدد أفرادها نحو ١٥ ألف مقاتل والهادفة للانتقام من هزيمة قندت، فقد كانت بقيادة السردار محمد راتب باشا، وبرفقته مجموعة من الضباط الأمريكيين الذين خدموا في الحرب الأهلية، أمثال الجنرال لورنج (W.W. Loring) والكابتن داي. (Dye) تصدى لها يوهانس وألحق بها الهزيمة في معركة قورة (Gura) والتي استمرت لثلاث أيام ٧-٩ مارس ١٨٧٦م.

عدم وجود محاولة لتفسير استمرار الوجود التركي-المصري في مصوع لتلك الفترة الطويلة وعدم قيام أباطرة أثيوبيا أو بالأقل زعماء إقليم تقري المجاور لمصوع بمحاولة جادة بغرض الاستيلاء على مصوع ووضع نهاية للحكم التركي-المصري فيها، بالرغم من أهميتها الاقتصادية بالنسبة لهم.

بجانب ما ذكر أعلاه هنالك ملاحظات أخرى:-

١- لم يحدث ما ورد في الصفحة الثانية "وفي عام ١٥٢١م زحف العثمانيون إلى مدينة هرر واستولوا عليها". كل الذي حدث هو أن العثمانيين أرسلوا إلى أحمد بن إبراهيم، بناء على طلبه، دعما عسكرياً مكوناً من بعض الأفراد المسلحين ببنادق وبعض المدافع.

٢- أحمد بن إبراهيم لم يك "ملك عدل" كما ورد في نفس الصفحة، ولكنه حمل لقب الإمام بحسبانه الزعيم الديني الأكبر وقائد جيش الجهاد، والذي انتقل إليه القرار السياسي والعسكري بجانب الزعامة الدينية.

الحكم التركي – المصري في السودان

الأثر الثقافي

عون الشريف قاسم

إخلاص مكاوي

مقدمة

لا خلاف في أن الحكم التركي- المصري للسودان (١٨٢١-١٨٨٥م) قد أحدث تأثيراً ملموساً على أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، والغزو عادة تصحبه عدة تغييرات في الدول والشعوب التي تتعرض له. مهما كانت الأسباب والدوافع.

ولقد غزا محمد علي السودان في ١٢٨٠م لعدة دوافع وأغراض تناولها المؤرخون والباحثون، بين مؤيد ومبرر ومعارض، ومهما كانت تلك الدوافع والأهداف فإن الحكم التركي – المصري قد هيمن على السودان أربعة وستين عاما كان لها أثرها وبصماتها على الإنسان السوداني.

وبقدوم الأتراك للسودان قدموا مفهوماً جديداً للحكومة نابعاً من نظام الحكم العثماني للإدارة، وقد شعر الإنسان السوداني بقيود تلك الإدارة التي أثارت السخط والتذمر، وتركت آثاراً سيئة في نفوس السودانيين، فقد أحدث هذا الحكم الأجنبي تحولاً وتغييراً اجتماعياً وثقافياً في المجتمع السوداني، وخاصة في مجتمع الشمال حيث حدث فراغ نتجت عنه أحداث انعكست على ممارسات الإنسان في حياته العامة وفي ثقافته ومعتقداته.

فالهجرات الداخلية التي نتجت عن الغزو التركي كانت أحد مظاهر التغيير .ولهذه الهجرات أسباب تتمثل في عامل طرد وعامل جذب. ويتمثل عامل الطرد في انعدام الأمن السياسي والحرب.[1] وكانت معاملة العساكر للمواطنين والضرائب الباهظة وطرق جبايتها والديون وفظاعة حملة الدفتردار الانتقامية عوامل كافية لدفع السكان للهجرة غربا إلى كردفان ودارفور طلباً للأمن والحماية حيث سمح لهم بالتجارة والزراعة. وكانت أيضا سبباً في دفع الهجرة شرقاً خارج السودان إلى الحبشة ويتمثل عامل الجذب في مظهر الحياة الإيجابي والفرص التي تتيحها أرض المهجر .

وبذلك تغيرت المفاهيم السياسية والثقافية والاجتماعية السابقة عن الهجرة، وكان من نتائجها تغير بعض أنماط الحياة بالنسبة للمهاجرين؛ فمنهم من ترك الزراعة ليعمل بالتجارة أو التدريس في الخلاوى. وقد وجد بعض رجال الدين فرص كسب أفضل، وانتشرت بعض الأسر الدينية في مدن السودان المختلفة مثل أسرة الريح العيدروس[2] وحدث تغيير في تكوين الأسر إذ تُركت المسئولية للنساء وشغل الآباء بالسفر للتجارة والزراعة في غرب السودان، كما أن بعضهم نقل أسرته أو كوّن أسرة جديدة، فحدث اختلاط المهاجرين بالتزاوج، ونقل المهاجرون ثقافتهم ولغتهم ومعتقداتهم، وأفادوا السكان بتعليمهم القراءة والكتابة، كما أفادوهم في كثير من أوجه الحياة العامة.

لم يكن إحداث التغيير والتأثير الثقافي هدفاً من أهداف محمد علي التي دفعته لغزو السودان. وما حدث من أثر ثقافي في المجتمع السوداني لم يكن مقصوداً بل جاء نتيجة الممارسات الإدارية والسياسية التي فرضت لتحقيق أغراض الغزو، ويمكن ملاحظة الآثار الثقافية باعتبار أن الثقافة منهج حياة متكاملاً، في عدة جوانب منها العمران والزراعة والتعليم واللغة والاتصال والمواصلات ونظام القضاء وغيره .

ولعل في مقدمة ذلك إدخال نظم الإدارة الحديثة في السودان وإرساء قواعد مؤسسات الدولة العصرية الذي نجم عنه حكم مركزي، ربط أجزاء كبيرة من السودان في نظام إداري موحد بعد أن كان كثير من هذه الأجزاء تحت سيطرة المجموعات القبلية التي كانت لا تربطها بدولة الفونج أو مشيخة العبدلاب إلا أوهى الروابط.

التعليم

قبل الحكم التركي المصري، كان المجتمع السوداني مجتمع زراعة ورعي إلا أن هذا المجتمع قد عرف بعنايته بالمعلم والمتعلم، والثقافة الإسلامية، فالفقيه معروف بدوره في تعليم القرآن وعلومه ومبادئ القراءة والكتابة، وجذور الخلاوى والكتاتيب التي كانت أساس التعليم عميقة في المجتمع السوداني، واهتم سلاطين الفور والفونج بالتعليم الديني في الخلاوى والمساجد، وحرصوا على بنائها وتعميرها فأصبحت بفضلهم أماكن لتدريس القرآن والعلوم، ومنحوها الريع والهبات. واقتطعوا الأراضي للعلماء وأصحاب المساجد، وانتشرت مدارس المساجد في قرى ومدن السودان، واستقدم السلاطين العلماء من تونس والحجاز ومصر وشجعوا الطلبة على الرحيل إلى هذه المراكز العلمية .

وظل هذا النوع من التعليم من حيث أماكنه وأساليبه ومبادئه كما كان من قبل، إذ أن محمد علي لم يحاول أن يتدخل في أنواع التعليم القائم بسبب إدراكه مكانة العلماء الذين يقومون بهذا العمل فمنحهم الهبات واستجاب لطلبات إنشاء المساجد أو ترميمها وإصلاح القديم منها.[٣] واهتم بهذا النوع من التعليم مما ساعد على استقرار العلماء والفقهاء، وزاد من نفوذهم لما للحكومة من مصلحة في ذلك تتمثل في تدعيم وتركيز سلطتها.

وساهم الأزهر الشريف بإتاحة فرص التعليم للسودانيين الذين رحلوا إليه. وبما وفره من علماء قدموا للسودان منذ عهد الفونج، وفي فترة محمد علي تواصل ذهاب السودانيين للأزهر، وخصص لهم رواق أسوة بأهل دارفور والصعايدة، والمغاربة، وسائر الأجناس، وكان لأهل دارفور والنوبيين أروقة قبل رواق السنارية.[٤]

أما التعليم المدني أو الحديث، فقد بدأ بالمدرسة الأولية التي فتحها عباس باشا عام ١٨٥٣م لتعليم أبناء الموظفين المصريين وأبناء الأتراك ولمن يرغب من أبناء السودانيين، يتعلم فيها التلاميذ القرآن الكريم واللغة العربية، والتركية والرياضيات، ويدير هذه المدرسة رفاعة رافع الطهطاوي، ولم تستمر هذه المدرسة طويلاً، وليس ببعيد عن الأذهان قصة رفاعة وأمر نفيه للسودان، وربما لهذا السبب فشلت هذه المدرسة، وأمر إسماعيل

للنظام القضائي. وكانت محاكم القضاء الشرعي تسير وفقاً للمذهب الحنفي، وهو مذهب الأتراك رغم أن السودانيين يتبعون للمذهب المالكي - وكان لكل مجلس محكمة للفصل في القضايا البسيطة. ويمثل مجلس الأحكام بالخرطوم محكمة الاستئناف. ويخضع المجلس للمحكمة العليا في القاهرة وظهرت في تلك الفترة الضبطيات القضائية.(٩)

لقد كان العلماء المفتون والقضاة يتمتعون بأنعام وهبات محمد علي، وأذعنوا للوضع القائم وانضموا للقضاة والعلماء المبعوثين من مصر، وبذلك كانوا فئة موالية للحكومة تتمتع بالامتيازات، يتقاضون الرواتب ويعفون من الضرائب والعوائد.

هذا النظام الرسمي للقضاء والإفتاء كان نابعاً من مبدأ تركيز السلطة. فقد استخدمت الحكومة العلماء في تكذيب مهدية المهدي، وتأليب السودانيين في أعمال الدعاية ضد الثورة، فكان المهدي يسميهم علماء السوء، ومن قبل استخدمتهم الحكومة في إضفاء الشرعية على هذا الغزو، ثم استعان بهم غردون في حصار الخرطوم لإصدار فتوى تحمل توقيع الشيخ الأمين الضرير رئيس ومميز علماء السودان، وشاكر أفندي مفتي استئناف السودان. والشيخ حسين المجدي، ومحمد خوجلي قاضي عموم السودان- وموسى محمد مفتي مجلس السودان.(١٠)

وعرفت المحاكم دفاتر تسجيل الأحكام. كما عرفت ولأول مرة ظاهرة الاستئناف في محاكم القسم إلى محاكم المديرية ثم إلى محاكم مصر، وصارت الأحكام الكبيرة تنفذ بعد التصديق عليها من حكومة مصر بالقاهرة.(١١)

الأثر الصوفي

لم يكن الأثر الصوفي بعيداً عن السودان فقد شهدته مملكة الفونج، وظهر أثر الحجاز، ومصر، واليمن، والمغرب، فقد أرسل السيد أحمد بن إدريس تلميذه السيد محمد عثمان الميرغني للسودان فنشر الختمية. وانتشرت المجذوبية بفضل السيد محمد

بفتح خمس مدارس في عواصم المديريات على غرار النظام المصري، ففتحت مدرسة الخرطوم ١٨٧٦م، وتبعتها مدارس بربر، ودنقلا، والأبيض، وكسلا والنيل الأبيض، وكان الغرض من فتح هذه المدارس توفير العمالة لدواوين الحكومة من كتبة ومحاسبين وموظفي تلغراف وعمال لترسانة الخرطوم، وأرسل البعض للقاهرة ليتعلموا إدارة ماكينات الحلج، بالإضافة لذلك كانت هناك مدرسة الإرسالية اللاتينية بالخرطوم، تُعلِّم بعض الصناعات وترسل البعثات إلى أوروبا لدراسة اللاهوت.(٥) وللاستفادة من الإمكانيات الزراعية في البلاد أرسل بعض الطلاب للمدرسة التجهيزية في القاهرة عام ١٨٣٩م، ومدرسة الزراعة(٦) إذن لم يكن التعليم هدفاً في حد ذاته إذ لم يطور إلى المراحل العليا. وبقى الأمر بحيث تستفيد منه الإدارة في تحقيق غاياتها، وحيث لا يكون مدخلا لصرف المال الذي جاء الغزو من أجله.

القضاء

عرف السودان قبل الحكم التركي – المصري، القضاء الشرعي، والقضاء العرفي، الذي يحكم بالعادات والتقاليد، يقوم به كبار السن من الأهالي ويسمى قضاء الأجاويد. وكان القضاة الشرعيون من خريجي الأزهر الشريف وكانت المحاكم تؤدى أعمالها على أفضل وجه(٧) وفي الإفتاء كان الناس يعتمدون أيضا على الذين تخرجوا من الأزهر الشريف.

ولم يكد محمد علي باشا يدخل السودان حتى أدخل فيه القوانين المدنية والعسكرية التركية المتأثرة بالنظم الغربية، وانتقلت بعض مظاهر وظائف الحكومة العثمانية وهي الهيئة الإسلامية التي تتضمن وظائفها الشيوخ، والمفتين والقضاة، ومنصب المفتي يطلق عليه شيخ الإسلام.(٨)

وظهرت تسميات مشابهة لتلك الوظائف كقضاة الشرع الذين كانوا يعالجون قضايا الأحوال الشخصية. وفي المدن الصغيرة يقوم بهذه المهمة نواب الشرع الذين يتبعون

المجذوب الصغير، ونشر الشيخ إبراهيم الرشيدي الإدريسية، والسيد إسماعيل الولي الكردفاني تلميذ السيد محمد عثمان الميرغني نشر الطريقة الإسماعيلية، وأدخل السيد محمد المختار التيجانية.(١٢)

وشجّع محمد علي طرقاً صوفية أخرى للنزوح من مصر إلى السودان كالسعدية وهي فرع من الرفاعية، والرحمانية وهي فرع من الدرقلوية، والبدوية نسبة إلى أحمد البدوي ولي طنطا، والدسوقية نسبة لإبراهيم الدسوقي.(١٣)

وكان محمد علي باشا قد استخدم أسلوب الدعاية الدينية باصطحاب الحملة لنخبة من العلماء، هم القاضي محمد الاسيوطي الحنفي، والسيد أحمد البقلي الشافعي والشيخ السلاوي المغربي المالكي .

إبان الحكم التركي – المصري استطاعت الطرق الصوفية تأسيس زعاماتها وقياداتها الحديثة، رغم مساوئ التركية فقد عملت على تشكيل بنياتها الأساسية والتي سهلت جهود الطرق المختلفة لتعزيز وضعها وتأسيس إدارة فعّالة(١٤) واستعان الحكم التركي – المصري بشيوخ الطرق في حل بعض المشاكل، فقد تدخل خلفاء الختمية في إخماد ثورة الجنود "السودانيين" في كسلا ١٨٦٥م وإقناعهم بالتسليم. فأعدم القواد رمياً بالرصاص ودفنوا في حفرة واحدة، وكبِّل البعض بالأغلال حتى الموت، وبعضهم حكم عليه بالعمل خدماً في المنازل، كما استخدم الأتراك الختمية وفئة العلماء في الدعاية ضد الثورة المهدية.

إن احتضان الحكم التركي – المصري للزعامات الدينية والصوفية كان ضرورة لتركيز وتمكين سلطته عن طريق هؤلاء، مستفيداً من احترام السودانيين للشيوخ وعلماء الدين.

الاتصال والمواصلات

نظراً لاتساع مساحة السودان وترامي أطرافه، واجهت القوافل التجارية التي كانت تعبر الصحراء بين مصر والسودان مشقة وصعوبات، وكانت قبائل العبابدة تحرس

القوافل بين دراو وبربر، وتقوم بدور الناقل والحامي لها ولخبرتهم ودرايتهم بدروب الصحراء وأماكن المياه، استعان بهم محمد علي في حملته التي سارت بقيادة ابنه إسماعيل لغزو السودان بالبر الغربي بالنيل مستقلة المراكب، ورجعت نفس هذه المراكب لنقل جنود ومؤن الحملة الثانية التي استهدفت كردفان ودارفور بقيادة الدفتردار.

ولم يكن طريق الحملة سهلاً فقد عانى الجنود ونفقت إبل العبابدة والكبابيش وصار اكتشاف الطرق وإنشاء خطوط السكة الحديد، ضرورة تحتمها أحد أغراض الغزو، وهو تصدير منتجات السودان إلى مصر، وربط سواكن ميناء السودان، ولذلك فكر محمد علي في إنشاء السكة الحديد لربط مصر بالسودان، فكان منذ عام ١٨٦٥م يرسل المهندسين إلى حسين بك خليفة مدير بربر ودنقلا ويحثه على توفير احتياجاتهم لإنجاز التكاليف بعمل خرط السكة الحديد. وقارن المهندسون بين الطريق الذي اكتشفوه والطريق الذي اكتشفه فاولر والذي يحازي النيل ثم يعبر الصحراء في دنقلا إلى ام درمان أو المتمة، وأيد ناظر الجهادية طريق عبد القادر بك وزملائه وهو الطريق الذي اختاره كتشنر فيما بعد لغزو السودان.(١٥)

وكان الخديوي اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) يرى ضرورة ربط السودان بشبكة مواصلات برية وبحرية ومد خدمات البريد والبرق، فقد أسس في مصر عام ١٨٦٣م شركة ملاحة، وتم تصنيع البواخر في ترسانة الخرطوم التي أسسها محمد علي باشا ووصلت الملاحة حتى جنوب السودان.(١٦)

وبالنسبة للملاحة النهرية فقد كان طريق النيل هدفا لاستخدامه في تصدير سلع ومنتجات السودان ونقل المسافرين بواسطة المراكب الشراعية وأدخلت بعض المراكب التي لم تكن معروفة في السودان كالقياسية ناقلة البضائع والذهبية ناقلة المسافرين. وتم تأسيس أماكن لصناعة المراكب من الخشب والحديد إذ أن الأشجار متوفرة في السودان ولهذا نشطت حركة التجارة باستخدام المواصلات النيلية في فترة خورشيد باشا.(١٧)

ولعل خدمات البريد والبرق لا تقل أهمية عن خطوط المواصلات البرية والنهرية، فقد

اهتم الخديوي إسماعيل بضرورة إنشاء خطوط تلغراف استخدمت أعمدة غابات السودان ثم استبدلت بأعمدة حديد جلبت من إنجلترا، وتم ربط خطوط التلغراف المصرية بالخرطوم وسواكن. وكان أهم تلك الخطوط خط مصر دنقلا - بربر - الخرطوم. وفي ١٨٧٠م وصل الخط قبالة الخرطوم بحري الحالية، وفي ١٨٧٤م وضع الكيبل المائي في النيل الأزرق لربط العاصمة بغيرها من المدن فأصبحت الخرطوم هي المركز لهذه الخطوط التي انتشرت في الشمال والوسط والغرب حتى الأبيض ثم وصل عام ١٨٧٥م الفوجة على حدود دارفور، وبلغ عدد مكاتب التلغراف واحداً وعشرين مكتباً.[١٨]

أما البريد فقد أنشئت مكاتبه في عواصم المديريات والمراكز الهامة فنشأ أولاً مكتب بريد سواكن ثم كسلا وسنار والمسلمية والقضارف، وفازوغلى وكركوج وفشودة والأبيض والفاشر، وانتظم البريد بين هذه المدن وبين السودان ومصر[١٩] والمعروف أن خدمات البريد استمرت بنفس الطريقة في فترة المهدية واستفادت منها في نقل رسائل الخليفة عبد الله إلى عماله خارج أم درمان العاصمة.

إن اهتمام الخديوي بأساليب وسبل الاتصال والمواصلات كان بغرض تركيز السلطة الإدارية وكان للاتصال أثره في فتح دارفور، وأيضاً كانت تسهل عملية الرقابة من مصر على حكومة السودان، وكان من السهل طلب النجدات في حالات التذمر والتمرد، وكان أيضاً من السهل إدارياً توجيه دفة الحكم بتوصيل المعلومات للخديوى وسرعة الإجابة والقدرة على اتخاذ الإجراء من عدمه. ولكن وبالمقابل فقد انقطعت أخبار السودان وفصل تماما أثناء قيام الثورة المهدية وسهل مهمة الثوار قطع خطوط الاتصال مع مصر فسقطت أهم المدن آنذاك في يد الأنصار وأعقبها انتهاء الحكم التركي - المصرى في السودان، ودخول عهد الثورة المهدية.

ولكن لا زالت الأجيال السابقة بما خلفته من آثار تحكي معاناة السودانيين من الحكم التركي- المصري، ولعل ما يبنى من علاقات جديدة وفقاً لمفاهيم جديدة يكون فيها ما يمحو تلك الآثار ويظل الود والإخاء والتكافؤ طابعاً للعلاقات الإنسانية .

الهوامش

1. Anders Bjorkelo, *Prelude to the Mahdiyya*, Cambridge University Press, 1989. p. 140.

٢- المصدر نفسه وانظر مجموعة المتنوعات بدار الوثائق القومية، ١٨/١/١٢٩٠م.

٣- يحي محمد إبراهيم، **التعليم الديني في السودان**، مكتبة دار الجيل، الخرطوم، ١٩٦٩ ص ٧٦، ٢٣٩ .

٤- بشير كوكو حميدة، **صفحات من التركية والمهدية**، مكتبة دار الجيل الخرطوم، ١٩٦٩م ص ٥ و ٧٧.

٥- عبد المجيد عابدين **تاريخ الثقافة العربية في السودان**، القاهرة، ١٩٥٢م ص، ١٠٩، وأيضا عبدالعزيز أمين عبدالمجيد: **تاريخ التربية في السودان**، القاهرة، ١٩٤٩ج ٢، ص ٢٠.

٦- بشير كوكو، ص ٧٨.

٧- عبد العزيز عبد المجيد، ١٧.

٨- حسين سيد أحمد المفتي، **تطور القضاء في السودان**، ج١، ط، ١٩٥٩، ص ٦٦.

٩- محمد أمين، **الدولة العثمانية والشرق العربي**، دار الجيل،د .ت. ص ٦٦.

١٠- بشير كوكو، ص ٧٨.

١١- عبد الله علي إبراهيم، **الصراع بين المهدي والعلماء**، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص ٤، ١٢.

١٢- حسين سيد أحمد المفتي، ص ٩٧.

١٣- عبد المجيد عابدين، ص ٩٧.

١٤- المصدر نفسه ٩٨.

١٥- علي صالح كرار، **الطرق الصوفية في السودان**، *Brotherhood in the Sudan*, London, 1992., p.120

١٦- إخلاص مكاوي، **قبيلة العبابدة في فترة المهدية**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في

الطباعة

وثمّة أثر آخر له علاقة بالاتصال وهو الطباعة .فقد عرف السودان الطباعة مع الحكم التركي – المصري .الذي استجلب مطبعة حجرية صغيرة في تاريخ غير محدد بغرض طبع المستندات المالية، وغيرها من الأوراق الرسمية، وكان ملحقاً بها معمل للورق يقوم بحاجة الحكومة من ورق ودفاتر وأوراق الدمغة التي كانت مهمة إذ لا قيمة لأي معاملة إلا إذا كانت مكتوبة على ورق تلك الدمغة التي تتفاوت في قيمتها .(٢٠)

وكان لهذه المطبعة أثرها في الحياة اليومية والعقلية، طبعت فيها منشورات الدعاية ضد المهدية وبونات غردون أثناء حصار الخرطوم، وأشهر الرسائل التي طبعت بمطبعة الحجر للدعاية ضد المهدي رسالة الأزهري بن الشيخ إسماعيل الولي شيخ الإسلام في عموم غرب السودان، **النصيحة العامة لأهل الإسلام عن الخروج عن طاعة الإمام**، ورسالة الشيخ الضرير، شيخ الإسلام في عموم شرق السودان، **هدي المستهدي إلى بيان المهدي والمتمهدي**، وأيضا **رسالة مفتي مجلس استئناف السودان** .(٢١)

ولما استولى عليها الأنصار عقب انتصار الثورة المهدية وجدوا معها كميات كبيرة من الورق استفادوا منها في طبع الأوامر والمنشورات وتمكنوا بفضلها من طبع الكتب والرسائل والمحررات التي أرسلت لأقاليم السودان للحكام خارج السودان بالدعوة للمهدية. وطبعت منشورات الخليفة عبد الله وطبع راتب المهدي وظهرت عدة طبعات منه. ومن أهم مطبوعات هذه المطبعة في المهدية مؤلفات الحسين زهرا والعبادي والعوام ومصنفات الرسائل ومنشورات المهدي(٢٢) وتسهم في حركة النشر والحركة الثقافية مجموعات ضخمة من وثائق فترة المهدية.

وورث الحكم الثنائي (١٨٩٩–١٩٥٦م) نفس المطبعة وعمل على تحديثها وقامت بنشر قوانين الحكومة الجديدة فصدرت **غازيتة السودان** في مارس ١٨٩٩م وبدأ ظهور الصحف السودانية بصدور **صحيفة السودان** في ١٩٠٣م ثم توالى صدور الصحف والمجلات بفضل هذه المطبعة التي أدخل عليها الإنجليز تعديلاً لتدار بالكهرباء(٢٣) وتسهم في حركة

النشر والحركة الثقافية في السودان.

وبفضل هذه المطبعة تطورت حركة الطباعة والنشر واكتسب السودانيون خبرة في مجال المطابع والطباعة التي تطورت اليوم إلى الطباعة الرقمية وفيما بعد ظهرت العديد من المؤلفات.

الزراعة

ولما كان أحد دوافع غزو السودان هو الحصول على الموارد الزراعية وغيرها، فقد وجهت عناية الحكام الأتراك إلى زراعة أكبر المساحات، وحرص محمد علي على التعليم الزراعي، وأرسل الفلاحين والخولية لتعليم المواطنين طرق الزراعة المنتجة. وعمل على إدخال محصولات لم تكن معروفة في السودان كقصب السكر والذي نجح في بربر وسنار، والقمح وبعض الخضر والفاكهة كالعنب والرمان والتين، ومن أهم المحاصيل القطن[٢٤] الذي كان معروفاً لدى بعض السودانيين قبل الحكم التركي – المصري، ونجح القطن في مساحات واسعة في سواكن وطوكر وخور بركة والقاش واستلزم ذلك قيام المحالج، وشجع حسين خليفة[٢٥] مدير بربر ودنقلا الزراعة بتحسين الري بالأحواض وشق القنوات وعمّر السواقي التي تركها أصحابها فراراً من الضرائب وجلب البذور من مصر وراجت زراعة القطن برواج تسويقه، ونجحت زراعة النيلة في غرب السودان وكانت محصولاً نقدياً هاماً كما جريت زراعة اللب (حب البطيخ) والأفيون التي لم تنجح.

كشوف النيل

ومن اهتمامات محمد علي التي أفرزت نتاجاً علمياً وأدبياً اكتشاف منابع النيل. ففي خلال الفترة من (١٨٣٨-١٨٤١م) أرسل محمد علي بعض رجاله في رحلات بقصد اكتشاف النيل ولكنها لم تذهب أبعد من حدود السودان[٢٦] وبدأت هذه الرحلات مرة أخرى في عهد سعيد باشا عندما حضر البرنس حليم عام ١٨٨٥م وأقام في النيل الأبيض محطات حربية حتى السوباط، وجرت بعد ذلك محاولات لإبقاء النيل الأبيض

مفتوحاً للتجارة واكتشاف منابع النيل منها رحلات صمويل بيكر التي قام بها من الخرطوم في ديسمبر ١٨٦٢م(٢٧) وقد فتحت تلك المحاولات الباب لكثير من التجارب التي نتجت عنها رحلات اكتشاف النيل وصارت أفريقيا والسودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ميداناً للرحالة والباحثين والمؤرخين، وكانت الرحلة والدراسة قليلة قبل ذلك التاريخ تحدث على فترات طويلة متقطعة.

ومهما كانت دوافع اكتشاف النيل فقد كان هناك أثر ثقافي ممثل في الأدبيات التي نتجت عن كتابات الرحالة ومنهم السيد محمد عمر التونسي الذي وصف رحلته إلى دارفور في كتابه: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، الذي طبع في ١٨٥٠م.

ثقافة العمران

لعل أبرز الأثر للثقافة العمرانية في فترة الحكم التركي يتمثل في نشأة مدينة الخرطوم التي كانت قرية صغيرة عندما دخلها جنود محمد علي، فأقيم فيها معسكر الجيش عام ١٨٢٣م وفي عام ١٨٢٥م بنى عثمان جركس البرنجي قلعة ووضع فيها حامية عسكرية، وبنى الحكمدار خورشيد باشا في (١٨٢٦-١٨٢٨م) مبنى المديرية(٢٨) وجامعاً واختار الخرطوم في ١٨٣٤م لتكون عاصمة للحكم التركي - المصرى في السودان وشجع السكان للبناء بالطوب والمواد الأخرى بدلا عن البوص وجلود البقر، ولتشجيع الأهالي عملت الحكومة على بيع الطوب والحجارة والجير والبلاط والخشب بأسعارها دون ربح.(٢٩)

وكان إسماعيل باشا قد أمر بإنشاء المباني على أسس تراعي فيها القواعد الصحية والهندسية والاهتمام بالطرق وعمل المصارف بحيث لا تتجمع مياه الأمطار والسيول فيها، كما أمر ببناء مستشفي في مكان طلق الهواء وتلحق به حديقة في ١٨٧٣م، وبنيت مستشفيات في مدن بربر، دنقلا، سنار والابيض، وكان هناك اهتمام بمدن أخرى كالقلابات وسواكن ومصوع لما لهذه المدن من أهمية إستراتيجية وحربية، ففي سواكن

التي تم ضمّها في ١٨٦٦م تم فيها بناء كنيسة للأقباط أسوة بالمسلمين الذين بنى لهم مسجداً.(٣٠)

وعرفت الخرطوم أول بناء حجري متمثلاً في مبنى الإرسالية النمسوية التي وصلت الخرطوم في ١٨٤٨م وعينت النمسا أول قنصل لها في الخرطوم وهو البارون ميللر، وجدير بالذكر أن الأجانب بدأوا يدخلون السودان بشكل منتظم في عهد عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م) عندما بدأ فتح القنصليات الأجنبية وتوافد الرهبان والتجار والمبشرون بالمسيحية(٣١) وتم تشييد ثكنات للجنود ومساجد ومدارس في المدن الكبرى في السودان.

أما قصر الرئاسة فقد بناه عثمان جركس البرنجي أول الأمر في مدني عندما اختيرت لتكون عاصمة قبل أن يتم اختيار الخرطوم، وبني القصر الجمهوري الحالي، وهو أهم بناء شيّده الأتراك بعد اختيار الخرطوم عاصمة فهو يمثل مركز الحكم والإدارة إذ أن المصالح الحكومية بنيت ممتدة على جانبيه وهو يتوسطها ويمثل هذا القصر تطوراً عمرانياً عريقاً، وضع محو بك الأورفلي الذي أعقب عثمان بك، أول بناء للقصر بالطين. ثم بني للمرة الثانية بالطوب الأخضر في عهد خورشيد باشا (١٨٢٦-١٨٣٩م) وفي المرة الثالثة بناه عبد اللطيف باشا بالطوب الأحمر وأدخل الحجر الأبيض في بناء بعض الجوانب واستغرق البناء في عهد عبد اللطيف أكثر من عامين وأعقب ذلك عدة تصليحات في عهد احمد ممتاز باشا(١٨٧١-١٨٧٢م). واسماعيل ايوب (١٨٧٣-١٨٧٦).(٣٢)

ويمثل هذا القصر تاريخاً مثيراً وحافلاً فعلى درجاته انتهى الحكم التركي -المصري بمصرع غردون باشا، وعلى أنقاضه احتفل المستعمر في ١٨٩٩م ببداية الحكم الثنائي، وشهد القصر الجمهوري أحداثاً جمة في تاريخه الطويل بجانب انه يمثل رمزاً عمرانيا متطوراً بدليل حركات الصيانة والترميم والإضافات التي يشهدها القصر حتى الآن.

لقد كان للعناية بالخرطوم كعاصمة أثر في نشر الثقافات على اختلافها، فقد بدأت قنصليات الدول الأجنبية في الخرطوم وفتحت الباب لدخول الأجانب خاصة في مجال

التجارة، وتميزت الخرطوم في تلك الفترة بالمباني والبساتين والشوارع النظيفة. وظهرت فيها الكثير من أزياء الشعوب المختلفة ووصفها بعض الكتاب بأنها لا تقل جمالاً وروعة عن عواصم الدول المتقدمة آنذاك، وظلت الخرطوم حتى الآن ملتقى الثقافات المتعددة .

أثر اللغة التركية في العامية السودانية

لم يحاول الأتراك فرض لغتهم على أهل السودان رغم أن مدة استعمارهم كانت طويلة، وكانت تكفي للنجاح في ذلك إذا كان ذلك هدفاً من اهدافهم. ويلاحظ أن اللغة التركية لم تفرض على المدارس التي فتحت – فعندما رأى حسين خليفة مدير بربر ودنقلا أن مدارس الأقاليم لم تستفيد من المعلمين الأتراك طلب من الخديوي تغييرهم والاكتفاء بمدرسين عرب لتدريس القرآن الكريم، فأمر الخديوي بالاكتفاء بتدريس النحو والحساب وعدم ضرورة تعليم اللغة التركية، وبالتالي الاستغناء عن المعلمين الأتراك.[٣٣]

ولكن كانت التركية هي لغة المكاتبات الرسمية بين والى مصر والقائمين بالأمر في السودان، وكان لكل مدير كتبة ومسجلون يستعملون اللغتين العربية والتركية، وبعد وفاة محمد علي قلّ استعمال اللغة التركية، وأخذت اللغة العربية الصدارة، وتقلص استعمال اللغة التركية واقتصر على المكاتبات بين القاهرة واستانبول، وكان كبار المسئولين يتكلمون التركية، ويقال أن محمد على نفسه كان لا يتكلم العربية وأن الملك فاروق كان الحاكم الوحيد من بين أحفاد محمد علي الذي يعرف شيئاً عن الأدب العربي.[٣٤]

ويذكر سليمان كشه[٣٥] أن المكاتبات كانت بالعناوين التركية مثال حكمداري، سعادتلو، افندم، وان الاصطلاحات التركية كانت شائعة وكانت مفهومة، وقد أتقن نفر من السودانيين في تلك الفترة اللغة التركية وهم طبقة الكبار ربما لتعاملهم مع الحكام الأتراك، ومن هؤلاء الزبير ولد ضوّه، وساتي بك مدير بحر الغزال، ومنهم الذين عملوا بمهنة التدريس ومن هؤلاء محمد ابراهيم عبد الدافع القاضي الشرعي، والشيخ على التمرجي مدرس اللغة العربية والخط، والشيخ محمد عبد القادر التُربي الذي كان يعمل

موظفاً في كتاب الخرطوم.

ولابد من أن نذكر هنا أن حكم الأتراك للبلاد العربية عامة دام حوالي الأربعة قرون تأثر فيها العرب بالأتراك كما تأثر فيها الأتراك بالعرب. والأتراك مسلمون حريصون على دينهم ومن ثم فقد أولوا تعليم اللغة العربية اهتماماً خاصاً وألفوا كثير من الكتب الدينية، واهتم خلفاؤهم بالخط العربي واشتهر منهم عدد بتجويد الخط العربي، واتخذوا من الحرف العربي أداة لكتابة اللغة التركية حتى حولها أتاتورك إلى اللاتينية بعد ١٩٢٤م. وكان كثير من الأتراك يجيد العربية، وكان لذلك أثره البالغ في دخول كثير من الألفاظ والمصطلحات العربية مثل مصطلحات النحو والصرف العربي إلى اللغة التركية، واستعار الأتراك العروض العربي وكثيراً من المصطلحات العربية إلى اللغة التركية. لكن رغم أن اللغة التركية كانت لغة الدولة الرسمية فلم تستطع زحزحة اللغة العربية في أي بلد عربي أن اللغة العربية قاومت التركية في كل المستويات، ومن ثَمَّ فلم ينفذ من التركية إلى العربية إلا قليل من ألفاظ الإدارة والاصطلاحات العسكرية وأسماء الأطعمة وبعض الممارسات الاجتماعية والاقتصادية، ورغم ذلك فإن أثر الحكم التركي في الثقافة واللغة كان واضحاً في السودان. فإن العلماء والفقهاء الذين جاءوا مع الحكم التركي إضافة إلى السودانيين الذين تلقوا تعليمهم بمصر آنذاك قد مكنوا اللغة العربية في أوساط المتعلمين الذين بدأوا يكتبون الشعر والنثر مما أدى إلى تقليص مجال العامية في المجال الثقافي، كما هو واضح في أشعار كبار شعراء الفترة التي يورد كاتب الشونة نماذج منها .

وكان أثر الأتراك في لغة التخاطب العامية في السودان أيضا كبيراً .ومن المعلوم أن الحكام الأتراك وجنودهم كانوا خليطاً من الأتراك والمصريين وكلهم مسلمون يتخذون إلى جانب اللغة التركية لغة عربية عامية هي خليط من التركية والعربية يتفاهمون بها فيما بينهم وبينهم وبين السودانيين، وقد أتاح هذا التواصل اللغوي إدخال كثير من الألفاظ التركية في عامية السودان إضافة إلى بعض التراكيب التركية مثل المقطع الأخير(جي) الدال على النسبة، ولم يقتصر هذا الأثر على الألفاظ التركية وحدها بل فتح المجال أمام

كثير من الكلمات الأوروبية والفارسية وغيرها التي دخلت في التركية وانتقلت عن طريقها إلى عامية السودان وغيرها من العاميات العربية التي كانت على صلة بالأتراك. ومن الصعوبة بمكان إحصاء كل ما تم في هذا المجال ويكفي في ذلك الإشارة والتمثيل.

وقد دخلت حوالى ١٠٨ من الكلمات التركية في العامية السودانية و ١٠٦ من الكلمات الفارسية ومعظمها دخل عن طريق التركية وحوالى ٢٢٧ كلمة أوروبية معظمها دخل العامية السودانية عن طريق التركية.

ويمكن تصنيف هذه المفردات[٣٦] موضوعياً فبعضها يتعلق بالجانب الإداري مثل: ميرى، أرض الدولة؛ أورنيك، ورقة رسمية، أفندى؛ سيد؛ سركى، دفتر تسجل فيه المكاتبات المرسلة؛ باشي، رئيس أول ويقال باشكاتب وحكيم باشي .

أما المفردات العسكرية وهي أكثر عدداً ومنها: الرتب العسكرية مثل:- شاويش، صاغ، وصول، ويكباشي وأمباشي، وبمباشي، وقول أقاشي، ورتبة صاغ قول أقاشي تعنى ضباط الجناح الأيمن، وصول أقاشي تعنى ضباط الجناح الأيسر، وباشبوزق، جنود غير نظاميين، الأوردي، الجيش، ودنقلا الأوردي لأنها كانت مقر الجيش ونقول عُرْضي.

أما الكلمات التي تتعلق بالأسلحة ومستلزمات الجيش منها: كركون، مركز الشرطة، قشلاق وينطقها البعض إشلاق، المشتى محل نزول الجيش، بيرق علم، والبيرقدار وظيفة تركية في الجيش، صاحب العلم أو حامله، وقد أصبح علماً على بعض العائلات التركية الأصل في السودان، جبخانة، محل الأسلحة أو الرصاص وخلافه، الذي تزوّد به الأسلحة، ترسانة، مخزن الذخيرة، طبنجة، مسدس، طابور، صف أو كتيبة، جربندية، تعنى الحقيبة التي يحملها العسكرى على ظهره (وفي وثائق التركية بدار وثائق القاهرة، تعنى شنطة من القماش يحملها الجندي المستجد)، بلك :فوج كتيبة من العسكر؛ مرتين، نوع من البنادق، قراقول، حافظ الطريق عند التتر وعربيتهما الخفير، طابية: حاجز وهي في الأصل العربي تعبئة.

ومن المفردات التي تتعلق بالزي والزينة:

كرشليق، الجزء الذي يتحدر عن فتحة الرقبة إلى الصدر في الجلابية، كستور، نوع من القماش، كنارك، حاشية الثوب، قنجة، بمعنى دمور، فرشة: وهي معربة من Brush، طقم، مجموعة، والطقم كل ما يلبس في التركية، طاقية: غطاء الرأس عربية من تقية أو وقاية الرأس من الحر، تنوره وتنورية، رداء النساء، الجزمة: الحذاء ويستعملها أهل مصر والشام أيضا، اكليم، فرش من السجاد العجمي، وهي من التركية كليم، شنطة، جزلان.

وهناك مفردات تتعلق بالمهن منها:-

بشاورة: خرقة تمسح بها السبورة، أوسطى: تعني الصنايعي، أجَنّه: أداة حديدية، أزمة: آلة للحفر، أجزجي: صاحب الصيدلية، كوريق أو كوريك: آلة يجرف بها التراب (مجراف)، شاكوش: أداة الطرق المعروفة، داية، القابلة.

أما الألعاب والموسيقى فمنها:-

شطرنج: معرب شتر رنك وهي فارسية أي ستة ألوان وذلك لأن لها ستة أصناف من القطع التي يلعب بها، درابكه ودربكة، طبل صغير، بوري: آلة النفير أو البوق، كمنجة: فارسية آلة ذات أوتار، ناي: آلة طرب فارسية.

وفي مجال الطبيخ وأدواته دخلت الكثير من الكلمات منها بعض المأكولات مثلا، بسطرمة، بقلاوة، خشاف، بالوظة، كفته، كيك، يخنى، بتجر، طرشي، قاورمة، ومنها ما يتعلق بأدوات المطبخ، مثل طوه، صاج، تكه، كمشه، قيذان، جردل، سبت، ومنها ما يتعلق بالأداء في المطبخ كالسفرجي والمرمطون.

أما عن الأزياء، فقد كان معظم أهل السودان يلبسون الدمور المنسوج في شكل سروال وشقة، وقميص، وطاقية، للرجل، أما النساء فيشتملن بشقة من الدمور أيضا ويلبسن القرقاب، وهو ثوب تلفه المرأة حول وسطها ثم تلبس فوقه ملابسها الأخرى، وكانت الأحذية من جلود البقر.[٣٧]

ويبدو أن الزي الأفرنجي عرف في السودان مع الأتراك إذ كان السروال هو الزي القديم، ويلبس الطربوش مع زي الأفرنجي، أما الطربوش المضلع فكان الزي الرسمي

لجنود الباشبوزق، وتصنع ملابس ومستلزمات الجيش من الدمور ويستورد الطربوش من مصر، وذكر سليمان كشه(٢٨) أن في مكان جلوس الحكمدار في مبنى الحكمدارية يجلس القواصة الأتراك، وأحسب أنهم بمثابة حرس القصر الآن - يلبسون سراويل مقصبة وأردية قصيرة.

ومن الذين يتميزون بزي خاص القضاة(٢٩) وهو الجبة والقفطان والطربوش المغربي وعليه عمامة بيضاء - ولا يختلف هذا الزي عنه في سلطنة الفور، إلا بالعمامة البيضاء، وكان هذا زى العلماء والأعيان وكبار التجار، وهو من واردات القطر المصري.

ومن ناحية أخرى فقد دخلت الأطعمة التركية المائدة السودانية فأضافت لها أنواعاً جديدة لم تكن معروفة، فازدانت المائدة السودانية بأطباق الكفته، البسطرمة، السنبوكسه، الطرشي، البقلاوة، الكيك، الدندرمة والخشاف، وتبع ذلك استخدام أدوات المطبخ كالطوه، التكه، الكمشة وغيرها.

خاتمـــة

لقد عانى السودانيون من مساوئ الحكم التركي- المصري في السودان، وبالرغم من تلك المساوئ فإن هذا الحكم قد أرسى قواعد العديد من المؤسسات الهامة، وخلف مركزية إدارة لحكم البلاد فسيطرت على البلاد حكومة واحدة في نظام لم يشهده السودان من قبل، فأحدث ذلك تغييراً في المجتمع وأساليب الحياة.

فقد عرف السودان التعليم الحكومي بجانب التعليم الديني الذي كان سائداً في البلاد. وتغير نظام القضاء، وارتبط السودان بوسائل الاتصال والمواصلات، ودخلت محاصيل جديدة في الحقل السوداني، وشهدت الخرطوم وغيرها من المدن أنواعاً من العمران والعمارة، وشمل الأثر الثقافي الحياة الاجتماعية فتأثرت العامية السودانية بما دخل عليها من ألفاظ تركية، كما تأثرت المائدة السودانية بأصناف من المأكولات الواردة مع الأتراك.

العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا

إشراقة عباس

تعود علاقة السودان مع تركيا تاريخياً إلى بدايات القرن السادس عشر وليس إلى بدايات القرن التاسع عشر، كما يظن عامة الناس في السودان بل وحتى الكثير من المثقفين والمتعلمين، فالتركية السابقة (١٨٢١-١٨٨٥م) والتي بدأت بغزو محمد علي باشا للسودان ليست أول اتصال بين السودان وتركيا .

والواقع إن أول وجود للعثمانيين في السودان تم في الثلاثينيات من القرن السادس عشر ١٥٣٠م فمع توسع الإمبراطورية العثمانية في ذلك القرن تركز اهتمامهم على سواحل البحر الأحمر في الجانب الأفريقي وتحديداً ميناء سواكن، وبعد أن سيطر العثمانيون على سواكن لم يستطيعوا التوغل أكثر من ذلك بسبب ضغط سلطنة الفونج مثلما أدى ضغط الفونج إلى توقف التوسع العثماني في العام ١٥١٧م في مقاطعة أسيوط إلى الشمال من أسوان، وخلال الستينات من القرن السادس عشر ١٥٦٠م، توسع العثمانيون حتى الشلال الثاني واتخذوا قلعة أو حصن ابريم حصناً دفاعياً لهم واعتبرت سنجقية تابعة لمصر. وخلال الفترة من (١٥٥٦-١٥٨٤م) وحتى يتحقق للعثمانيين السيطرة على جميع منطقة شمال شرق إفريقيا خططوا لغزو مملكة الفونج وإنشاء إيالة (ولاية) جديدة لهم في وادي النيل الأوسط. وبحلول العامين (١٥٨٤-١٥٨٥م) كانت السلطنة العثمانية قد أنشأت إيالة إبريم، بعد أن انتصرت على سلطنة الفونج في معركة حنك على بعد عشر كيلومترات جنوب الشلال الثالث، واحتل العثمانيون جزيرة صاى وأسسوا بها حصناً دفاعياً(٢) وصارت بذلك حدود الدولة العثمانية جنوبا حتى الشلال الثالث في السودان. وخلال فترة وجيزة صار حصن صاى

الدراسات الأفريقية والآسيوية، ١٩٨٩، ٧١.

١٧- **بشير كوكو**، ٨١.

١٨- المصدر نفسه، ٨٩.

١٩- المصدر نفسه، ٢٠.

٢٠- المصدر نفسه، ص ٨١.

٢١- **محجوب محمد صالح**: **الصحافة السودانية في نصف قرن**، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧١م ص ١٨.

٢٢- بشير كوكو، ص ٧٥.

٢٣- إخلاص مكاوي، ٦٦.

٢٤- عبد المجيد عابدين، ص ٩٩.

٢٥- عبد العزيز عبد المجيد، ج٢، ص ٨.

٢٦- سليمان كشة، **تأسيس مدينة الخرطوم**، ص ٨.

٢٧- مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، بيروت، ج٢، ١٩٦٥، ١٥٢٥ وأيضاً بشير كوكو، ص ٧٨.

٢٨- عبد العزيز عبد المجيد، ص ٧٨.

٢٩- **بشير كوكو**، ص ٥٠.

٣٠- **محمد** إبراهيم أبو سليم، **القصر الجمهوري وصف وتاريخ**، الخرطوم، ١٩٦٥.

٣١- إخلاص مكاوي، ص ٦٦.

٣٢- بشير كوكو، ص ٤٨.

٣٣- سليمان كشة، ١٦.

٣٤- استفاد البحث من كتاب **قاموس اللهجة العامية في السودان** للبروفسير عون الشريف قاسم، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٥- نعوم شقير، **جغرافية وتاريخ السودان**، بيروت، ط٢، ١٩٧٢، ص ٢٢٨.

٣٦- سليمان **كشة**، ص ١٩.

٣٧- حسين سيد أحمد المفتي، ص ٧٩، ٥٩.

من أهم الدفاعات الحدودية للإمبراطورية العثمانية. وكانت رواتب جنود الانكشارية الذين أتوا من أجزاء مختلفة من الإمبراطورية تدفع من القاهرة.[٣] ولما لم يستطع العثمانيون التوغل إلى أكثر من ذلك بسبب مقاومة الفونج عدلوا خططهم وقاموا بضم إيالة إبريم وصاي إلى مصر وصارت المنطقة حتى الشلال الثالث سنجقية تابعة لها .

وكانت القوات العثمانية الموجودة بالقلعتين مكونة من عناصر اثنية كثيرة منهم البوسنيون والهرسك والمجريون وبعض الجاليات المتوسطية الشمالية. وكانوا يمارسون مهام إدارية لصالح الدولة العثمانية ويرسلون إيراداتهم إلى إيالة مصر. حيث فرض على كل ساقية ٢٤ مداً نوبياً من الحبوب و١٢ ثوباً من نسيج النوبة المسمى قونجي وهو ما يعرف حاليا بثوب الدمور. تزاوج هؤلاء[٤] العثمانيون مع النوبيات ونسوا لغتهم التي جاءوا بها واخذوا لغة النوبة وثقافتهم ونتيجة لهذا الاندماج القوي أصبح من الصعب التفرقة إثنياً بينهم وبين النوبة اليوم.

وقد ذكر جون الكسندر أن الرحالة والراوية النمساوي جون لويس بوركهارت، في رحلته في أراضي المحس العام ١٨١٢م، ذكر أنه وجد كاشف الدير يمارس سلطاته في ذلك الإقليم. وأنه قابل مك المحس علي عثمان يمارس عمله أيضاً في جمع الضرائب للكاشف العثماني في الدير.[٥]

الحكم التركي المصري

بعد أن أنهى محمد علي باشا والي مصر إحكام قبضته على مصر والحجاز بعد أن قضى على أعدائه المماليك والوهابيين تماماً، بدأ في تنفيذ خطته وحلمه لبناء جيش قوي وحديث ودولة ذات ملك واسع وعضود تشمل سوريا والسودان.

وسعى بعدها إلى غزو السودان باسم السلطان العثماني وبالتالي ضم السودان رسمياً إلى أملاك تركيا (دولة الخلافة العثمانية). وبدأ منذ العام ١٨٢٠م في تنفيذ ذلك وانتدب له ابنه إسماعيل باشا وتحقق عندها أول اتصال بين السودان وتركيا في العصر

الحديث. وتم الاستيلاء على السودان في خمس مراحل الأولى تم فيها إخضاع المنطقة النيلية التابعة لسلطنة الفونج وإقليم كردفان، والثانية إخضاع الشرق حتى بلاد البجا ولاحقاً حتى إريتريا، والثالثة التوسع نحو المناطق الاستوائية (جنوب السودان)، والرابعة ضم دارفور، وأخيراً جنوب السودان في عهد الخديوي إسماعيل حفيد محمد علي، كمرحلة خامسة.

سواكن ومصوع

منذ وقت مبكر أدرك العثمانيون أهمية مينائي سواكن ومصوع اللتين تطلان على الساحل الغربي للبحر الأحمر في السيطرة على هذا الممر المائي الهام إستراتيجياً وتجارياً. في العام ١٥٢٧م قدر العثمانيون أنه من أجل السيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وإغلاق البحر الأحمر أمام الأسطول البرتقالي لا بد لهم أولاً من السيطرة على سواكن والتي كانت تعد في نظر العثمانيين بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي ميناءً مهماً لنقل الحجيج المسلم القادم إلى جدة، وميناءً تجارياً لتصدير الذهب والعاج والصمغ من سلطنة الفونج وما وراءها إلى الآستانة. وقدمت للوزير الأعلى إبراهيم باشا، في إسطنبول في هذا الشأن إستراتيجية حدود الإمبراطورية العثمانية و شملت اقتراحاً باحتلال المنطقة الممتدة ما بين سواكن على البحر الأحمر والنيل بما فيها وادي نهر عطبرة باعتباره منطقة غنية بالذهب والعاج.[٦] وأدت أطماع العثمانيين هذه إلى حدوث أول اشتباك بينهم وبين سلطنة الفونج والتي كانت حدودها تمتد حتى سواكن، وفي الثلاثينيات من القرن السادس عشر ربما العام ١٥٣٢م استولوا على الميناءين ولكنهم اكتفوا بالسيادة على الساحل ولم يتوغلوا إلى داخل بلاد السودان بسبب ضغط سلطنة الفونج، وربطوا المدينتين بميناء جدة الذي كان يشرف واليه على إدارة الحجاز.

وظل الحال كذلك حتى حكم محمد علي مصر والسودان، حيث أدرك أيضاً أهمية الميناءين في تمتين ملكه وتوسيعه، فطلب من السلطات التركية أولاً فرض ضرائب لصالح

إدارة السودان على بر سواكن، ومع أن كل سواحل الشرق كانت خاضعة له، فإن السلطات العثمانية والتي كانت تحصل على دخل طيب من الميناء والتجارة فيه إضافة إلى موقعه الممتاز رفضت هذا الطلب وبينت آن سواكن وبرها تابعة لسلطان تركيا.

وإبان حرب محمد علي مع الوهابيين في الحجاز اتضحت له أكثر أهمية سواكن ومصوّع لتعزيز وضعه السياسي على البحر الأحمر فاتصل مرة أخرى بتركيا، وبعد مساعٍ كثيرة نقلت تركيا إدارة الميناءين إلى محمد علي، مقابل جزية سنوية يدفعها إلى السلطان العثماني وبشرط أن يكون هذا التدبير في حياة محمد علي فقط.

ولكن عندما اعتلى حفيده إسماعيل باشا عرش مصر والسودان وآخذ في التوسع في الساحل الشرقي لإفريقيا دخل في(٧) مفاوضات شاقة لإقناع تركيا بالتنازل له عن سواكن ومصوّع، وبمؤازرة بريطانيا بحجة مقاومة تجارة الرقيق تمكن إسماعيل باشا من الوصول إلى الميناءين وتحقيق ملكيته لهما.

بدأ السودان فترة جديدة في تاريخه خضع فيها لأول مرة لحكم أجنبي ولإدارة أجنبية واحدة وشكل جديد من أشكال الحكم والسياسة عما ألفه السودانيون. وقد اتسم كيان الحكم التركي في السودان بالتفرد وعدم الانسجام التام مع النمط العثماني. وتدريجياً أخذ السودان يرتبط أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي وخاصة عبر طرق التجارة العالمية بعد أن اتسع إنتاجه وزاد من المحاصيل الزراعية المختلفة، بعد التحسينات والأساليب الحديثة للإنتاج التي أدخلها محمد علي باشا، على الزراعة في السودان. وانتقلت إليه أساليب الحداثة، فعرف البريد المنظم والتلغراف لأعمال الدولة وغيرهما كما توسع في التعليم وصار بعض أبنائه موظفين وضباطاً وجنوداً على النمط الحديث في إدارة الدولة.(٨)

وقد أسس الاتراك مدينة الخرطوم واتخذوها عاصمة لهم ولإدارة حكمهم في السودان منذ العام ١٨٣٠م. ومنذ ذلك التاريخ عمّر الأتراك الخرطوم واجتهدوا في عمرانها، ومن أهم ما شيدوه فيها، قصر أو سراي الحكمدار وهو القصر الذي أعد لسكنى الحكمدار وعائلته. وبنى من الحجر الأبيض الذي استجلب من أم درمان وهو

ذات القصر الذي قتل فيه غردون باشا في نهاية العهد التركي. وقد توالت عليه الليالي والأيام فشهد خلالها العديد من التعديلات والإضافات التي حافظت على أساسه القديم. وأتخذه الإنجليز مقراً لحاكم عام السودان وأداروا من خلاله السياسة السودانية لما يزيد قليلاً عن الخمسين عام. وبعد استقلال السودان صار يعرف بالقصر الجمهوري وظل محتفظا بهذا الاسم حتى اليوم.(٩)

ولكن هذا الوجه المشرق، أفسدته ضغوط الإدارة التركية وما فرضته من ضرائب باهظة، على جميع أهل البلاد بل وجمعها وتحصيلها بقسوة وغلظة. وكان هَمُّ الإدارة في السودان أن يتوجه المجتمع السوداني نحو الإنتاج. لصالح طموحات وأحلام محمد علي باشا، وأسرته في الملك الواسع العضود. فاستغلت موارد السودان أسوأ استغلال. وكنتيجة لهذا الضغط هاجر الآلاف من السودانيين من مناطقهم التقليدية وتوغلوا داخل البلاد وابتعد المجتمع السوداني في غالبيته، عن الإدارة الجديدة، وأطلقوا عليها (حكم الترك).(١٠) وأسوأ من الضرائب كان الاتجار في الرقيق الذين كان يحرص عليه محمد علي حرصاً شديداً من أجل بناء جيش قوي وحديث، واشترك الجميع في تجارة الرقيق بصورة قبيحة وبشعة واستلبت حرية آلاف السودانيين وسيقوا رقيقاً يرزحون في ذل العبودية تحت ظروف سيئة إلى مصر.

وللحقيقة فإن الحكم التركي في السودان لم يكن في كل فتراته بهذا السوء والشطط في إرهاق البلاد والعباد. فقد شهد السودان إبان ذلك الحكم محاولات جادة لإصلاح شأنه وأحوال رعيته. ومن هذه المحاولات فترة حكم الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩م وهو حفيد محمد علي لابنه إبراهيم. وقد تلقى تعليمه بمصر والنمسا وفرنسا وكان شغوفاً بالثقافة والفكر الأوروبيين، وجهد أن يجعلهما وسيلة للنهوض بحكمه في كل من مصر والسودان واستعان بعدد كبير من الأوروبيين من أجل تحقيق ذلك.(١١) وقد اعتلى العرش في مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣م، ويعتبر حكمه قمة السلطة التركية في مصر والسودان وقد عزل عن عرشه بموجب فرمان من السلطان العثماني في ٢٦ يونيو

إن قيام الثورة المهدية في العام ١٨٨٥م وإسقاطها للخرطوم حاضرة الحكم التركي في السودان وإنهائها بذلك لما يزيد عن الستين عاماً من ذلك الحكم، لا يمكن أن يؤرخ به على نهاية العلاقات التاريخية التي ربطت ما بين السودان وتركيا فقد استمرت هذه العلاقات وربما بصورة أكثر مباشرة مع دولة الخلافة العثمانية في الآستانة عبر سلطنة الفور الإسلامية في غرب السودان.(١٤)

وسلطنة الفور بغرب السودان، هي واحدة من السلطنات والممالك الإسلامية التي انتظمت وسط إفريقيا ومن ضمنها السودان. وعلى الرغم من خضوع سلطنة الفور للحكم التركي المصري، فقد تمكن سلطانها علي دينار أيضاً من أن يقيم في وقت لاحق، علاقة خاصة تقوم على الولاء والاحترام للرباط الإسلامي للسلطنة العثمانية وليس التبعية المطلقة لها، وكانت بين الطرفين مكاتبات خاصة إبان الحرب العالمية الأولى.

ويمكن القول إن علاقة السودان بالأتراك لم تنفصم عراها تماماً في هذه الفترة إذ ظلت العلاقة اسمية. فعقب قضاء المهدية على الحكم التركي في السودان قرر الحكام الأتراك في مصر وبمساعدة الإنجليز في العام ١٨٩٦م إعادة احتلال السودان نتيجة للمتغيرات السياسية التي حدثت في تلك الفترة ومنها موت الإمام محمد احمد المهدى ونشوء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة لها مطامعها، والهرولة الأوروبية الإمبريالية نحو إفريقيا وهزيمة إيطاليا في عدوة.(١٥) وفي العام ١٨٩٦م سار جيش الاحتلال الذي تحملت الخزانة الخديوية في مصر جل نفقته والمكون ثلثيه من المصريين "جنود" وثلثه من الإنجليز "قواد" نحو دنقلا وأعاد احتلالها. ثم قضى على جيش المهدية في أم درمان في العام ١٨٩٨م .

وبدا منذ الوهلة الأولى أن الوضع الجديد في السودان بيد الإنجليز وليس المصريين العثمانيين، ولكن الخديوي لم يستطع أن يعترض على هذا الوضع إذ كان هو نفسه يعاني من سطوة الإنجليز عليه وعلى مصر، كما لم يستطع السلطان العثماني في إستانبول الذي يملك السودان ومصر اسمياً أن يفعل شيئاً لإيقاف الإنجليز عند حدهم. وهكذا

حكم السودان باتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري The Anglo-Egyptian Condominium Agreement of 1899 التي وضعها الإنجليز ووقعت في ١٩ يناير من العام ١٨٩٩م بين مصر وبريطانيا. وجعلت الاتفاقية السودان لا عثمانياً ولا بريطانياً و كرست للسيادة الفعلية البريطانية على السودان مقابل إعطاء السيادة الاسمية لمصر.

علاقة السودان مع تركيا بعد استقلاله

بعد انقطاع كامل في العلاقات السودانية التركية استمر حوالي أربعين عاماً (١٩١٦-١٩٥٦م) إلا ما توفره من علاقة اسمية، اتفاقية الحكم الإنجليزي المصري الموقعة في ١٩ يناير ١٨٩٩م، اتصل ما انقطع من حبلها، وكانت تركيا هي السابقة لهذا الوصل حيث بادرت بفتح سفارة لها في السودان عقب استقلاله في العام ١٩٥٦م. وأعربت عن رغبتها في أن يكون للسودان تمثيل دبلوماسي مقيم بها. إلا أن السودان لم يستجب لهذه الرغبة إلا بعد مرور قرابة العقدين على استقلاله. حيث قام بافتتاح سفارة له في أنقره في أكتوبر من العام ١٩٧٠م. وهكذا بدأت حقبة جديدة من العلاقات بملامح جديدة طابعها الندية واحترام سيادة الآخر وتحقيق المصلحة المشتركة للبلدين.

وظلت العلاقات بين البلدين بعد ذلك تتسم بالتقليدية، ولم تشهد اتجاهاً نحو تطويرها ودفعها. وربما كان ذلك بسبب انغماس السودان في القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية واتخاذه لموقف متحفظ تجاه العلاقات مع تركيا، التي تحتفظ أيضاً بعلاقة رسمية طيبة مع إسرائيل العدو اللدود للبلاد العربية والإسلامية. ولم تتجاوز العلاقة بين البلدين البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية أو ثقافية، وحتى هذا البعد الاقتصادي انحصر في التبادل التجاري بينهما حيث ظل السودان يصدر إلى تركيا القطن طويل التيلة والصمغ العربي والأمباز وزيوت الطعام والجلود وفي المقابل تصدر له تركيا القمح والعدس والشاي ومواد البناء والمنتجات الصناعية الخفيفة والكيماويات.[١٦]

وفي مطلع الثمانينات حدث تطور مهم في سعي القيادة التركية لتعميق صلاتها مع

العالم العربي والإسلامي، أمام الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من حلفائها الغربيين وخاصة دول المجموعة الأوروبية، فصارت تبحث لها عن دور فعال في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتتخذ مواقف سياسية واقتصادية(١٧) مؤيدة للقضايا العربية بشكل عام، ومنها تقليص علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتوثيق صلاتها مع الدول الإسلامية عبر المؤتمر الإسلامي ومنها السودان.

كما وفرت المتغيرات الداخلية التي عاشتها تركيا إبان تلك الفترة وسياسة الانفتاح

جدول رقم (١)

التبادل بين تركيا والسودان "بآلاف الدولارات

١٩٨٣-١٩٨٨م

العام	الصادرات التركية للسودان	الصادرات السودانية لتركيا
١٩٨٣	٢,٣٥٥	٢٦٧
١٩٨٤	٢,٧٩٨	١٤٦
١٩٨٥	٥,١٢٣	١٢٠
١٩٨٦	٧,٠١٠	١,٠٠٤
١٩٨٧	٥,٨٥٠	١٧,٤٢٥

المصدر: اتحاد أصحاب العمل السوداني، ووزارة الصناعة والاستثمار، ورقة عن مؤشرات الاقتصاد السوداني وآفاق العلاقات الاقتصادية السودانية التركية، قدمت ضمن سمنار العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في الخرطوم ٢٠٠١/١/١٠م.

الاقتصادي التي تبنتها، عاملاً مساعداً آخر في دعم علاقة السودان بتركيا، خاصة فيما يتعلق بخططها نحو الانفتاح على الدول الأقل نمواً وإعطاء أولوية في ذلك للبلدان الإفريقية.[١٨] في يونيو من العام ١٩٨٠م تم توقيع أول بروتكول تجاري بين البلدين للتبادل السلعي. زاد بعده حجم التبادل التجاري بينهما من ٦٦٢ ألف دولار فقط في العام ١٩٧٩م إلى ٣٫٨١٤ مليون دولار في العام ١٩٨٠م، بسبب التسهيلات الائتمانية التي قدمتها تركيا للسودان.[١٩]

في عام ١٩٨٢م قام رئيس الجمهورية الأسبق جعفر محمد نميري بزيارة تركيا، مصحوباً بعدد من الوزراء، بدعوة من الرئيس التركي كنعان أفريم. وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي، وفني وثقافي وعلمي. وعبر الرئيسان آنذاك عن سرورهما للنتائج التي انتهت إليها المباحثات بينهما. ووعدا بتوفير التدابير التي تكفل تطويرها، وأكدا رغبتيهما في زيادة التبادل التجاري بينهما، وسياسياً اتفقت رؤى البلدين التي عبْر عنها، في حق الشعوب في تحقيق واختيار مصائرها، وضرورة انسحاب إسرائيل من فلسطين كحل للقضية الفلسطينية. والاعتراف بحق فلسطين في إقامة دولة مستقلة.[٢٠] وانبثقت عن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لجنة وزارية مشتركة بين البلدين حدد لها أن تجتمع سنوياً في إحدى العاصمتين بالتناوب وتقوم باستعراض وتقييم التعاون بين البلدين وإصدار التوجيهات اللازمة لترقيته.[٢١] بعد ذلك، بدأت العلاقات التجارية الاقتصادية بين السودان وتركيا، تسير ببطء شديد. وعلى الرغم من انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الأولى في العام ١٩٨٣م، وتوقيع البروتكول التجاري في تلك الدورة، فإن العلاقات لم تشهد آي تطور. وانتهى هذا الركود والضعف بين البلدين إلى إقفال السودان لسفارته في أنقرة في عام ١٩٨٣م. وتدنى حجم التبادل السلعي بين القطرين ووصل إلى أدنى مستوى له خاصة من الجانب السوداني، حيث وصل في الأعوام ١٩٨٣م، ١٩٨٤م، ١٩٨٥م إلى ما قيمته ٢٦٧ و١٤٦ و١٢٠ ألف دولاراً فقط على التوالي: أنظر الجدول رقم (١).

وللمرة الثانية حدث تطور مهم في علاقات البلدين إبان الديمقراطية الثالثة. فقد أعطت زيارة السيد الصادق المهدى، رئيس الوزراء السابق لتركيا في أكتوبر ١٩٨٦م دفعة قوية لنمو العلاقة بين القطرين. إذ تم الاتفاق بين المهدي ورصيفه التركي آنذاك تورقوت أوزال على تطوير العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية.

بعد هذه الزيارة تم عقد اجتماع اللجنة السودانية التركية المشتركة في دورتها الثانية في أنقره في مارس ١٩٨٧م. وتم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين البلدين للعام ١٩٨٨م. حيث منحت تركيا بموجبه السودان قرضاً بشروط ميسرة مقداره ٤٠ مليون دولار أمريكي منه ٣٠ مليون لتمويل شراء سلع رأسمالية و١٠ ملايين لشراء سلع استهلاكية. وقام وفد سوداني فني بزيارة تركيا لتنفيذ ما اتفق عليه.(٢٢)

وكانت تركيا تهدف من ذلك إلى دخول السلع والبضائع التركية إلى الأسواق السودانية لتعريف السودانيين بها وقد تحقق لهم ذلك، وثانياً إلى التأكد من مصداقية السودان في التسديد ويظهر ذلك من تقسيم القرض إلى سلعي ورأسمالي .وفي إطار التعاون الثقافي قدمت تركيا عدداً من المنح الدراسية للطلاب السودانيين للدراسة بها تتراوح ما بين ٤٠-٥٠ منحة بجانب استقبالها لمائة من الطلاب على النفقة الخاصة. ونتيجة لكل هذه التطورات أعاد السودان فتح سفارته في أنقره في العام ١٩٨٧.

وقدمت تركيا أيضا دعوة لوزير الطاقة لزيارة معرض إزمير الدولي بتركيا خلال العام ١٩٨٧م. كما قام وزير الدولة للتجارة والصناعة التركي بزيارة السودان في نوفمبر ١٩٨٩م، بغرض المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الثالثة. وتم خلالها التوقيع على البروتوكول التجاري لهذه الدورة، الذي نص على أن يصدر السودان لتركيا الذرة والحديد الخردة والسمكة، مقابل حصولها على القمح والدقيق والعدس والأدوية الطبية.(٢٣)

وبدا كأن العلاقات بين البلدين تسير نحو التقدم المطّرد، بسبب المتغيرات المحلية

والإقليمية والدولية على المستويين السياسي والاقتصادي. وفي خضم ذلك وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩م أي بعد سبعة أشهر من انعقاد الدورة الثالثة للجنة الوزارية السودانية التركية المشتركة في الخرطوم، تسلمت ثورة الإنقاذ الوطني مقاليد الحكم في السودان منهية حقبة من التطور السياسي فيه، وبادئة حقبةً جديدة في علاقات السودان الخارجية تأثرت بعوامل التغير العديدة، في كلا البلدين وفي محيطهما الخارجي.

العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الفترة :- (١٩٩٠- ٢٠٠١م)

يمكن اعتبار ووصف عقد التسعينات من القرن المنصرم، بأنه عقد نشط في تأسيس ودفع العلاقات السودانية التركية في كل المضامير بعد تقليدية شابت ورانت على هذه العلاقات خلال العقود السابقة. وينبغي أن أسجل أولا أن التطور الذي توفر في العلاقات بين البلدين لابد وقد وجد الإرادة السياسية المحفزة له لدى حكومتي البلدين ومراكز صنع القرار فيهما. فتنامي أو تراجع العلاقات السياسية بين تركيا والدول الأخرى تحكمه عدة عوامل ومحاور ترتبط بصورة مباشرة بمصالح تركيا وتحالفاتها الخارجية.(٢٤) وقد ظهر أثر هذا التطور في التقارب السياسي الكبير الذي حدث بين البلدين والذي دفع بدوره التعاون بحجم أكبر في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصحية.

يمثل التعاون الاقتصادي السمة الأكثر بروزاً وحضوراً في العلاقات السودانية التركية في الفترة من ١٩٨٩- ٢٠٠٠م، وكان له نصيب كبير في المباحثات والمفاوضات التي تمت بين البلدين. كما أن غالبية الزيارات التي جرت بين المسئولين في البلدين كانت لمسئولين اقتصاديين، ولبحث ومناقشة مسائل اقتصادية سواء ضمن اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية المشتركة والتي اجتمعت سبع مرات خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠م، أو إبان الزيارات الفردية لمسئولي البلدين.

من بين حوالي ٢٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول للتعاون بين البلدين، استأثر

الجانب الاقتصادي وحده بحوالي ١٠ اتفاقيات من هذا العدد. كما أن أول تأطير للتعاون الاقتصادي بين البلدين في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠م تمَّ ضمن إطار بروتوكول اللجنة الوزارية المشتركة الرابعة والموقع في ١٩٩٠/٦/٨م. إذ وافقت تركيا حينها على منح السودان قرضا بمبلغ ٢٠ مليون دولار عبر بنك التجارة الخارجية. ونظراً لعدم سداد حكومة السودان لديونها لتركيا، لم يتم السحب على هذا القرض إلا لاحقاً وبعد أن توصل الطرفان لجدولة ديون تركيا على السودان، بعد الإيفاء بشرط الحصول على موافقة بنك التنمية الإسلامي بجدة، وفي المشاريع التي يحددها البنك.(٢٥)

ويرجع تاريخ دين تركيا لدي السودان إلى ١٩٨٧/٤/٢٠ حين وافقت تركيا على منح السودان قرضاً سلعياً بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي، وآخر راسمالي بقيمة ٣٠ مليون دولار لشراء سلع تركية لتعريف السودانيين بالبضائع التركية. وحجم الدين هذا ٤٧ مليون دولار عبارة عن أصل الدين، زائدا فوائده .وأعفت تركيا مبلغ ٥١٢ر٧١٢ر٤ مليون دولار منه، على أن يتم سداد باقيه خلال الفترة من ٢٠٠٠/٣/١- ٢٠٠٢/٩/١ بأقساط متساوية.(٢٦)

ووقع البلدان اتفاقية للنقل الجوي بينهما بين هيئتي الطيران المدني التركية والسودانية في ١٢ أغسطس ١٩٩٨م. ووفقا لذلك صارت الخطوط الجوية السودانية تسير رحلاتها إلى إستانبول مرة في الأسبوع. وإن كانت الخطوط الجوية التركية بينت أنه ليس في خططها قصيرة أو متوسطة الأجل تسيير رحلات إلى السودان. هناك أيضا مسودة اتفاقية تتعلق بالنقل البحري لم يبت في أمرها ربما لعدم وجود حركة تجارية كبيرة بين البلدين حيث لا توجد رحلات منتظمة بينها ولا يتجاوز حجم البضائع المنقولة بينهما الـ ١٥ ألف طن. وخلال اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة الثامنة تم التركيز على تطوير العلاقات التجارية البحرية. وعرضت تركيا على السودان خدمات الأسطول التركي من السفن التجارية وأحواض بناء السفن التركية المتعطلة عن العمل أو ذات الكفاءة المتدنية لمقابلة احتياجات السودان من صيانة السفن أو بنائها.(٢٧)

تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال ضبط الجودة والمعايير في ٧نوفمبر ١٩٩٨م ضمن إطار البروتوكول الفني الموقع بين البلدين. وأبدت تركيا رغبتها في التعاون في تدريب الكوادر السودانية في مجال إدارة المياه وإنشاء الخزانات والسدود وقنوات الري. وعملت الحكومة السودانية على تشجيعها للتقديم في المناقصات التي طرحتها لتنفيذ مشاريع البني التحتية في هذا المجال وبادرت أكثر من ٢١ شركة تركية بتقديم عروضها لإنشاء خزان مروي كما تقدمت شركات أخري لتشييد خزان كجبار، ومشروع تعلية خزان سنار، وطريق الإنقاذ الغربي، وطريق السلام، ومطار الخرطوم الدولي الجديد، ومناطق صناعية.[٢٨]

كما أن التعاون بين البلدين تطور إلى التنقيب عن البترول والمعادن واتفق الجانبان إبان زيارة وزير الدولة التركي للطاقة، ضياء قونري، للخرطوم في ديسمبر ١٩٩٦م على البحث عن بعض المعادن. وتمت مسوحات فنية من جانب خبراء تنقيب أتراك للبحث عن الكروم بجبال الأنقسنا. وفي مجال الإنشاءات نفذت تركيا مشروع المستشفي التركي بالخرطوم في ١٩٩٥م، بتكلفة قدرها ٤,٥ مليون دولار وكبري نهر عطبرة بتكلفة قدرها ٧ر٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٩م[٢٩] ومن أهم ملامح العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في هذه الفترة توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي والتي تمت كإجراء ضروري لدفع العراقيل التي تحد من تنامي التعاون بين البلدين.

الاستثمار

يمكن القول أن الاستثمارات التركية في السودان والسودانية في تركيا كملمح وسمة جديدة في التعاون الاقتصادي بين القطرين، قد بدأت في النصف الثاني من عقد التسعينات وتحديداً في العام ١٩٩٥م، حيث ازداد بعد ذلك التاريخ عدد الشركات التركية العاملة في السودان وخاصة في الأعوام ٩٨-٩٩-٢٠٠٠م. فمن أصل حوالي ٢٠ شركة استثمار تركية بالسودان، هناك ١٠ شركات بدأت عملها في العام ٢٠٠٠م.

وتبلغ الاستثمارات التركية حوالي ٥٠ مليون دولار أغلبها استثمارات صغيرة لصغار المستثمرين الأتراك يعملون في مجالات النقل والمواصلات والصناعات الغذائية والجلدية

جدول رقم (٣)

الصادرات السودانية إلى تركيا خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠م

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجلود	٢,٤٢٠	١٢,٢٥١	٤١٣	٣٢	٨٩٨
السمسم	١,٣٧٢	٧,٦٩٧	١,٧٨٢	٣,٢٨٦	١,٢٤٩
القطن	٢٧١	١,٩٦١	٨	-	-
فول سوداني	-	١٠	١٩٠	-	٤
صمغ عربي	-	٤٢	٩٦	٢٨	٤٢
منتجات بترولية	-	-	-	-	٧,٩٤٣
آخرى	٤,٣٥٩	١,٢٦٥	١,٢٠٥	١,٦١٥	٣١٤

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

جدول رقم (٢)

الصادرات التركية إلى السودان خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠١م

السلعة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المنسوجات	١١	١٠٢	٢١٣	١٨٨	٦٢٧
وسائل نقل	١,٦٤٤	١,٥٣١	٨٥١	١,٠٠٨	٥.١٦٢
آلات ومعدات	٤,٥٠٤	٤,٣٣٠	٦,٠٠٨	٣,٨٢٧	٥,٨١٠
مصنوعات	١١,١٢١	١٠,٦٦٩	٨.٦٨٩	٩.٦٧٦	٩,٩٢٥
كيماويات	٢.٤١١	٣٩٨	٣٩٨	٤٠١	٩٣٧
منتجات بترولية	–	–	٠٧٨	٢٤١	٤٧
مواد غذائية	٧٢,٠٥	٥,٤٢١	٦,٢٤٦	٥.٣٢٤	٧,٠٨٦
مواد خام	–	٦	٩٢	٢٥٧	١٥
مشروبات وتبغ	–	–	٥٦	–	–
قمح ودقيق قمح	–	–	٢.٦٩٠	٢,٩٥٧	١,١٨٨

- المصدر: وزارة التجارة الخارجية

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العشر سنوات الماضية فإنه يبدو جلياً قلة حجم الصادرات السودانية إلى تركيا، حوالي ٧.٤٠ مليون طن عبر الناقل الجوي. ويلاحظ في قائمة السلع المصدرة لكل الطرفين أنها شبه ثابتة سنوياً من كليهما وأن كمياتها لا تتغير كثيراً. وقائمة مستقبل الصادر السوداني أيضاً شبه تقليدية، ما عدا اقتراح السودان في جولات التفاوض الأخيرة بين البلدين، بإضافة السكر والخضر والفاكهة والمعادن والتوابل، إلى السلع المصدرة إلى تركيا. وهو وضع مغاير، أي هذا الثبات، لقائمة الصادرات التركية المستقبلية إلى السودان. فهي تحوي كثيراً من التنوع، مما يعكس حجم الانفتاح التجاري السوداني، على تركيا، حيث شملت هذه القائمة، العدس ومواد وأدوات البناء والسيارات

والبناء ويعمل فيها حوالي ٥٤٧ تركيا. وفي المقابل هناك حوالي ١٤ شركة سودانية تعمل في تركيا يبلغ رأس المال المستثمر فيها ١ر٢ تريليون ليرة تركية في مجالات التجارة والبنوك والفنادق .ويعطي السودان خاصة اهتماماً كبيراً للجانب الاستثماري في علاقته مع تركيا.

التعاون الفني في المجال الصحي والسياحي والتعليمي

وقع السودان وتركيا اتفاقية للتعاون الفني في أكتوبر ١٩٨٩م، تقرر بموجبها إنشاء مستشفي تركي بالسودان يسع ٦٤ سريراً، إضافة إلى مركز للتدريب الفني. وتم بناء المستشفي بمنطقة الكلاكلات بتكلفة قدرها ٥ر٤ مليون دولار حيث افتتحت في ٢ يوليو ١٩٩٦م. وتم تدريب خمسة كوادر صحية عاملة بالمستشفي في تركيا، وهو المستشفي التركي الوحيد خارج تركيا .وتم التوقيع على البروتوكول الصحي بين السودان وتركيا في ١٩٩٨م اتفق الطرفان بموجبه على أن تقوم تركيا بتدريب الكوادر السودانية في المجالات الصحية المختلفة. هناك أيضا اتفاقية التعاون الصحي الموقعة بين البلدين في ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ وتتعلق أيضا بتدريب الكوادر الطبية، حيث دربت تركيا اثنين من الخبراء في مجال صناعة الأدوية في أنقرة واستانبول في الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ وستة من الأخصائيين وستة من الأطباء وست من الممرضات.

تم التوقيع أيضاً على اتفاقية للتعاون في المجالات السياحية بين القطرين في ١٩٩٩/٣/١٩م بالخرطوم. نصت على تشجيع الطرفين للحركة السياحية بينهما والتعريف بالإمكانات السياحية لهما من خلال الزيارات المتبادلة وتبادل المطبوعات والتعاون المشترك في المجالات الفنية المتعلقة بهذا المجال. وفي العام ١٩٩٩م بلغ عدد السياح السودانيين الذين زاروا تركيا ١٥٠٠ سائح، والسياح الأتراك الذين جاءوا للسودان ٢٥٠ سائحاً. و تم خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠م توقيع حوالي ثمانية بروتوكولات ومذكرات تفاهم بين عدد من الجامعات السودانية والتركية[٣٠] وحاليا تبحث إدارات التعليم العالي في البلدين في برامج التعليم بينها فيما يتعلق بتقييم الشهادات الجامعية

جدول رقم (٤)

جدول يبين الميزان التجاري وحجم التجارة

بين السودان وتركيا للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠م

السلعة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
١٩٩٦	٨,٤٢٢	٢٤,٧٦٨	٣٣,١٩٠	١٦,٣٤٦ -
١٩٩٧	٢٣,٢٢٦	٢٢,٤٥٧	٤٥,٦٨٣	٧٦٩ +
١٩٩٨	٦,١٦٠	٢٥,٤٢١	٣١,٥٨١	١٩,٢٦١ -

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

ومعادلتها ولوائح الجامعات ومعايير منح الشهادات الجامعية.

العلاقات التجارية

ظل التعاون التجاري والتبادل السلعي تاريخياً أكثر أنواع العلاقات تقليدية ودواماً بين البلدين. ولم ينقطع أو يتوقف هذا التبادل حتى إبان فترات ضعف أو فتور العلاقات السياسية بين القطرين، وإن كان هذا التبادل يتذبذب كثرة وقلة من عام إلى آخر. وحتى بداية التسعينات العام ١٩٩٠م، كان إجمالي الصادرات السودانية إلى تركيا لا يتجاوز ٢٫٤٢ مليون دولاراً انخفضت إلى ١٫٧ مليون دولار في العام ١٩٩١م، ارتفعت بل قفزت إلى ٣٦٫٤ مليون دولار في العام ١٩٩٢م، ثم تدنت مرة أخري إلى ١٢٫٨ مليون دولار في العام ١٩٩٥م[٣١]

من الجهة الأخرى نجد ذات الذبذبة في حجم التبادل التجاري بين البلدين فقيما كانت صادرات تركيا إلى السودان حوالي ٢.٦ مليون دولار في العام ١٩٩٠م ارتفعت إلى ٩.١ مليون في ١٩٩١ ثم صارت ٤.٢ مليون دولار في ١٩٩٢م.

ولكن منذ العام ١٩٩٤م صار الاتجاه العام لهذا التبادل السلعي هو الصعود والزيادة المطردة، في الكميات والقيمة، ففي ذلك العام صدرت تركيا إلى السودان ما قيمته ٢٦.٩ مليون دولار. وزادت هذه القيمة في السنوات اللاحقة: انظر جدول رقم (٥) وفي العام ١٩٩٥م بلغت ١٥.٥ مليون دولار أمريكي.(٣٢)

وكذلك الحال بالنسبة للصادرات السودانية إلى تركيا في الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٠ انظر جدول رقم (٣) .

أيضاً أن صادرات السودان من القطن توقفت منذ العام ١٩٩١م وعادت إلى قائمة الصادرات في العام ١٩٩٥م. فيما بدأ الطلب على السمسم يزداد منذ العام ١٩٩٤م. ولم يبدأ في تصدير الفول السوداني إلى تركيا إلا في العام ١٩٩٨م .

وتجارة الواردات من تركيا بدأت تزداد في نوعها. منذ العام ١٩٩٥م أيضا حيث أضيفت إليها كل من سلعة الشاي، القمح، الدقيق، الكيماويات. واتسع حجم الواردات من المصنوعات القطنية والآلات والمعدات وانخفض حجم الواردات من المنتجات البترولية والمشروبات. ويلاحظ في هذا التبادل التجاري بين البلدين، ميلان الميزان التجاري دائماً إلى صالح تركيا: انظر جدول رقم (٤) وعلى سبيل المثال فإن حصة السودان في الصادرات التركية، خلال العام ١٩٩٩، لم تكن سوى ١٢٠/١٠٠٠٠ وحصته في الواردات لم تكن سوى ١٧/١٠٠٠٠٠.(٣٤)

وضمن هذه العلاقات التجارية ، يشارك السودان سنوياً في معرض إزمير الدولي، حيث شارك فيه حوالي العشر مرات. وخلال العام ٢٠٠٠م شاركت ٣ شركات سودانية ضمن أعمال هذا المعرض، كما أن أكثر من ١٢٠ شركة تركية شاركت في معرض

الصادرات التركية الذي اقيم في الخرطوم في أكتوبر ٢٠٠١م.

مستقبل العلاقات الاقتصادية السودانية التركية

مصالح السودان الاقتصادية مع تركيا:

يمكن القول إن الموقع الجيواستراتيجي لكل من السودان وتركيا، والأدوار والتفاعلات التي ترتبت على هذا الموقع، شكلت عاملاً مؤثراً وقوياً في جذب ودفع كلا البلدين بعضهما نحو البعض خلال عقد التسعينات، الذي شهد متغيرات عدة على المستوى المحلي في تركيا والسودان، زادت من تأثير هذا الموقع على اتجاهات السياسة الخارجية للبلدين.

إن هتمام السودان بتركيا يأتي من كونها تأخذ موضعاً إستراتيجياً بين أوروبا وآسيا، فهي دولة أوروبية آسيوية، قدر لها ان تؤدي دوراً مهماً للغرب قبل وبعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. فهي تحتفظ إذن بعلاقات طيبة مع الغرب (أمريكا واوروبا) وتتمتع بالكثير من الإيجابيات التي يتمتع بها خاصة فيما يتعلق بالتقنية اللازمة للنهوض الصناعي .

فالسودان يتطلع لأن تؤدي له تركيا دوراً إيجابياً في تحسين علاقته مع دول الاتحاد الأوربي وأمريكا[٣٥] وأن تقوم بدور الوسيط، في إعادة إعمار علاقته بهاتين القوتين اللتين تتهمانه بالإرهاب وخرق حقوق الإنسان وتصدير الإسلام السياسي والأصولية وبالتالي زعزعة الاستقرار الإقليمي خاصة الإفريقي ومن ثم الاستقرار العالمي. وطلب السودان من تركيا الحليفة المهمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الاتصال بأصدقائها الأمريكيين من اجل التعاون مع السودان. وأوضح السودان لتركيا أنه لا يسعى للمواجهة مع الولايات المتحدة، وإنما إلى التعاون معها من أجل المنفعة المتبادلة ومراعاة مصالح كل من البلدين.[٣٦]

وتجد هذه الرغبة القبول من تركيا خاصة بعد التحول والتغيير الهام الذي طرأ على

السياسة الخارجية التركية، حيث بدأت ومنذ العام ١٩٩٥م باتباع سياسة تستهدف تطوير العلاقات بحجم كبير مع الدول التي شاركتها في التاريخ والجغرافيا والثقافة، والتي تعايشت معها سوياً على مدى مئات السنين[٣٧] في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وكذلك آسيا الوسطى والقوقاز، وفي ذات الوقت تطوير علاقتها بشكل أفضل مع أوروبا والاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية وأمريكا.

وفي هذا الإطار فإن إفريقيا هامة جداً بالنسبة لتركيا، والسودان هام جداً بالنسبة لها أيضاً. وأكد هذه الأهمية وزير خارجية تركيا إسماعيل جم قائلا "الآن تركيا تعتبر بمثابة النافذة التي تفتح نحو الغرب وأوروبا من الناحيتين السياسية والاقتصادية بالنسبة للسودان، ومن خلال هذه الوصفة التي تمتلكها تركيا فإنها مستعدة لتقديم المساعدة لإخوانها السودانيين بهدف تحقيق التنمية والتطور وتكوين علاقات جديدة مع العالم". وفي الحقيقة فإن تركيا باستطاعتها أن تساهم وأن تدعم السودان في هذا الصدد.[٣٨]

من جهة أخرى استطاعت تركيا ومن خلال ارتباطها بالغرب الحصول على التقانة الغربية، وتمكنت بمساعدتها من تحقيق نهضتها الاقتصادية خاصة بعد العام ١٩٧٥م. وهذا ما يشكل السبب الثاني في الاهتمام السوداني بتركيا إذ يرغب السودان في الاستفادة من التجربة التركية، وأن يحصل عبرها على الثقافة الغربية، خاصة بعد الفشل والنتائج المخيبة لعلاقة الدول النامية بالدول الغربية في مجال نقل التكنولوجيا.[٣٩]

ولكن ما يهم السودان كثيراً في علاقته بتركيا، على الأقل بمستوى مرحلي هي مسألة الاستثمار، فالتفكير في الاستثمار يمثل حيزاً كبيراً في الفهم السوداني للعلاقة بينه وتركيا. وأشار السودان إلى ذلك في المباحثات واللقاءات التي تجمع بين المسئولين في البلدين، وطلب الجانب السوداني في اللجنة الوزارية الثنائية المشتركة أن يتضمن جدول أعمال وأجندة اجتماعات اللجنة مسألة الاستثمار بفرض بحثها ومناقشتها، سواء في القطاع العام أو الخاص.[٤٠] والاستثمار كما ذكرت سلفاً، يمثل بعداً جديداً في العلاقة

بين البلدين لم يكن متوفر سابقاً بهذه الكثافة. وقد ظهر الاهتمام السوداني بهذا البعد أكثر، في النصف الأول من عقد التسعينات، وخاصة بعد اعتماد السودان لسياسة التحرير الاقتصادي والتحول للقطاع الخاص، ووضع برنامج للتصرف في مؤسسات الدولة أو ما عرف بالخصخصة وذلك منذ العام ١٩٩٢م.

إن رغبة الدولة في السودان في تحقيق النهوض والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السوداني، مع قلة موارد الدولة وافتقارها للتمويل الذي يشكل أحد العوائق الأساسية في سبيل التطور في السودان. هو الذي دفع إلى بروز وتنامي هذا الفهم ثم السعي للبحث عن مستثمرين ليس في تركيا فحسب بل في العالم كله. لذا أصدر السودان منذ العام ١٩٩٢ عدداً من القوانين التي تشرع وتشجع الاستثمار وتنظمه، آخرها قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م المعدل لسنة ٢٠٠٠م ولائحة الاستثمار لسنة ٢٠٠٠م.

وحدد السودان لتركيا المجالات التي يرغب أن يستثمر الأتراك فيها داخل السودان، وان لا فرق في هذا إذا كانت الاستثمارات حكومية أو لأفراد من القطاع الأهلي. وكانت أهم المجالات التي طلب من الأتراك الاستثمار فيها، البنيات أو التأسيسات التحتية للاقتصاد، أي في الطاقة والسدود والطرق والموانئ والتعدين والاتصالات والنقل وأعمال المقاولات والإنشاءات والخدمات الإدارية والاستشارية والتعليم والصحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه. واعتبر السودان هذه المشروعات إستراتيجية تؤسس للنهوض الذي يرغب فيه السودان لمجتمعه وقدم فيها للأتراك تسهيلات وضمانات عديدة.[٤١] وانتهت المتابعات والاجتماعات المتتالية بين البلدين في هذا المضمار بتوقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين في العام ١٩٩٩م.

وقدم السودان للمستثمرين الأتراك مشروعات في سبعة قطاعات اقتصادية يمكن للبلدين التعاون والاستثمار[٤٢] فيها، شملت قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، وفيها مشاريع لإنتاج السكر، بجانب عدد من المشاريع في صناعة العصائر من الفواكه المحلية

وإنتاج الصلصة ومركزاتها، ثم الاستثمار في صناعة منتجات اللحوم المتوعة ومنتجات الألبان. قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، للاستثمار في صناعة الغزل والأقمشة المخلوطة والقطن والشاش الطبي وصناعة الملابس الجاهزة الداخلية والتريكو .قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات، للاستثمار في صناعة الصودا الكاوية والعطرون وسليكات الصوديوم، صناعة الأسمدة العضوية والمبيدات الحشرية وصناعة الغازات وصناعة المبيضات والدهانات ومحاليل التلميع والأصباغ والألوان. قطاع صناعة مواد البناء، للاستثمار في صناعة الأسمنت والجير والجبس والجرانيت والرخام وأحجار البناء والديكور وصناعة السراميك وصناعات البلاط والطوب وأعمدة وبلكات وسقوفات الخرصانة الجاهزة وصناعة العوازل الخزفية والحراريات والزجاج المسطح.

قطاع صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات والصناعات الهندسية والكهربائية، بهدف الاستثمار في صناعة المعدات والآليات الزراعية. الإنشاءات المعدنية والجملونات الجاهزة، والصناعات المعدنية للمباني، ولاحتياجات الورش والصناعات الصغيرة والأسلاك والمسامير المتفرعة، وصناعة المعدات المنزلية المعدنية والمكتبية. قطاع صناعة الورق والتعبئة والتغليف، للاستثمار في صناعة عجينة الورق، والورق للأغراض المختلفة ومنها مواد التغليف والتعبئة لكافة القطاعات الإنتاجية للاستهلاك المحلي وللتصدير. قطاع النفط والكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة والتعدين، للاستثمار في التنقيب عن البترول وإنتاجه وإنشاء مصافي ومستودعات النفط وأنابيب النقل وتشييد مصانع للبتروكيماويات وجميع الصناعات المرتبطة بالنفط وإنتاجه وتسويقه. وفي مجال إنتاج الكهرباء، والاستثمار في خزان كجبار وخزان الشريك والحماداب، والاستثمار في توسيع شبكات النقل والتوزيع لتوصيل الكهرباء، تأهيل البنيات التحتية للنهضة القومية للكهرباء إضافة إلى الاستثمار في الطاقات الجديدة: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ثم الاستثمار في التعدين.

ولكن حتى الآن مازالت الاستثمارات التركية في السودان ضعيفة للغاية ولا تعدو بعض المشاريع الصغيرة لصغار المستثمرين الأتراك في مجالات النقل والصناعات الغذائية

البسيطة. وفيما يبدو أن الأتراك لا يهمهم الاستثمار ولا يشكل لهم أولوية في السلم التصاعدي لعلاقتهم مع السودان على الأقل حالياً، أو على وجه الدقة لا يستطيعون، أن يقدموا للسودان الاستثمارات التي يرغب في إنجازها.(٤٢)

كذلك يرغب السودان في علاقته مع تركيا أن تكون سوقاً تجارياً لمنتجاته وصادراته المختلفة، سواء في المواد الخام أو المصنعة وتكون سوقاً أيضاً لوارداته، إذ يرى السودان في تركيا بلداً صناعياً يمتلك التكنولوجيا المناسبة للاستعمال في السودان، وأن المنتجات الصناعية التركية، أسعارها منخفضة عالمياً مع امتيازها بالجودة، وعليه فإن استهلاكها في السودان يضمن للمنتج السوداني الإنتاجية العالية والجودة التامة ثم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وللمستهلك التمتع بسلع جيدة. ولذلك حرص السودان على إقامة (٤٤) علاقات ثنائية تجارية مع تركيا وهي تمثل واحدة من أوجه التعاون التقليدية بينهما.

فالسودان يمتلك ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي ١١٢ مليون راس من الأبقار والأغنام والإبل، زائداً أكثر من ٢٧ مليون من الدواجن وثروة سمكية يقدر مخزونها السنوي من المياه العذبة والمالحة والمسطحات بأكثر من ١١٠ ألف طن في السنة، زائداً امتلاكه لثروة حيوانية برية متنوعة. ويصدر السودان فقط من هذه الثروة ما قيمته ١٥٠ مليون دولار في العام وتمثل البلدان العربية المستهلك الأول للحوم والماشية السودانية خاصة السعودية، غير أن الخطط الاستراتيجية للنهضة الاقتصادية للسودان، حددت وجوب مضاعفة الصادرات في هذا المجال بأكثر من عشرة أضعاف. ويسعى السودان لتحقيق ذلك إلى البحث عن أسواق جديدة ومنها تركيا.

وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية والتي يسعى السودان لمضاعفة إنتاجه ومضاعفة صادرها، منها الصمغ العربي الذي يبلغ إنتاجه حوالي ٧٩٦٩ ألف طن سنوياً والقطن ٣٦١ ألف طن سنوياً والقمح ٩٧٧ طناً، وزهرة الشمس ٢١٨ ألف طن والفول، ١٠٤٧ ألف طن والسمسم ٣٢٩ ألف طن متري هذا باستثناء المنتجات الصناعية والزراعية والمعدنية الأخرى.(٤٥)

أسلفت، أن موقع السودان هو ما أغرى تركيا بالاهتمام به. إذ تريد تركيا أن تجعل من "السودان باب تركيا المنفتح على إفريقيا خلال المرحلة القادمة "حسبما ذكر ذلك أحد الساسة التنفيذيين في الحكومة التركية[٤٦] فالسودان الذي يرتبط مع تسع دول إفريقية بحدود مشتركة؛ يعتبر دولة كبيرة بحكم موقعها الجغرافي السياسي.

وترى تركيا في موقع السودان الجيوإستراتيجي وفي دوره السياسي الأمني الاقتصادي والتجاري في القارة الإفريقية، وفي عضوية منظمة الوحدة الإفريقية والكوميسا ومجموعة الساحل والصحراء ما يؤهله لأن يقدم لها[٤٧] ما ترغب فيه لتحقيق انفتاحها على الدول الإفريقية. وربما ترى تركيا في وحدة الدراسات التركية التي أسستها العام ١٩٩٨م، بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم وبالتعاون معها إحدى السبل والوسائل التي تعينها على تنفيذ طموحاتها في إفريقيا. ليس هذا فحسب بل تنظر تركيا باهتمام أيضاً إلى علاقة السودان بالدول الإسلامية وعضويته في منظمة المؤتمر الإسلامي. فالسودان باستطاعته أن يساهم في دعم تركيا في سياسة الانفتاح نحو إفريقيا، التي تطبقها منذ العام ١٩٩٥م. وكذلك في سياسات تركيا التي تقوم الآن بتطويرها بكل اهتمام بهدف تعزيز موقعها بين الدول والشعوب الإسلامية، وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، كما "يستطيع السودان أن يقدم دعماً هاماً لتركيا في علاقاتها التاريخية."[٤٨]

فتركيا تريد أولاً التجارة مع السودان[٤٩] وهي تحاول وتعمل بجهد نشط ودؤوب من أجل توفير وبلورة علاقة تجارية جادة ومهمة مع السودان. فهي تجمع المعلومات حول القضايا والموضوعات التي تتعلق وتهم البلدين في هذا الإطار.

وبالنسبة لتركيا يعتبر السودان دولة في غاية الأهمية فهي كبيرة وغنية بالموارد ويعتقد الأتراك، أن السودان سيصير في القريب أحد أهم الدول في النفط والزراعة، ولذلك ينظرون إلى السودان باهتمام فيما يتعلق بالإمكانيات التجارية التي يوفرها لهم.

والسودان ليس دولة كبيرة بذاتها فقط، بل لأنها عضو في تجمع السوق الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بـ (الكوميسا). فهذا التجمع يضم عشرين دولة. ويبلغ عدد سكانه حوالي ٣٠٠ مليون نسمة. وبإمكان السودان أن يصبح معبراً للاستثمارات التركية، المشتركة أو غير المشتركة. لذلك كثيراً ما يستخدم الأتراك، في وصفهم لعلاقتهم بالسودان (نافذة) تركيا إلى إفريقيا (باب) تركيا المنفتح نحو إفريقيا.(٥٠)

وتستطيع أن تقوم هذه الاستثمارات، بإنتاج السلع والخدمات، التي يمكن أن تصل إلى هذه الدول وتتمتع بميزة التخفيض الجمركي الممنوح للسلع السودانية المنشأ، حيث اتفقت دول سوق الكوميسا على تصفير(القيمة صفر) الجمارك بالنسبة للواردات والتبادل التجاري فيما بينها. ويشكل الهدف التجاري البعد الأول في علاقة تركيا بالسودان. وعبر عن هذا الهدف وأهميته القصوى لتركيا المسئولون الأتراك على جميع مستوياتهم، وظلوا يؤكدون عليه بدعوتهم لوزراء التجارة في السودان، والسودانيين بزيارة معرض إزمير الدولي سنوياً بهدف التعرف على السلع والبضائع والخدمات التركية. كما منحوا السودان قرضين لشراء سلع تركية لتعريف المستهلك السوداني بها.(٥١)

ويظهر الاهتمام التركي بالبعد الاقتصادي التجاري في علاقته بالسودان، في تنظيم مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، لسمنار(العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا) في ٢٠٠١/١/١٠م بالخرطوم. وهي المؤسسة التي تعمل على تحديد السياسات والتدابير التي تساهم في توفير الحلول للقضايا والمشاكل الاقتصادية التركية في الداخل والخارج. ويمكن تلخيص الهدف الرئيسي لهذه السمنارات، بأنها تستهدف تحقيق المساهمة في تطوير العلاقات الاقتصادية (التجارية - المالية) بين تركيا والدولة التي ينعقد فيها السمنار. وقد نظمت مؤسسة الأبحاث الاقتصادية خمسة مؤتمرات فقط خارج تركيا كانت في كل من باريس وباكو وبخارست وصوفيا ثم سمنار الخرطوم هذا.(٥٢)

التطورات الاقتصادية الهامة التي حدثت وما زالت مستمرة في تركيا، من شأنها

أيضاً، أن جعلت تركيا تفكر في تمتين علاقاتها التجارية بالسودان. فقد استطاعت تركيا أن تنجز تحولاً في الاقتصاد خصوصا خلال عقد التسعينات الأخير، إذ زادت نسبة الصادرات التركية خلال ٢٠ عاماً، بنسبة عشرة أضعاف عما كانت عليه في السابق، ويعني هذا أن نسبة الصادرات ازدادت بنسبة ١٠٠٪. وقد تحولت ٨٠٪ من الصادرات إلى منتجات صناعية. وتكوّن بفضل ذلك قطاع خاص ديناميكي للغاية، واكتسب بمرور الوقت أوصافاً جديدة تتعلق بكفاءته. وقد تمكنت تركيا من تحقيق أعمال إنشائية خارجها، شملت البنيات التحتية والمباني والجسور بلغت قيمتها ٤٠ مليار دولار. وفي روسيا تأتي شركات الإنشاءات التركية في المرتبة الأولى، حيث نفذت استثمارات وأعمال تبلغ قيمتها ٨,٥ مليار دولار(٥٢) كما أن تركيا تعد من أكبر الدول العشرين الأوائل في العالم بعدد سكانها البالغ ٦٥ مليون نسمة، وبدخلها القومي غير الصافي البالغ ٢٠٠ مليار دولار. ونتيجة لذلك فإن تركيا قد أخذت مكانها ضمن الأسواق العالمية الكبيرة، من حيث المنافسة النوعية والمواصفات.

ومن أجل تعزيز قدراتها التجارية تقوم تركيا بعمل العديد من التطبيقات، منها الخفض الجمركي اللازم للإيفاء بالمسئوليات التي ترتبت عليها ضمن منظمة التجارة العالمية. كما أنها تعطي أولوية لإلغاء العراقيل الواقعة خارج نطاق التعريفة الجمركية لتحقيق التوافق مع كافة المبادئ المقبولة دولياً بشأن القوانين وكافة المواضيع المتعلقة بالتجارة. من ناحية أخرى فإن التحاق تركيا بالاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي يعني قرب تكاملها مع النظام الاقتصادي والمالي الدولي، حيث استطاعت أن تبرهن خلال السنوات الخمس الأوائل في الاتحاد الجمركي قوتها في مجال المنافسة، واستطاعت أن ترفع نسبة التجارة الخارجية في دخلها القومي غير الصافي من ١٥٪ في عام ١٩٨٠م إلى ٢٧٪ في عام ١٩٨٤م.

ولكن العلاقات التجارية بين تركيا والسودان، وعلى الرغم من أنها شهدت تموجات حسب الأعوام، وأنها قد أظهرت توجهاً نحو الازدياد في العامين الأخيرين، إلا أن حصة السودان من الصادرات التركية خلال العام ١٩٩٩م لم تكن سوى ١٢٠ / ١٠٠٠٠٠، وحصتها

من الواردات لم تكن سوى ١٠٠٠٠٠/١٧ كما أن التطورات الحاصلة في التجارة بين البلدين، ما زالت بعيدة من أن تعكس الطاقة الحقيقية الموجودة لديهما .ويدرك البلدان، انه يجب ان يكون الهدف المشترك هو بذل الجهود المكثفة من أجل رفع وتنويع مستوى التبادل التجاري بينهما على أعلى المستويات. ويلاحظ ان هناك عاملين رئيسيين يؤديان دوراً هاماً في إبقاء العلاقات الاقتصادية التركية السودانية محدودة جداً، من وجهة النظر التركية، اولهما أن السودان وعلى الرغم من كونه أكبر الدول الإفريقية مساحة (ثلاثة اضعاف مساحة تركيا) وعدد سكانه حوالي ٣٢ مليون نسمة، فإن نسبة الدخل القومي الفردي تبلغ حوالي ٨٠٠ دولار أي أن مجموع الدخل القومي يبلغ حوالي ٢٥ مليار دولار. وهذا يعنى ضعف البنيات التحتية للاقتصاد السوداني وضعف المقدرات الإنتاجية بالتالي. ويعني من جهة أخرى أن حجم التجارة الخارجية للسودان محدود جداً، وبالتالي فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا والسودان محدود جداً ايضاً ولا يزيد على عدة منتجات في مجالات الزراعة والصناعة والمعادن. أما العامل الثاني فهو عدم وجود أي رحلات جوية بين البلدين سوي بعض الرحلات الخاصة إضافة إلى الرحلة التي تقوم بها الخطوط الجوية السودانية مرة في الأسبوع وعدم وجود خط ملاحي بينهما.(٥٥)

الرؤى المستقبلية للعلاقة بين البلدين

المصلحة فقط، هي التي تحرك العلاقة بين السودان وتركيا.(٥٦) والعلاقات والمصالح القومية الاقتصادية - التجارية، التي نشأت وستنشأ ويعمل الطرفان على ازدهارها ودفعها، اقوى من الخلاف الأيديولوجي للنظامين اللذين يتربعان على سدة الحكم في كل من السودان وتركيا، ولا قيمة للفكرة أو الأيدلوجية بين البلدين. وتأسيساً على هذه النتيجة فإنه ليس هناك ما يحد من تطور العلاقات بين السودان وتركيا في المستقبل، أو يمنع تقدم هذه العلاقات أو القفز بها إلى الأمام. فالبلدان يملكان الإرادة السياسة لتطوير العلاقة بينهما، والقطاعان العام والخاص في البلدين، يمكنهما تطوير العلاقات الاقتصادية التجارية المالية بينهما لمصلحة البلدين.

الملاحظات ترجح جميعها احتمال تنامي العلاقات بين السودان وتركيا مستقبلاً.

السياسة التركية للانفتاح نحو إفريقيا، التي بدأت تركيا تطبيقها بهمة في عقد التسعينات، وخاصة في النصف الثاني منه وترغب عبرها في أن تكون شريكاً اقتصادياً لإفريقيا. ترشح السودان لأن يكون باب تركيا المنفتح على إفريقيا خلال المرحلة القادمة، وتدعوه ليكون نموذجاً لعلاقاتها مع بقية دول إفريقيا. وتتمحور هذه السياسة أساسا حول البعد الاقتصادي التجاري، فتركيا ترغب في أن تكون شريكاً اقتصادياً لأفريقيا وأن تقدم للقارة التكنولوجيا الرخيصة وأن تساهم في بناء البني التحتية لإفريقيا. كما ترغب في أن يزدهر التبادل التجاري مع القارة، بعد أن وصل حجم تجارتها الخارجية لها، إلى حوالي ٨ مليار دولار في العام، وتنامي طاقتها الإنتاجية الكلية، بحيث صارت أكبر من مجموع تسعة بلدان في الاتحاد الأوروبي. هذا الاقتصاد المزدهر أعطى تركيا الفرصة لتوسيع تبادلها التجاري مع مختلف دول العالم بما فيها إفريقيا، لأنها -أي تركيا- لن تستطيع تطوير اقتصادها وتجارتها إلا بتنمية علاقاتها الخارجية.

فالاقتصاد هو المفتاح أو العامل الرئيسي في نهضة تركيا، والانفتاح الاقتصادي الذي حدث إبان حكومة تورقوت أوزال في العام ١٩٨٣ أعطى ثماره الآن. وهو ما تريد تركيا اقتسامه مع القارة الإفريقية.[٥٩] وبالنسبة لتركيا فإن إفريقيا هي قارة المستقبل، وستشهد منافسة من قبل جميع القوي في العالم، الأمريكيين و الأوروبيين والصينيين وغيرهم. ومن الأفضل لها أي تركيا، أن تأتي هي أيضاً وسبيلها إلى ذلك سياسة الانفتاح نحو إفريقيا.

ومن منظور آخر يبدو أيضاً أن التحول السياسي، في مسار ممارسة الحزب الحاكم في السودان، والذي بدأ نهاية العام ١٩٩٩م بمحاولته طرح وتقديم نفسه كحزب براغماتي منفتح على الآخرين من أجل مصلحته، من شأن هذا التحول إضافة إلى المتغيرات والتحولات الاقتصادية في السودان، أن تنتهي بالنظام الحاكم إلى نوع من البراجماتية من شأنها أن تؤدي أيضا إلى ترجيح كفة تقوية أواصر التعاون بين السودان

بل إن إمكانيات تطور هذه العلاقات أكبر وأقوى من احتمالات تأخرها. فسياسياً عبر النظامان، رغم الاختلاف الفكري بينهما، عن رغبتهما في دفع وتقوية العلاقات بينهما. فالرئيس التركي وصف السودان بأنه شقيق لتركيا، وليس هناك معوقات تقف أمام العلاقات بين البلدين، وأكد رغبة بلاده في تطوير هذا التعاون عبر العديد من الأنشطة، وأن تركيا تملك الإرادة السياسية لتحقيق التقارب أكثر فأكثر مع السودان. وقبل دعوة لزيارة السودان.

ونقل الرئيس التركي للسودان(٥٧) عبر الأجهزة الدبلوماسية أن تركيا، تعد السودان دولة مهمة بالنسبة لها، وأنها ترغب في زيادة حجم التبادل التجاري بينها والسودان، ومن أجل أن يتم ذلك اقترحت تركيا تبادل الزيارات على أعلى مستوى، بين المسئولين في البلدين، وأن يتم مناقشة كل شئ عبر وزارتي الخارجية فيهما. وأن تركيا على استعداد لإرسال شركات للمساهمة في تأسيس البنى التحتية في السودان. ومن جهته نقل السودان لتركيا انه يسعى إلى تحقيق تعاون سياسي واقتصادي أكبر معها وأن تكون له علاقة إستراتيجية معها تستند على الصلات التاريخية القديمة.(٥٨)

ويفكر البلدان بأنهما يتمتعان ببيئة مثالية للتعاون، حيث توجد الروابط التاريخية وتتشابه الثقافة وتوجد إلى حد كبير وحدة الإيمان بين المجتمعين. فالسودان يقوم بعملية تحول سياسي واقتصادي كبير، ومن ناحيتها فإن تركيا أيضاً تقوم بتطوير آفاقها السياسية الخارجية وفي نظرتها للعالم، فلا مانع إذن في إمكانية أن يحقق البلدان الشيء الكثير سوية. وقد سألت الباحثة وزير الخارجية التركي إسماعيل جم، إثناء زيارته للسودان يناير ٢٠٠١م ما إذا كان الاختلاف الفكري بين البلدين هو الذي يتسبب في عدم تطور العلاقات بينهما فأجاب: إن لكل بلد أسلوبه في اختيار الطريق الذي يعتقد أنه مناسب لتنميته وليس للآخرين دخل في ذلك. وإن العلاقات الثنائية تبدأ صغيرة ثم يأتي دور السياسيين في تنميتها وإزالة العقبات التي تعترضها، وأنهم في تركيا سيعملون ما بوسعهم لتطوير العلاقات بينهم وبين السودان. ويمكن هنا، إبداء العديد من

وتركيا العلمانية.

يرى السودان أن علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية، موضوعية وأن تحالفها مع إسرائيل مبرر من أجل الحصول على التقانة[٦٠] ويلاحظ أن السودان ليس ضمن الدول العربية التي تمارس نقدا متكررا لعلاقة تركيا بإسرائيل. وقد شكرت تركيا السودان على موقفه معها داخل الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي. كما أن الحساسية التركية تجاه العرب غير موجودة بالنسبة للسودان والسودانيين. وتتسم العلاقة بين الاثنين، بالمودة والصداقة، وهو ما يعزز الظن بتطور العلاقات بين البلدين.

ولا يتوقع للتداخل بين الترتيبات الإقليمية لكلا البلدين، أن يؤدي إلى إضعاف العلاقة بينهما أو تحجيمها. فتعدد هويات تركيا وعلاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى ليست مسألة اختيار للبدائل سواء مع أوروبا أو بالمقابل الشرق الأوسط أو رابطة الدول المستقلة أو جمهوريات آسيا الوسطي أو بلاد القوقاز، كما أن تعدد هويات السودان وترتيباته الإقليمية مع الدول العربية أو الدول الإفريقية أو حتى الدول الأوروبية الشريك التجاري المهم للسودان، ليست على حساب نمو علاقته بتركيا. فالسودان وتركيا ليسا مضطرين، لاختيار بديل بعينه، بل بإمكانهما أن يوسعا نطاق اقتصادهما فتكون لهما علاقة مع كل الأطراف، ويعتمد كل ذلك على سرعة توسع ونمو الاقتصاد والمصالح التي يحققها التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الأطراف الآخرين.

اما من الناحية الاقتصادية، فالتحولات الاقتصادية والمؤسسية الخطيرة التي اصطلح على تسميتها (بالعولمة) والتي أخذت في البروز خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، والتي كمنت قوتها في تهاوي الحواجز القطرية والإقليمية أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير الأسواق المالية الداخلية والدولية والتحسن الكبير في تقنيات النقل والاتصالات إلى جانب توثيق العلاقات بين الدول، بدأت هذه التحولات تأخذ طريقها إلى تركيا منذ النصف الأول من الثمانينات ١٩٨٣م[٦١] والسودان في النصف الأول من التسعينات ١٩٩٢م.

وأدي اعتماد البلدين سياسات إعادة الهيكلة والتحرر الاقتصادي إلى خلخلة كبيرة في البنيات والأنشطة الاقتصادية لهما، تركت آثاراً سالبة على مجمل الحياة الاجتماعية للأفراد في البلدين، لكنها من جهة أخرى أدت إلى تنشيط وتحريك قطاعات الإنتاج والاقتصاد في البلدين، مما جعل من شأن هذه التحولات أن تدفع بالطاقات المنتجة في البلدين أضعافاً مضاعفة، وبالتالي توفير إمكانيات التعاون بينهما، والإبقاء على العوامل التي تكفل دفع واستمرار هذا التعاون. وفي السنوات التي تلت تلك التواريخ، شهد كل من السودان وتركيا عملية تحول سريع نحو سوق متحررة تنافسية لا قيود فيها. ويجري الإصلاح الهيكلي فيهما على عدة مضامير منها سن التشريعات المحفزة للمنافسة والإشراف على النظام المالي وتحسين النظام الضريبي والتعجيل بتنفيذ برامج التحول للقطاع الخاص. كل ذلك بهدف زيادة الإنتاجية وزيادة أرباح الاستثمارات.

وبفضل النتائج المحققة لهذه التحولات، فإن تركيا تعتبر اليوم أحد الأسواق العشرين الكبيرة في العالم والتي يطلق عليها أيضاً وصف (عمالقة الغد)، وهم المنطقة الاقتصادية الصينية بما فيه هونج كونج وتايوان، والهند، وكوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، جنوب إفريقيا، بولندا ورابطة دول جنوب شرق آسيا. وإذ تضم هذه الدول نصف سكان العالم فإنه ينتظر أن يصل إجمالي الناتج المحلي فيها إلى ٥٠٪ من مثيله في العالم المتقدم بحلول العام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تصل حصة تركيا من الواردات العالمية إلى ٧٪ خلال نفس الفترة. وأن تزيد صادراتها في الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢٠م من السلع والخدمات بمعدل أسرع بكثير من المعدل العالمي وتتراوح نسبة هذه الزيادة ما بين ٦,٧٪ إلى ٨,٩٪.

من جهة أخرى لم تحقق تركيا اكتفاءً ذاتياً[٦٢] مثلاً، في مجال النفط والغاز الطبيعي، إذ يبلغ إجمالي الطاقة المنتجة في تركيا نحو ٤٢٪ من إجمالي الإمدادات في عام ١٩٩٥م ومن المقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٣٨ر٥٪ ولا تنتج تركيا النفط والغاز إلا بكميات محدودة، والفحم هو مصدر الطاقة المحلي الرئيسي.

وقد أدى النمو السريع في الطلب على الطاقة واستقرار إنتاجها، إلى زيادة واردات الطاقة في تركيا، حيث زاد صافي واردات الطاقة في الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٥ بنحو ٧٪ سنوياً. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بسرعة متزايدة في المستقبل[٦٣] وهو ما يعكس تسارع عملية التصنيع في تركيا وتخصصها في الصناعات الثقيلة. ومن المتوقع أيضاً أن يزيد الاستهلاك النهائي للطاقة زيادة سريعة في هذه القطاعات في المستقبل بالإضافة إلى القطاع السكني، وأن يظل النفط هو الوقود الرئيسي لها. وأن تزيد حصة الغاز الطبيعي المستهلك زيادة كبيرة. ويعني هذا أن تركيا صارت أكثر الأسواق جذباً للطاقة في المنطقة، وبالتالي يترتب عليها أن تضع سياسة خارجية متعددة الأوجه وطويلة الأجل، لقطاع الطاقة فيها. ومن الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها كذلك تأمين إمدادات الطاقة عن طريق تنويع مصادر الطاقة الخارجية لديها بقدر الإمكان .

ووفقاً لتوقعات الطلب من المنتظر أن تستورد تركيا في العام ٢٠١٠م، أربعين مليون طن من النفط الخام و٢٥ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.[٦٤] وهنا يتوفر مجال كبير للتعاون بين السودان وتركيا، في المجال الاقتصادي - التجاري، إذ يمكن لتركيا أن تستثمر في إنتاج النفط والغاز الطبيعي في السودان، ومن الممكن أن تستورد حاجتها المتزايدة للطاقة من السودان. فحسب تقديرات وزارة الطاقة في السودان فإن مخزون النفط المؤكد والقابل للاستخلاص حالياً في مربعي واحد واثنين بحوالي ٨٧٠ مليون برميل، وأن الأحواض الرسوبية المرشحة للتنقيب عن النفط هي ستة أحواض في غرب وأواسط السودان، حوض بارا الناصر، حوض ملوط - الخرطوم - الدندر (حوض النيل الأزرق)، حوض المردي، حوض جبل أبيض وقطاعات البحر الأحمر .

من جانب آخر يتفق السودان وتركيا على أن مستوى التعاون القائم حالياً دون طموحاتهما، وأن العلاقة السياسية بين البلدين طيبة ومتطورة ولكن العلاقات الاقتصادية تحتاج لبذل جهد أكبر لدفعها. ويتفق الطرفان أيضاً على أن العلاقات الاقتصادية التجارية الموجودة بين الدولتين بعيدة عن المستوي المرغوب، وأنه يجب أن يتم

تطوير هذه العلاقات. وتعرب تركيا في هذا السياق عن رغبة صادقة في زيادة التعاون في المجالات الصناعية والفنية والتجارية بما يتساير مع علاقات الصداقة الموجودة بينهما والسودان، وبوجوب تقييم الطاقات الحقيقية لكلا البلدين في هذه المجالات[٦٥]

وتقدم تركيا نفسها، على أنها تملك بنية اقتصادية متقدمة يمكن أن تسهم في خلق بيئة ملائمة لدعم جهود التنمية الإقليمية عن طريق نشر مبادئ التعاون الدولي ومفهومها للاقتصاد الحر. كما أن رجال الأعمال الأتراك وصلوا إلى مرحلة من القوة من خلال مبادلاتهم التجارية والاقتصادية المنتشرة في ساحات جغرافية عديدة تمكنهم من أن يصيروا شركاء جيدين لرصفائهم في الدول الأخرى، وبالتالي الإسهام في زيادة إمكانيات التعاون وتنشيطه بين البلدين.

ولقد تمكن البلدان من تأطير أوجه التعاون بينهما في العديد من الاتفاقيات والبروتكولات ومذكرات التفاهم. وقعت أغلبها في النصف الثاني من التسعينات، مما يوفر رؤية واضحة لإمكانيات رفع مستوى العلاقة بين البلدين مستقبلاً.

الخاتمة

العلاقات الاقتصادية السودانية التركية شهدت في العشر سنوات الماضية العديد من المتغيرات الحادة والحاسمة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وأبرزت العلاقة الثنائية بين البلدين خلال هذه الفترة، كثافة لم تكن متوفرة سابقاً في الجوانب الاقتصادية والتجارية، وأن هذه العلاقات مرشحة لتكون أكثر تطوراً وزيادة .

ولكن ينبغي أن أشير أخيراً إلى انه وعلى الرغم من أن المعايير الجديدة التي تبلورت في التعامل السياسي والاقتصادي الدولي، تهيئ وتعد العالم لنوع جديد من القوة التي تعتمد على الحيوية والمثابرة الاقتصاديتين، إلا أن العوامل العالمية أو الخارجية، سيقدر لها أن تؤدي أدواراً هامة على المستويات المحلية للدول، أكثر مما تؤديه العلاقات الثنائية والمنفردة.

وتعد العولمة هي حجر الأساس لهذه التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية، فقد صار التناقص التدريجي للمسافات بين البلدان والأقاليم والحكومات والمؤسسات والشركات واضحاً تماماً ليس في التجارة والاستثمارات فحسب، وإنما في استخدام الموارد الطبيعية والبيئية. وساعدت عناصر عديدة على الاتجاه نحو العولمة مثل التقدم السريع في تقنيات نظم المعلومات والاتصال والتطورات القائمة على قوى السوق، وظهور أطراف فاعلة جديدة في الاقتصاد العالمي. وقد خلقت العولمة فرصاً اقتصادية هائلة أمام التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وفي عالم يسوده التغير السريع والاعتماد المتبادل، فإن التنمية الاقتصادية لكل من السودان وتركيا قد تؤدى لإحداث تأثيرات هامة في سياستيهما الخارجية، ومع تزايد قوة الاقتصاد، فإن من المؤكد أن يتسع نطاق العمليات الخاصة به، ومن المتوقع أن يعمد البلدان إلى تحسين البيئة السياسية الأساسية من أجل تحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتنوع في العلاقات الاقتصادية. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي والسياسي النشط، فإن الحاجة تدعو السودان إلى وضع مجموعة متسقة من السياسات لتحقيق الأداء الذي يتطلبه النمو المتزايد في الاقتصاد العالمي من جهة، والذي يتطلبه التعامل مع الاقتصاد التركي النشط أيضاً من جهة أخرى، وأن يهيئ نفسه لمواجهة متطلبات المستقبل بكل ما فيه من تحديات

الهوامش

1. Alexander, John, "The Ottoman Empire in Nubia: The First Turkia", a Paper presented in a Seminar in Commemoration of the 7th century of The Ottoman Empire, Sharjah Hall, December 1999, University of Khartoum, Sudan, p. 2.

2. *Ibid*, p. 4.

3. *Ibid*, p. .9.

٤- ابو سليم، محمد إبراهيم، "دور العثمانيين في إفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص ". ورقة مقدمة ضمن سمنار العيد المئوي السابع للدولة العثمانية، جامعة الخرطوم ، قاعة الشارقة ، ٤/ ١٢/١٩٩٩ .

5. Alexander ,op.cit. P.9.

6. Alexander ,op.cit. P.2.

٧- أبو سليم ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

٨- نفسه ، ص ٢٣ .

٩- أبو سليم ، محمد إبراهيم ، **تاريخ الخرطوم**، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م ص ٣١.

١٠- أبو سليم، "**دور العثمانيين في إفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص** ٤ ديسمبر، ١٩٩٩، مصدر سابق، ص ١٦.

١١- بشير كوكو حميدة، **ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل**، مطبوعات كلية الدراسات العليا، بحث رقم ١٠، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٨٠م

١٢- عون الشريف قاسم، إخلاص مكاوي "الحكم التركي في السودان الأثر الثقافي" ورقة قدمت ضمن سمنار العيد المئوي السابع للدولة العثمانية، قاعة الشارقة، ٤ ديسمبر ، ١٩٩٩ ص ٢ .

١٣- نفس المصدر، ص ٧ .

١٤- سيد أحمد علي عثمان العقيد، سياسة سلطنة الفور الخارجية ١٨٩٨-١٩١٦، رسالة ماجستير في قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة الملك سعود، رجب ١٤٠٤، ص ٢٦٤ .

15. Fabunmi, L.A. *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, A Case Study in Power Politics 1800-1956*, Longman, London. p. 5 .

١٦- أرشيف وزارة الخارجية، المجموعة غرب أوروبا، القسم (٢) نمرة الصندوق ١٢٣ نمرة القطع ٣٣-٦٤ رقم الملف وخ/غ- أوروبا

١٧- المصدر نفسه.

١٨- المصدر نفسه .

١٩- المصدر نفسه .

٢٠- سياسة السودان الخارجية ١٩٧٩/ ١٩٨٢م، تقرير من وزير الخارجية، إعداد وإشراف إدارة البحوث والنشر والتوثيق وزارة الخارجية.

٢١- المصدر نفسه .

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- المصدر نفسه .

٢٧- المصدر نفسه .

٢٨- إحصاءات مقدمة من السفارة السودانية بأنقرة ٢٠٠٢.

٢٩ المصدر نفسه .

٣٠- إدارة الشئون الأوروبية ، ملف رقم و ع خ / ش أ . ٢٠٠١٨/١/٥ .

٣١- اتحاد أصحاب العمل السوداني ووزارة الصناعة والاستثمار، ورقة عن "مؤشرات الاقتصاد السوداني وآفاق العلاقات الاقتصادية السودانية التركية" ، قدمت ضمن سمنار العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في الخرطوم ، ٢٠٠٢/١/١٠م، ص ٣٨.

٣٢- المصدر نفسه ، ص ٤٠.

٣٣- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، كتيب "آفاق العلاقات الاقتصادية السودانية التركية"، سمنار العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في الخرطوم ٢٠٠١/١/١٠م، ص ١٦

٣٤- المصدر نفسه، ص ٣٨.

٣٥- أرشيف وزارة الخارجية.

٣٦- نفسه، ص ٢٢.

٣٧- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، كتيب "آفاق العلاقات الاقتصادية السودانية التركية"، صفحة ٢٢.

٣٨- المصدر نفسه، ص ٢٣ .

٣٩- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مقسم رقم ٢، الملف الثاني نمرة الصندوق ٦٣ .

٤٠- اتحاد أصحاب العمل السوداني ووزارة الصناعة والاستثمار، مصدر سابق ص ٢١ .

٤١- مقابلة مع بهاء الدين حنفي سفير السودان لدى أنقرة ٢٠٠٢، انقرة .

٤٢- اتحاد أصحاب العمل السوداني ووزارة الصناعة والاستثمار، مصدر سابق .

٤٣- وزارة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في أرقام، مايو ٢٠٠١.

٤٤- وكالة السودان للأنباء، مصدر سابق.

٤٥- وزارة العلاقات الخارجية، إدارة الشئون الأوروبية، ملف وع خ/ ش أ /٢٠/١/٥.

٤٦- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق، ص ٢٣.

٤٧- مقابلة مع بهاء الدين حنفي، مصدر سابق .

٤٨- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق ص ٢٢ .

٤٩- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مصدر سابق .

٥٠- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية.

٥١- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية ، مصدر سابق، ص ١٢ .

٥٢- المصدر نفسه، ص ١٢ .

٥٣- المصدر نفسه، ص ٢٢ .

٥٤- مقابلة مع بهاء الدين حنفي، مصدر سابق ص ٤١.

٥٥- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مصدر سابق .

٥٦- بهاء الدين حنفي، مصدر سابق.

٥٧-أرشيف وزارة العلاقات الخارجية.

٥٨- نفس المصدر.

٥٩- على انجين اوبا، مصدر سابق.

٦٠- بهاء الدين حنفي، (مقابلة)، مصدر سابق.

٦١- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق

٦٢- كتاب سفارة تركيا، تركيا والعالم ٢٠١٠ -٢٠٢٠ كتاب سفارة تركيا شركة أي .أم .جرافيك، القاهرة، ١٩٩٩،٨٠ ، ص ٨١.

٦٤- نفس المصدر ص ٨٢.

٦٥- نفس المصدر .

٦٦- وزارة العلاقات الخارجية، إدارة الشئون الأوروبية، مصدر سابق.

ملخص الأوراق الانجليزية والتعقيبات

التجربة العثمانية

تركيا أتوف

تبدأ هذه الورقة بالتأكيد على أن التجربة العثمانية التي تمتد إلى ٧٠٠ عام هي تجربة تمازج وليست صراع حضارات. وترجع إلى الأباء البدو المؤسسين في أواسط آسيا الذين تحركوا في ظروف مختلفة نحو الشرق الأوسط والبلقان وسيبيريا وشمال غربي الهند وشمال شرقي أوروبا. وإحدى المجموعات المهاجرة هذه هي التي كونت الدولة العثمانية. وقد حمل الأتراك معهم خبراتهم في تكوين الدول منذ إمبراطورية الجوكتورك (٥٥٢-٧٤٤) مروراً بالسلاجقة ودور الأتراك في الدولة العباسية حتى انتصاراتهم على البيزنطيين في ١٠٧١م التي فتحت الباب للأناضول. وكان أن توسعت الإمارة العثمانية على حساب الولايات المسيحية شمالاً وغرباً وامتدت في بيئة ثقافية مختلفة شملت البلقان ١٣٨٩م ثم ضمت الشام ومصر في عهد سليم الأول (١٥١٠-١٥٢٠م) في الفترة بين ١٢٩٩-١٥١٠م كان غالبية سكان الإمبراطورية العثمانية مسيحيين. وتعايش في إطار هذه الإمبراطورية اليهود والطوائف المسيحية مثل الأرمن والاورثوذوكس، باعتبارهم أهل كتاب وموحدين. وعاش أصحاب هذه الديانات في نظام الملل الدينية ضمن نظام حكم ذاتي تحت قيادة الزعماء الدينيين لهذه الملل. ومن صور التعايش استقرار التركمان في البلقان ولم يعملوا على إبعاد المسيحيين أو إبادتهم أو قسرهم على الهجرة بل ظلوا يمارسون تقاليدهم الخاصة بهم. كما ساهم العثمانيون مع المسيحيين في المقاومة ضد الأعداء ومثال ذلك قتالهم مع البوسنة ضد البوقميل المسيحيين في القرن الرابع عشر، وفي ألبانيا ضد الصرب. وفي معركة أنقرا، حارب الزعماء المسيحيون إلى جانب الدول العثمانية ضد تيمور. كما ضمنت الدولة الحرية

الدينية للمسيحيين الإغريق، وكانت عوناً لهم ضد ضغوط الكاثوليك من روما. ومنذ عام ١٤٥٢م أبقوا على السلطات الروحية والزمنية التي يمارسها بطريق الأرثوذكس الإغريق في إستانبول على رعيته، كما سمحوا لليهود بتكوين ملتهم تحت زعامة وسلطات حاخامهم الأكبر. واعترفت الدولة العثمانية بالكنيسة الأرمنية الجريجورية منذ عام ١٤٦١م كطائفة دينية منفصلة بذاتها ولها بطريقها. وكان لكل ملة قوانين تشرعها بنفسها كما اعترفت الدولة بوجود الكاثوليك والبروتستانت كمجتمعات متميزة بحقوق وواجبات محددة بفرمانات سلطانية عليا. وكان لكل ملة مؤسساتها الخاصة بها. كما فتحت الإمبراطورية أبوابها لموجات اليهود الذين وفدوا إليها فارين من الاضطهاد في أوروبا وذلك منذ نهاية القرن الخامس عشر، وبعد الهولوكست (١٩٣٠-١٩٤٠م). وقد ازدهرت المجتمعات اليهودية في الأناضول لالتزام الحكام العثمانيين بالشريعة الإسلامية وإخلاصهم في تطبيقها بكفاءة للنزعة الإنسانية لدى الحكام العثمانيين. وفي القرن السادس عشر صارت استانبول مركزاً حضارياً يعكس الأصالة وعملية التفاعل المشترك بين الحضارات، ومثالاً على ذلك التفاعل بين العمارتين البيزنطية والعثمانية. وخلاصة الأمر إن ما بدا كإمارة صغيرة في عام ١٢٩٩م صار رمزاً للبهاء، في شكل حضارة متميزة ازدهرت بالتعاون مع كل شعوب الإمبراطورية بتعددها الديني والعرقي، حيث إن كل أفراد هذا النسيج المتعدد، تقلدوا مناصب الحكم من الوزير الأكبر إلى أصغر الوظائف. وشهد العهد الذهبي لسليمان الفاتح التوسع الضخم والإشعاع الثقافي للدولة العثمانية.
وتطرقت الورقة أيضاً إلى آراء الأجانب المتعاطفة مع العثمانيين وشكل حكومتهم وتراثهم وإنجازاتهم وجوانب شخصياتهم وحياتهم وفنونهم، وأوردت نماذجَ من تلك الآراء المتعاطفة.

نشرت الورقة بالانجليزية كاملة في صفحات ٥٩-٦٦.

بعض الأفكار حول العلاقات التركية الإفريقية

علي انجين اوبا

قدمت الورقة للثورة التركية الكمالية التي تمخضت عن قيام دولة تركيا الحديثة والتي تبنت سياساتها وعلاقتها توجهاً نحو السلام العالمي يقوم على المبدأ الذي أرساه أتاتورك "السلام في الداخل والسلام في العالم". واتبعت تركيا منذ الثلاثينيات سياسة حسن الجوار وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وفي عام ١٩٣٥م صوتت لصالح العقوبات ضد إيطاليا لاعتدائها على الحبشة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اهتمت السياسة الخارجية التركية بالشئون الإفريقية والآسيوية حيث شاركت تركيا في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٤م.

واستعرضت الورقة برامج الحكومات التركية المتعاقبة بين ١٩٦٠-١٩٨٩م المساندة لقضايا دول عدم الانحياز والدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والباسيفيكي وشرق أوروبا، حيث رحبت باستقلال الدول المستعمرة وساندت حق تقرير المصير وإزالة الاستعمار. وساندت تطلعات الدول المستقلة حديثاً نحو الرقي والازدهار، وساندت أيضاً مشاركة هذه الدول في عضوية هيئة الأمم المتحدة. ورحبت بحقوق السيادة لتلك الدول وكانت مواقفها مساندة لتصفية الاستعمار وإزالة نظام التفرقة العنصرية، وبادرت تركيا بإرسال بعثات النوايا الحسنة لبعض الدول الإفريقية بغية إرساء علاقات متينة معها في المجالات السياسية والتجارية والثقافية. وتعزيز العلاقات الثنائية معها من أجل التحرر والتنمية والسلام والتعاون الدوليين، وتوطيد علاقاتها معها على أساس النوايا الحسنة والصداقة.

فعلت للسودان. ومع خلو صفحة تركيا من المشاكل العرقية وسياسة الفصل العنصري فإنها تنظر لإفريقيا كمجال مناسب للشراكة وهي على استعداد للقيام بدور مهم في هذه القارة الكبرى حتى تصبح نموذجاً للتحديث.

ولخصت الورقة الاهتمام التركي بالتطورات في إفريقيا. وكيف أن جمهورية تركيا واصلت في سياسة الإمبراطورية العثمانية في علاقاتها مع إفريقيا الممتدة من الساحل الغربي وحتى تنزانيا. وكانت الإمبراطورية قد اتبعت سياسة المصالح الاستراتيجية فيما يتعلق بأجزائها الإفريقية واضعة في الاعتبار مصير الشعوب الإسلامية في هذه المنطقة. وقد شكل الأثر الذي أفرزته هذه العلاقات التاريخية مع أجزاء من القارة الإفريقية جوهر اهتمام الجمهورية التركية بجانب أنه لم تكن لدى تركيا أي مشاكل مع الدول الإفريقية، وحظيت تركيا بالتعاطف والنظرة الإيجابية من قبل الشعوب الإسلامية في إفريقيا. كما أبدت الشعوب المسيحية الإفريقية نفس الشعور انطلاقاً من التقاليد الثورية وعملية التحديث والتقدم الاقتصادي لتركيا. ولذلك اعترفت تركيا بصورة فورية بالدول المستقلة حديثاً في إفريقيا وأقامت علاقات دبلوماسية معها التزمت سياسة تعاون في الأمم المتحدة لدعم هذه الدول. وتنوي تركيا التوسع في التمثيل الدبلوماسي المقيم واعتماد مباشر للسفراء ببعض العواصم الإفريقية لفترة ثلاثة أشهر مع ترشيح قنصل فخري في كل عاصمة توجد بها سفارة تركية وذلك بهدف تطوير العلاقات الثنائية. إن اقتصاد تركيا المزدهر يمهد لها الفرصة لتوسيع علاقاتها في كافة المجالات مع الدول الإفريقية.

وتطرقت الورقة إلى التحديات الجديدة التي تواجه إفريقيا خاصة في ظل العولمة وتحديات إرساء الديمقراطية السياسية والاقتصادية واستعداد تركيا لمشاركة تجربتها مع الدول الإفريقية بإقامة شراكة اقتصادية معها، وذلك بتقديم التكنولوجيا الحديثة بطريقة أرخص، والمساهمة في أنشطة إنشاءات البنيات الأساسية في الدول الإفريقية، مع حرص تركيا على الانفتاح على إفريقيا، حيث ظهرت نتائج هذا الانفتاح في السودان باتجاه العلاقة بينهما نحو التطور المستمر فرصاً للتدريب الفني. ويمكن لتركيا أن تستخدم هذه العلاقة المتينة مع السودان كنموذج لعلاقاتها مع الدول الإفريقية الأخرى. ويمكن لتركيا أن تقدم منحاً وفرصاً تعليمية وفرصاً للتدريب الفني لكل الأفارقة كما

نشرت الورقة بالانجليزية كاملة في صفحات ١٩-٣٨.

فرنسا وتحديث الإمبراطورية العثمانية

جاك توبي

تناولت الورقة دور فرنسا في نشر الأفكار الجديدة في الإمبراطورية العثمانية ونقل التكنولوجيا والخدمات والتمويل وبناء الهياكل الأساسية وذلك ضمن دول أوروبية أخرى أسهمت في عملية التحديث على المستويين العام والخاص. وساعد فرنسا في القيام بذلك الدور تراث الثورة الفرنسية وأفكار التنوير وحريات الشعوب وحقوق الإنسان والحكومة التمثيلية وضمان فصل السلطات ونماذج المؤسسات السياسية الغربية العلمانية. إلا أن نمو هذه الأفكار في الإمبراطورية العثمانية واجهته بعض العقبات. ولا يمكن فهم فترة الإصلاح والتحديث بدون الإشارة لتأثير اللغة الفرنسية، فقد صارت اللغة الثانية للمتعلمين الأتراك وغيرهم وتمت بها الاتصالات مع أوروبا وحلت محل الإيطالية، كأهم أداة للحديث في القطاعات المدنية والعسكرية والسلك الدبلوماسي، وأصبحت لغة الوزراء والقناصل في تعاملهم مع استانبول، واستخدمت في المسائل ذات الصلة بالمشاكل السياسية للإمبراطورية. كما نشأ أدب عثماني يستلهم نتائج الأدب الفرنسي بدل الفارسي، وظهر أدباء استلهموا من المفكرين أمثال روسو ومونتسيكو. وظهرت روايات ومسرحيات انتشرت من خلالها أفكار الحرية والوطن والنظام البرلماني والفلسفة السياسية باستلهام فرنسي. كما انخرط أعضاء جمعية تركيا الفتاة المنفيين في فرنسا في نشر صحف بالفرنسية. أيضاً لعبت المنظمات الماسونية دوراً في التحديث من خلال التنظيمات خاصة في الفترة من (١٨٥٠-١٨٧٥) وتبدّت تأثيراتها في الأنشطة الخيرية والأفكار الوضعية واللادينية الإلحادية. وكان لهذه الأفكار أثرها في ترسيخ العلمانية لدى المثقفين الأتراك بعد عام ١٨٥٠م. وأسهمت فرنسا بإرسال المتخصصين

ونقل الخبرات التكنولوجية والتسليح على الطراز الفرنسي الأوروبي، فأنشأت مدارس عسكرية جديدة ساهم فيها الضباط الفرنسيون كمعلمين ومدرسين في المدفعية والتحصينات والبحرية والإمدادات العسكرية مع تعليم الطلاب اللغة الفرنسية.

وقد ساهمت فرنسا في إعداد جيش حديث وأسطول بحري متقدم للدولة العثمانية ولمصر. جيشاً حديثاً وأسطولاً بحرياً وشملت المساهمات الفرنسية التكتيك والمناورات والمدفعية والموسيقى العسكرية والطب العسكري. وتم جلب سفن من فرنسا للبحرية، كما شارك ضباط فرنسيون في بعض العمليات الحربية.

أسهمت فرنسا في تحديث الإدارة المالية في الإمبراطورية وفق النموذج الفرنسي وذلك بإنشاء هياكل مالية حديثة مع إرسال موظفين للتدريب بفرنسا على الإدارة المالية الحديثة. وتم إنشاء الرقابة المالية وإدارة للتشريعات الضرائبية، وإعادة تحديث دور المحاسبة العامة وتنظيم ديوان الحسابات بمساعدة فنية فرنسية. ونظم الفرنسيون سلاح الجو العثماني الناشئ في عام ١٩١٤م بإنشاء مدرسة ومراكز طيران.

كما ساهمت فرنسا في إنشاء الهياكل الأساسية الحديثة بالإمبراطورية على أنقاض التخلف التكنولوجي والافتقار إلى رأس المال. وتم خلق جهاز مصرفي جديد، حيث نشأ البنك العثماني برأس مال فرنسي، ثم أنشأ بنك كريدي ليونيه فروعاً بالدولة ولعب دوراً مهماً في الخزانة العثمانية والأنشطة التجارية للدولة. وكان لفرنسا دور رائد في تمويل وتقديم القروض للإمبراطورية لإنشاء الهياكل الاقتصادية الجديدة وأعمال الاستقرار في الوضع النقدي والمشاركة في المشاريع. وتم أيضاً إنشاء إدارة للديون العثمانية العامة. وقد أسهمت الاستثمارات الفرنسية في التحديث خاصة في قطاع السكة الحديد والاتصالات والزراعة والموانئ والمناجم، والخدمات خاصة في مجال الغاز والكهرباء وشركات تجارة السجاد الشرقي. وقد لعبت المدارس الفرنسية دوراً كبيراً في التحديث وخرّجت موظفين ومديرين أسهموا في المشاريع الحديثة للإمبراطورية.

واختتمت الورقة بتقييم تجربة التحديث بأنه كان انتقائياً ولم يخلق صناعات تتنافس

مع مثيلاتها في فرنسا. فلم تتعد صناعة القطن والحرير مرحلة الغزل حيث كان يتم استيراد النسيج والأقمشة من ليون. كذلك كانت المناجم تستخرج خام الحديد والصلب فقط. كما كان التحديث جزئياً وعلى سبيل المثال ما تم إنشاؤه في مجال السكة حديد لم يتجاوز مصلحة ونفوذ الدول المتبنية لهذا المشروع. وذلك إضافة إلى أن التحديث تم في ظروف جغرافية واستراتيجية سيئة، واتسم بالبطء من جراء النزاعات والحروب التي خلقت مناخاً غير موات للتحديث، ورغم ذلك فقد لعب التحديث دوراً مقدراً في تحرير وقيام تركيا الجمهورية وكان له دوره في تأسيس اقتصادها الوطني.

الإمبراطورية العثمانية في النوبة: التركية الأولى

جون الكساندر

قبل ٢٥٠ سنة من الغزو التركي المصري للسودان (١٨٢١م) خضعت معظم الأجزاء الشمالية والشرقية من ولايات السودان الحالي للحكم التركي. ومنذ عام ١٥٨٣ كان الشلال الثالث يمثل الحدود بين الأتراك وسلطنة الفونج وامتد نفوذ الأتراك شرقاً إلى البحر الأحمر عند سواكن. وهذه الفترة أسماها المؤلف "بالتركية الأولى". واستعرضت الورقة الأدلة الأثرية حول قلعتي أبريم وصاي اللتين أقيمتا لحراسة مصر من الهجمات التي تشن من جهة الجنوب. ففي ٤-١٥٨٥م وبعد معركة حنك بين العثمانيين والفونج انشات صنجقية ابريم وضمت لأيالة مصر وأعيد تجديد قلعة صاي وتسليحها بالمدفعية والبنادق وصارت خط الدفاع الأول لمصر من الجنوب، وكان أفراد الحاميتين من الجنود الإنكشارية. أما الفونج فقد استحكموا قرب جزيرة أرقو وفي الدبة. وفي الفترة بين (١٥٨٥-١٦٦٠م) كان الفونج في أوج قوتهم خاصة بعد ١٦٠٧م حيث انتصروا في معركة كركوج. كما حدث تمرد في الجيش في مصر السفلى. أيضاً كان لنجاح ثورة الشايقية الأثر في زيادة تحصينات الحاميتين التركيتين. أوردت الورقة وصف الرحالة التركي إيليا شلبي لكل من قصر آبريم وصاي؛ واستمرت الحاميتان في استلام رواتبهما من القاهرة حتى عام ١٦٩٤م. وتزايد استيعاب أطفال وأقارب الإنكشارية كجنود في الحاميتين، وهناك أدلة على وجود جنود في الحاميتين من الهوارة والكنوز والمجريين (الذين اشتهروا محلياً بالمجراب)، وأشارت الورقة إلى أن زوال التهديد الجنوبي أدى إلى التقليل من اهمية صنجقية أبريم بين الشلالين الأول والثالث. وأن الإداريين بالمنطقة كانوا في

وضعية شبه مستقلة عن القاهرة، وصاروا حامية معزولة، بيد أن الأراضي في المنطقة ظلت تفلح بواسطة الجنود وذراريهم، لذلك ورث الجنود بيوت الحاميتين. وفي الفترة بين (١٦٤٠-١٧٩٨م) تضاءلت الأهمية العسكرية للحامية ودخلت في عزلة تامة ولم تصلها أي تعزيزات من الشمال. وأخذ الناس يتداولون اسم (قلعجي) للإشارة لسكان القلعة وهم النخبة المالكة للأرض والبيوت داخل القلعة. وفي ١٧٩٩م احتل الفرنسيون أسوان مما أضعف صنجقية أبريم حيث انسحب المماليك للجنوب وساندت الحاميتان الجهاد ضد الفرنسيين لمدة ثلاث سنوات حتى ١٨٠٢م. ولم تساهم القلعة في حصار محمد علي باشا للمماليك في قصر أبريم في عام ١٨١٢م. ولكن المماليك عاملوا أهلها كأعداء وفرضوا عليهم جزية، بيد أنهم لم يخربوا سواقيهم وحقولهم. ومن سخرية الأقدار أن الهجوم الوحيد على القلعة في ظرف ثلاثمائة عام كان من قبل قوات عثمانية. وفي عام ١٨٦٢م تم تسريح الإنكشاريين من قبل السلطات وزالت كل امتيازاتهم واختفت الحاميات رسمياً. وبدأت التحصينات في الانهيار واختارت معظم الأسر العيش في القرى على ضفة النهر بدلاً عن القلعة. ولما غزا محمد علي السودان لم يكن لحطام قلعة صاي أي دور في الحملة. ووفقاً للروايات الشفاهية كانت هناك حياة في قلعة صاي خلال القرن التاسع عشر وظل مسجدها يؤمه المصلون حتى نهاية القرن التاسع عشر. وانتهى احتلال قلعة صاي بتقدم قوات المهدية في عام ١٨٩٤م حيث فرّ سكانها شمالاً وعادوا بعد عام ١٩٠٠م، ولم يتم ترميم البيوت وصارت خراباً بعد نزع الأخشاب من سقوفها . وفي الختام فإن المؤشر الوحيد لتطورات المنطقة من خلال الشلال الأول إلى الشلال الثالث بين ١٥١٧-١٨٢١م هو الوجود العثماني. ومن المحتمل أن يكون له أثر كبير خاصة على مملكتي المحس ودنقلا، وهنالك حاجة لمزيد من الأبحاث الأثرية والوثائقية واللغوية لمعرفة تفاصيل هذا الأثر على المنطقة وعلى السودان الحديث.

تعقيب على ورقة

البروفسير جاك توبي

فرنسا وتحديث الامبراطورية العثمانية

قيصر موسى الزين

استخدم البروفسور جاك توبي في ورقته المدخل التاريخي في معالجة كل من الجوانب الثقافية والسياسية في العلاقات العثمانية الأوروبية بدون أي انقسام ثنائي. وحاول تسليط الضوء حول المساهمة الفرنسية في صنع الدولة التركية الحديثة. وهذا يعني ضمنياً مساهمتهم في تفتيت العالم العثماني القروسطي والتقليدي. وحاول المؤلف أن ينسب إلى فرنسا دوراً يعتقد بأنه كان إيجابياً واسهم في تطوير الحضارة والمجتمع في العالم العثماني. ولم يحاول النظر إلى هذا الموضوع على ضوء العلاقات الاستعمارية بفرنسا أو في إطار الصراع الثقافي الإسلامي المسيحي أو على الأقل على ضوء التفاعل والصراع بين الغرب والشرق، وربما كان مرد ذلك يرجع جزئياً إلى منهجيته الوصفية.

وورقة توبي هي مساهمة رائعة في كتابة التاريخ الثقافي. وهي مكرسة كلية لإثبات وجهة نظر واحدة، بأنه كان للفرنسيين اليد العليا في العملية التاريخية لتحديث الإمبراطورية العثمانية وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد المؤلف أن التأثير الفرنسي تم ضمن التأثير الأوروبي العام: الإيطالي والبريطاني والأمريكي، الخ....

ولدراسته الوصفية السريعة فإن البروفسور توبي قد فتح الباب لإجراء معالجات

نشر التعليق بالانجليزية كاملاً في صفحات ٥٦-٥٨.

تحليلية أكثر عمقاً لهذا الجانب. وقد يلاحظ المرء في ورقته ما يلي:

أ- إن المنحى التوثيقي للورقة مقنع، وربما كانت هناك حاجة لمزيد من المعرفة حول أسباب الظاهرة التي هي قيد الدراسة،

- لماذا وقع اختيار السلطات العثمانية خاصة في عهد سليم الثالث على خبراء من فرنسا في مجالات الجيش والمالية والبنيات الأساسية وليس من أي دولة أوربية أخرى؟

- لماذا تحول الأتراك العثمانيون من اللغة الإيطالية، وتبنوا اللغة الفرنسية بدلاً عنها في القرن التاسع عشر؟

ب- أشار البروفسير توبي للصعاب التي اعترضت عملية التحديث والتغريب التي حدثت في الإمبراطورية العثمانية ولكنه لم يشرح بصورة مفصلة تلك الصعاب، والمرء قد يتساءل مثلاً حول نوع المقاومة والصعاب التي اعترضت عملية التحديث ولماذا؟ وهل نشأت أي صراعات اجتماعية وثقافية وسياسية نتيجة لسياسات التحديث تلك؟ ولأي مدى يمكن أن تربط هذه الصراعات أو المقاومة بطبقة أو طبقات اجتماعية معينة؟

١- من الواضح أن معظم الاستثمارات الفرنسية مثل تلك التي تمت في السكك الحديدية والاتصالات والبنوك والتجارة الخ.. كانت مرتبطة بمصالح رأسمالية معينة. فإذا وضعنا في الاعتبار أن الإمبراطورية العثمانية كانت تعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي التقليدي حيث تصدر المواد الخام وتستورد البضائع المصنعة؟ هل هذا يدعم التحليل الماركسي المتعلق بالعلاقة بين الرأسمالية والعالم غير النامي، علماً بأن الإمبراطورية العثمانية لم تكن مستعمرة آنذاك؟

٢- ماذا يعني مصطلح "الإمبراطورية العثمانية" المستخدم في الورقة؟ تركز الورقة على تركيا، ولكنها في بعض الأحيان تشير إلى مصر كجزء من الإمبراطورية العثمانية، وفي بعض المواضع تعتبر مصر بمثابة كيانٍ مستقل. من الصعب اعتبار مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فمصر منذ تسلم أسرة محمد علي باشا الحكم فيها عام ١٨٠٥م

كانت تتمتع بوضع فريد وعلى درجة من التعقيد في كلٍ من القانون الدولي والواقع السياسي.

٣- لأي مدى يمكن أن نعتبر تحديث الإمبراطورية بمثابة عامل له دور في سقوطها؟ وذلك لأن التحديث خلق قاعدة لنظام اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد منذ ثورة ١٩٠٨؟.

٤- ما هي الروابط والاختلافات بين مصطلحي التحديث والتغريب اللذين وردا في الورقة؟ هل كان في مقدور العثمانيين الاستفادة من التكنولوجيا الغربية بدون أن يتأثروا بالأخلاق والقيم الغربية، أم أن العمليتين متكاملتان وغير منفصلتين؟

٥- يدعي الكثيرون من منتقدي نظام أتاتورك أن التغيير الذي حدث في تركيا من النظام العثماني إلى النظام الجديد، بعلمانيته وتوجهه الغربي، كان مؤامرة خططت لها ونفذتها الدول الغربية وذلك بغية تفتيت الوحدة الإسلامية ووراثة الممتلكات العثمانية. ولقد قامت فرنسا، وفقاً لتلك الفرضية، بدور رئيسي في المؤامرة. ما هي الصلات التي تربط بين العلاقات الفرنسية والعثمانية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا... الخ، وبين التوجهات العامة في السياسات الأوروبية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية؟.

٦- ماذا عن دور الماسونيين في السياسات الأوروبية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية؟ فقد نوهت الورقة بالدور المهم الذي قام به الماسونيون الفرنسيون في نشر الأفكار الثقافية ضمن عملية تحديث الإمبراطورية العثمانية، هل لذلك أي صلة بالفكرة السائدة في العالم الإسلامي، بأن الصهيونية واليهود قاموا لأسباب دينية وسياسية، باستخدام التحديث كأداة لتحطيم القوة الإسلامية والمتمثلة في الإمبراطورية العثمانية؟ وهذه الفرضية تنطوي على فرضية أخرى، أن الماسونيين الأحرار كانوا على صلة باليهود أو بالحركة الصهيونية. لأي مدى يمكن لفرنسا أو الفرنسيين أن يرتبطوا بهذا الموضوع؟

تعقيب على ورقة

الدكتور علي أويا

بعض الأفكار حول العلاقات التركية الإفريقية

بدر الدين البيتي

اهتمت الورقة بتقديم بيان بالسياسات والرغبات والنوايا الحسنة التي عبرت عنها الحكومات التركية المتعاقبة من ١٩٦١ وحتى ١٩٩١ حول علاقاتها بإفريقيا. وأشارت أيضاً إلى الجهود التي قامت بها هذه الحكومات ضد الاستعمار وسياسة الفصل العنصري في إفريقيا. وأن تركيا كانت محط نظرات الإعجاب والتعاطف في إفريقيا. وأكدت الورقة بأن بعض المثقفين الأفارقة اعتبروا أن الحركة الكمالية هي الأيدلوجية التي تناسب إفريقيا السوداء. وخلصت الورقة للدعوة للتعاون المشترك بين تركيا وإفريقيا.

وباستقراء الماضي، فإنه لم يكن هناك وجود هام لتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء، بل اقتصر وجودها على شمال إفريقيا، وساحلها المتوسط وفي بعض الأجزاء الصغيرة في شرق إفريقيا. ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذت تركيا تصبو نحو الغرب، سعياً للانضمام لعضوية السوق الأوروبية المشتركة. ومنذ عام ١٩٥٢م كان طلبها يقابل بالرفض، ولم يكن مرد ذلك لاقتصادها المتهالك ولكن السبب الرئيسي هو الطابع الإسلامي للدولة وتوجهها الشرقي. هل تخلت تركيا عن سعيها للتوجه نحو الجبهة الأوروبية؟ ألا يمكن القول بأنها تأخرت أكثر مما ينبغي للحاق بإفريقيا؟ ما مدى جدية

تركيا في توجهها نحو إفريقيا، وبالوضع في الحسبان أن تمثيلها الدبلوماسي لا يتعدى الاثنتي عشر سفارة في سائر أنحاء القارة؟.

العلاقاتالاقتصادية

الآن صارت هناك سوق واحدة في العالم. ففي عصر العولمة، وتجارة الإلكترونيات، واقتصاديات الاتصالات وتطور الاقتصاد العالمي، يمكن إثارة الأسئلة التالية حول علاقات تركيا الاقتصادية مع إفريقيا

١- ما هي الميزات التنافسية التي تمتلكها تركيا؟

٢- ما هي الميزات المقارنة التي تمتلكها بالنسبة للممثلين الكبار في الاقتصاد العالمي؟

٣- هل في استطاعتها تقديم الأفضل في مجالات الاستثمار الدولي والإنتاج الدولي ونقل التكنولوجيا؟ أم أن الأفارقة سيقبلون بالأفضلية الثانية؟

٤- هل تمتلك تركيا المقدرات لاختراق القطاعات الاستراتيجية للاقتصاديات الإفريقية؟ مثلاً قطاعات الصناعات الزراعية الاستخلاصية، وقطاعات النفط أم أنها ستركز فقط على التجارة وعلاقات التبادل؟

الأبعادالسياسية

- التقارب مع إسرائيل، والحلف العسكري الذي نشأ بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا.
- الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا ضمن حلف معاهدة شمال الأطلنطي.
- الاستمرارية بين الإسلام العلماني والإسلام "الأصولي" داخل تركيا.
- الجهاز العسكري والضغط الذي يمارسه على الحكومات في اتجاه تحقيق تركيا العظمى (الأفكار التوسعية).

- كل الأفكار المذكورة أعلاه لن تجد القبول في أوساط الدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط، خاصة لدى الدول العربية الإفريقية شمال الصحراء.

الجانب الثقافي

تعاني تركيا من أزمة هوية، نابعة من الانقسام الثنائي بين الغرب والشرق. فإذا انضمت تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن صلاتها الثقافية بالدول الإسلامية والشرقية سوف تتضرر بشدة لأن هذه الدول لن تقبل بالتشريعات والقيم الغربية.

وفي تقديري الشخصي أنه من الأفضل لتركيا أن تتواصل مع الشرق، والعالم العربي الإسلامي وإفريقيا، كما أن الأسواق الإفريقية والإسلامية والعربية ذات إمكانيات كبيرة. على تركيا أن تختار: غرباً أو شرقاً.

لا أود أن أخوض في العلاقات السودانية التركية لأن ما يحير حقيقة أن الحكومات الإسلامية الأصولية تشعر بارتياح شديد في الانسجام والتعامل مع قلعة العلمانية في الشرق الأوسط.

نشرت الورقة بالانجليزية كاملة في صفحات ١١-١٨.

The Cultural Impact of the Turco-Egyptian Rule in the Sudan*

By

ᶜAwn Al-Sharif Qasim

and

Ikhlas Makkawi

Summary

The Turks gave the Sudan a new concept of government and administration. Their institutions and system of administration resulted in social and cultural changes in the Sudanese society, especially in the northern Sudanese communities. Their political, military, security and fiscal policies caused an intense internal flight and migrations. On the positive side, these policies effected a change in the prevailing social, cultural and political concepts, though this cultural change was casual; it was a by-product of the political and administrative practices. These effects were evident in construction and buildings, agriculture, education, language, communication, transportation and the legal domain. In education the Turkish administration subsidized and supported the prevailing system of traditional religious education in the country, that is by opening new schools in some towns; thus ushering the beginning of the new civil education. A legal system was established, with judges, *ᶜulama* and local and appellate courts. *Sufi* sects from both Egypt and Arabia were encouraged to come and establish themselves in the Sudan. The country was connected with a network of roads and river routes and mail and telegraph services were inaugurated. They introduced the first lithographic printing press into the country and a paper factory was established. The regime stimulated agriculture by bringing Egyptian farmers to teach the Sudanese more advanced methods of cultivation. Irrigation was developed new crops were

* The full text of this paper is given in Arabic on pp. 103-119

introduced. It extended cotton cultivation, and started ginning, and established factories for the manufacture of Indigo. The Turkish government explored the Nile sources and founded new stations, thus opening the country for travel and exploration; a movement, which resulted in valuable travel literature. In construction, the regime founded Khartoum as the capital of the country (1834); new building materials were introduced, and many public buildings, like mosques, schools, hospitals and barracks were constructed in main towns. Notable of these construction efforts is the Governor General's Palace. The construction work and the considerable care given to Khartoum made it a microcosm of all races and cultures, thus encouraging the dissemination of different cultures. The paper elucidated the Turkish linguistic effect on the Sudanese colloquial tongue. Turkish words and expressions entered the local palaver by way of Turkish correspondence and by time, these expressions became wide-spread and quite understandable. Also the colloquial language was enriched with some words and with nomenclature and designations of the administrative apparatus; words of military denominations, names of food and some social and economic practices also found their way into the Sudanese colloquial usage.

The Sudanese Turkish Economic Relations*

By
Ishraqa Abbas Abd el Rahman

The paper started with an outline of Turco-Sudanese historical relations since 1530. After Sudan's independence, Turkey opened an embassy in Khartoum in 1956 and Sudan reciprocated by opening its embassy in Ankara in 1970. During the period between 1970-1990 the two countries entered into moderate trade and exchange relations. In 1980 these relations were expanded when the two countries signed the first Trade Protocol for commodity exchange. The volume of trade increased to US $3.814.000. After 1980 a number of economic, technical, cultural and scientific agreements were signed between the two countries. In 1988 Turkey granted the Sudan a loan of US $ 40.000.000 of which Us $30.000.000 were earmarked to finance capital goods and US $ 10.000.000 to finance consumer goods. The period between 1990-2001 witnessed an activation in the bilateral relations. A number of 25 agreements and protocols were signed between the two countries, 10 of them were in the economic sector. Turkey granted a loan of US $ 20.000.000 to the Sudan. The cooperation extended to embrace various sectors, e.g. air-transportation, quality control, oil and mineral exploration, etc…

By 1995, 35 Turkish and Sudanese companies started to invest in both countries. The paper covered the technical cooperation which was extended into the medical, artistic and educational sectors. A number of agreements and protocol were signed to that effect. The paper surveyed the exports, imports and balance-of-payment between the two countries. It tackled the prospects for the Sudanese Turkish economic relations. The Sudanese aspire to attract Turkish investments to the Sudan, mainly to finance infrastructure projects, roads-building, dams, sea-ports, educational and health projects etc…, and to open the Turkish market to the Sudanese products and commodities, especially agricultural and animal products. Turkey was interested to increase its volume of trade and investment in services and commodities in the Sudan. The paper includes four tables and a bibliography.

---

* The whole text of this paper is presented in Arabic on pp. 121-154.

Suwakin and Masawwa^c during the Turco-Egyptian Rule*

By

^cAwad Abd-al Hadi al ^cAta

Summary

Early in the sixteenth century, the Ottoman state sensed the menace of the Portugese control in the Red Sea; it expelled them and established its authority on the African coast and the Red Sea. Its authority was centred between Suwakin and Masawwa^c and it held the sovereignty rights on the coast. The area was garrisoned and a political administration was established in it. Suwakin, Massawa^c and Zayla^c served as military bases. Suwakin was developed as a commercial and administrative centre serving considerable sections of the Red Sea and the hinterland of Eastern Sudan. Masawwa^c influence was extended to embrace Bab-el Mandab and the Danakil. Both areas assumed a new importance under the Turks. They carried out a medical survey and installed ginning factories using local labour. Roads were paved, and they constructed schools, hospitals, mosques and barracks. A regular sea line was established between Suez and the ports of Suwakin and Masawwa^c. Both ports of Suwakin and Masawwa^c were under the jurisdiction of the Ottoman *vali* of the Hijaz and in 1866 their administration was ceded to Egypt under the Ottoman suzerainty. A new administrative structure was tailored and it undertook the improvement of buildings and roads. It constructed hospitals, mosques, churches and it improved the supply of drinking water. Also Masawwa^c got its new administrative structure and the paper illustrates the new military fortifications, the development of the towns' suburbs and the organization of its revenues and collection of taxes. A system of local courts was established in both towns; these courts also operated interchangeably as courts of appeal with judges, ^c*umdas*, local merchants and notables acting as their members. Troops stationed in both garrisons were reorganized, and

* The full text is given in Arabic on pp. 71-99

apart from security functions, these soldiers were engaged in other duties like cultivation.

Also the paper elucidates the various coins in circulation on the coast together with the regulations of their exchange value. It describes the financial system and enumerated the economic activities in both towns. Finally it illustrates some of the aspects of social and cultural life in Suwakin and Masawwa^{c}. These aspects include education, health and religious festivals.

The Role of the Ottoman in Africa and especially in the Sudan*

By

Mohamed Ibrahim Abu Salim

Summary

The paper broached the Ottoman expansion in Europe, the East and in North Africa. Also the Ottomans annexed Egypt, Suwakin and Masawwa^c and established their authority in the Red Sea. The paper illustrated the characteristics, methods and attitudes of the Turkish regime in governing the people and lands under their occupation. The Turkish rule in the Sudan was an indirect one. It aimed at consolidating its authority, security, tax collection and the judicial affairs. It did not affect the life of the ruled people much, for their policies were entrenched in the principle of separation between the ruling elite and the ruled classes. Also, the Turkish military bureaucracy adopted the system of (*millet*) in which each sect practiced their own customs. In north Africa the Ottomans were centred in Algeria to counter the Spanish expansionist policy towards Morocco. The distribution and division of power between the *valis*, the commandant of the fleet and the head of Janissary greatly weakened the Ottoman presence in north Africa. Selim I occupied Egypt and reduced it to an Ottoman province. Before the Turco-Egyptian conquest, the Ottomans annexed Suakin and Masawwa^c in 1520. In 1530 Ottoman troops settled in Derr and Say. Their authority and influence extended as far south as the 3rd cataract, and they intermarried with the Nubians. Being an illiterate folk, their culture did not supersede the Nubian's one. In 1820 the northern Ghuz surrendered to Ismail Pasha, while the Kashif of Say resisted the expedition. At that time the Funj Kingdom was already in the last stages of dissolution, and its rulers submitted to Ismail Paṣha. The country was occupied in four stages; first they took the riverain areas, then the eastern region; Equatoria and lastly Darfur. A new administrative establishment was created; the country was divided into

---

* The full text of this paper is given in Arabic on pp. 47-65.

provinces and *qisms*. The military and the legal systems followed the Egyptian ones and the country assumed its borders and political entity. Trade was developed, new crops were introduced and modernization was manifested in postal services, telegraph lines, schools and the local courts. Sudan became a dependency of the *vilayet* of Egypt and its people were subjected to a deplorable system of administration, exploitation of their resources, levying of excessive taxes and collecting it by force. The slave trade was rampant and these conditions caused instability and emigration and led to foreign intervention. The paper elucidated the Sudanese resistance to the Turkish rule, which culminated in the restoration of the country's independence by the Mahdist revolution. Apart from the progress in construction works and buildings as one of the rulers' achievements, the encounter of the Sudanese with the Egyptians enabled them to easily manage to identify themselves with the latter during the condominium rule, and through the Egyptians the Sudanese intellectuals were orientated and drawn more nearer to the Arab world. Extensive use of Christians from both Egypt and Europe aroused the Sudanese hatred and resentment. Also the Sudanese disliked some of the Turkish customs and social behaviour, and they rejected the European attitudes and the new secular codes of law. The Turco-Egyptian rulers subsidized the schools and some of the *sufi* sects, and they used to interfere in the letter's affairs. Most of the government officials were drawn from the Mediterranean races of the Empire with few Egyptians. Nevertheless, the rule left important administrative traditions, e.g., administrative structures, methods, institutions, designations and nomenclature, and this heritage persisted throughout the Mahdist state and the Condominium rule. The paper pointed to the development of the port of Suwakin to serve trade and other strategic considerations. The paper concluded that the conquest of the Sudan was an Egyptian undertaking and not an Ottoman enterprise and it left an historical and cultural heritage.

The Ottoman State, Its Origin, Rise and Evolution*

By

Yusuf Fadl Hasan

Summary

The paper briefly sketches the Turkish origin, the rise of the Ottoman State, the expansion of the Ottoman Principality in Anatolia, through the conquest of Constantinpole in 1453, and the subsequent expansions made by Suleyman I (the Magnificent). It traces the Turkish names and origins from the Gokturk Empire to the Great Seljuk's and their successors. It elucidates the Turkish role in the spread of Islam in Khorasan and Transoxania and their assumption of the role of protectors of the later Abbasid Caliphs. The Turkomans, the nomadic warriors, continued their move toward the west till they settled in Asia-Minor. In 1040 the Seljuks consolidated their rule and defeated the Byzantine Empire in Manzkert (1071), battle 1071 that led to the arrival of the first Crusaders in 1098. The formation of the Seljuk Empire of Rum in 1077, and the thrust of the frontiers' *ghazis* in Anatolia in the beginnings of the eleventh century were all significant developments.

The twelfth and the thirteenth centuries formed the transitional stage from Byzantine to Turkish hegemony. In 1242 the Mongols appeared into the scene and they defeated the Seljuks of Rum. The Turkoman Beys managed to establish their independent principalities on western Anatolia; e.g., Menteshe, Aydin, Saruhan, Karesi and the principality of Osman. In 1299 the Ottoman principality established itself in northern Phrygid. Posting as commanders of the *ghazis*, they expanded in western Anatolia and the Balkans. They defeated the Crusaders in Nicopolis in 1396. The Timurids conquered them in Ankara in 1402. Following the defeat of the First

---

* The full text of the paper is given in Arabic on pp. 17-42.

Ottoman Empire: Bayezit I (1389-1402), and the interregnum (1402-1413), Mehmet I united and reorganized the Empire and resumed military campaigns in Europe. After its restoration, 1413-1451, the Empire reached its apogee of power. Mehmet II, the Conquerer, took Constantinpole in 1453, and tightened his grip on Anatolia and the Balkans. With the support of the powerful Janissary corps, he later organized and consolidated his empire under the *Shari^ca*. He established his capital at Istanbul and reconstructed it to its former grandeur. His reign was characterized by enormous construction works and artistic activities. Availing himself of the Islamic spirit of tolerance, Mehmet Fateh encouraged the peaceful coexistence of all religious denominations, *millet*. The Empire expanded in the eastern front and in the Arab world in the reign of Selim I (1510-1520); defeating the Safavids of Iran in 1514, and the Mamluks in Marj Dabiq in 1516. The Empire consolidated its rule in Egypt, the Hijaz and Yemen. Its influence extended to embrace Iraq, north Africa, the northern parts of Nubia and it occupied Suwakin and Masawwa^c.

The paper also illustrates the campaigns of Suleyman, the Law-Giver in Europe, conquering Belgrade and Rhodes in 1521 and he also annexed Hungary. He ventured between 1551-1571 to secure the Mediterranean middle straights. The Ottoman fleet was routed in the Battle of Lepanto, 1571. The Empire launched successful campaigns to close the Red Sea to the Portuguese and to counter their menace in the Indian Ocean. The paper concludes with the renaissance and flourishment during the reign of Suleyman, the Law-Giver, especially in law codes (Kanunname), artistic life constructions and architecture, together with the prevalence of an atmosphere of tolerance and coexistence between all (*millets*).

severely on its cultural ties with the Islamic and oriental countries that would not accept to be overwhelmed by Western legislations and values.

My own judgement is that it is better for Turkey to identify with the Orient, the Islamic Arab World, and Africa if it wants to win the future. The African market and African potential are great. The Islamic and Arab markets are also very wide. Turkey has to make a choice: occidental or oriental.

I don't want to dwell on the Sudanese Turkish relations: because it really puzzles me that a fundamentalist Islamic government is feeling very comfortable to accommodate and deal with the fortress of secularism in the Middle East.

Comments on the Paper of Dr. A. Engin Oba Some Thoughts on the Turkish African Relations

By

Badreddin Elbeiti

In reference to his excellency's presentation, I will throw up a few remarks and questions which I would like to share with the respectful audience.

In summary, the paper, almost wholly, is giving policy statements, wishes, and goodwill expressed by successive Turkish governments from 1961 to 1991 regarding their relationship with Africa. The paper also refers to efforts made by Turkish governments against apartheid and colonialism in Africa. The paper goes on to assert that Turkey is perceived with admiration and sympathy in Africa. Another assertion is that Kamalism is seen as a recommendable ideology to black Africa by some African intellectualism. The paper ends with calls for mutual cooperation between Turkey and African countries.

Drawing on the past, there is no significant Turkish presence in Africa south of the Sahara. Such presence was limited to North Africa, the Mediterranean and some small parts in East Africa. Since the Second World War Turkey is thinking West; seeking admission to the European Economic Community [EEC] membership. Since 1952 Turkey has been denied access to the EEC; not because Turkey has an ailing economy but mainly because of the Islamic character of the country and her oriental cultural orientation. Has Turkey given up on the European front? Isn't it? Too late for Turkey to think of Africa now? How serious is Turkey about Africa, with just twelve embassies in the whole of the continent?

Economic Relations

Now the world has almost one market. In this age of globalization, electronic commerce and cyber economics, the following questions emerge regarding Turkey's economic relations with Africa:

i. What competitive advantages does Turkey possess?

ii. What comparative advantages does it have in relation to the great actors of the world economy?

iii. Can Turkey offer the best in the arena of international investment, international production, and technology transfer? Or will the Africans accept the second best?

iv. Has Turkey the capabilities to penetrate the strategic sectors of the African economies? E.g. the extractive industries, plantations and oil sectors; or will it just concentrate on trade, services and exchange relations?

The political Dimensions

1. Turkey's rapprochement with Israel, and the emerging military pact (USA, Israel and Turkey).
2. The geopolitical significance of Turkey within NATO
3. The confrontation between secular Islam and 'fundamentalist' Islam inside Turkey.
4. The military establishment and the pressure it exercises on governments, pushing for greater Turkey (expansionism sentiments).

All the above facts will not be met with favour within the Islamic and/or Middle Eastern countries; specially the Arab-African countries north of the Sahara.

On the Cultural Side

Turkey is living a crisis of identification; stemming from the Occidental/Oriental divide. If Turkey is admitted to the EEC, this will touch

Turkey could provide scholarships, education opportunities and technical training to all the Africans as it did for Sudan. Having no apartheid nor racial problems in its background, Turkey looks to Africa as a field of partnership.

Turkey, against the view presented by Mr. Harberson, thinks that it could play an important role in this big continent in order to expand its economic relations and become a model of modernization.

Reference

1. Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, London, 1961, p. 473.
2. Ibid., p. 476 and Vladimir I. Danilov, "Le Kemalisme et la paix mondiale", *Atatürk fondateur de la Turquie Moderne* souss le direction de Ali Kazancigil et Ergun Özbudun, Masson, Paris 1984 p. 102.
3. Mohamed Sadig, *The Turkish Revolution, A Perspective on ideological change in Turkey*, Macmillan India Ltd; 1997 Preface VII.
4. *Ibid*, p. preface XII.
5. Taner Timur, *Türk Devrimi ve Sonrasi*, İmge kitabevi, Ankara, 1993, p. 296.
6. Foreign Policy of Turkey, Directorate General of Press Information, Ankara 1999, p. 3.
7. Kemal Girgin, T.C. *Hükümetleri programlarinda Diş Politikamiz*, Ankara, 1993, p. 28.
8. *Ibid*, p. 35.
9. *Ibid*, p. 37.
10. *Ibid*, p. 40.
11. *Ibid*,
12. *Ibid*, p. 43.
13. *Ibid*, p. 50.
14. *Ibid*, p. 53.
15. *Ibid*, p. 54.
16. *Ibid*, p. 57
17. *Ibid*, p. 66

18. *Ibid*, p. 68.

19. *Ibid*, p. 75.

20. *Ibid*, p. 84.

21. *Ibid*, p. 94.

22. Numan Hazar, Turkish Policy of Opening Up to Africa, address at Center for Strategic Studies, Khartoum, 22 April 1999, p.5.

23. John W. Haberson and Donald Rothchild, *Africa in world Politics, Post-Cold War Challenges*, SA, 1995, p. 311.

the same time we are willing to nominate in every capital, where there is no Turkish Embassy, an Honourary Consul.

6. According to Last Year's World Bank Report, Turkey is the 16th biggest economy and the Turkish Economy is also one of the ten emerging market of the world. Turkey has become as well a member of the G.20, a new group established by G-7 countries in order to discuss all aspects of the global economy and the international finance system. Besides this, the trade volume of Turkey has reached 80 billion dollars. Turkey's energy production is more than the total of the 9 European Union Countries. This flourishing economy with its very important strategic role in international relations, gives Turkey the chance to enlarge its relations in every fields including Africa.

When we throw a glance at world politics in order to analyse the role of the African states, we will recognize their peripheral role since independence. As it is pointed out, by John W. Harberson and Donald Rothchild, "African states will likely continue to be marginalized as Cold War tensions disappear and economic and political ties to the industrialized world weaken".[23]

In fact, post-cold war challenges of Africa, such as political and economic democratization, constitutes a profound drive for these countries.

The Republic of Turkey, with this very rich historical background and revolutionary tradition is willing to share its experience with all the African countries and it is also willing to be present as an economic partner of the Africans.

Turkey is able to offer up-to-date technologies in the cheapest way. Turkey with its unique and very rich-constructing capacity will be able to be present at the infra-structure work and construction activities of African countries. Our practice on democracy, in human rights and our commitment to Europe are very attractive assets for all African countries. For realizing all these targets, Turkey is very keen on opening itself to Africa. This opening that we are pursuing is showing its very concrete results in Sudan. As we are witnessing the skyrocketing relations between the two countries, Turkey could use this very close relation with Sudan as a model for its relations with other African countries.

Indeed, the Republic of Turkey as a continuation of the Ottoman Empire, has followed in a sense, the policy of this Empire's relations with Africa stretched out from the West of Africa to Tanzania. The Ottoman Empire has pursued a policy of strategic interest with regards to its African part from Algeria, Tunisia, Egypt to Sudan, Djibouti, Eritrea, and partly Ethiopia. At the same time as Caliph, Ottoman Sultans have never forgotten the fate of the fellow Muslims in Africa. The impact of these historical ties, with a part of the African continent, no doubt constitutes the core of the source of interest of the Republic complied with its Revolutionary tradition as it is quoted clearly in the programme of the First Demirel Government in 1965. Besides this, Turkey never has problems with African countries and has good relations with them.

Indeed, the Republic of Turkey has perceived in Africa with admiration and sympathy. Muslim countries of this continent have shown an admiration to Turkey as a follower of the great Ottoman Empire. Christians of Africa have exhibited as well a warm interest and sympathy to Turkey due to the revolutionary tradition, modernization process, progress enregistered in many fields especially in the economic ones. Furthermore, Kemalism, the principles which were behind the Turkish modernization movement, is seen as a recommendable ideology to black Africa by some African intellectuals.[22]

Moreover, before decolonization, Turkey always supported the right of Africans to independence and it recognized immediately the newly independent countries and established diplomatic relations. It tried to follow a policy of cooperation within the United Nations by supporting them and opening Embassies to enhance bilateral relations. Turkey had in time 15 Embassies in Africa namely, Egypt, Algeria, Morocco, Tunisia, Libya, Sudan, Ghana, Zaire, Somalia, Senegal, South Africa, Kenya, Tanzania, Nigeria and Ethiopia.

The Embassies in Accra and Dar Es Salam were closed due to Economic reasons, and that in Mogadishu because of the civil war. Today the number of resident Turkish Embassies is 12. We think that this is not enough and we want to open new Embassies according to realist plans and to realize direct accreditation of Ambassadors to some capitals for 3 months in a year in order to hold contacts to develop bilateral relations. At

The Third Ismet inönü Government: (25.12.1963– 20.12.1965)

We welcomed the sovereign rights of the newly independent countries of Africa which were joined to the United Nations. It will take an important place among the works of the Government to set up progressively relations with these countries in the political, commercial and cultural fields. It is our hope that these countries play a constructive role in the progress with harmony of the international relations.[12]

The First Süleyman Demirel Government: (27.1.1965- 3.11.1969)

Our Government will target to develop its relations with the Afro-Asian countries. Turkey, as the first country in the world which gave the example of national struggle, has welcomed the independence of the countries in these two continents.

Our Government strongly supports the complete liquidation of the colonization and eradication of apartheid, which is incompatible with human rights and dignity. We will try to enhance friendly relations with all of the Asia-African countries according to the UN and the Conference of Bandung principles. We believe that it will help a lot to the world peace and general development to explain the experiences and thoughts of Turkey to the new countries which shows serious effort in the fields of liberty, democracy, independence, economical and political developments.[13]

The Second Süleyman Demirel Government: (3.11.1969 – 6.3.1970)

We will continue to develop our relations with the Eastern world, Arab, Asian, African and Latin American countries which help to strengthen the international cooperation climate.[14] We are cooperating and sharing the same views with the Afro-Asian countries in order to liquidate the colonization.[15]

The Third Süleyman Demirel Government: (6.3.1970 – 12.3.1971)

Within the policy to modern the frame of our international relations based on the principle of a multifaceted foreign policy, we will continue to strengthen our bilateral relations with the countries of the Eastern World, Arab, Asian, African and Latin American countries.[16]

The Ferid Melen Government: (22.5.1972 – 15.4.1973)

Our Government gave special attention to the existing relations with the Latin American, Asian and African countries and we are resolute to develop these relations.[17]

The Naim Talu Government: (15.4.1973 – 26.1.1974)

Our Government is determined to strive to develop more the relations among African and Asian countries based upon bilateral good will and friendship.[18]

The Sadi Irmak government: (17.11.1974 – 31.3.1975)

Atatürk's Turkey feels natural closeness to the non aligned and especially newly emancipated countries. Our government without taking into consideration the geographical barriers, will give priority to develop speedy relations with these countries. Within the same political thought, we will not spare our support to the efforts to liquidate apartheid and colonialism.[19]

The Fifth Süleyman Demirel Government: (21.7.1977 – 5.1.1978)

We will give importance to the non aligned countries out of region and especially we will try to develop and widen our relations with the newly independent countries.

Another paragraph is consecrated to the developing countries and within this, there is a reference to the efforts against apartheid and colonialism. These efforts should bring solutions acceptable to the contemporary understanding of human dignity, right and independence.[20]

The Second Turgut Özal Government: (22.12.1987 – 10.11.1989)

Our Government will strive to develop as well relations with Far Eastern, Latin American and African countries.

The Government of Mr. Yildirim Akbulut: (10.11.1989 – 23.6.1991)

As reference to African countries, in a paragraph dealing with Pacific Age, Asia and Latin America: We will give importance to the continuation of the dynamism within our relations with African countries.[21]

5. This brief study, is clear enough to show us an important interest of the Republican Government in African Affairs. This attention to development in Africa, is not a new phenomena in Turkish History of Foreign relations.

Some Thoughts on the Turkish African Relations

By

A. Engin Oba

1. The Turkish Revolution which led to the foundation of modern Turkey began, according to Bernard Lewis, in the formal Ottoman Empire in 1908.(1) Indeed, the emergence of modern Turkey from the ashes of this Empire, after a war of independence, was a fundamental change from an Islamic Empire to a national Turkish State. The Kemalist revolution and transformation, undertaken under the leadership of the Great Atatürk, is seen by some observers as the prototype of the nationalist movements and struggle of the countries under western domination.(2) Furthermore, this revolution was the first of its kind in the Muslim World and unique "in the annals of revolutions".(3) It has succeeded to escape the fate of the other contemporary revolutions of its time.(4)

Prof. Timur, in his work on "Turkish Revolution and Afterwards" argues that the Turkish Revolution has a strategic place in the history of mankind especially in showing people under colonial rule that they can mobilize their efforts for national independence of their countries and reach to victory.(5)

2. Despite this revolutionary background, modern Turkey ever since its foundation has pursued a policy aimed at international peace based on the principle of "Peace at home and peace in the world" that was laid down by Atatürk. Turkish foreign policy seeks to establish and maintain friendly relations with all states, "in particular with neighbouring countries, to promote and to take part in international cooperation schemes in all fields, to resolve disputes through peaceful means, and to contribute to regional and global peace, stability and security and shared prosperity".(6)

The young Republic of Turkey has always followed this policy and in 1932, it joined the League of Nations. In 1935 it voted for economic sanctions against Italy, when this country attacked Abyssinia, Ethiopia of today.

3. After the turbulent years of the Second World War, Turkish Foreign Policy has shown an interest in African and Asian Affairs by participating in the Bandung Conference in 1954. Indeed, the programme of the Fourth Adnan Menderes Government was stipulating that Turkey was willing to fulfill its obligations within this Conference according to its capacity. On one hand by fulfilling this task, Turkey will look after the continuity of its role in the European community.[7]

4. If we take into consideration the other programmes of the Turkish Government from the point of view of the reference to Africa, we will have the following result:

Cemal Gürsel Government (30.5.1960 – 4.1.1961)

We would like to turn our attention to Africa. We sincerely wish the development of these countries.[8] The First İsmet İnönü Government: (20. 11. 1961 – 26. 6. 1962)

We welcome the decolonization and the independence of many countries and their participation in the United Nations. It is our sincere wish that these countries obtain their sovereign rights and progress in the field of prosperity and happiness.[9]

The Second İsmet İnönü Government: (25. 6. 1962 – 25. 12. 1963)

We welcomed the participation of the newly emancipated countries to the UN by obtaining their sovereign rights and sincerely wish the progress of these nations in the field of prosperity and happiness. The Good Will Missions, which were forwarded to young countries of Africa in order to show them our close attention, build, and develop various commercial and cultural relations, have returned home by fulfilling their duty with success. We are satisfied with our contacts. We will strive for the mutual development of those relations.[10]

Furthermore, the programme of this Government makes reference to Algeria, to the referendum which gave way to the independence of this country.[11]

western countries, so as to dissolve the Muslim unity and to inherit the Ottomans' properties. According to this hypothesis, France played a central role in this conspiracy. If this is so or not, what are the links between the French - Ottoman relations in the areas of economics, technology ... etc. and the general trends of the European politics concerning the Ottoman Empire.

8. What about the role of Free-masons in the European policies concerning the Ottoman Empire? The paper mentioned an important role played by the French free-masons in the dissemination of cultural ideas within the process of modernization of the Ottoman Empire. Has this any connection with the general notion in the Muslim world, that Zionism and the Jews for political religious reasons, used modernization as a tool to ruin the Muslim Power by destroying the Ottoman Empire? This hypothesis implies another hypothesis, that free-masons have connections with the Jews or with the Zionist Movement. To what extent can France or the French be linked to this matter?

These remarks are by no means meant to undermine or lessen the academic importance of this balanced and well written paper of professor Thobie. Rather, they tend to draw the attention to other interrelated aspects. They were generated mainly by the ideas and data provided by professor Thobie in his valuable work.

Comments on the Paper of Professor Jacques Thobie: France And the Modernization of the Ottoman Empire,

By

Gaysar Musa Elzein

Professor Thobie's paper represents a base-work on the Ottoman – European relations. It treats both culture and politics, without any dichotomy, using a historical approach and methodology. It tries to shed light over the contribution of the French in the making of modern Turkey. This means simply their contribution in the disintegration of the traditional and medieval Ottoman World. From his own point of view, the author tries to attribute to France what he thinks of as its positive role in the development of civilization and society in this part of the world. He never tried to view this matter in the light of the colonial relations of France or the Muslim/Christian cultural conflict or at least in the light of West/Orient interaction and conflict. His descriptive methodology, although it implies hidden ideology, is perhaps partially responsible for this situation.

Thobie's paper is a beautiful piece of work in the writing of cultural history. It is devoted totally to prove one point of view, that the French had the upper hand in the historical process of modernizing the Ottoman Empire. In spite of this, the author emphasized that this French influence was within the context of a general western influence: Italian, British, American..., etc.

Professor Thobie had opened the door for further works to indepth his descriptive sketch and to develop it into a more analytical treatment. In this respect one can mention the following brief remarks in a form of points or questions, directed to the author after he completed his presentation of the paper.

1. The documentary tendency in the paper is convincing but one needs to know more about the causes of the phenomena under treatment, such as:

    - Why did the Ottoman authorities-especially in the reign of Selim III- chose the French experts in army, finance, infrastructure and not other Europeans? .

- Why did the Ottoman Turks turn from the Italian language to the French language in the 19th century?

2. Professor Thobie mentioned that the process of modernization and westernization met difficulties in the Ottoman Empire, but he did not elaborate on that. For example, this raises some questions, such as: what type of resistance and difficulties? From whom? Why? Were there any social, cultural or political conflicts developed as result of these policies of modernization? To what extent can we relate these conflicts or resistance to certain social strata?
3. It is clear that most of the French investments, such as in railways – communication – banking – commerce ...etc. were related to certain capitalist interests, given the fact that the Ottoman Empire by that time was to great extent a traditional agricultural area, used to exporting raw materials and to importing manufactured goods. Does this support the famous Marxist point of analysis, concerning the relationship between capitalism and the underdeveloped world, although the Ottoman Empire was by no means a colony? .
4. What is the meaning of the term " Ottoman Empire " as used in the paper? The paper emphasizes Turkey here but refers sometimes to Egypt as part of the Ottoman Empire. Other times it considers Egypt as an independent entity. Egypt under the dynasty of Muhammad Ali Pasha, since 1805, had a unique and a rather complex position in both international law and political reality of that time, and it is difficult to consider it as part of the Ottoman Empire.
5. To what extent can one consider the modernization of the Ottoman Empire as a factor in its collapse? This goes with the idea that this modernization had created the base of a new social, economic and political regime – since the revolution of 1908.
6. What are the links and the differences between the two terms in the paper: modernization and westernization? Was it possible for the Ottomans to make use of western technology without being affected by western morals and social values, or were the two processes integrated and inseparable? .
7. Many critics of Atatork's regime claim that the change in Turkey from the Ottoman regime into the modern one, with its secularism and western orientation, was a conspiracy designed and executed by

8. 8. Robert Mantranm, " Les débuts de la question d'Orient ", in R. Mantran, *op. cit.*, p.426.

9. 9. See Samir Saul and Jacques Thobie, " les militaries Francais en Egypte des années 1820 au années 1860 " (46 typed pages), in Actes du colloque international d'Aix-en-Provence, 5-7 July 1998, La France et l'Egypte A l'epoque des vice-rois 1805-1882, Daniel Panzac and Andro Raymond eds., forthcoming. This passage, of course. takes its inspiration from it.

10. See J. Thobie. *Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman 1895-1914*, Imprimerie Nationale. Publications de la Sorbonne, 1977, pp. 616-621. French specialists play also an important role in the reorganization of the Ottoman police force in Macedonia, beginning in 1909.

11. The *Tanin*, 7 September 1910, article written by the editor-in-chief, Hussein Djahid.

12. Jolly was succeeded by Allouveau de Montreal in March 1913. Steeg was replaced first by Lejosne, then by Cillière in May 1914. In August 1913, Perier was named Public Prosecutor on the Court of Accounts.

13. Jolly was succeeded by Allouveau de Montréal in March 1913. steeg was replaced first by Lejosne, then by Cillière in May 1914. in August 1913, Perier was named Public Prosecutor on the Court of Accounts.

14. J. Thobie, *op. cit.*, pp. 684-689.

broadened, sometimes without authorization. Included were a large majority of congregational schools, those of the Mission Larque Française and the Alliance Israélite Universelle. The Christian brothers and the Alliance very soon opened commercial and technical sections. Saint-Joseph University of Beirut, the Galatasaray Lycée of Constantinople, the Law School and the Archaeological Institute of Cairo, should also be mentioned. In 1912, French schooling in the Ottoman Empire was close to 88,000 students and 20,000 in Egypt, totaling 108,000 students made up mostly of members of minority groups. For the Ottoman Empire, we can estimate that this school population represented 50% of the total of student population in foreign schools and 10 % of total school population in the Empire.[(12)]

Conclusion

This modernization of economic structures on the Ottoman Empire presents some characteristics that permit us to put its result into perspective.

This modernization was selective. Creating business that would complete with metropolitan industries was out of question. In the cotton, or the silk industry, some French enterprises operated at Bursa and in the Beirut area, but did not get past the spinning stage. The threads were then exported and the Empire imported fabrics from the Lyon area. The same scenario exists for the mines, whose potential was halted at the extraction stage. There could be no question of producing iron and steel. The only notable example of industry was the Egyptian sugar refineries.

This modernization was partial. Thus, in the railroad domain, requests for concessions and construction of rail lines occur in connection with the commercial interests of builder-countries and, with the tracing of sphere of influence. We cannot, therefore, talk about a rail network in 1914, in the sense of a decisive tool for the emergence of a national market. It existed simply as lines for somewhat divergent interests. It took almost ten years to lay on the ballast the two hundred meters of railroad tracks that joined, at Afyon, between Smyrne-Cassaba (that was French) and the Anatolian Railroad (that was German). The Bagdad line could have become the backbone of an Ottoman network, but it was still under construction in 1914.

Finally, modernization took place in deplorable geo-strategical conditions. It was at first slowed down, paralysed and then reduced to naught

by the outbreak of insurrections and wars. Beginning in 1910, there were incessant conflicts that including the war in Yemen, the war with Italy in Tripolitenia and the Balkan Wars. These conflicts created a climate and a financial scarcity that were unfavourable to new ideas. Even so, that is without saying anything about the disastrous choice of 1914.

However, in describing these deficiencies and failings, the beginning of modernization, despite the blow delivered by World War I, played a not insignificant role during the War of Liberation and permitted Republican Turkey to benefit from some foundations for establishing an eventual national economy.

Notes:

1. 1. Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, OUP, 1968, p. French translation under the title *Islam et Laïcité*, Fayard, 1988, p.55.
2. Cited by Roderic H. Davison, " The French Language as a Vehicle for Ottoman Reform in the Nineteenth Century ", in J.L. Bacqué-Grammon et E. Eldem, eds.., *De la Révolution française à la Turquie d'Atatürk* (Istanbul-Paris, ISIS, 1990), 129.
3. Bernard Lewis, id., pp. ; Fr. tr., pp. 125-133.
4. See Gérard Groc, "La prese June-turque de langue française, in Premiére rencontre international sur l'Empire Ottoman et la Truquie moderne, E. Eldem et IFEA ed., Isis, Istanbul Paris, 1991, pp. 429-440. It is necessary to mention the existence of a substantial press (newspapers, magazines, brochures) that was published in French in the Ottoman Empire and in Egypt, that, even though it was subjected to diverse restrictions supported and developed French influence (G. Groc. I. Caglar, *La presse française de Turquie de 1795 à nos jours, histoire et catalogue*, ed. Isis, Istanbul, 19885, 261 oages).
5. Robert Mantran, "L'Etat Ottoman au XVIIIè siècle: la pression europèenne ", in R. Mantran ed., *Histoire de l'Empire Ottoman*, Fayard, 1989, p. 277.
6. Bernard Lewis, id., pp. ; Fr. Tr., pp. 48-52.
7. 7. Id., pp. ; Fr. tr., pp. 57-60.

services, 8 % for ports and 6 % for mining. The remaining 8% went to diverse specific and notably commercial enterprises.

If we take into account the Imperial loans reserved for this sector, it is surprising that more than half of the funds borrowed are assigned to railroads. It was necessary to complete the links in the European network with the Salonique-Monastir (1890) and the *Jonction Salonique-Constantinople* (1892), and also, for an Empire specializing in agricultural exports to bring the wealth of the hinterland to the best-equpped port, with the Smyne-Cassaba and extensions (purchased from the British in 1894, the *Beyrouth-Damas Hauran et Biredjik sur l'Euphrate* (1890), and the *Jaffa-Jerusalem* (1892); we may also had here that access to the Holy Places was also necessary because they attracted numerous pilgrims. Finally, in 1913, the concession of *Chemins de fer de la Mer Noire*, 2400 kilometers of roads with Samsun at the head of the line, was obtained. In 1911, a vast national program to build and renovate roads was undertaken, in which French capital was predominant.

In the first place, services included two companies that concerned the Empire overall. The *Régie cointéresée des Tabacs de l'Empire Ottoman* (1883), where the IOB owned half the capital, was created within the framework of the Administration of the Debt, and thus controlled one of the principal sources of wealth. *L'Administration des Phares de l'Empire ottoman* (1855) was managed by a French company, the Société Collas et Michel, that was very profitable and had the unique quality of functioning without capital. As for municipal services, whose capital was often shared with the Belgians, there were numerous examples including the *Eaux de Constantinople* (1885), the *Gaz de Beyrouth* (1887) and the *Tramways de Salonique* (1891). French capital was also involved in the *Consortium de Constantinople* (1891) that created the *Société des Tramways et de l'lectricité de Constantinople* (1913). The same phenomenon took place in Egypt with the *Eaux du Caire* (1870) the *Tramways d'Alexandrie* (1895) *and the Gaz Lebon.* 14

French capital was strongly evident in the three most important concession enterprises: the *Quais de Smyrne* (1869), *the Port de Beyrouth* (1892), the *Quais de Constantinople* (1895). In 1913, within the framework of the *Consortium des Ports de l'Empire Ottoman*, some French companies obtained contracts to modernize the Eregli, Inebolu, Haifa, Jaffa and Tripoli

III. The Establishment of Modern Infrastructures

Technological lag and the lack of accumulated capital in the Ottoman Empire and in Egypt, created a situation that imposed on both these countries that wished to implement modern economic structures, the necessity of borrowing funds for these acquisitions. The convergence of those needs with the existence of surplus of capital in the industrialized countries opened, beginning in the 1850's a period of Ottoman and Egyptian state loans, "in a continuous stream ", where the French held a predominant position. Thus, for example, at the moment of the expected Egyptian and Ottoman bankruptcies in 1875, French capital accounted for 40 % of the 6 billion francs lent to the Ottoman Empire. It should be explained that most of these sums were not used for productive investments, but served, more or less, to deal with budgetary deficits and current administrative expenses.

In order to inspire confidence to Western investors and merchants, a modern banking structure had to be created. Thus, in 1863, the Imperial Ottoman Bank (IOB) was born. Originally a private bank whose capital was French and British, it signed a contract with the Constantinople government that made it a state Bank. In return for operating loans to the state and opening branches, the IOB obtained the privilege of banknotes and played an important role in the Ottoman treasury. In addition to its commercial banking activities, the IOB also undertook three principal missions: to stabilize the monetary situation, organize state loans abroad and participate in business enterprises. General management in Constantinople followed instructions from Committees in Paris and London. Beginning in 1875, the Crédit Lyonnais opened branches in Constantinople and Alxandria, Smyrna and Jerusalem. In the spring of 1914, the Ottoman Credit Foncier opened. It was by no means equal to the Credit Foncier Egyptian, which was created in 1881 and which accounted for 43,4 % of French investments in Egypt, "a flagship" according to Samir Saul.

The IOB played a paramount role in the 1881 establishment of the Administration of the Ottoman Public Debt (AOPD), created by the decree of Muharrem. This Administration is responsible for the reimbursement of the old debt, reduced by half. This cosmopolitan body, chairmanship being alternatively French and British, managed six forms of revenue (tobacco, stamps, alcoholic beverages, silk ...) that were conceded to it, and transferred the product to the banks of the creditor countries. Thus, 25-30 %

of Syria ports. We should also rember that champion of all maritime communications, the *Suez Canal* in Egypt.

French capital took an interest in the Ottoman Empire mining wealth, including the sliver reserves with the *Mines de Balia-Karaydin* (1892), the *Mines de Cassandra* (1893), coal with the *Mines d'Heraclée* (1896), a company controlled by the IOB, whose modern method seemed full of promise. Copper was much sought-after, in association with German capital in the *Mines d'Arghana-Maden* (1914). It should be noted that French capital was conspicuous by its absence from oil exploration.

As for diverse business, commercial companies are especially noticeable including *l'Oriental Carpet* that sold rugs, and the *Etablissements Orosdi-Back* (department store established in 1895), that are also found in Egypt. Outside the tobacco company, there are almost no industrial companies with French capital in the Ottoman Empire, contrary to the situation that existed in Egypt where, from 1892 on, there was a large company called *les Sucreries*.

Students frequenting "French" Schools in the Ottoman Empire and in Egypt in1912

Country	Boys	Girls	Total
Ottoman Empire	49.389	38.354	87.743
Egypt	13.114	7.255	20.369
Total	62.503	45.609	108.112

Source: Mauriee PERNOT, *Rapport sur un voyage d'étude à Constantinople, en Egypte et Turquie d'Asie, janvier-août* 1912, Firmin-Didot, 1913, 338 pages.

We must say a word about French schools and those where teaching was actually done in French. They played an important role in the modernization of the Empire by providing not only the employees and the managerial staff that would eventually be recruited by the new enterprises operating in the Empire and in Egypt, but also produced high-level civil servants who contributed to the development of dynamic French influence. At the same time that the Empire undertook to modernize its education system, the foreign school network, particularly French institutions,

of Empire revenues went out of the hands of the Ministry of Finance. In 1914, the AOPD employed 5000 people. Its regular operation, a guarantee of security, permitted the resumption of state loans. Between 1881 and 1914, out of 34 operations, 25 directly concerned the Parisian market and represented 70 % of Ottoman flotations.

It also, although to a lesser degree, facilitated business investments, thus encouraging the establishment of modern economic structures. The table below gives the results in figures of the involvement of French capital in total Ottoman imports of foreign capital.

The French Portion of Ottoman and Egyptian Loans Placed Abroad in 1914 (in millions of French francs)

	Total			French Portion				
	Ottoman Emp.	Egypt	O.E + Egypt	Ottoman Emp.	%	Egypt	%	O.E.+ Egypt
State Loans	3.689	2.355	6.044	2.196	59,5	1.257	53	3.453
Investments	1.787	2.358	4.173	893	50	1.199	50	2.093
Total	5.476	4.740	10.217	3.089	56.4	2.456	52	5.546

Source: Samir SAUL, op. cit., pp. 528-529 and 569-569 and Jacques THOBIE, op. cit., pp. 303-315 and 476-482.

This Table demonstrates that the 3 billion francs invested in the Ottoman securities (bonds and shares) represented 56 % of all foreign investments; while in Egypt the percentage was 52 %. It follows that French capital was first among the foreign holders of Ottoman securities, ahead of Germany and Great Britain. We can estimate that only 20 % of the 2,2 billion francs placed in state loans and related funds, contributed directly to the modernization of the Empire, most notably in the railroad sector.

Direct French investments in the Ottoman Empire may be broken down as follows: 48 % in the communication sector, rail and roads; 19 % in banking (of which we have already spoken) 11 % for state and municipal

determined to save the Empire and to maintain Egypt in its vassal status. France also rallied to this objective. The Egyptian Army that still numbered 50,000 men in 1842, would be reduced to 18,000 beginning in 1851, as per the 1841 Accords. As for the navy, from 1841 on, it was almost completely disarmed or converted into commercial activities. It was for Egypt – and, to a lesser degree for France – a serious reversal.

There was another sector where France provides the model and that is in financial administration. The modern financial structure that was established in Constantinople (and of which we will speak later on), had only little effect on internal financial administration functioning, the *Maliye*.[11]

Instead of the Englishman, Babington Smith, the constitutional government favoured the Frenchman, Charles Laurent, who reached Constantinople in October 1908. Inspector of Finances, former first president of the Court of Accounts and director of numerous companies, C. Laurent had a sensitive mission: to transform the outmoded and ossified *Maliye* corps into a modern financial administration while avoiding giving offense to the national feeling which aroused revolutionary events. C. Laurent did not see his mission as feasible without the agreement with the Imperial Ottoman Bank that was then the privileged target of the Committee of Union and Progress.

The first stage that of establishing a real budget was quickly passed. Supported by the Grand Vizir, Himi Pasha, Laurent presented the first modern Ottoman state budget in April 1909. The organization of a financial inspectorship was facilitated by sending to France, for training, a dozen of young civil servants.

In July 1909, a service for " Financial control of the Empire" was organized. Heading it was Inspector of Finances Jolly. Finally, there was a commission on which sat a third Frenchman, Louis Steeg. Its mission was to study charges for fiscal legislation.

The last section of reform was the most sensitive issue .It consisted of defining the rules for public accounting, reorganization of the Court of Accounts and normalization of Treasury functions. The first of these resulting in a text patterned on French rules. Despite the fact that they were voted upon, by the Ottoman parliament, they were not applied because of the opposition of civil servants concerned. By May 1910, the last two great

reforms were brought to a halt. The effort to transfer effective control of power to the Court of Accounts initiated a lively opposition in the Ministry. In particular, the project to give control of the Treasury to the Ottoman Bank unleashed a negative reaction in the Young Turk press, that accused both the bank and Laurent of wanting "to place within their clutches the finance of the young Turkey".(12) During discussions for an eventual Ottoman loan, Laurent and Cochery, the French Ministry of Finances made Constantinople's acceptance of a text placing public accounting and the Court of Accounts under the direct authority of French civil servants, a precondition to approval of the loan. On 2 October, the House rejected the text that was, according to the Deputies, "dedicated to the takeover of Turkish finances by France". Laurent was recalled to Paris and the Turks reorganized their Treasury and Count of Accounts with the help of French civil servants, whose role remained essentially technical.(13)

Even though the Germans had the upper hand in the Ottoman arm, the Schneider Company, nevertheless, succeeded in selling mountain canons. Even though the English were in charge of keeping an already weary navy operational, the shipyards of Normandy and of Penhoët obtained construction of some gunboats. It was Frenchmen, on the other hand, who, without serous competition, organized the young Ottoman air force.(14)

In April 1914, Captain de Goys de Mezerac was made available to the Ottoman government to organize the Turkish military air force. Beginning with earlier suggestions from the Morane-Saulnier Company, the main base was installed in San-Stefano (Yeshilkeuy) where a school was set up. Two small aviation centers were installed near Smyrna and the Dardanelles; difficulties did not arise from the financing of materials, the amounts being relatively modest, but from the competition that arose among numerous French builders. In keeping with the wishes of Enver Pasha, who envisaged purchasing fifty airplanes, de Mezerac ordered six Moranes, six Caudron and thirty Nieuport Hydroplanes. His decision to refuse three Bériots because of serious defects brought strong protests from the French builder. That did not call the development of this sector of Franco-Ottoman cooperation into question. Rather, it made a conspicuous beginning. On 4 August, all French officers serving in Turkey were recalled to France.

a contingent of military experts. After four years of interruption, coōperātion resumed and culminated with General Sebastian's mission to Turkey in 1806-1807.[8]

At this time, the new infantry corps included 22,700 men and 1590 officers[9] Young army and navy officers, familiar with certain aspects of Western civilization through reading and personal contacts, no longer looked with scorn at the West as an infidel and barbarian. Instead, they became allies of proponents of Western civilization and discovered that Europe had more to offer than, mathematics and ballistics. Nevertheless, opposition from Janissaries and the long reactionary period that followed the removal of Selim III, ushered in a period of ongoing of dismantling of his work, a situation not unrelated to the dismal performance of the Ottoman army in face of the more flamboyant Egyptian army.

Here, as well, France played a considerable role in the creation of a modern army and fleet in Mehmet Ali's Egypt. This cooperation resulted from the arrival of a new Egyptian Pasha, who came to power in 1805 and wished to set up a modern army with the availability of French soldiers dismissed following the defeat of Napoleonic Empire. With the departure of the French army in 1801, that marked the military defeat of Bonaparte's expedition, around two hundred French soldier deserted and remained in Egypt. About half of these put themselves in the service of the diverse factions fighting for power. After 1805, these "French Mameluks" of whom at least five were officers, entered the Pasha's armies and participated in the Arabian and Sudan campaigns. It was precisely at this moment that Mehmet Ali systematically called for foreign, particularly French soldiers. This policy started with the fortuitous arrival, in 1819, of Lieutenant Joseph Sève, who soon became responsible for establishing of the framework for putting the new army into place.

From 1820 to 1849, 56 ranking officers were, with the agreement of French authorities, in the Viceroy's service: 36 were recruited between 1820 and 1826 that marked the end of the Boyer mission; 20 others followed until the end of the reign. This figure represents a little more than fifty per cent of all foreign soldiers in Egyptian service. The proportion is still much higher in the navy where, out of the 29 sailors in the Pasha's service, 25 (19 officers and 6 petty officers) were, French. Mehmet Ali wanted to build his navy on the French model. The real instructor of this venture was captian J. Besson.

In all, 81 officers of the French army served in Egypt between 1820 and the mid-1840s. This cooperation continued, even as the army and the navy contracted, according to the Viceroy's will and resources. In the end, the French military mission was withdrawn during the Franco-Prussian War of 1870: the necessity to attend to more urgent matters put an end to an institution that had endured for more than half a century.[9]

Almost everything had to be created and was to function basically along the lines of the French model, adapted to Egyptian realities. Theory, regulations, exercises, man oeuvres and tactics were those of the French army, as much for the infantry as for the artillery and fortifications. All of the schools, from the Staff School to the School of Military Music, as well as the four Practical Schools and the School of Military Medicine followed the French model. The results are remarkable: the regular Egyptian Armed Forces made up of that contained 20,000 men in 1822, increased to 60,000 in 1831 and to 156,000 in 1838. The navy was also trained on the French model. From the beginning, vessels purchased were built in France, and after the Navarino disaster of 1827, that saw the departure of most of the French naval officers, construction of shipyards for the production of vessels destined for the Egyptian navy began at Alexandria under the direction of the engineer J.C. Lefébure de Cerisy. Thus, despite Navarino, warships, as distance from transport vessels, increased from 22 in 1822, to 24 in 1830 and to 32 in 1838. The numbers of sailors went from 9, 400 in 1830 to 19,500 in 1838.

Many officers participated in war operations. I will only recount here the role played by Joseph Séve, known as Soliman Pasha, who had collaborated at the highest level with Ibrahim Pasha, the commander-in-chief of the Egyptian Armed Field Forces, since 1824, when the latter took the Frenchman with him to Morea. Brigadier-General in 1829, Major-General in 1833, Séve played an important role in the victory of Konya on 21 December 1832, that opened the route to Constantinople to Egyptian forces. However, the Peace of Kütahya (5 May 1833), which awarded Syria to Mehmet Ali, permitted the evacuation of Anatolia. Six years later, Mahmud, believing that the moment of revenge had finally arrived, attacked Ibrahim who, thanks to an excellent tactical manoeuvre by Séve, inflicted a severe defeat on the Sultan's armies at Nisib, on 24 June 1839. This victory could, however, be made the most of, because England and their allies were

Turks to ideas of liberty and homeland, as well as to the virtues of a parliamentary regime that was adapted to Islamic traditions and outlook. If his political philosophy was of French inspiration, the English Parliament remained his model for a representative government.

The young Turks, many of whom were in exile in Paris beginning in 1895, took up, in some way, the methods of Young Ottomans, through publication of newspapers in French that were usually of short duration. Among the thirteen newspapers that claimed to represent the spirit of Young Turkey, published totally or partially in French, some arose from individual initiatives such as La *Turquie Contemporaine*, *La Turquie Libre*, the *Yildiz*, published between 1891 and 1893, *the Osmanli* (1897-1899) and *La Fédération Ottomane* (1903) published in Geneva. On the other hand, organs of the Committee, the *Mechveret Supplement Français*, printed in Paris, appeared from 1895 to 1908, and the *Idjtihat* was published in Geneva, in French and Turkish from 1904 to 1910. Without succeeded in becoming the political militant spokesman that it desired to be from its inception, this press still managed to contribute to Young Turk propaganda, and provided an external press based on ideas and serious news.[4]

The French Masonic lodges that existed in the Empire played an indisputable role in the process of modernization. During the Tanzimat period, especially between 1850 and 1875, Franco-Ottoman Masonic lodges underwent rapid growth. Among the numerous Masonic traditions, the Grand Orient of France and the Grand Orient of Italy maintained dominant positions. In Istanbul alone, five French lodges are active throughout the second half of the nineteenth century. These were the *Star of the Bosphorous*, *the Orient Union*, *Ser* (Love), *I Prodos* (Progress) and *La Renaissance*. Other lodgers operated in Smyrna, Beirut and Salonika. Their political influence was particularly important prior 1876. Next to their philanthropic activities, these lodges attributed an important role of speculation. It was just in this way that the positivism and antitheism of the Grand Orient of France provoked some friction. It is nevertheless true that "it was in the lodges of the Grand Orient that the new ideas impregnated with positivism and anti-clericalism were developed by the Ottoman intelligentsia of the second half of the nineteenth century.[5]

We see, therefore, the numerous ways in which the dialectic linking modernization and use of French words. In fact, knowledge of the French

language became one of the necessary elements for professional promotion in the Administration and in commerce and industry. Thus, in 1905, the German ambassador had to explain to his Kaiser why the two languages that were officially used on the Baghdad Railway were Turkish and French. It seems, therefore, difficult to imagine the period of reform and modernization of the Empire without reference to the influence of French.

Sending of Specialists and Transfer of Know-How

When Selim III officially requested help from France to reform his army, the Empire had already begun to experience the results of French influence. Without dwelling on the role of Frenchmen in the development of print (especially in Constantinople and in Beirut), or the futile attempt of Officer Rochefort in 1716, to implement a distinctive foreign engineering officer corps in the Ottoman Army, let us mention a few examples. In 1720, a Frenchman (David) Guertchèque organized a fire brigade in Constantinople. The Count of Bonneval, after a stormy military career, took refuge in Turkey, where he adopted the Muslim faith and entered the Sultan's service. In 1731, he was given the job of reforming the lancers regiment on the European model, after which he became a General of the highest rank.(6) Later on, from 1773 to 1775, the Baron de Tott, a French artillery officer, took part in training a new military engineering and artillery corps, and reorganized the Tophane foundry. Finally, in 1784, with the help of the French Ambassador, a new training programe was established under command of two French officers from the engineering corps.(7)

After an exchange of correspondence with Louis XVI, Selim III accepted the advice of an army committee that included the French officer Bertrand, and decided to create a new infantry, trained and equipped in European style. Following a number of civil and military measures called the New Order (Nizam-i Djedid), army affairs were accorded priority and new military and naval schools were created. French officers served as teachers and instructors in artillery, fortifications, and navigation and commissarial, and all the students were required to learn French. The change of regime in France did not modify in any way this program to which the army was committed. In 1793 and 1795, the Ottoman government sent lists of officers and technicians that it wished to recruit and, in 1796, the French Ambassador General Aubert Dubayet arrived in Constantinople with

completely stopped. The 1908 and 1909 revolutionary movements and the reinstitution of a constitutional regime only served to underline the resurgence of reformist and liberal ideas in a context of irresistible decline.

One of the most effective means toward the development of French influence in the modernization of the Ottoman Empire, and one that made possible all the others, was language. During the nineteenth century, French became the second language of educated Ottoman subjects, Turks and non-Turks. It was through the use of French, that the Ottomans communicated with the Europeans, either directly or, indirectly through the drogmans (interpreters). In the eighteenth century, Italian was the Western language that was most used in the Ottoman Empire. When the Ottomans and Russians signed the Kutchuk-Kaynarji Treaty in 1774, the official text was in Italian. Following this period, French progressively began to replace Italian and became one of the major instruments of modernization and Westernization of the country during the Tanzimat period, during the Young Turks Revolution and until the end of the Ottoman Empire.

It is interesting to note that ordinary agents of modernization and also the reformers understood and used French. A very large number of foreign technicians and specialists who were sent of the Empire, as well both in the civil and military sectors, communicated in French with their Ottoman colleagues. That was also the case at the highest levels. Thus, Mahmud II, who knew little French, still encouraged it. Abdül Mejid, without doubt, was the Sultan who best understood French during this period. Abdül-Aziz, who visited Paris, London and Vienna, has only an average knowledge of it. As for Abdül-Hamid, he understood French, although he did not speak it. As for the great Reformers, they all spoke French. Rechid Pasha learned it by himself during his tenure as Ambassador in Paris. According to his contemporaries, his mastery of French, was almost perfect. Ali Pasha was less at ease with speaking, but his written French was excellent. Fuad Pasha was well-known for his witty remarks in French. According to a correspondent from the *Times*, "Fuad spoke French so fluently that, but for his Fez, he might have passed as a Frenchman".[2] Midhat Pasha was able to follow a conversation in French without an interpreter, but he never spoke it fluently. Lastly, Djevad Pasha, a lawyer, tasked with putting a civil code into effect, did not speak French well, but was able to read it easily.

Diplomats and upper civil servants in the Ottoman Ministry of Foreign Affairs especially used French. Both the Ottoman and French archives show that it was the language Ottoman ambassadors, ministers and consuls used to communicate with Constantinople. Notes sent by the Ministry of Foreign Affairs to other departments are mostly written in French. It was really an attempt at standardization because French was the language of diplomacy. After the Congress of Paris (1856), the Ottoman Empire emerged as a great power, and joined the European concert, its statesmen, and diplomats using French.

Moreover, in another route toward modernization, French was, henceforth, used in the discussion of problems related to the political status of the Empire and in the manner of proceeding to try to find a solution for it. This was particularly clear beginning in 1867, the year when Paris pressed the Ottoman government to accelerate the 1856 reforms, and a period during which Turks, such as Namik Kemal, Ziya and Ali Suavi, escaped arrest by going into exile in Paris to continue to fight there. In 1867, the *Letter addressed to His Majesty the Sultan by* H.H. Prince Mustafa Fazil Pasha, was reprinted in French, as well as in Turkish translation. It contains several famous aphorisms such as: "Sire, the thing that has the most difficulty entering the palaces of princes is truth", or: "the first teacher of the people is liberty". Shortly after, a *Reply to His Highness Mustafa Fazil Pasha in Connection with his Letter to the Sultan*, was circulated and was attributed, wrongly, no doubt, to Ali Pasha. In response to French pressure, the Ottoman embassies abroad were asked to make known the *Considerations on the Application of Khatti-Humaioun of 18 February 1856*. Among the many other brochures in French, we note the publication in Paris, in 1868, by Hayureddin Pasha, of *Reforms Necessary to the Muslim States*, in 1869 of *Political Will* attributed to Fuad Pasha, and the publication, in 1910, of another *Political Will*, dated 1871 and falsely attributed to Ali Pasha.

A new Ottoman literature was born in which young writers sought models and inspiration from French literature rather than those of the Persian classics.[3] The founders of this movement were Ibrahim Chinasi (1825-1871), Ziya Pasha (1825-1880) and Namik Kemal (1840-1888), the first two being protégés of Rechid Pasha. These three authors had more or less lengthy stays in Paris. Inspired largely by Montesquieu and Rousseau, N. Kemal, in his articles, novels, plays and poems, introduced the Muslim

France and The Modernization of the Ottoman Empire

By

Jacques Thobie

This paper covers the numerous angles arising from questions surrounding the progress and development of a country on the periphery. It brings together the influence of new ideas, personalities, technology and services, finances and the creation of infrastructures. France did not participate alone in the changes in the Ottoman Empire that was generally undertaken within a more or less severe competitive climate. We must then attempt to assess the French role, both on the state and private levels, in the economic, financial and cultural domains. Therefore, this paper consists of three parts: ideological influences, transfer of aid and know-how, and the establishment of infrastructures.

The Dissemination of New Ideas

France did not hold the monopoly over the dissemination of new ideas in the Orient, part of which must be attributed to Great Britain or, even, to the U.S., but the Enlightenment and the French Revolution did play a major role in this domain. Even though the Renaissance and the Reformation passed completely unnoticed among Muslims, the ideas underlying the Declaration of the Rights of Man and the methods for applying them, found a favourable welcome among administrators and Muslim thinkers and affected, more or less strongly, all strata of Islamic society.

We should briefly note, at this point, the great themes that dominated the end of the eighteenth century. Liberty first and foremost, individual liberty, without doubt, but also people's liberty that underlay the call to arms against internal despotism and external imperialism. To give reality to this concept of liberty, a new framework and new norms of organization of the

state had to be established. Drawing up constitutions specifying rules of representative governments guaranteeing separation of powers, irrespective of religious considerations. All that implied the definition of a new legal framework as well as the appearance of a new group of jurists different from the legal scholars of the *Sharī'a* and the agent of autocracy. Equality had, without doubt, less of an impact because under-development reduced the gulf between the rich and the poor, not to mention the existence of moral and charitable Islamic traditions. The new concept of the nation, emanating from the French Revolution, and the plans of European-educated intellectuals to transpose Western models of political organization that were free from religious reference, collided with formidable obstacles.

Moreover, for the first time, it is the secular nature of ideas generated by the French Revolution that, according to Bernard Lewis, explain their success in the nineteenth-century Muslim world, even if the reinforcement of material power and institutions of economic, political and military European supremacy in good many Muslim countries, must be taken into account. In effect, in the face of the divorce between the new ideas and Christianity, the Islamic world could still hope to " find the unknown secret of Western power without compromising its own beliefs and traditions".(1)

Of course, the progression of new ideas in the Ottoman Empire did not proceed in a regular manner. The opening of the reign of Selim III, who came to power in 1789, was a favourable period, only interrupted by the Franco-Ottoman War resulting from Napoleon's Egyptian Campaign (1798-1801) a very ambiguous intervention that combined colonial mercantilism and would-be liberating Westernization. Selim's removal in 1807, began a period of reaction in Constantinople that terminated with the liquidation of the janissaries by Mahmud II in 1826, preparatory of the long Tanzimat era, itself marked by the work of the great reformers, Rechid Pasha (1800-1858), Ali Pasha (1815-1871), Fuad Pasha (1815-1869) and Midhat Pasha (1822-1884). The latter undertook to modernize all sectors of the Ottoman administration on the basis of two founding texts, the Noble Rescript of the House of Roses, in December 1839, under Abdul Mejid (1839-1861), and the Imerial Rescript (Hatt-i humayun) of 1856, the culminating point of the reform being the promulgation of the constitution prepared by Midhat Pasha in December 1876. The Ottoman parliament was dismissed by Abdul Hamid II (1876-1909) in February 1878, even though the reform movement was not

Bibliography

Abir, M., 1980. *Ethiopia and the Red Sea*, London.

Ahmed, L., 1978 *Al Idara fi misr Fi' l'asr-uthmani*, Cairo.

......................, 1988, "The Saharan Divide in the Nile Valley: the Evidence from Qasr Ibrim". *African Archaeological Review*, 6. 73-90.

......................, 1986, "Excavations at Qasr Ibrim 1984-6". *Journal of Egyptian Archeology*, 70.

......................, 1997, "*The Ottoman Fortress at Sai (Sudan)*", Proceeding of the 2nd international conference on Ottoman Archaeology, Zagortan.

......................, 2000, "The Ottoman Frontier Policy and the Funj Sultanate", *Adumatu.1*. Riadh.

......................, and Schlee, D., 2000, "Survey and excavation at Qalc'at Say" (Forthcoming).

Anonymus Venitian, 1971, "Voyages en Egypt, 1589", *In Voyageurs Occidenieux en Egypt*", Cairo.

Bonnet, C., (ed). 1990, *Études Nubienne*. Geneva.

Burckhardt, J.L., 1819, *Travels in Nubia*. London.

Cengiz Orhonlu, 1974, *Osmanli Imparatorlugu'nun Guney Siyaseti Habes Eyaleti*, Istanbul.

Costaz, J. 1829, "Memoire sur la Nubia et les Barabus". *In Description de l'Egypte* XII, 249-60. Paris.

Crawford, O.G.S., 1951, *The Fung Kingdom of Sennar*. Gloucester.

Djévad Bey, A., *État militaire Ottoman*. Istanbul.

Evliya, Celebi, 1938, *Seyahatnamesi: Misr, Sudan, Habes, 1672- 80*," Istanbul.

Fatovich, R., 1990, "Archaeology and History of the Qash Delta". In Bonnet, C., (ed).

Fedor, 1., 1966, "Hungarians in Nubia". *New Hungarian Quarterly*, 7.24.

Forster, E., (ed). 1949, *The Red Sea and adjacent countries at the close of the 17th Century*. London

Garcin, J.C., 1974, Emirs "Hawaras et Beys de Girga: 16 and 17 Siecles". *Annals Islamologiques* V.12.

Hanotaux, G., (ed) 1940, *Histoire de la Nation Egyptienne, Vol V*, Paris.

Hinds, M., and Sakkout, H., 1986, *Arabic documents of the Ottoman Period from Qasr Ibrim*. London.

Hinds, M., and Ménage, V.L., 1992. *Qasr Ibrim in the Ottoman period: Turkish and further Arabic documents*, London.

Yenisehliobioglū, F., 1989, *Ottoman Architectural Works outside Turkeu.*, Istanbul.

Youssef Kamal, (ed) 1951, *Monumenta Cartogaphica Africae et Egypti.* Tome V. Fasc 1, Cairo.

Zimova, N., 1973, *Les Relations entre les Turcs ottoman et l'Afrique Noir.* Yedinici Turk Tard. Kongresi Bildirelei, Istanbul.

Hinkell, F., (ed), 1994, *The Archaeological Map of the Sudan*, VI. Berlin

Holt, P.M., 1967, "Selim I and the Sudan", *Journal of African History*, 8,1, 19-23

.............., 1970. "Nile Valley", In *Cambridge History of Islam*. Vol II. Cambridge.

Homani, I. B., 1737, *Imperium Turcikum*, Cairo.

Inalicik, Halil., 1994, In *An Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge.

Lesure, M., 1976, "Un document ottoman de 1525 sur l'Inde portugaise et les pays de la Mere Rouge", *Mare Luso-Indicum III*.

Linant de Bellefonds, L.M.A., 1958, *Journal d'un voyage à Meroe dans les années. 1821 et 22*, Khartoum.

MacMichael, H.A., 1922, *The History of the Arabs in the Sudan*, Cambridge

Mallinson, M., 1999, "The Saukin Project" Paper given at the Khartoum Conference on African Civilisation.

Ménage, V.L., 1988, "The Ottomans and Nubia in the 16th century", *Annals Islamologiques*. XXIV.

O'Fahey, R.S. and Spaulding, J.L., 1974, *Kingdoms of the Sudan*, London.

Orhonlu, C., 1974, *Osmani Imparatoriuqu'nun Guney Silyaseti Habes Eyaleti*, Istanbul.

Osman, A., 1978. "The post-medieval Kingdom of Kokka". In Plumley J.M. (ed).

Osman, A., 1982, *Islamic Archeology in the Sudan*. London.

Paul, A, *History of the Beja Tribes of the Sudan*, Cambridge.

Pitcher, D.E., 1972, *An historical geography of the Ottoman Empire*, Leiden.

Ponçet, L., 1971, *A voyage to Aethiopia made in the years 1698-1700*. in Foster, W. and Villamont, J. (ed).

Prokosch, E., 1994, *Ins Land der Geheimnisvollen Func*, Graz.

Rossi, L., 1949, A Turkish 1685 map of the Nile Valley. Imago Mundi 6, 73-5.

Rossini, C., 1992, *La Guerra turco-Abissinia del 1578*. Rome

Shaw, S.J., 1962, *The Finances and Administrative Organisation of Ottoman Egypt: 1517-1798*, Princeton.

Shaw, S.J., 1968, *The Budget of Ottoman Egypt 1596-97*, The Hague.

Trimmingham, J.S., 1962, *Islam in the Sudan*, Oxford.

Udal, J.O., 1998, *The Nile in Darkness: 1500-1898*, London.

Waltz, T., 1979, Trading in the Sudan in the sixteenth century", *Annals Islamologiqies*, 15.

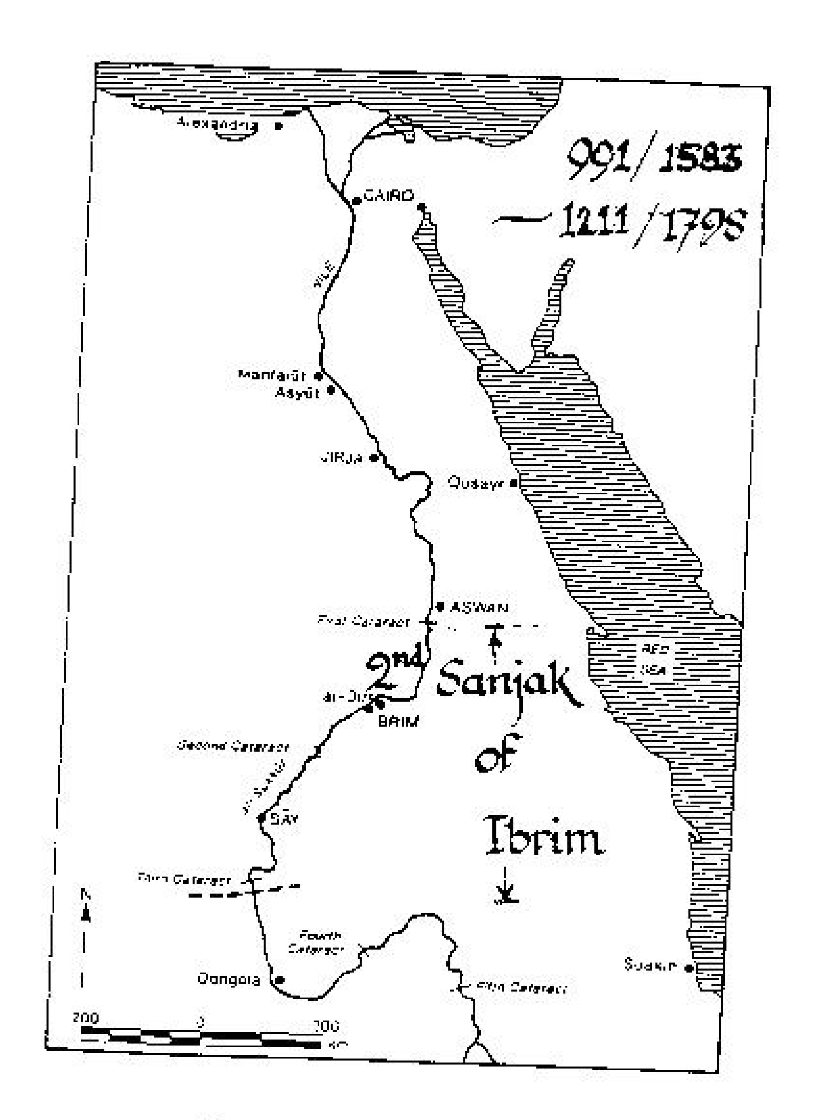


Fig 7 Period II: 1583-1798

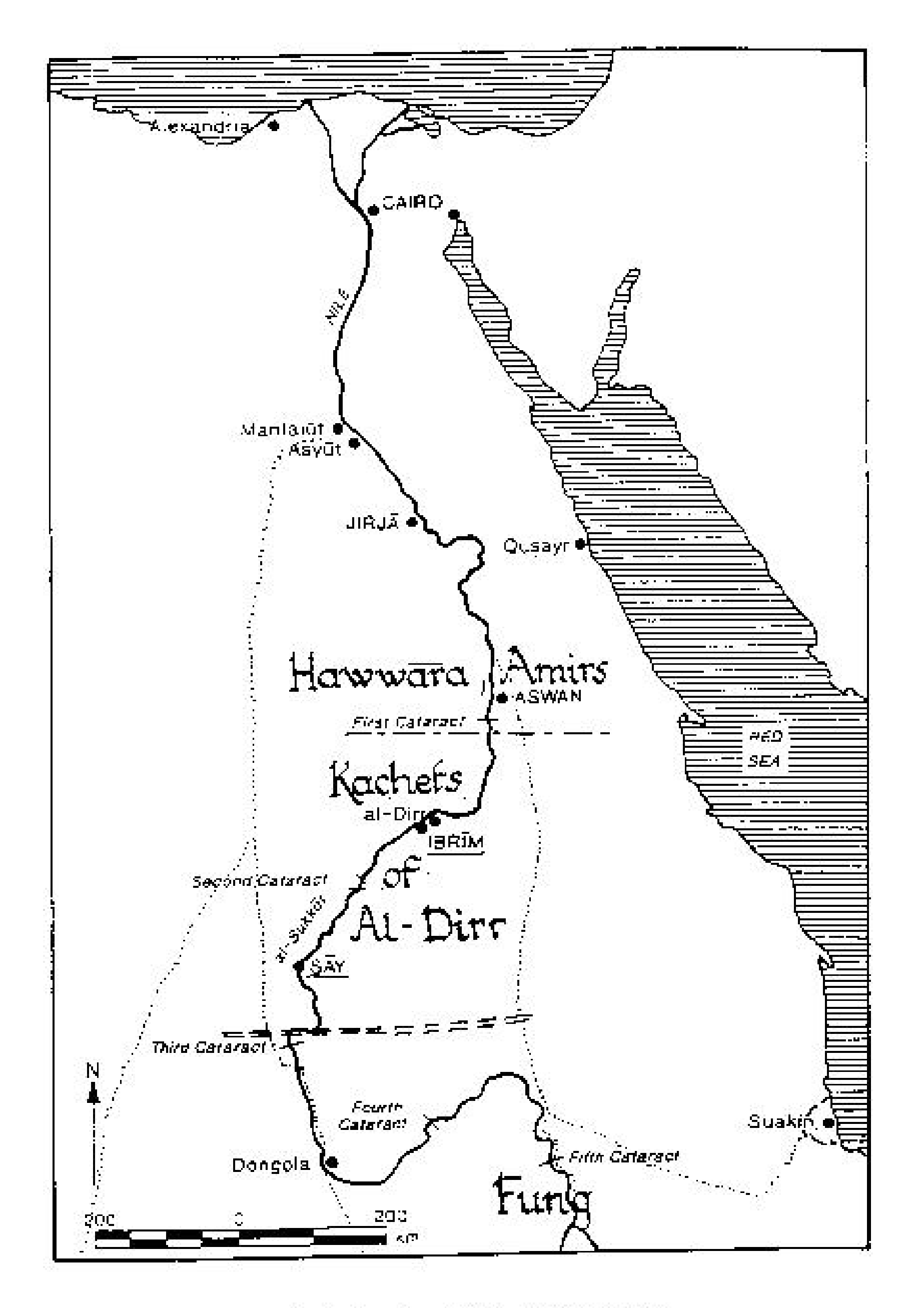


Fig 8 Frontier in Later 18th Century

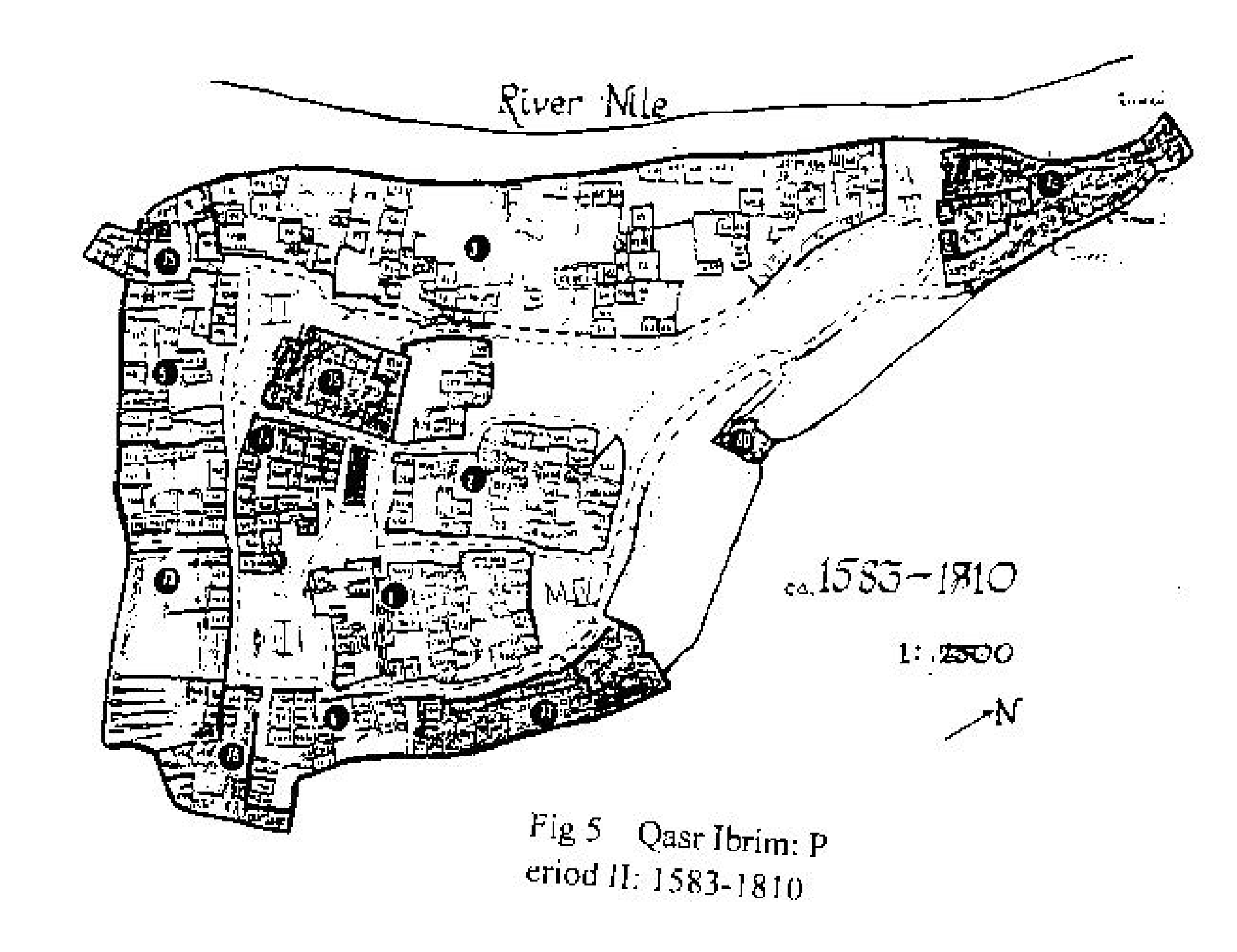


Fig 5 Qasr Ibrim: Period II: 1583-1810

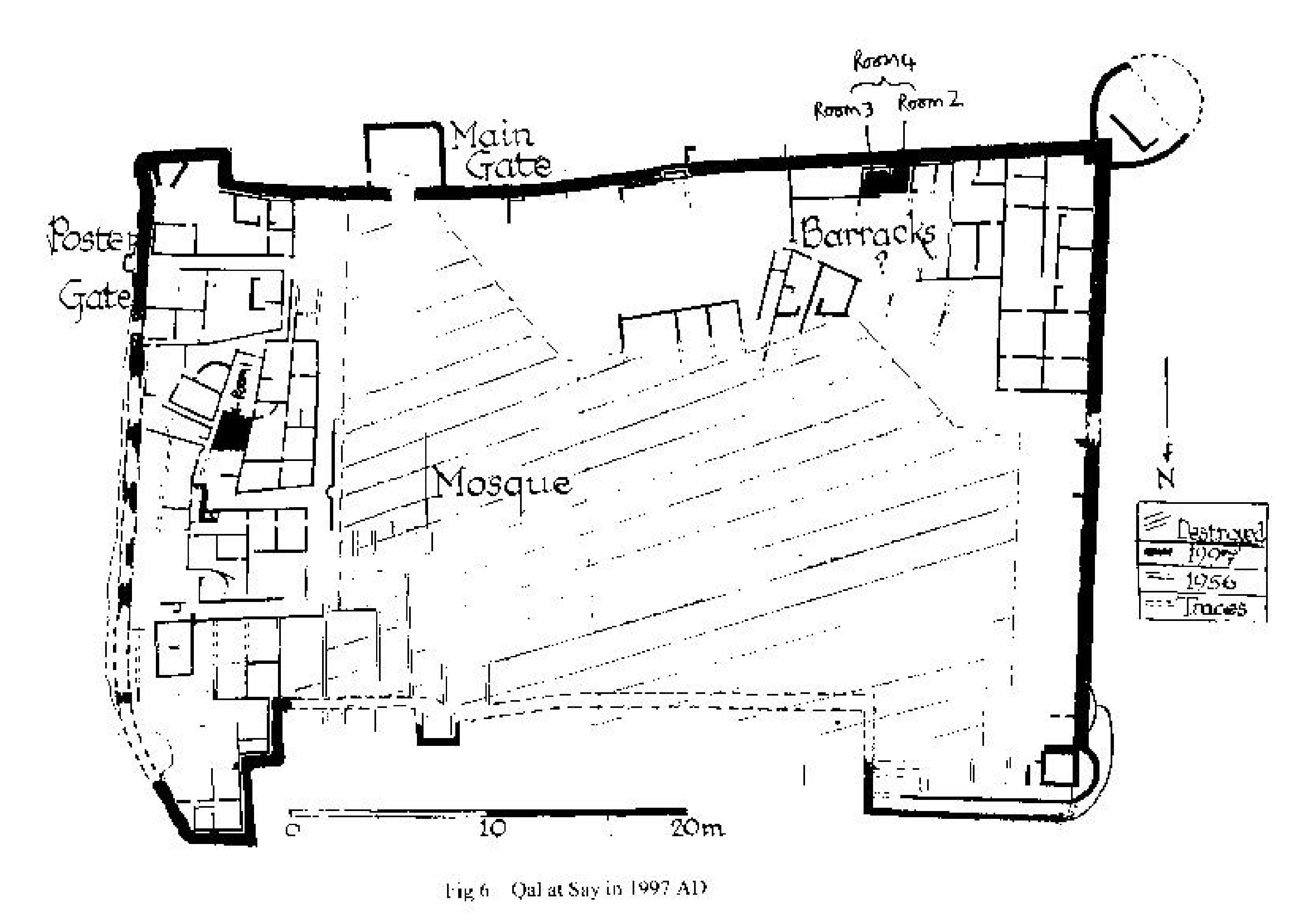
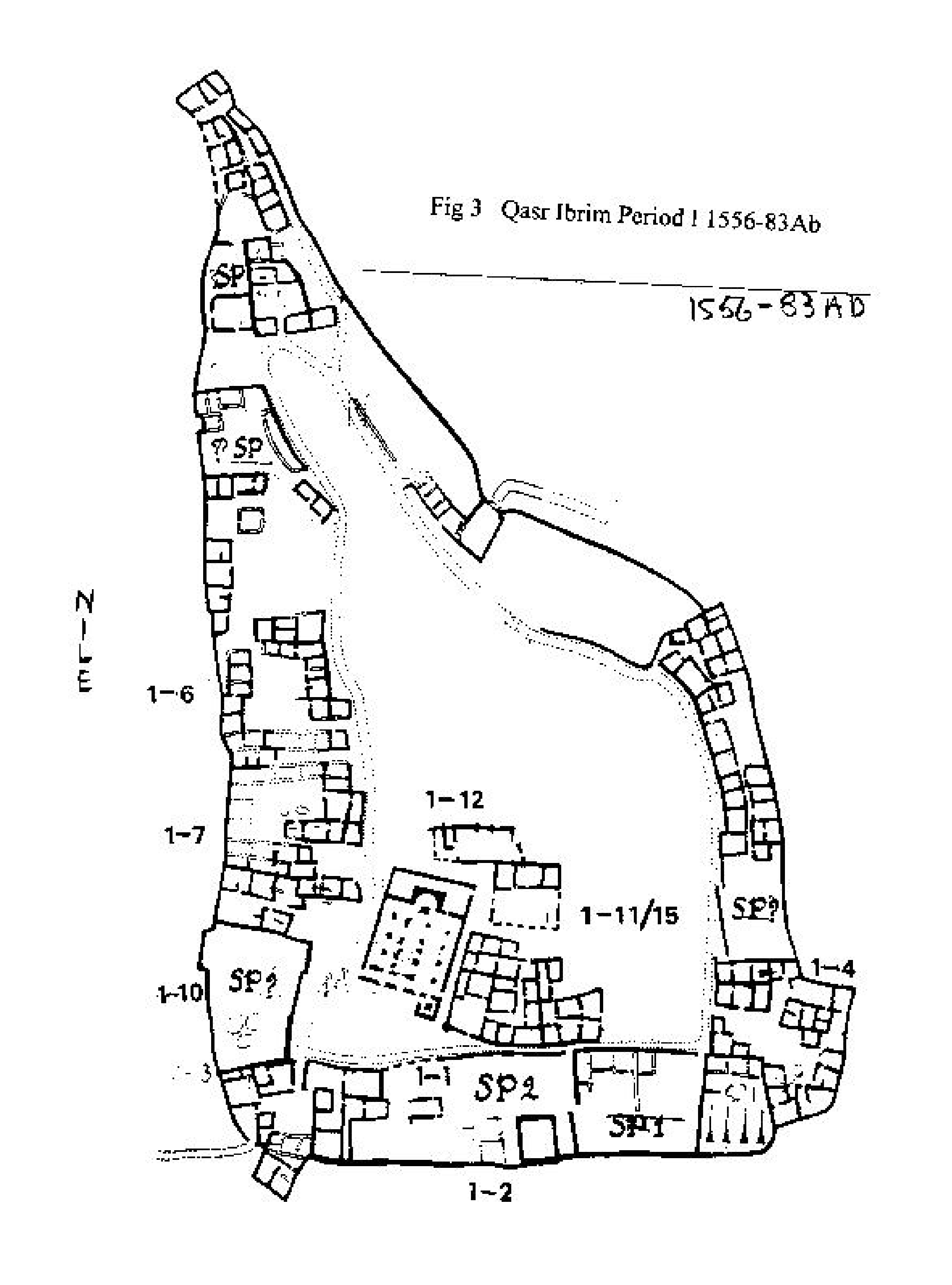


Fig 6 Qal at Say in 1997 AD


Fig 3 Qasr Ibrim Period I 1556-83Ab
1556-83AD
SP
? SP
1-6
1-7
1-10
SP?
1-12
1-11/15
SP?
1-4
1-3
1-1
SP2
SP1
1-2
E-I-N

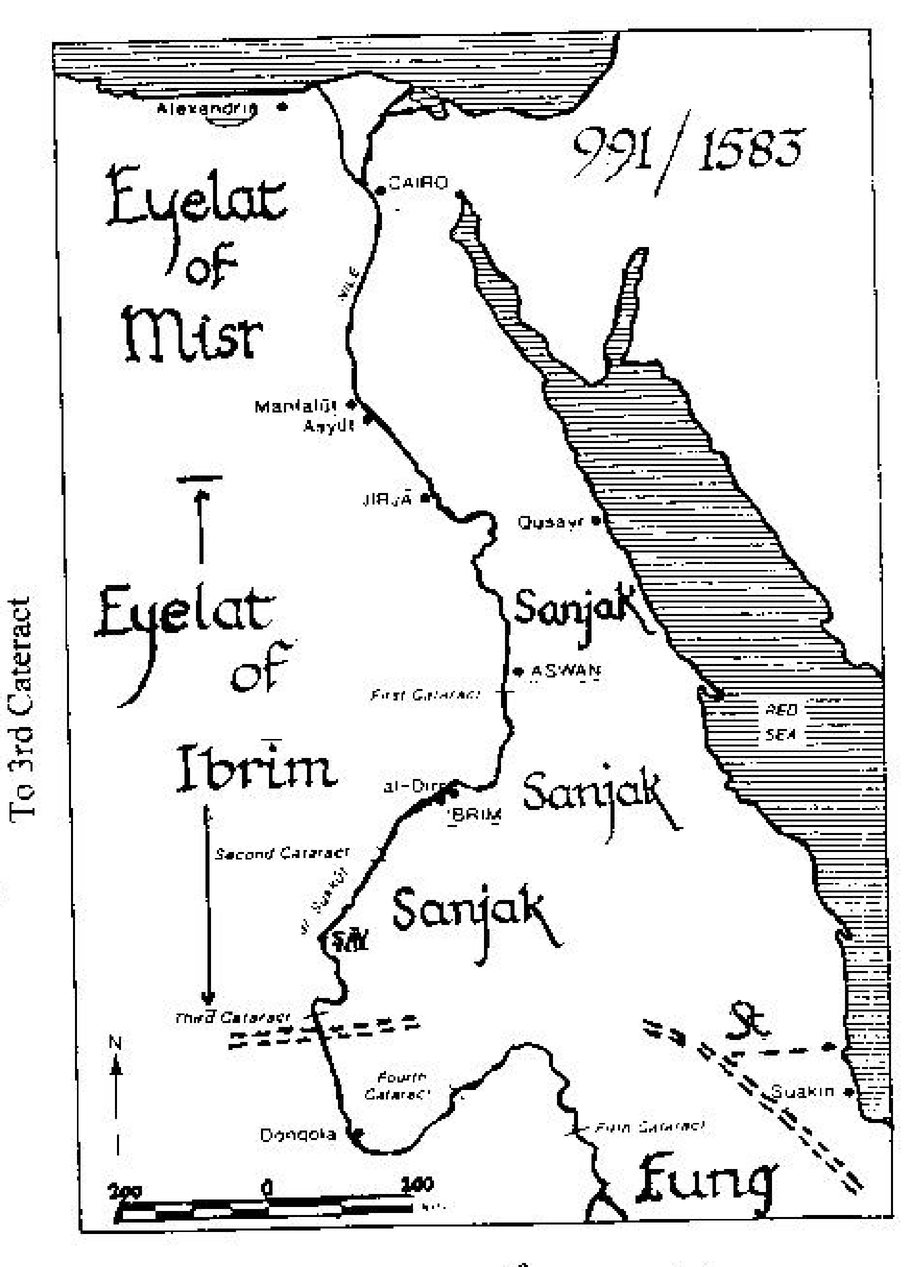


Fig 4 The advance of the Ottoman Frontier To 3rd Cateract

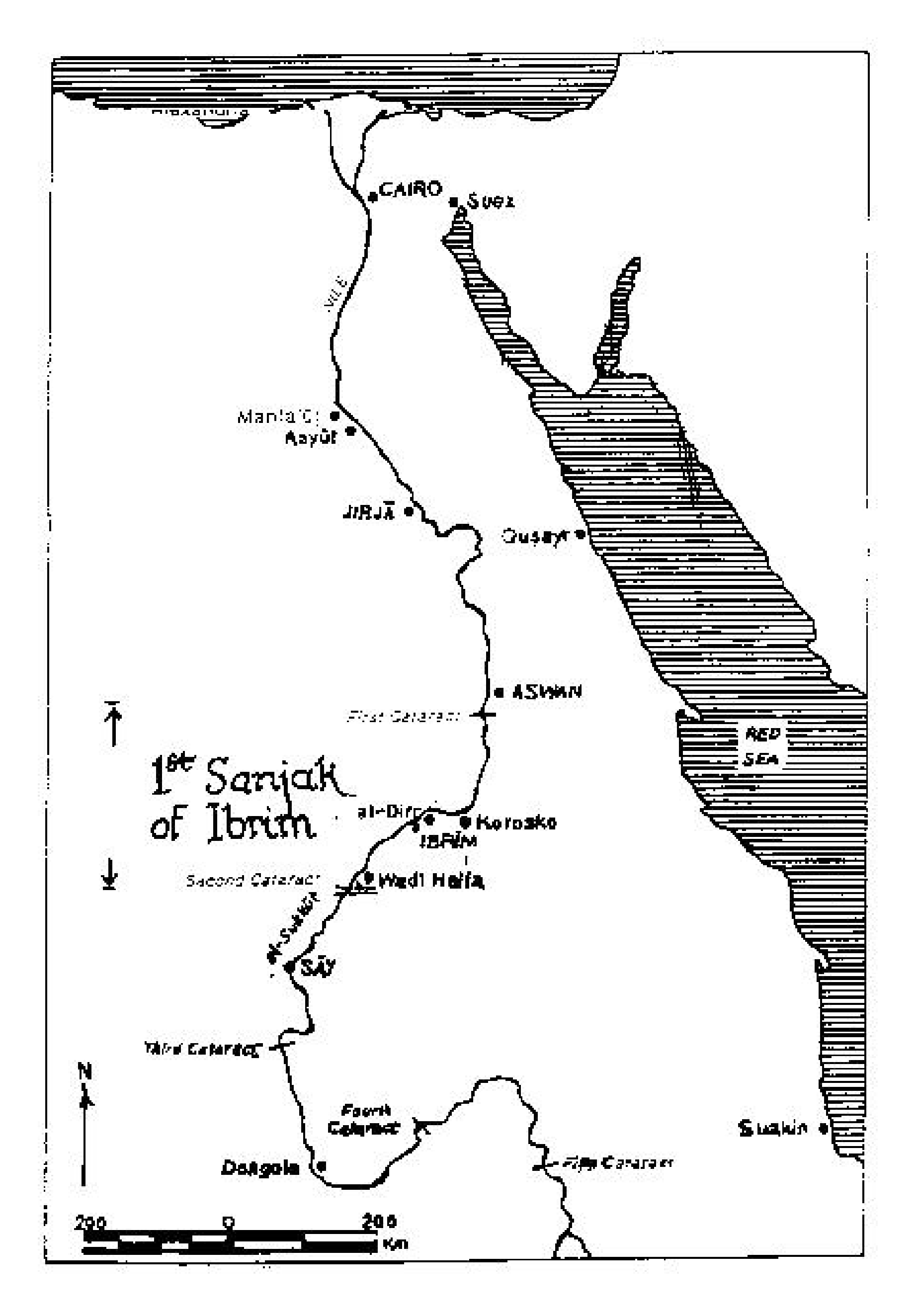
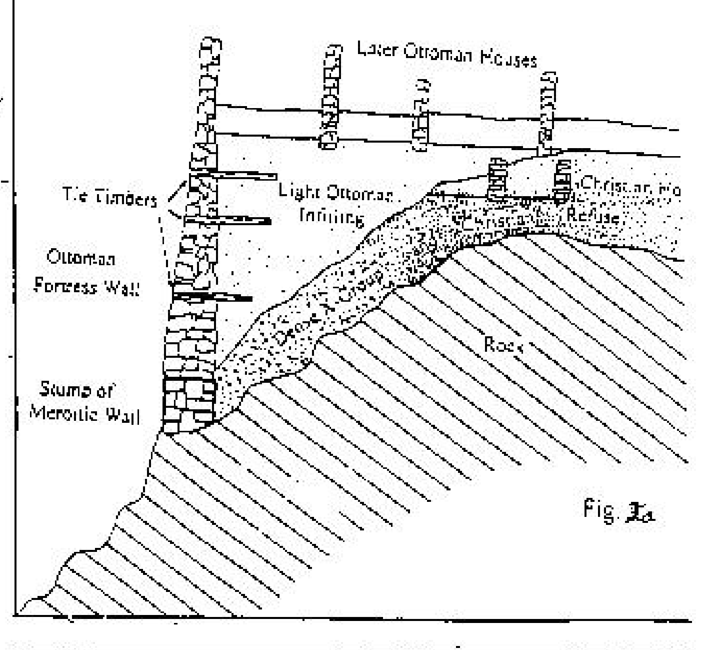
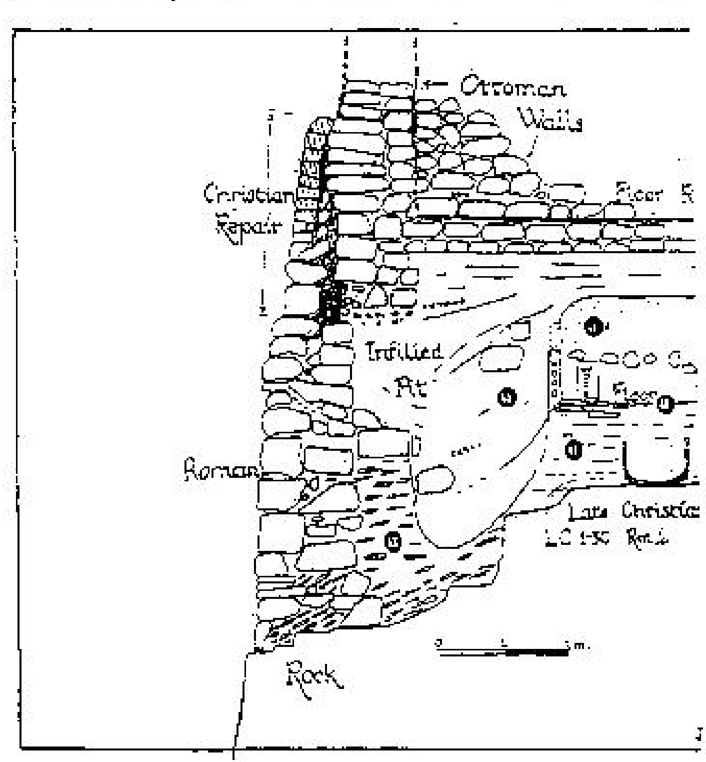


Fig 1 Period I : 1566 – 83
Ad 3-1
The Frontier Sanj ak



Fig 2 Ottoman Repairs to the Qasr Ibrim defenses.





to retain their lands, but lost all special privileges, perhaps at the disbandments of the janissaries in 1827.

Local oral tradition recorded in 1997 on Gezira Say affirmed that Qalaᶜt Say was lived in throughout the 19th century and it was said that's its mosque continued to be served until the 1890s when, at the advance of the Mahdists, the Iman led the inhabitants into exile in Egypt. The strongest local tradition was of a pre 1894 local leader, Hakim Wurdi 'Pasha' who was killed by government soldiers when the nearby village of Adu and its mosque were destroyed. The circumstances of the attack were not known. Ruins of adu village, as yet unstudied, extend southwards from near the fortress to the presently occupied houses and include a ruined mosque. Two gubbas of Dongolawi style west of the fortress, lie in a cemetery which is probably that of the garrison; they were said to belong to the 19th century and to be those of a rich landowner and his two wives. A number of families on the island have Turkish names; (e.g. Kurdi, Acradi, Abecki, Gamgam) but among those interviewed there was no claim to, or knowledge of, an Ottoman military ancestry. The only genealogy recorded went back four generations. The traditions of the Meks of Kukka (Mahas), which go back twelve generations, give a better idea of local conditions in this period (Osman, A, 1978).

The end of the occupation of the Say fortress came with the advance of Mahdi's forces in 1894. At the advance it is reported that its inhabitants fled to the north and only returned after Kitchener's advance in 1896. The houses were not restored and it is probable that their destruction by the removal of all the timber in them took place in this phase.

Throughout the whole period Suwakin remained under Ottoman control but no archaeological study has been carried out there and few buildings survive (Yenisehiolioglu, F, 1989. 93-5 and Mallinson, M, 1990).

not destroyed. It is ironic that the only attack on the fortress seems to have witnessed in three centuries should have been by an Ottoman force.

In 1813 the Ibrim *kal'ajis* were "well armed" but "not numerous" and cannot have been paid for nineteen years; their enemies included the Kachefs of Al Dirr. The legend of their being a unit of Bosnian origin was a fabrication, except perhaps for one or two lineage's, it was probably intended to match the similar pretensions of the kachefs of Al Dirr and to be a bid to be considered fellow countrymen by Mohammed Ali Pasha and his Albanians. The claim of the *kal'aci* to special military status and to special administrative treatment though their firmans lapsed in 1826 when the Janissaries were disbanded, and they became civilian landowners like their neighbours although still calling themselves "Ottoman".

Burckhardt passed by Say Island in 1813 on his journey into Mahas without meeting or mentioning the garrison. In Mahas he found a Kachef of Al Dirr asserting his authority over this region. Burckhardt reported meeting the Mek of Mahas, Ali Osman's Mek of Kukka, (1978 p 150), who claimed to be paying a substantial annual tax to the Ottoman Kachefs at Al Dirr. Although these were still officially addressed as Sanjek Beys of Ibrim, as Kachefs they had long assumed a semi-independent and hereditary status which they lost in 1820 when one became a pensioner of Mohammed Ali Pasha and another an offical in Sukkot.

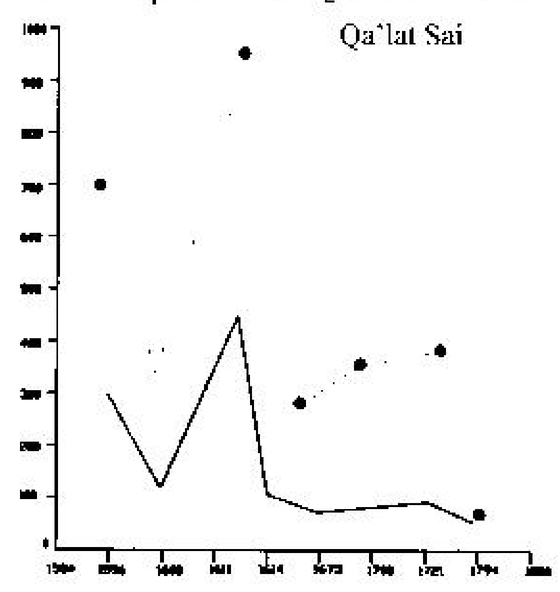
Nothing of this phase could be recognized in the 1997 survey at Say unless some of the alterations to the dwellings, new doorways being opened and older ones blocked, here. With the decline in the number of soldiers many buildings in the fortress may have been abandoned, although from de Bellefonds' 1823 drawing those on the cliff edge appear to be in good shape. The fortifications may also have begun to fall into ruins and many families, if they had not done so already, may have preferred to live in the riverside villages, especially Adu, rather than in the waterless fortress. There were still cannon in the fortress in the 19th century, some of them at least of 16th century date, and from 1813-20 there may have been a need to defend the island from the Mamlûk rebels who were raiding out of Dongola.

Effective Ottoman control of Egypt from Istanbul was never permanently re-established after the French occupation, and Mohammed Ali Pasha's conquest of the Funj Sultanate in 1822-3 was a largely independent venture in which there was no rõle for the remnant of the garrison at Say whose allegiance might be doubtful, and who had not been paid for twenty-two years. The ex-military families were probably, as at Qasr Ibrim, allowed

some at least of the lands of the Wadi Ibrim were being farmed throughout by soldiers and by descendants of soldiers.

Evidence of the garrison comes from Cairo archives (Shaw. S.J. 1962; Ahmed, L. 1978) and the military documents at Ibrim but is somewhat confusing since "Ibrim" without qualification may mean the Sanjak, the Wadi or the Fortress. The size of the "Ibrim" garrison in 1718 is given by Shaw as 187, subdivided by Ahmed into 55 for Ibrim and 87-99 for Say. Both agree that in the later 18th century 150 was the combined total for Ibrim and Say.


The comparative Strengths of Garrisons at Qasr Ibrim and


Qa'lat Sai

• Calculated from the Cairo Archives (Shaw, S.J. 1962, p 212 and 395)

Period II a			Period II b			
	IBRIM	SAY		IBRIM	SAY	ASWAN
1596	290	709	1721	907	347	
1600	104	270	1794	56	98	100
1611	471	946				
1614	109	239				
1673	70	313				

For most of the period 1640-1798 A.D. the isolation of Qasr Ibrim seems to have been almost complete and the military competence of the garrison was probably greatly reduced; by 1794 only 56 men were being paid. Although Turkish remained the official language and there are references to individual böllöks of units in Northern Egypt, there is no evidence of reinforcement or replacements (except for minor military criminals) and houses inside the fortress were owned, and lived in for generations, by the same families. These same families owned in the Wadi Ibrim. The study of over a thousand names from Qasr Ibrim in this period showed that there were several men from local "Arab" communities, one at least from Hungary and one from Bosnia (Hinds, M. and Sakkout, H. 1989 and 1698) when the rules for enlistment into the Janissaries were suspended (except for Negroes). The presence of " Rum uşaği", free-borne Muslims from SE Europe (Holt, P.M, 1973, 236-7), might explain family claims to Bosniak origins. He says that "in the Qāsimiyya faction of grandees of Egypt from about the mid-seventeenth to mid-eighteenth centuries a Bosniak element is very noticeable; it had close links with Janissary units and its clients were enrolled in them". It seems possible that at Qasr Ibrim rank and unit were beginning to be inherited and that the garrison, some of it Bosniak, was becoming a locally based one. The name *'kal'aci'* or *qal'aji* (fortress people) may well have come into use for the land-owning élite who possessed houses inside the fortress and were nominally soldiers of the garrison.

From the 1680s onwards the military rôle of the Say fortress was minimal, neither the Funj nor Ottoman Sultanates showing any interest in the region, although the garrison continued, like that of Qasr Ibrim to be paid until the 1790s.

The arrival of French troops in southern Egypt in 1798 A.D. and the defeat of the Aswan garrison by de Farchout must have affected the whole Sanjak of Ibrim since the remnant of the garrison and several Mamlûk households retreated there. It is to be expected that the Qasr Ibrim and Say garrisons gave their support, some perhaps as soldiers, to the *Jihad* against the French until 1802. They withdrew it when the French had gone and the Mamlûks controlling Al Sa'id resisted the imperially appointed Valis, especially Mohammed Ali Pasha. There is no evidence that the *kal'ajis* took an active part in the fighting or the siege of Qasr Ibrim in 1812, which followed, but they had been treated as enemies (although not perhaps military ones) by the Mamlûks by whom they were held to ransom and robbed of their animals but, significantly, their palm groves and *sagias* were

For well over a century there was now peace on the frontier and merchant caravans passed between Suwakin, Aswan and Sennar. Those to and from northern Egypt used the desert routes in preference to the valley (Forster E, 1949) and were regular annual events (Austen 1992).

In the frontier zone, from the 1670s, Qasr Ibrim and Qala't Say remained military establishments whose wages, according to the archives in Cairo, continued to be paid from Cairo until at least 1794 but by 1704 neither fortress was included in the Imperial Register of Fortresses and there are no records of payments for repairs or refurbishment in the rest of the century (I am grateful to Dr. Hinkell for this information). The continuing disturbances in Lower Egypt probably encouraged an increasingly local recruitment in the garrisons from among the children or relatives of former janissaries (Djevad Bey, A, 1885) (Goodwin, 1994). The manuscripts found at Qasr Ibrim confirm this.

Recruitment to the garrison was certainly in part hereditary and in part local, since individuals from the Kanz Hawwari and Hilati are mentioned. The oral tradition recorded in 1813 of a Hungarian soldier setting at Ibrim in the reign of Selim II (1566-74) seems supported by a contemporary manuscript and suggests an unbroken connection (Hinds, M. and Ménage, V. L., 1992 p. 90 quoting Fedor, I, 1966). The distinction already made in the 16th century between the field army and garrison troops (kal^caci) in the Sanjak was no doubt maintained and only the latter, after the 1590's are likely to be present at Ibrim (Shaw 1968, 174-7). The Kale Azaplani and Göllülluyan mentioned in the documents certainly had this rôle. By the later part of this period inherited land, and houses in Qasr Ibrim, were being bought and sold by members of the garrison and their heirs (Hinds, M and Sakkout, H. 1986 p.9-10). Land was being irrigated by *sagias*, slaves were owned, a mosque was in use and a pattern of life, which seems similar to that reported by Burckhardt in 1813, existed. As well as land-holdings the garrison may have been supported by contributions from trading caravans or individual villages as well as salaries.

The Sanjak/vilayet of Ibrim, the frontier zone between 1st and 3rd Cataract seems to have been left largely to its own devices by the government in Cairo in this period (Fig 8) its relative isolation between the semi-independent Banu Hawwàra to the north and the Dongolawi to the south may explain why foreign observers saw it as outside the Ottoman Empire (i.e. Pitcher D.E. 1972). If this was in some way true of the Sanjak/vilayet it does not seem to be true of the Wadi Ibrim or the fortress within it or of Say, for garrisons were still maintained at the fortresses and

The soldiers were probably, like the garrison at Qasr Ibrim, composed of detachments (böllöks) from the janissary units stationed in Lower Egypt.

In Qasr Ibrim the changes in Ottoman army regulations which permitted soldiers to marry and their sons, if of Turkish or Arab mothers, to join the army, resulted in houses being built from soon after 1600 A.D. and many documents found at Qasr Ibrim give details of their lives through five generations in which sons succeeded their fathers in the garrison.

The period when the greatest precautions would have been needed on the frontier was between 1585 and 1660 when then the Funj state was at its most powerful, especially after 1607 when Sultan Adlan subdued his rebellious northern subjects at the battle of Karkoj. Mutinies in the army in Lower Egypt at the time might well have encouraged a move against Qalaᶜt Say and the Cairo archives show (Shaw J.S., 1968) that its garrison was temporarily increased from 230 to 900 men, perhaps because of the Abyssinian attacks on the Funj in 1615-18 which penetrated to Fazougli and Kassala.

The main Funj trade routes continued to be to Suwakin whence came the many Muslim holymen who are reported to have settled in the sultanate at this time (Holt, P.M, 1970). About 1580 the Funj sultanate is reported to have shared the revenue of the port of Suwakin with the Turks (Hinkell F, 1994, 217). Any serious pressure on the Ottoman frontier must have been relieved after 1660 by the successful revolt of the Shayqiyya confederation living between Jebel Dayki and 4th Cataract which retained a virtual independence until 1820 (MacMichael C, 1922, 218). This resulted in inserting an extra barrier between the sultanates and in separating the Funj heartland from the Mekdoms of Dongala and Mahas. Funj ambitions were increasingly restricted to the savannahs, especially Kordofan although Evliya Celebi's circumstantial account of the power and independence of Mek Kor Hussein of Mahas suggests that it had become a buffer state, with closer links to the Funj than to the Ottomans by the 1670s. A Mahas mek's capture of Sāy, recorded on a map of ca. 1685(Rossi. C. 1949) even if temporary will need more evidence before it can be accepted, for the Say garrison in 1673 was c.300 if the Cairo records are correct. (I am grateful to Professor Ménage for this information). In 1698 the meks of Mahas and Dongola had no cannon, only muskets according to Ponçet L. (1971), and evidence from Kukka (Mahas), suggests that the mekdom, in the 17th century, had Ottoman connection. (Osman, A, 1978). Reports from Egypt from 1587 onwards record caravans from Sennar sending slaves to Cairo (Austen 1992).

probably indecisive since there was no further advance. Within the next year the Imperial Divan abandoned the whole project replacing it with a "passive" defensive one. The new policy, presumably after negotiation with the Funj, resulted in the frontier between the sultanates being fixed near Hanneck (10 kms south of 3rd Cataract) where it remained officially until 1820 and is still marked by a position of strength. A useful reconsideration of the Funj Sultanate has recently been made by Udal (1998. 148-166).

Behind the new frontier the Eyalet of Ibrim was immediately abolished (December 1585) and rejoined to the Eyalet of Egypt. A new Sanjek of Ibrim was created and it now extended from 1st to 3rd Cataract, 600 kms from the future Khartoum. Close to the frontier on Gezira Say, one of the largest islands in the Nile, a pre-Muslim mud-brick fortress was refurbished as the main forward defensive post. Although it stood on the cliff edge of a plateau facing the river it was much less formidable than Qasr Ibrim, but defended by artillery and muskets would have been a deterrent to attackers without a siege train. In other respects the site was well chosen (Vercouter 1958) since from it riverine and desert caravan routes could be controlled while a land-tax on the cultivation in the region could supply much of the needs of the garrison. Qasr Ibrim now 180 kms from the frontier, became a supply base and a second line of defence. (Alexander J, 1996). (Fig 5).

Funj reactions to the new frontier can only be guessed at present. They probably included the establishment of a customs post at Umma (near 3rd Cataract) where the western desert route from Lower Egypt reached the Nile and where it was in 1696 (Ponçet. L, 1971). A fortress nearby on Argo island (perhaps that named after Melek Tombol) and a Funj settlement at Debba, where its descendants still claim Funj origins, could have controlled the Mek of Dongola and blocked the main routes to the south, may also belong to this time. (Fig 7).

Recent survey and excavation (Alexander, J and Schlee 2000 forthcoming) have shown that Qala^ct Say, as the new Ottoman fortress was called, was renovated to allow it to be defended by firearms, especially artillery (Fig 6). The main alterations made the four corner bastions suitable for cannon, provided the main gate with a loopholed exterior barbican, and rebuilt the curtain walls. The Cairo archives show it to have had in 1604 a garrison of about 800 men; three time that of Qasr Ibrim.

In 1572 a reinforcement of 200 men marched there from Qasr Ibrim, which was probably a staging post for troops from Lower Egypt since Evliya Celebi reported that men were still being posted from there to the fortresses.

advance to 2nd Cataract would have given control of the Wadi Sabua caravan route but in the Atbara Valley and Gash Delta the Dugein Kingdom seems to have been under Funj control (Fattovich R. 1990,25), Ottoman aggression on the Red Coast had also alarmed the Beja tribes of the Suwakin hinterland and there was continued fighting there in which the Funj took part. (Paul L, 1954,76-7). It is possible in the light of the arrangements made in 1584 that the supplies to Habesh went by boat through Aswan and then by caravan to Kusayr and so by sea to Suwakin.

The attempt to conquer Abyssinia from the Red Sea coast failed and was abandoned in 1579 with Ridvan Pasha's defeat and death in battle. The united Southern Frontier Command was broken up in this year and the Sanjak of Ibrim formally restored to the Eyelat of Egypt, although for a short while, it was still administered from Habesh. By 1583 it was back in Egyptian control and a previous Sanjak-Bey, Mohamed Bey, who had fought the Funj, restored to office. He continued to fight local battles in the south, taking Circe and killing a local "rebel" ruler probably in Sukkot (Orhonlu C. 1974,113).

In parallel with these Ottoman moves, the Funj Sultanate also strengthened its position.

The two-year period 1584-5 was the most decisive one in the "First Turkia". In February 1584 the Imperial Divan created a new African province, the Eyalet of Ibrim (Fig 4). Two sanjaks, Al Saᶜid and Ibrim (Fig 3), and part of the Red Sea Coast, which included the port of Kusayr, were subtracted from the Eyalet of Egypt and an experienced frontier Berlerbey, Hizar Pasha appointed to command them. A sanjak of Mahas was to be added as it was conquered. Stretching over 500 kms the new Eyalet was, as the Eyalet of Habesh had been previously, a base for future conquests, in this case the Funj Sultanate not Abyssinia. No doubt the wealth of the Funj in controlling resources of gold, gum, ivory and slaves had been assessed through the Suwakin trade and an advance into the savannahs decided upon in Istanbul. This policy of setting up powerful frontier eyalets was a well-tried Ottoman one, for between 1539 and 1570 these had already been installed in South Arabia (Yemen), the African Red Sea Coast (Habesh), and the Persian Gulf (Basra), Ibrim was the fourth. (Inalcik, H, 315-24 1994).

The advance must have been in preparation for some time, for in the same year (1584) the attack on the Funj was launched, apparently with many difficulties over transportation through cataracts (Anonymous Venetian 1589,p 49) and strong resistance in Dar Mahas. Near the 3rd Cataract, a Funj army was met at Hannek and the fierce battle, which took place, was

success would have ensured Ottoman control of the whole of north-east Africa with its resources of gold, gum, and enslavable populations. The plan as it developed included the creation of two new provinces (Eyalets); this was the prerogative of the central government and can thus be seen to be a central government initiative. The first was the Eyalet of Habesh (1555) with its headquarters and supply base at Suwakin and an experienced Beylerbey, Ozdemir Pasha, as its governor-general. His campaigns in Bahr-Midir (on the Eritrean plateau) met with initial success followed by defeats until his death in 1560 (Abir A. 1980. 124-126). Supplies and reinforcements were sent to him from Egypt in 1562-3 showing that Nile Valley resources were committed to the plan.

If Evliya Celebi's 1671 computation was correct, the revenue being transmitted annually to Istanbul from Habesh before 1556 was 1.800.000 asperse, only a little less than that of Rumeli (S.E.Europe) and more than Syria.

Ridvan Pasha, one of Ozdemir's successors as Beylerbey of Habesh continued the campaigns in Eritrea but now Nubia in the Middle Nile Basin was involved. If the evidence of Orhonlu C. (1974. 112-114) is incorporated with what is known from other sources (I am indebted to Professor Ménage and Dr K Fleet for Turkish translations), five stages in the fast-moving events of 1565-85 can be recognized.

While Ottoman forces advanced into Eritrea, ca. 1565 an advance in the Nile Valley, previously attempted by Ozdemir Pasha, was sanctioned and a region south of 1st Cataract was added to the Eyalet of Egypt as a new "Sanjak of Ibrim". (Fig 1) its southern boundary was probably at 2nd Cataract but one of its governors at this time, Mohammed Bey, "fought with Arab tribes and rulers subordinate to the Funj". (Orhonlu C. 1974.113). This suggests that the Funj boundary was in Sukkot south of 2nd Cataract and was no doubt partly due (as the oral tradition repeated to Burckhardt in 1812 suggests) to Dogolawi/Funj advance northwards. The refortification of Qasr Ibrim (Fig 2) certainly belongs to this phase and, probably with posts at Faras and Jebel Adda, it guarded the approaches to Egypt (Alexander J. 1988). Excavation has shown that this strong fortress was very efficiently refurbished to make it suitable for defence by artillery (Fig 3).

As part of the attempt to conquer Abyssinia through Eritrea the Istanbul government transferred the Sanjak of Ibrim from the Eyelat of Egypt to the Eyelat of Habesh in 1573, so giving Ridvan Pasha control of the whole southern frontier from the Nile to the Red Sea; supplies were sent to him from " the villages of (the sanjak) Ibrim' (Ménage V. 1988). The

extending it. The part Egypt was to play in this became clear from the administration introduced (Holt P.M. 1967 and Ménage V. 1988). It was to become a tax farm and a base from which fleets and troops could counter the Christian Empire of Abyssinia (Habesh). As part of the successful campaign to close the Red Sea to the Portuguese, the port of Suwakin was garrisoned [illegible] south of and successor to the destroyed port of ^{c}Aydhab, which had been port of the Christian kingdom of Alodia (Arkell 1950). Suwakin was, as well as the pilgrim port for Jeddah and the Muslim holy places, the entrepôt for an important export trade in gold, slaves, ivory and gum from the recently established Funj Sultanate on the Blue Nile and beyond.

It was this occupation of Suwakin, which brought the Funj, and Ottoman Sultanates into direct contact for the first time and a document of 1525, Suilman Reis's report to Ibrahim Pasha the Grand Vizir at Istanbul, gives the best idea of frontier strategy. (Lesure 1976, 137-60). It included a proposal to conquer the land between Suwakin and the Nile, including the Atbara Valley, said to be the source of gold and ivory exports. Fighting between the Sultanates in the hinterland of Suwakin may have broken out in the 1530s (Paul A. 1954. 7 6 and 82) but Funj control of it was not broken and was complete after the battle of Asaramaderheib (c.1580).

In the Nile Valley small kingdoms (*mekdoms*) occupied the 1st-5th Cataract region, which separated the two Sultanates at this time. The Funj ruled their northern province through the Sheikhs of the ^{c}Abdallab confederation whom they had defeated, and the Ottomans somewhat similarly controlled their southern frontier. They continued the defensive frontier policy of their Mamlûk predecessors in Egypt in which direct control was limited to sixteen sanjaks north of Assuit while south of it as far as Aswan the seventeenth, al Sa^{c}id, was governed by a "Sheikh al ^{c}Arab", leader of the Banu al Kanz, a local tribal confederation. South of Aswan the nearer Mekdoms may have acknowledged Ottoman sovereignty while the Aswan-based Sheikhs al ^{c}Arab raided into "Nubia", probably south of 2nd Cataract, for slaves (Ménage V. 1988).

Expansion of the Funj Sultans seems to have resulted in their acceptance as overlords by the Meks of Dongola by the 1550s and to clashes between their clients and the Ottomans' in the 1st-2nd Cataract region (Burckhardt J.1819).

Between 1556 and 1584 a series of aggressive campaigns in north-east Africa were authorized by the Imperial Divan in Istanbul. They were intended to conquer the Empire of Abyssinia and the Funj Sultanate and

The Ottoman Empire in Nubia: the " First Turkia "

By
John Alexander

In the Republic of the Sudan the term " Turkia" has always been used to describe the period 1821 – 1885. This began with the conquest of the Middle Nile as far south as Sennar by Mohamed Ali Pasha, *Vali* of the Ottoman Eyelat of Egypt and ended with the establishment of the Anglo-Egyptian Condominium. It should really be known as the "Second Turkia", for the previous two hundred and fifty years saw much of the northern and eastern provinces of the present day republic under Turkish rule with, from 1583, the frontier between the Turks and the Funj Sultanate at 3rd Cataract only 600 kms from the Blue-White Nile junction whilst a continuation of the frontier between them lay inland to the Red Sea coast at Suwakin. (Fig 4) Considerable influence on both sides of the frontier is likely to have been exerted on local Nubian-and Beja-speaking peoples, although this has been little studied by archaeologists or historians. This period should be called the "First Turkia".

A significant contribution to knowledge has been made in the recent years by archaeological research in Nubia at the two Ottoman fortresses, which guarded Egypt from attack from the south; Qal^cat Ibrim (today Qasr Ibrim), and Qal^cat Say. (Fig 1). At Qasr Ibrim, where the climate conserved organic materials, many dated documents in Turkish and Arabic were found (Fig 2), and have been published (Hinds M.and Sakkout H. 1989, Hinds M. and Ménage V. 1992). They allow, with the excavation reports, (Alexander J. 1996 and 2000) a detailed analysis of the garrison; survey and excavation have also been carried out at Qala'‘t Say (Alexander J. and Schlee D. forthcoming). A new assessment of the evidence of foreign visitors to the region between 1521 and 1815 has also been made by Udal (1998, 7-148).

The Ottoman conquest of Egypt from its Mamlûk rulers reduced it to a province (*Eyalet*) in a powerful empire governed from Istanbul whose Sultan became Caliph of Islam and assumed the world role of defending and

people holding no prejudices". Edson L Clark portrayed (1900) them as "serious, honest and straightforward". He added: "For the first century following the fall of Constantinople, the Turkish dominions were better governed and more prosperous than most parts of Christian Europe". He referred to both Muslims and Christians as enjoying "a large measure of private liberty and the fruits of their labour". According to Harold Lamb (1951), few of the Europeans realized that Sultan Süleyman was the "head of the most democratic government of their time". He continued: "Süleyman had fought for an intangible thing – the right ... racial toleration ... the right of individuals to be protected by law, regardless of religion... There was something quite modern in the spirit of his Turkey". *Cambridge Modern History* wrote (1907) "Under the early Ottoman rulers, the administration of justice in Turkey was better than in any other European land". Alexander Pallis thinks (1951) that the splendid monuments "bear witness to the genius of the Ottoman architects". O.G. De Busbecq writes in his "Turkish Letters" (1555-62): "No one holds a position higher than another just because he is the son of somebody... Many high dignitaries of the Sultan are of humble origin... Dishonest, lazy and inactive people get nowhere in Turkey". Skarlatos Vizantios, a well-known Greek historian wrote (1852) as follows: "The Turks' kindness and generosity are extended even to the animals". The following is the judgement of Hammer-Purgstall (1835), the Austrian orientalist whose 18-volume *History of the Ottoman Empire* is a classic: "Some of the works of Turkish hands are today the flower of our civilizations". Herbert Melzig expressed (1938) the opinion that the "Turks created brilliant cultures". Chateaubriand shared the opinion that the Turks "let live truths in which they do not believe side by side with their own beliefs" (1841).

Mankind is trying to learn even today to transcend actions caused by ethnocentrism and agree on certain values as individuals, and global citizens. It may be appropriate to remember that the dialogue between the various communities within the Ottoman Empire, established 700 years ago, was remarkable especially in the conditions of the age in which it rose to prominence.

What had started in a small principality in the year 1299 had matured into such excellence and refinery. The Ottomans had created this impressive civilization in cooperation with all the peoples of the grand empire who had come from different ethnic and/or religious stocks. The empire was governed by the "Ottomans", not necessarily the Turks. The sons of the conquered peoples could hold positions right up to the top level as Grand Vizier. The non-Muslims entered freely all walks of life as merchants, bankers, professionals and bureaucrats.

A specifically majestic age was that of the Ottoman Sultan Süleyman the Magnificent (or the Lawgiver), who is perhaps remembered more as a conqueror. It is true that he had inherited a vast state on three continents, and that he had enlarged it. But the geographical extension from the outskirts of Vienna to the shores of the Indian Ocean and from the huge hinterland of the Crimea to the frontiers of Morocco was only part of the story. That immense state also provided the setting for a cultural explosion that took place. Süleyman was possibly the most important spirit that supported the activities of a host of artists. The sultan himself was a poet like his father (Selim I), grandfather (Beyazid II), great grandfather (Mehmed II), and his son (Selim II). Süleyman's age was one of giants in the realm of arts. The great Sinan, the master of monumental constructions and complexes, was the sultan's royal architect responsible for over 300 buildings from the Danube River in the heart of Europe down to Arabia near the Indian Ocean. The Ottoman "Community of the Talented" included all trades from calligraphers, wood workers and weavers to jewellers and bookbinders. Some provincial centers became well-known worldwide in the production of particular wares. For instance, Iznik was outstanding in tiles, Usak in rugs, and Bursa in textiles. The productions of Süleyman's time were technically unsurpassed. Some of that epoch's best examples were recently exhibited in the leading world capital cities and drew the admiration of experts as well as the general public.

In spite of reverses in later times, especially in the 19th century, and although there has been frequent lack of fair treatment of Ottoman intentions and policies, quite a few foreigners passed sympathetic judgements about the Ottomans, their form of government, heritage, achievements, character, life and arts. For instance, Thumama bin Ashras, theologian of the liberal movement under the early Abbasids, described the Turks as "open-hearted

expertise on Ottoman and Turkish history, reprinted the letter by Rabbi Yitzhak Sarafati to the Jewish communities in Europe inviting his co-religionists to seek safety and property in Ottoman lands. When Mehmet II took Istanbul, he encountered the oppressed Romanist (Byzantine) Jewish community which welcomed the Ottomans with enthusiasm. The Jews expelled from Bavaria (1470) also found refuge in the Ottoman Empire. Finally, those escaping from the Spanish Inquisition found their way to the Ottoman state, which was a haven for living, working and protecting their traditions.

Especially in the 16th century, the metropolis of old Istanbul was in incomparable magnificence as the center of civilization. After the Ottomans took this city, the way they tried to adjust to their new identity goes to prove the authenticity and the depth in the mutual interaction process among civilizations. The celebrated Church of St. Sophia there, that sacred architectural masterpiece of the Christian world at the time of the city's conquest, was a challenge to the Ottomans. Western European architectural circles could not even dare to create a monument similar to what seemed to be the insurmountable St. Sophia. The great Ottoman architect Sinan (1490-1588), on the other hand, tried to achieve even greater things than those characteristic of that Byzantine building. The Ottoman quest to "conquer", so to speak, Byzantine architecture as well was a race, in positive terms, among civilizations.

Although the four semi-domes buttressing the main dome of Sinan's Sehzade Mosque surpassed the two semi-domes in the sense of changing St. Sophia's axial symmetry into a perfect central symmetry, it was still less grand than the Byzantine masterpiece. The same was true with Sinan's design of the Mihrimah Mosque with a dome resting directly on walls without the support of the semi-domes. Sinan's Süleymaniye Mosque repeats St. Sophia's structural scheme with the addition of novelties such as the exquisite calligraphic presentations of Karahasan, the "Lord of all Calligraphers". But its dome was slightly smaller than that of St. Sophia. It is generally believed, however, that only with the construction of the Selimiye Mosque in Edirne (1569-75) did Sinan, and through him, Ottoman architecture surpass the Byzantine genius.

The Ottoman State recognized the Armenian Gregorian Church, monophysite in character and therefore unacceptable by the Orthodox church, as early as the year 1461 as a separately organized religious community and gave its Patriarch authority over his followers as well, similar to those enjoyed by the /Greek Patriarch and the Grand Rabbi of the Jews, all of whom had permanent high positions in the state bureaucracy. The laws of the non-Muslim *millets* were worked out and enforced by their own leaders. The *Sharīʿa* was the Muslim religious law and it was left to the non-Muslims to define and regulate their own law and institutions. The Ottomans also acknowledged the existence of the Catholics and the Protestants as distinct communities, whose rights and obligations were defined clearly in imperial edicts. Each *millet* established and maintained its own institutions. Thus, the Ottoman *millet* system contrasted with the Holy Roman Empire's principle of *cuius regio eins religio* (the people's religion is the ruler's).

It may be appropriate to remember here once more that many Jews were attracted to the Ottoman lands from the very far corners of Western Europe such as Spain when they were subjected to new waves of persecution. It was the Turks who opened their gates widely to the Jewish victims in Europe at the close of the 15^{th} century (and also before and during the notorious Holocaust of -modern times- the (1930s and the 1940s). The year (1492) Christopher Columbus embarked towards the yet unknown New World from a relatively small seaport, the shipping lanes in larger harbours were clogged with the expelled Sephardic Jews. The eighth sultan of the Ottoman dynasty (Beyazid II) extended an immediate welcome to this persecuted people. The year 1992 was the Quincentennial of the first incident that brought together mankind with the Turks and world Jewry.

This humanitarianism was consistent with the goodwill displayed previously by successive Ottoman rulers. Jewish communities in Anatolia flourished in cooperation with the Ottomans. When the latter took Bursa and made it their capital, the Jewish community, oppressed under the Byzantine rule, had welcomed the Ottomans as saviours. The Jews from Europe, including the Karaites, migrated to Edirne, when it was made the new Ottoman capital. Similarly, when Jews had been expelled from four European countries (between 1376 and 1420), they all fled to the Ottoman capital city of Edirne. Bernard Lewis, a British scholar well-known for his

It is not a stretch of the imagination to state that the Ottoman Turks were "invited" by a number of Christian groups or nations to help them sustain the resistance against their adversaries or exploiters, as the case may be. For instance, the Bosnians of the 14th Century embraced Islam on their own because they were already suppressed for the revolutionary teachings of "Bogomilism", which was a form of opposition to feudal exploitation. Going beyond the initial confines of Macedonia and reaching Bosnia, thus becoming a force that stirred up waves of new thinking, Bogomilism shook the very foundations of church dogma in Europe. By the time the Ottomans reached Macedonia, Bosnia and its environs, most of the Bogomil Christians, who had become a part of a mass movement, converted to Islam. Likewise, the lord of the central regions of Albania (Charles Thopia), invited the Turks, who were then campaigning in Macedonia, to assist him in his struggle with the powerful Serbian lord of Shkoder and all northern Albania (Balsha II). After the Battle of Vijose (1385), most of the Albanians recognized the Ottoman Sultan Murat I as the ruler, and kept their ancient possessions undisturbed. Many of the Christian Albanian lords continued to rule locally and only the second generation opted to become Muslim. Although the Albanian Prince Skenderbeg of the Kastroit family later (1430) rebelled against Ottoman rule, the main motive was neither religion nor nationalism, but the fact that the family had lost part of its possessions to a more equalitarian Ottoman land system. Further, in the Battle of Ankara against Timur (1402), many Christian chiefs stood in the field with their total forces on the side of the Ottomans.

Having encountered the Christian Greeks from the early years of its existence, the Ottoman Government assured the Greek clergy its religious freedom, internally as well as against the pressure for union with Catholic Rome. Sultan Mehmed II, who added (1453) the fabulous city of Constantinople (now Istanbul) to the Ottoman possessions, allowed the chief opponent of union (Gennadius Scolarious) to become the Orthodox Patriarch and to enjoy, not only religious but also civil authority over this own subjects. These rights, soon extended to all sizable self- government peculiar to the Ottoman circumstances of some centuries ago. The Jews were allowed to form their own *millet* led by their own Grand Rabbi with powers over his own flock.

neighbours, this small principality expanded against the Christian feudatories in the north and the west, changing itself from a nomadic to a more settled existence in the process. The new Ottoman State, emerging on a soil of different cultures peculiar to border areas, consequently spread and enlarged mostly in Europe. After the fall of Bursa (1324), the last important isolated Byzantine city, to the Ottomans, the victory at Sirp Sindiği (1364) ended the first phase of the conquest of Bulgaria, and the capture of Filibe (Philippopolis) opened the way to Serbia. The Battle of Kosove (1389) was decisive since it destroyed the last organized resistance of the Balkans and opened northern Serbia to Ottoman conquest. In about thirty years after the Turks crossed into Europe, they were in control of almost all of South-Eastern Europe. It is significant that until the Ottoman Sultan Selim I (1512-20) turned east and added predominantly Muslim lands from Syria to Egypt to his domain that the overwhelming population of the empire was Christian for 218 years (from 1299 to 1517).

Both Jews and the various denominations of the Christians in the Ottoman Empire could co-exist within the framework of the same state because the Muslims believed that all three communities belonged to the "People of the Book." From the Muslim perspective, the monotheistic idea that Judaism had started and organized was later developed by Christianity, to be further cultivated and amplified by Islam. The Ottoman Jews and the Ottoman Christians, including the adherents of the Armenian Gregorian Church, were all recognized as autonomous "religious communities" (*millets*). The Muslim Ottoman Turks established a system of "self-government" under religious leaders of all the major non-Muslim groups in the empire.

Although some Turkomans from Anatolia were settled in the new Balkan areas, especially in and around the major military centers, the conquered Christian people remained in their original places. In the 14^{th} century Muslim-Turkish rule, they were not physically exterminated or forced to migrate, as it was the case in our contemporary times in Bosnia and Kosovo. The conquered provinces witnessed a survival of their own traditions. Mystic Islam absorbed elements from other religions and equated a number of Christian saints with its own.

Saka Turks felt safer in moving to the inhospitable cold climate of Siberia. Still others carried one campaign after another to the rich and vast lands of India. Some found dynasties in Egypt.

At first, they were strangers to the peoples of more or less settled civilizations located on the borders of the Central Asian steppes. Some of these migrating waves kept moving towards the west. It was one of these Turkish groups that founded the Ottoman State named so after the first sovereign ᶜUthman (Osman), the same as the Third Caliph of Islam.

The religion of the Turks was Islam only at a later stage. The earlier ones in Central Asia, where the primitive people's livelihood came mainly from raising flocks, worshipped elements of nature. Some flirted with Buddhism, and later with Christianity. The overwhelming majority of them, however, embraced Islam, then little known in other lands. Some Turks, who reached South-Eastern Europe probably from a route other than Persia, joined the Greek Orthodox Church, and are now known as the Gagauz with their autonomous republic in part of present-day Moldova, north of Romania. But the bulk of the Turks became great as Muslims, and made Islam even greater. They served Islam for centuries with piety and skill. Even when the Turks separated the religious structures from the state, thereby pursuing secularism under the Republican regime, they denied, even ridiculed, the notion that they had renounced Islam, either individually or nationally.

The Turks also exhibited abilities to form states. The earliest known Turkish state was the "Göktürk Empire" (552-744 A.D.) that engulfed the lands between the black sea across Asia almost touching the Pacific Ocean. The Seljuk Turks, or a group of Oğuz warriors, rose initially as guards in the service of other Middle Eastern states. They also assumed the role of protectors of the Abbasid Caliphs of Baghdad. Soon, however, they established their own legal formations. The victory of the Seljuks against Byzantium in the year 1071 opened the doors of Anatolia widely to the Turks. A group of Seljuk Turks captured Jerusalem from the Crusades, and ended the last Christian feudal state in Edessa (now Urfa in Turkey).

The Ottoman Empire, mighty in civilization as well as in physical force, started in two small Anatolian districts, where ᶜUthman, the founder of the dynasty was born. Avoiding conflict with the more powerful Turkoman

The Ottoman Experience

By

Türkkaya Ataöv

It is generally assumed that the "Ottoman experience", a fascinating chapter in world history, had started way back in the year 1299, whose 700th Anniversary we are observing this year. As we enter into the Second Millennium, that rather lengthy and broad Ottoman experience, with its philosophy and interests, skills and challenges, encounters and contributions as well as its expansion and demise, is unique in many ways. While we appraise the merits and the demerits of Samuel Huntington's concept of "Clash of Civilizations" in our contemporary times, to suggest that the Ottoman experience proves that civilizations may blend more than they clash is not false colouring. The idea of "Ottomanism" and the sub-structure of the Ottoman State on which it was built and modified may be described as a value system of mutual adaptation and accommodation.

It is true that the forefathers of the Turks who founded the Ottoman State were nomads who roamed in Central Asia and even further east close to present-day Outer Mongolia. Altered climatic, political and military conditions in this original homeland made some of these primitive Turks belonging to a mobile civilization, to move in all directions in successive waves. Under different names such as the Turkomans, Turks or Oğuz, designated[1] by themselves or by others, they entered new lands, be they the Middle East, North-Eastern Europe, the Balkans, North-Western India or Siberia. Today's Turkmen, Uzbek, Kirghiz, Kazakh and a host of their sub-divisions are the descendants of those Turks who stayed behind in the original homeland. Some like the Azeri Turks circumvented the Caspian Sea in the West and established themselves in the Caucasus. Others like the

With great pleasure we are holding this Seminar in the biggest African State and in one of the oldest and finest Universities of the African Continent.

Sudan became a part of the Ottoman Empire between 1821-1885. According to Sudanese historians, this period is seen as the beginning of modernization and state organization of the Sudan. The capital of one of the provinces of the Ottoman empire, which was called Habesh, was in Suwakin, today a Port on the Red Sea.

Few people know the Ottoman relations to Africa and by holding this Seminar, the honourable learned participants will shed light on a less known aspect of this great Empire. A cooperation agreement on archives between Turkey and Sudan will be signed in the middle of this month.

As it is pointed out by a famous Turkish historian, Cengiz Orhonlu, in his monumental work called *South of the Ottoman Empire -Habesh Province*: "It will not be possible to write the history of the North, East Africa and the Red Sea, without consulting the Ottoman archives."

This Seminar will constitute a step forward to understand and research on the Ottoman history in Sudan. Furthermore, through the Turkish archives, the Sudanese by using them, will be able to write in details the history of their country and th[illegible] understand the politics of North and East Africa as well as the Red S[illegible]

I am very pleased also to underline the setting up of the Turkish Studies Chair at the Afro-Asian Studies Institute of Khartoum University which will play an important role towards understanding Turkish-African relations. This Chair will provide opportunities to contribute to further develop economic and cultural relations between Sudan and Turkey and Africa. We are willing to make this Chair as an attractive academic center for African students willing to be acquainted with Turkish affairs.

Mr. Chairman, Ladies and Gentlemen, I would like to use this opportunity to thank Mr. Vice Chancellor, Professor El Zubeir Bashir Taha, former Chairman of the Turkish Studies, Prof. Al Tayeb Zein Al Abidin, Prof. Yusuf Fadl Hasan and all the members of the Committee who realized this Seminar. I would also like to extend my thanks to the French Ambassador, H.E. Mr. Michel Raimbaud, who contributed to have a French Scholar to take part in this conference. I extend my gratitude also to all the others who assisted in realizing this Seminar especially the Buruj Company and its Chairman, Mr. Feridun Terzioğlu.

Speech of the Turkish Ambassador

Dr. Ali Engin Oba

Mr. Chairman,

Mr. Undersecretary, Minister of Foreign Affairs

Mr. Vice Chancellor, University of Khartoum

Ms. Ambassadors,

Honourable Professors, Academicians and Guests,

It gives me a great pleasure to address today this seminar on the occasion of commemorating the 700th anniversary of the foundation of the Ottoman Empire.

The Ottoman Empire played an important role in the formation of the Mediterranean, European and some parts of African culture and civilization over 624 years.

This great Empire, which for many centuries controlled a wide geographical area, was the meeting point of three seas, and three continents, such as Europe, Asia and Africa and various cultures, has influenced the present life of many countries which emerged like Turkey from its ashes. There is no doubt that this great Empire will continue to affect our future as well.

The Ottoman State developed first as a Balkan State. After Istanbul became its capital, it was converted into an European and a Mediterranean power. Furthermore, after having incorporated the Arab lands in 1517, it became the most powerful State in the Muslim world. Today it takes its place on the stage of world history.

3. The initiation of mutual visits and interconnections of Turkish and Sudanese professors and specialists in the various spheres of research and knowledge in order to teach some courses, give seminars and share experiences.
4. Building a library specialized in Turkish studies to be a major reference in research on contemporary Turkish issues.
5. Establishing combined research projects between researchers from both countries.

We, in the university of Khartoum, shall endeavour to implement and realize these proposals in every possible way.

In conclusion, I would like to express our gratitude to His Excellency Ali E. Oba, the Ambassador of the Republic of Turkey, for his highly valuable efforts, in all spheres and in particular, in the academic sphere, which has reached this level we entertain today.

Speech of the Vice-Chancellor
University of Khartoum
Professor Al-Zubayr Bashir Taha

Ladies and Gentlemen,

Assalamu Alikum wa Rahmatu Allah wa Barakatu.

As we all know, the Sudanese Turkish relations date back to the early decades of the 19th Century, when in 1820, Mohamed Ali conquered the Sudan and annexed it to the Ottoman Empire.

The Islamic state, established there, in North Anatolia by the Ottomans had, at that time, a universal awakening effect on the Islamic world. The history of almost all Arab countries cannot be adequately studied without proper appraisal of that era.

The Turkish culture had since then left its thumb-print on the political and social life of almost every Arab community. It goes without saying that the Sudan has, likewise, been affected.

As a result of its recognizable historic culture, its unique geographic site, its rapidly expanding economy, and its academic advancement and enlightment, Turkey has now become a global power. As amply manifested now, Turkey is playing an ever increasing role, in world affairs, and international politics.

In Sudan, we highly appraise Turkey's friendship. We are very grateful for its increasing generous grants in the academic field, particularly the establishment of the chair of Turkish studies, and for the scholarships offered to students to continue their postgraduate studies in the distinguished Turkish universities.

In this respect, we also propose the following:

1. The exchange of periodicals and other publications.
2. The support of other projects of joint publications.

Contributors

Al-Zubyer Bashir Taha,
Professor, Vice Chancellor, University of Khartoum.

Ali Engin Oba
Dr., Turkish Ambassador, Khartoum.

Awad Abd Al-Hadi, Professor of History, Omdurman Islamic University.

Awn Al-Sharif Qasim, Professor of Arabic Language, Former Minister of Religious Affairs.

Al-Fatih Al-Zain, Dr., Department of History, University of

Al-Amin Abd Al-Karim, Dr., Department of History, University of Khartoum.

Turkkaya Ataov, Professor, International Relations, University of Angara.

Ikhlas Makkawi, Archivest, National Records Office.

Ishraqa Abbas Abdalla, Journalist, Sudan News Agency.

Muhamed Ibrahim Abu Salim, Dr., Former, Director, National Records Office.

Faysal Muhammad Musa, Dr., Department of History, Nileen University.

Jacques Thoble, Professor of Archeaology, Cambridge University.

Qaysar Musa, Dr., Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

John Alexander, Professor of Archealogy, University of Cambridge.

Badreddin Elbeiti, Dr., Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Yusuf Fadl Hasan, Professor of History, Chairman, Turkish Studies Chair, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Contents

Published By : **Khartoum Universtiy Press**
P. O. Box 321 Khartoum
Tel :(249183) 781806 _ Fax 780558
e-mail : k.u.press@ Sudanmail. net

History of the Ottoman Empire

Some Aspects of the Sudanese-Turkish Relations

2004

Turkish Studies Series No. (1)
Institute of African And Asian Studies
University of Khartoum

History of the Ottoman Empire

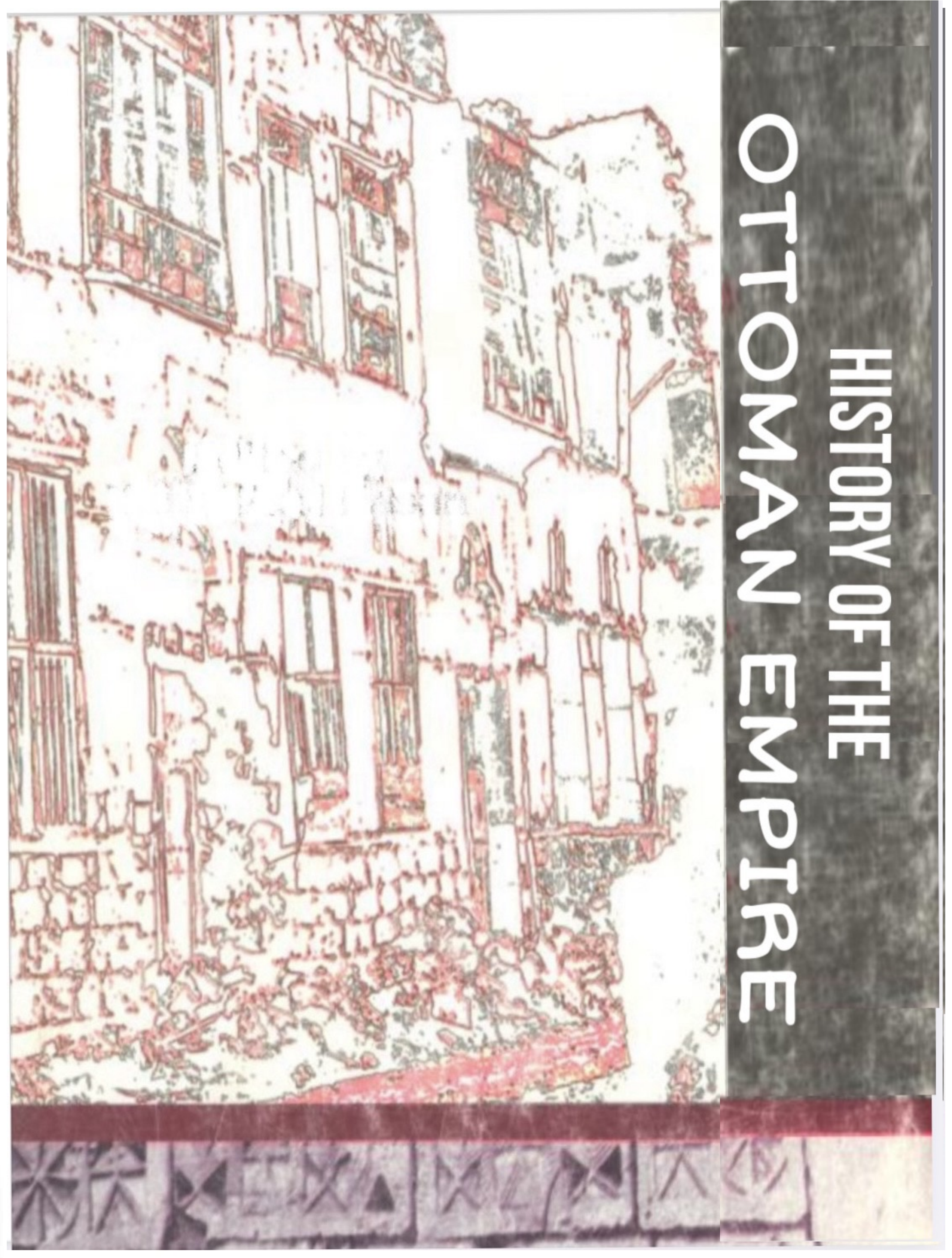
Some Aspects of the Sudanese-Turkish Relations

Edited by

Yusuf Fadl Hasan

University of Khartoum




HISTORY OF THE
OTTOMAN EMPIRE